

٣

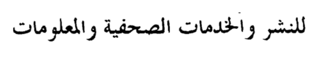

بسم الله الرحمن الرحيم

نزاعـات الحدود فـى الخليـج العـربى

المجلد الثالث

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣





مجلد رقم ٢ نزاعات الحدود فى الخليج العربى (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أسئلة الماضى والحاضر لم تلق أجوبة حقيقية			
كريم مروة	الحياة	٢٠١	٩٣-٠١-١٠
نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الاقليمية			
حسن أبو طالب	السياسة الدولية	٢٠٥	٩٣-٠٤-٠١
إشكالية الحدود فى التصور الإسلامى			
أمانى عبد الرحمن صالح	السياسة الدولية	٢٠٧	٩٣-٠٤-٠١
حدود القوة العسكرية فى المواجهات العربية الإقليمية			
مراد إبراهيم الدسوقى	السياسة الدولية	٢١٨	٩٣-٠٤-٠١
قضايا الحدود العربية الإقليمية : الحد الشمالى والشرقى			
د. جمال على زهران	السياسة الدولية	٢٢٩	٩٣-٠٤-٠١
الحدود الجنوبية للوطن العربى			
هانئ رسلان	السياسة الدولية	٢٣٦	٩٣-٠٤-٠١
حول التسوية السلمية لمنازعات الحدود			
د. أحمد الرشيدى	السياسة الدولية	٢٤٦	٩٣-٠٤-٠١
مسقط تتوسط بين أبو ظبى وطهران وتنشغل بهم التوازن الإقليمى			
وفائى دياب	الشرق الأوسط	٢٥١	٩٣-٠٤-٢٨
مسقط: طهران تعترف بسيادتنا على جزيرة "أم الغنم"			
وفائى دياب	الشرق الأوسط	٢٥٣	٩٣-٠٤-٣٠
الجزائر تنفى وجود حشود على الحدود المغربية			
أ.ش.أ	العالم اليوم	٢٥٤	٩٣-٠٥-٠٤
العراق يغلق حدوده مع الأردن بزعم استبدال عملات قديمة بأخرى			
	الأهرام	٢٥٥	٩٣-٠٥-٠٦
.. نظرة على الخليج			
موسى عطا الله	الأهرام	٢٥٦	٩٣-٠٥-١٣
منازعات الحدود بين السياسة والقانون			
د. أنور ماجد عشقى	الشرق الأوسط	٢٥٨	٩٣-٠٦-٠٢

مجلد رقم ٢ نزاعات الحدود فى الخليج العربى (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قنابل موقوتة فى طريق الوحدة			
	المساء	٣٦٣	٩٣-٠٦-٢٣
تضليل			
عربى أصيل	المساء	٣٦٤	٩٣-٠٦-٢٧
ليونار : إيران لا تساهم فى أمن المنطقة إذا استمرت فى امتلاك الأسلحة المحظورة			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٦٥	٩٣-٠٧-٠٥
حاكم رأس الخيمة يتحدث عن جزيرتى طنب			
هند عمرو	الوسط	٣٦٧	٩٣-٠٩-٢٦
خطورة الخلاف الإيرانى - الإماراتى			
جعفر رائد	الشرق الأوسط	٣٧٠	٩٣-٠٩-٢٨
مستشرق هولندى يشير إلى خطة لإسكان غير المسلمين فى الخليج قبل ٣٧٠ عاماً			
عبد العزيز الصديقى	الشرق الأوسط	٣٧٣	٩٣-١٢-٢١
بشارتى يقلل من أهمية النزاع الإماراتى - الإيرانى حول الجزر			
	الشرق الأوسط	٣٧٦	٩٣-١٢-٢١
إيران تجدد استعدادها للتفاوض حول الجزر مع الإمارات			
	الأهرام	٣٧٧	٩٣-١٢-٢٣
مباحثات الفيلالى فى طهران تطرقت لقضية الجزر الإماراتية			
	الشرق الأوسط	٣٧٨	٩٣-١٢-٢٣
إيران تدعو الإمارات إلى مفاوضات مباشرة على الجزر			
أ.ف.ب	الحياة	٣٧٩	٩٣-١٢-٢٥
الخليج العربى .. عالم من المعضلات بين نذر الشر وآفاق الخير			
محمد الرميحى	الحياة	٣٨٠	٩٤-٠١-٠٥
التحولات السياسية فى الخليج			
أحمد الشملان	الأهالى	٣٨٣	٩٤-٠١-١٩
الإمارات ترفض الوساطات ولا تراجع عن السيادة على الجزر الثلاث			
شفيق الأسدى	الحياة	٣٨٥	٩٤-٠١-٢٦
طهران : أبو موسى جزيرة إيرانية			
	الحياة	٣٨٧	٩٤-٠٢-٠٤
ركود سياسى فى منطقة الخليج ينعكس على اجتماعات الدول الست			
سليمان نمر	الحياة	٣٨٨	٩٤-٠٢-١٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ولايتى يقر للمرة الأولى بالنزاع على الجزر الثلاث			
	الحياة	٢٨٩	١٥-٠٣-٩٤
وزراء خارجية التعاون يبحثون العلاقات مع إيران فى ضوء احتلالها للجزر			
حسان البنيان	الشرق الأوسط	٢٩٠	٢٨-٠٣-٩٤
الإمارات : نتمسك بالسيادة الكاملة على أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى			
	الحياة	٢٩٢	٣٠-٠٣-٩٤
الانقسام فى القيادة الإيرانية حول الجزر الثلاث			
	الحياة المصرية	٢٩٣	٠٣-٠٤-٩٤
الإمارات : النزاع على الجزر إلى التحكيم الدولى			
	الوسط	٢٩٤	٠٤-٠٤-٩٤
أول لقاء إيرانى - إماراتى بعد توقف المحادثات المباشرة			
	الحياة	٢٩٥	٠٤-٠٤-٩٤
وعلى الساحة الخليجية تتدافعت قضايا مثيرة !!			
زكريا نيل	الأهرام	٢٩٦	٠٩-٠٤-٩٤
الإمارات : متسللون يجرحون عنصراً من حرس السواحل			
شفيق الأسدى	الحياة	٢٩٨	٠٣-٠٥-٩٤
المعارك العربية - العربية			
عبده مباشر	الأهرام	٢٩٩	٢٩-٠٥-٩٤
إيران تدعو للتفاوض مع الإمارات لحل مشكلة الجزر			
	الأهرام	٣٠١	٠٨-٠٦-٩٤
هذا ما يحدث بالضبط فى إيران			
عباس الطرابيلى	الوفد	٣٠٢	١٩-٠٦-٩٤
احتلال إيران لجزر طنب الكبرى والصغرى			
عباس الطرابيلى	الوفد	٣٠٣	٢٠-٠٦-٩٤
الإمارات ضبطت زورقاً يحمل متسللين إيرانيين			
شفيق الأسدى	الحياة	٣٠٤	٢٩-٠٦-٩٤
الإمارات تطلب التحكيم الدولى بشأن جزر أبو موسى وطنب			
	الوفد	٣٠٥	٢٩-٠٦-٩٤
إيران تدعو الإمارات لعدم المطالبة بالجزر			
	الأهرام	٣٠٦	٣٠-٠٦-٩٤

مجلد رقم ٢ نزاعات الحدود فى الخليج العربى (المجلد الثانى) العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أبو ظبي ترفض منطق الاحتلال على أيدي الصهاينة أم إيران			
شفيق الأسدي	الحياة	٣٠٧	٣٠-٠٦-٩٤
طهران تايمز تهاجم موقف الإمارات من الجزر			
	الحياة	٣٠٨	٠١-٠٧-٩٤
الإمارات : بدء الإجراءات الأمنية للحد من التسلل إلى الشواطئ			
شفيق الأسدي	الحياة	٣٠٩	٠٣-٠٧-٩٤
لقاء في دبي بين نائب الرئيس الإيراني ووزير الدفاع الإماراتي			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣١٠	٠٤-٠٧-٩٤
طهران تنتقد بيان وزراء دول إعلان دمشق عن الجزر الثلاث			
أ.ف.ب	الحياة	٣١١	٠٨-٠٧-٩٤
إيران تنتقد طرح قضية جزر أبو موسى على اجتماعات دول إعلان دمشق			
	الأهرام	٣١٢	٠٨-٠٧-٩٤
روحاني : سندافع عن الجزر كما ندافع عن طهران			
أ.ف.ب	الحياة	٣١٣	١١-٠٧-٩٤
الحروب العربية العربية والثمن الباهظ(١ - ٣)			
عرفان نظام الدين	الحياة	٣١٤	٢٥-٠٧-٩٤
لابد من إنشاء محكمة قضائية لحل الخلافات سلمياً			
عبد المنعم المشاط	الحياة	٣١٦	٢٦-٠٧-٩٤
الانفجار السكاني ومتاعب المنطقة وضرورات تنفيذ خطة التنمية			
عرفان نظام الدين	الحياة	٣٢٠	٠١-٠٨-٩٤
توظيف النزاعات العربية في خدمة السلام			
جميل مطر	الحياة	٣٢٢	٠٥-٠٨-٩٤
الحروب العربية -العربية والثمن الباهظ(٣ من ٣)			
عرفان نظام الدين	الحياة	٣٢٤	٠٨-٠٨-٩٤
الإمارات تجدد دعوتها إلى التحكم لحل النزاع على الجزر			
	الحياة	٣٢٦	١٦-٠٨-٩٤
عيون وآذان			
جهاد الخازن	الحياة	٣٢٧	٢٣-٠٨-٩٤
ولايتي : الإمارات تتحمل مسئولية قطع الحوار			
حسين عبد الغني	الحياة	٣٢٨	٠٧-٠٩-٩٤

مجلد رقم ٢ نزاعات الحدود فى الخليج العربى (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عمان تستجيب طلب إيران التوسط فى المفاوضات مع الإمارات			
شفيق الأسدي	الحياة	٣٣٠	١٥-٠٩-٩٤
الإمارات تحيل قضية الجزر للدورة المقبلة للأمم المتحدة			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٣١	١٥-٠٩-٩٤
إيران تعلن أن جزر الإمارات ملك لها إلى الأبد			
أ.ش.أ	الأهرام	٣٣٢	١٧-٠٩-٩٤
البيان الإيرانى بشأن الجزر الثلاث يعيق الوصول إلى تسوية سلمية			
شفيق الأسدي	الحياة	٣٣٣	١٧-٠٩-٩٤
ملالى إيران يريدونها حرباً شعواء !!			
	المساء	٣٣٤	١٨-٠٩-٩٤
وزراء خارجية الخليج يدينون النظام العراقى لمحاولته الالتفاف حول قرارات الشرعية الدولية			
	الحياة	٣٣٥	١٩-٠٩-٩٤
قضية الجزر : دول الخليج تدعو إيران لطرحها فى المحكمة الدولية			
سليمان نمر	الحياة	٣٣٦	١٩-٠٩-٩٤
الجامعة العربية تؤكد دعمها لحق الإمارات فى الجزر الثلاث			
رشا أبو المجد	الأهرام	٣٣٨	٢٠-٠٩-٩٤
إيران تهاجم الموقف الأمريكى من قضية الجزر			
أ.ف.ب	الحياة	٣٣٩	٢٢-٠٩-٩٤
الحاج محمدى ... وإسلامكو			
محمود السعدنى	المصور	٣٤٠	٢٣-٠٩-٩٤
الإمارات : قضية الجزر المحتلة الى التحكيم الدولى			
	الوسط	٣٤٣	٢٦-٠٩-٩٤
إيران تصعد فى قضية الجزر وتتحدث عن خيار عسكرى			
شفيق الأسدي	الحياة	٣٤٤	٢٧-٠٩-٩٤
الإمارات تعتبر التصعيد الإيرانى محاولة للهروب من مشاكل داخلية			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٤٥	٢٧-٠٩-٩٤
طهران تراجع سياستها العربية وتتحدث عن إمكانية الخيار العسكرى فى قضية الجزر			
أمير طاهرى	الشرق الأوسط	٣٤٧	٢٧-٠٩-٩٤
رحلات طيران إيرانية منتظمة لجزيرة أبو موسى			
	العالم اليوم	٣٤٩	٢٨-٠٩-٩٤

مجلد رقم ٢ نزاعات الحدود فى الخليج العربى (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الهند تؤيد توجه الإمارات لإحالة قضية الجزر على محكمة العدل			
شفيق الأسدى	الحياة	٣٥٠	٢٨-٠٩-٩٤
الجامعة العربية تنتقد التصعيد الإيرانى			
	الحياة	٣٥١	٢٨-٠٩-٩٤
طهران تسير رحلات إلى أبو موسى			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٥٢	٢٨-٠٩-٩٤
إيران تدشن خطاً جوياً إلى أبو موسى			
	الحياة	٣٥٣	٢٨-٠٩-٩٤
إيران تعلن تشغيل محطة تحلية للمياه فى أبو موسى			
	الشرق الأوسط	٣٥٤	٠١-١٠-٩٤
وزير الخارجية المصرى يدعو الأمم المتحدة إلى تحقيق توازن أمنى بين دول المنطقة			
خليل مطر	الشرق الأوسط	٣٥٥	٠١-١٠-٩٤
واشنطن تؤيد موقف الإمارات من الجزر الـ ٣			
رفيق خليل المعلوف	الحياة اللندنية	٣٥٧	٠١-١٠-٩٤
أبو ظبى : الخط الجوى الإيرانى إلى أبو موسى انتهاك لسيادة الإمارات ومناف للقانون الدولى			
شفيق الأسدى	الحياة	٣٥٨	٠١-١٠-٩٤
الإمارات : طهران تحاول تغيير تركيبة سكان "أبو موسى"			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٦٠	٠٣-١٠-٩٤
الإمارات تثير رسمياً نقل موضوع الجزر إلى لاهاى			
خليل مطر	الشرق الأوسط	٣٦٢	٠٦-١٠-٩٤
الإمارات تطالب بدعم دولى لنقل قضية الجزر الى محكمة العدل			
	الحياة	٣٦٣	٠٦-١٠-٩٤
إيران ترفض الدعوة للتحكيم الدولى والإمارات تتهمها بتكريس احتلال الجزر			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٦٥	٠٧-١٠-٩٤
حتى لا تبحر الجزر أبعد من لاهاى			
وفائى دياب	الشرق الأوسط	٣٦٧	٠٧-١٠-٩٤
قضية قومية			
وليد أبو ظهر	الوطن العربى	٣٦٨	٠٧-١٠-٩٤
مسؤول فى الإمارات : لن نستدرج للخيار العسكرى ونصر على المساعى السلمية لاستعادة الجزر			
	المجلة	٣٧١	٠٩-١٠-٩٤

مجلد رقم ٢ نزاعات الحدود فى الخليج العربى (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التناقض الإيرانى			
جلال دويدار	الأخبار	٣٧٣	١٠-١٠-٩٤
لبنان يؤيد عرض قضية الجزر الإماراتية على محكمة العدل			
	الشرق الأوسط	٣٧٤	١٠-١٠-٩٤
الإمارات ترفض تكريس احتلال إيران للجزر الثلاث			
	الوطن العربى	٣٧٥	١٤-١٠-٩٤
أبو ظبى : "رسالة" دولية إلى إيران			
	الوسط	٣٧٦	١٧-١٠-٩٤
مخاوف إيرانية من هجوم أمريكى محتمل على الجزر المتنازع عليها مع الإمارات			
	الأهرام	٣٧٧	١٩-١٠-٩٤
ولايتى : نرفض نقل الجزر الى محكمة العدل الدولية			
	الشرق الأوسط	٣٧٨	١٩-١٠-٩٤
إيران ترفض إحالة نزاع الجزر على محكمة العدل			
أ.ف.ب	الحياة	٣٧٩	١٩-١٠-٩٤
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الأخبار	٣٨٠	٢١-١٠-٩٤
لماذا تخشى إيران التفاوض حول قضية الجزر العربية ؟			
طلال صالم بنان	العالم اليوم	٣٨١	٢٢-١٠-٩٤
من الحياة .. الإمارات وإيران			
عرفان نظام الدين	الحياة	٣٨٣	٢٣-١٠-٩٤
ملف الجزر أمام اللجنة الإماراتية - البريطانية			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٨٥	٢٤-١٠-٩٤
هيرد أبلغ حمدان بن زايد قلق بريطانيا من تصرفات إيران			
سمير نصيف	الحياة	٣٨٦	٢٥-١٠-٩٤
بريطانيا تؤيد إحالة قضية جزر الإمارات لمحكمة العدل			
	الشرق الأوسط	٣٨٨	٢٥-١٠-٩٤
بريطانيا تؤكد دعمها موقف الإمارات من الجزر الثلاث التى تحتلها إيران			
	الحياة	٣٨٩	٢٦-١٠-٩٤
الإمارات : قضية الجزر تعجل عقد صفقة أسلحة مع بريطانيا			
	الوسط	٣٩٠	٣١-١٠-٩٤

مجلد رقم ٢ نزاعات الحدود فى الخليج العربى (المجلد الثانى)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تعاون إماراتى إيرانى رغم الخلاف حول الجزر			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الأوسط	٣٩١	٠٥-١١-٩٤
إيران تكشف وجودها العسكرى فى جزيرة "أبو موسى"			
آلن جورج	الشرق الأوسط	٣٩٣	٠٦-١١-٩٤
ارتياح إماراتى للتأييد الفرنسى لإحالة نزاع الجزر على محكمة العدل			
شفيق الأسدي	الحياة	٣٩٤	٠٦-١١-٩٤
تأييد بريطانيا لموقف الإمارات من الجزر الثلاث			
	المجلة	٣٩٥	٠٦-١١-٩٤
قلق بالجامعة العربية للوجود العسكرى الإيرانى بجزر الإمارات			
	الأهرام	٣٩٦	٠٩-١١-٩٤
هل نحن على مشارف الحرب الرابعة فى شبة الجزيرة والخليج			
عبد الهادي البكار	الأحرار	٣٩٧	١٣-١١-٩٤



المصدر : الحياة المدنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

أزمات وحروب على طول الوطن العربي وعرضه

أسئلة الماضي والحاضر لم تلق أجوبة حقيقية

كريم مروة *

■ حرب هنا، وحرب هناك، وحرب هنالك، ذلك هو الواقع الراهن في الوطن العربي. والساحات، في ارجاء هذا الوطن المترامي الاطراف، على حدود ثلاث قارات كبرى، تتسع، كما يبدو، للمزيد من هذه الحروب، بأنواعها كافة، وبأجناسها، وباشكالها، وبالاهداف المتناقضة للاطراف المشاركة فيها، وداخل كل طرف منها. وفي هذا الواقع تكمن المفارقة المذهلة. فبدلا من ان تتوحد كل الارادات، رغم تعدد التناقضات وموضوعيتها، لمواجهة متغيرات العصر، وعواصفه وزلازله، حفاظاً على الذات والوجود قبل الطموح الى التقدم، تتوزع هذه الارادات، وتنقسم وتتصارع، خارج اطار الوعي الوطني والقومي والاجتماعي - الطبقي. وتسير الاحداث في الاتجاه المعاكس لمنطق الامور.

فالى اي مصير ينزلق العالم العربي، اليوم، وغداً، وبلدانه بلداً بلداً، مضطربة، ومفككة مجتمعاتها، ومنقسمة ومتصارعة فيها القوى والفئات والجماعات، وجامعة عربية لا تجمع، وامة واحدة تتفتت، وقومية تتحول الى قوميات؟

والسؤال، هنا، ليس مجرد سؤال. والسائل ليس محايداً. ولا هو تائه في صحراء يبحث فيها عن ملجأ يقيه العواصف الهائجة. كلا. بل ان السؤال هو مدخل الى البحث، ودعوة الى النقاش، وانخراط في صعوبات العمل الجاد من اجل صياغة الجواب عن الاسئلة الكثيرة، او عن بعضها، حتى ولو بدا هذا الانخراط دخولاً فيما يشبه المستحيل!

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وزوال دوره السابق كاحد قطبي الصراع في العالم المعاصر، كثر الحديث عن انتهاء الحرب الباردة، او عن توقف فعلها الى حين ولادة الجديد، اي جديد، بديلاً لما كان قائما، نقيضاً لكل رغبة غير واقعية في ابقاء العالم تحت هيمنة قطب واحد، ايا كان حجم هذا القطب ووزنه، واياً كانت قدراته المادية والمعنوية، واياً كانت وسائل تأثيره، وادوات السيطرة لديه. فكيف اذا كان هذا الساعي الى الهيمنة، اي الولايات المتحدة، غارقا في ازمة عميقة، تطال شتى جوانب الحياة؟ وحجم ازمته بحجم عظمته. وقد تعددت الآراء في هذا البحث، حول ما ستؤول اليه العلاقات بين الدول والشعوب، والامم والقوميات، داخل الامبراطوريات السابقة والقائمة، وعلى تخومها، وخارجها، وحول ما سيكون عليه العالم المعاصر، قبيل الانتقال الى القرن الحادي والعشرين، وحول ما سينتهي اليه هذا الاضطراب الكبير، اذا ما توفرت شروط انتهائه. وطرحت نظريات كثيرة، بعضها تنبأ بولادة عصر جديد هو عصر القوميات. وبعضها الآخر تنبأ بقيام وحدات بديلا لوحدات قديمة، لم تثبت اهليتها للحياة. فما الذي حصل، بالفعل؟

مذهل، بالطبع، وفظيع جداً، ومثير للغضب والقلق، هذا المشهد الذي يزداد حدة في وضوح المأساة الانسانية فيه، والذي تتسع رقعة مساحته في العالم. لم يتحول انحسار الحرب الباردة، الى تسعير النزاعات والحروب الاقليمية التي كانت قائمة فقط، تحت شعار الحد منها ومن توسعها وعنفها، والعمل على انهائها. بل هو تحول الى نقيض ذلك. الى تفجر حروب من نوع جديد، حروب لم تكن في الحسبان، متنوعة القضايا والاهداف والاشكال ووسائل العنف والتدمير. ولم تكن كلها من صنع الخارج، وحسب، رغم الدور الكبير لهذا الخارج. بل كانت، في الاساس، من صنع الدول والشعوب والامم صاحبة العلاقة. اما الخارج فيتمثل بالموقف الاميركي، بالدرجة الاولى، وبسعي الادارات الاميركية المختلفة لفرض هيمنتها على العالم، انطلاقاً من الخلل الذي نشأ بفعل انهيار القطب الآخر في الصراع والتوازن، واستفادة من الفرص المتاحة، قبل فوات الاوان. واذا كان هذا هو الخارج، فما هو الداخل؟ وبماذا وبمن يتمثل؟ تلك هي المسالة. وفيها، وحولها، يتمحور السؤال، وكل البحث، والنقاش، وكل الجهد الذي نحن بحاجة اليه للخروج من عنق الازمة الخانقة، ازمتنا نحن في بلداننا، وازمة العالم المعاصر كله. وهذا هو الهم الذي يؤرق كل من يرتقي وعيه الى مستوى ادراك هول ما يجري، وهول ما ينتظر حصوله.

لست، بالمطلق، من انصار الفكرة التي تقول بان عصرنا هو عصر القوميات، بالمعنى الذي تشير اليه هذه الفكرة، اي الارتقاء بالوعي القومي الى مستوى الثورة. فالذي يحصل ليس ثورة، باي معنى من المعاني. بل هو، من وجهة نظري، ثورة مضادة - اذا صح القول - ضد القومية ذاتها، وضد ما يرمز اليه الوعي القومي المعاصر من دعوة الى تثبيت الهوية وتأكيد الذات، من جهة، ووضع طريق التقدم،



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩٩٣

والاندماج في العصر، من جهة ثانية. وهما وجهان لقضية واحدة. ان ما يحصل هو، باختصار، شكل من اشكال التخلف. انه جنون الوعي المتخلف.

ولكن، بالمقابل، ليس العصر عصر الوحدات من اي نوع، وباي شكل. فالوحدات القديمة، التي قامت على العسف، قد فشلت، وخلقت كوارث. وكان لا بد من الغائها وتبديلها. العصر هو عصر احترام حقوق الشعوب والامم والقوميات، واحترام تراثها وخصوصياتها، واحترام حقوق الانسان. وهو عصر الديموقراطية، بهذا المعنى، لا باي معنى آخر، بالمعنى الذي يختلف عن كل هذه الاشكال الفوضوية المدمرة للمجتمع وللدولة وللوعي، في آن.

الوحدات البديلة الصحيحة هي تلك التي تقوم على هذه الاسس، فتاخذ في الاعتبار مصالح الامم والقوميات والشعوب، وحقوقها، وخصوصياتها في التراث والثقافة والتقاليد. وتقوم على اساس الحرية والديموقراطية، وتؤسس لعلاقات من نوع جديد، مختلف جذرياً عن كل علاقات قامت في الماضي على اساس مشوه، بمعنى ما، او على القهر واللامساواة، بمعنى اكثر دقة وتحديدا. وهي الوحدات التي يمكن ان تشكل بديلا للوحدات القديمة، من نوع ما كان قائما في الاتحاد السوفياتي السابق، او من النوع الذي يتهيا للنشوء، مثل الوحدة الاوروبية، او من النوع الذي لا يزال قائما، وهو ما تقدم الولايات المتحدة نموذجا له.

فمن هي القوى القادرة، في هذا العصر المضطرب، عصر الانتقال من وقائع كبيرة استمرت ثلاثة ارباع القرن، الى وقائع جديدة غير معروفة وغير محددة، من هي هذه القوى القادرة على تحقيق هذا الهم؟

السؤال موجه الى شعوب روسيا وشعوب الجمهوريات التي كان يتشكل منها الاتحاد السوفياتي، وموجه الى شعوب اوروبا واميركا الشمالية والجنوبية. ولكنه موجه، في الوقت ذاته، الى شعوب امتنا العربية، بحدة اكثر، وبالحاح اشد، كضرورة تاريخية، وكمحصلة لمصالح حقيقية، في آن.

حروب الوطن العربي ليست، اذن، بمقياس ما نرى من هذا المشهد العالمي المريع، غريبة، او فريدة من نوعها. بل هي جزء مما يجري، وشكل من اشكال التعبير عن وجود ظاهرة عالمية، لا تقتصر على شرق العالم، دون غربه، ولا على المتخلفين من امم العالم، دون الاكثر تقدما وغنى وحضارة. لكنها ظاهرة لا يمكن الوقوف عندها، كما لو انها ظاهرة ثابتة، وتوصيف العصر على اساسها، وتحديد سماته الراهنة انطلاقا منها. بل لا بد من بذل الجهد لفهمها، ولفهم اسبابها، ومواجهتها، على اساس هذين الفهم والمعرفة. فهل هذا هو ما يحصل، بالفعل؟

ذلك ان انكفاء العالم، من جديد، الى الماضي السحيق، بحثا همجيا، غرائزيا، عن الذات والهوية، القومية منها، والعرقية، والدينية، والمذهبية، والقبلية، وسواها مما يدخل في خصوصيات التكون والتطور للشعوب والامم، هو نقيض كامل لكل ما انجزته البشرية في تطورها من تقدم في شتى مجالات المعرفة، وفي الارتقاء بوعي الانسان الى مستوى الحرية، ومن القدرة على التحرر من الخرافات، ومن امتلاك السيطرة على الغرائز. وهو نقيض، ايضا، لهذا الهجوم الوحشي من قبل الكبار، تامينا لمصالحهم، ضد مصالح الصغار، شعوبا وامماً، وافراداً. فكيف تفسر هذا التناقض المذهل المدمر في مسيرة حركة التاريخ؟

ثمة اجوبة كثيرة عن هذه الاسئلة موجودة في النظريات العلمية. ولكننا، مع ذلك، نشعر بالحاجة الى جهد اكبر، سواء بالاستناد الى هذه النظريات، بالذات، او بالاستناد الى سواها، كذلك.

ومع ذلك فان ما يعنينا، قبل اي شيء آخر، هو ما يجري في بلادنا. ومن المستحيل ان نبحث عن تفسير لظاهرة العصر هذه، ان لم نبدأ من بلادنا، من حيث نعرف اكثر، او من حيث ينبغي لنا ان نعرف اكثر. والشرط ضروري للنجاح في هذا البحث والتفتيش هو في زواج الفكر والعلم وانجازاتهما مع الواقع الملموس في بلادنا، وخصوصيات تطور هذه البلدان، وتراثها، وتجاربها.

حروبنا الراهنة في الوطن العربي، هي حروب اهلية، بمعظمها، ان لم تكن كلها، حتى ولو اتخذت شكل صراع مع الخارج. فكل حروب الخارج بدأت في شكل صراع داخلي سرعان ما انفجر في شكل حرب مع الآخر، سواء كان لهذه الحرب ما يبررها من اسباب، ام لم يكن.

ولست، هنا، في معرض الخوض في بحث نظري حول حركة التاريخ، وحول محرك احداثه. فلمثل هذا البحث مجال آخر، وحقل آخر.

حروبنا الراهنة هي، اذن، حروب تتداخل فيها عوامل عدة، قومية، ودينية، ومذهبية، وقبائلية، وحزبية. وتتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية. لكن العامل الاقتصادي - الاجتماعي، الذي يبدو غائبا، او مغيبا، هو موجود بالقوة، مؤجل في بعض الحالات، مضمر، في حالات معينة، متفجر، في اشكال محدودة، او قوية، في حالات اخرى.

هنا، بالذات، في هذه الظاهرة كلها، نحن معنيون بالبحث، وبتعميقه، وبالتعامل معه بشمولية، ليس بمعنى التعميم، بل بمعنى الدخول في كل جوانب البحث، ضد الاجتزاء والانتقاء. وهنا، بالذات، تتحدد مسؤوليتنا.

كان بعضنا، غداة هزيمة حزيران (يونيو)، يعبر عن رغبة صادقة في ان تسكت المدافع، كل المدافع، وان يبدأ الحوار بديلاً للحرب. ولم يكن هذا الكلام مالوفا، يومذاك. بل كان مناقضا للمشاعر القومية الملتهبة. ولم يكن واقعيا. وكان بعكس التيار. ولكنه كان يعكس حالاً من الياس من استمرار الصراع مع اسرائيل في صيغة حرب تولد الهزائم دائما، ولا تفتح الابواب امام فرص حقيقية للحرية وللتقدم، الحرية بكل معانيها، على صعيد الدولة والمجتمع، والتقدم في كل مجالاته وميادينه ومستوياته، في داخل البلدان العربية. ذلك ان هذا الصراع مع اسرائيل كان يقترن بالمزيد من القمع، بدلا من ان يكون سببا في تحرير الافراد والجماعات من كل قيد لكي ينخرطوا بكل امكاناتهم في هذا الصراع القومي.

وسواء كانت الظروف ملائمة، آنذاك، لمثل هذا الكلام، ام لم تكن ملائمة، فان الحل للصراع لم يكن ممكنا بالحوار، بديلا لهدير المدافع. وحين ذهب السادات الى اسرائيل، في السنة العاشرة لهزيمة حزيران، ليلبي مثل هذه الرغبة، ولكن من منطلق آخر وبهدف آخر، لم تؤد مبادرته، التي اغضبت العرب جميعاً، وارضت اسرائيل واميركا، الى تحقيق السلام الذي يسكت المدافع، ويحقق الحرية والعدل.

وحتى حين بدا ان تلك الظروف، التي لم تكن متوفرة في الماضي، قد بدأت تتوفر في الوقت الراهن، فان مفاوضات السلام لم تستطع ان تسكت المدافع، في اي من مواقع انطلاقها. بل ان نقيض ذلك هو الذي يبرز، اليوم، سواء في قلب المفاوضات، وفي مسارها المتعثر، ام على هامشها، في لبنان وفلسطين، على اقل تقدير. و«بطل» السلام اسحق رابين، المدجج بالسلاح من كل الانواع، سلاح الموقف المتشدد الرافض اعادة الحقوق العربية لاصحابها، وسلاح القمع بالرصاص والمدفع والقنبلة النووية، لا يرى اي حرج في مواجهة العالم كله، حين يحمل في يد غصن زيتون ملطخا بالدم، باسم السلام، ويحمل، في اليد الاخرى، رصاصة يطلقها على شباب الانتفاضة، مرفقة بابعاد اصحاب الارض من ارضهم، ومدفع يطلقه كل يوم في وجه اللبنانيين مرفق، بصرخات التهديد في كل الاتجاهات.

كلا، المدافع لا تسكت من دون ان تكون قد توفرت شروط حقيقية لسكوتها. وهي ليست متوفرة الا بالقمع من جانب الاقوى للجانب الاضعف، الذي هو صاحب الحقوق. ولكن مثل هذا الحل بالقمع، اذا ما فرض، سرعان ما ينفجر ويكون اكثر عنفا.

حربنا هذه مع اسرائيل، ايا كان الموقف الراهن منها، هي حرب طويلة، مهما كان شكلها وحجمها وموقع القوى منها، ومدى الاهتمام والارتباط بها، ومهما كان السلاح الذي يستخدم فيها. وقد لا يكون هذا السلاح، ذات يوم، غير كلمة تقال هنا، او هناك، في بيان مكتوب على ورقة صفراء، يوزع بالسر من يد الى يد، او يلصق على الجدران. وقد يكون شكل الكفاح مختلفا جدا، نقيضا لكل هذا المسار. وفي كلتا الحالتين، او في اية حالة اخرى، فان الامور مرهونة بتغيير الظروف، سلبا او ايجابا، على صعيد العالم، وعلى صعيد الوطن العربي، الظروف الموضوعية وتوازنات القوى، عموماً، والظروف الذاتية، على وجه الدقة والتحديد.

لكن هذه الدائرة من الحروب العربية لم تعد، على اهميتها وخطورتها، هي الحرب الوحيدة، ولم تعد الحرب الرئيسية، ولا جبهة الصراع الاولى، في الوطن العربي. ولم تعد تحتل موقع المركز الاساس في كل صراعات الامة العربية ونضالاتها. فثمة حروب جديدة متنوعة بدأت تحتل، في الوطن العربي، موقعا متميزا، يتخذ، مع الوقت، طابع الثبات، ومركز الاهتمام الاساس، قطريا وقوميا... وهذه الحروب الاخرى لم تظهر، بعد، بكل ابعادها، واشكال تفجرها، في كل الامكنة والساحات التي تتوفر الاسباب الموضوعية لقيامها، رغم كل ما تشير اليه بعض نماذجها الراهنة. وهي تنقسم الى ثلاثة انواع، او هكذا ارى توزعها كدوائر، من اجل التمكن من قراءتها بشكل اقرب الى الصحة والدقة، واسهل على الاستنتاج والاستشراف.

- حروب الحدود والنفوذ بين الدول العربية.
- حروب الحدود والنفوذ مع الجيران.
- الحروب الاهلية، وهي ذاتها حروب من عدة انواع.

وجميعها، حتى الحروب الاهلية منها، وربما هذه الحروب اكثر من سواها، هي حروب مؤهلة لان تتخذ طابع حروب عالمية، تشترك فيها دول متعددة بجيوشها وبامكاناتها الاقتصادية والتقنية، وترتفع فيها رايات الامم المتحدة، في الصيغة التي انتهت اليها، اليوم، هذه المنظمة العالمية، كاحد اشكال التعبير عن ماساة نهاية القرن.

النوع الاول من هذه الحروب هو ما تسبب بقيام اكبر حرب عرفتها المنطقة، منذ الحرب العالمية الثانية، عنيت حرب الخليج. بل هي كانت، كما وصفها العديدون، حربا عالمية جديدة، في شكلها، وفي القوى التي شاركت فيها، وفي مضامينها، وفي النتائج التي تولدت عنها، سياسيا، وعسكريا، وجغرافيا، واقتصاديا، وفي كل المجالات.

النوع الثاني، هو ما تسبب باكبر حرب عرفتها المنطقة، بين بلدين كبيرين امتلكا احدث انواع الاسلحة، وجربا في شعبيهما شدة الفتك والتدمير فيها، وهي الحرب العراقية - الايرانية، او حرب الخليج الاولى.

النوع الثالث، هو ما بشنته الحرب الاهلية اللبنانية، التي استمرت ستة عشر عاما، والتي لم تنته بعد فصولها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تضغط نتائجها ومخلفاتها وآثارها على حياة اللبنانيين المادية والروحية، وعلى طرائق عيشهم ووسائله وموارده، وعلى وعيهم وعلى مصادره، على هذا الوعي المتمثل في تراجع العلم والثقافة والمعرفة، وفي تشوه اشكال الانتماءات، والمتمثل في المجرى المضطرب لتطور لبنان، وخصوصاً في مجال بناء الدولة ومؤسساتها، وفي مجال العمل لتحقيق وحدة البلاد. ولكن الحرب اللبنانية، التي هي في طريق الانتهاء، ولو طال المدى، برغم كل ما اشرنا اليه من آثار ونتائج، تكاد تصبح، بالمقارنة مع ما هو قائم، ومع ما هو آت، ومع ما تشير اليه اشكال الحروب الاهلية الجديدة، شيئا من الماضي. فما يجري في الجزائر، ومصر، والسودان، والصومال، وما نخشى ان يحصل في بلدان اخرى، هو خطير جدا، خطير فيما ينتجه، اليوم، وخطير فيما يمكن ان يحدثه في المستقبل.. وما اقصد اليه، هنا، لا ينحصر في النتائج السياسية المباشرة في هذا البلد، او ذاك، بل يتجاوز ذلك الى ما هو اهم واخطر. فكل الدلائل تشير الى ان هذه الحروب الاهلية مرشحة للتطور، حتى ولو امكن اخمادها بالقمع لفترة من الزمن. فهي ستكون اكثر تدميرا بما لا يقاس، بالمقارنة مع ما شهدناه حتى الآن، اذا ما استمرت من دون ان تترافق بتغيير، هنا او هناك، في هذا المجال او ذاك، في نوع السلطة باتجاه اكثر ديموقراطية واقل قمعا، وفي مواجهة القضايا الحقيقية ذات الصلة بالتنمية، وبايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفجرة، وبايجاد حلول للمشاكل القومية والاثنية والدينية والقبلية المتفجرة، هي الاخرى، في اكثر الإشكال حدة وعنفا.

هذه الانواع الثلاثة من الحروب العربية، مضافة اليها الحرب التي هي خارج التصنيف حرب العرب كلهم، رغم كل الوقائع القائمة والداهمة، ورغم كل الارادات، المختلفة الوجهة والاتجاه، عنيت الحرب العربية - الاسرائيلية، هي حروب تصبح، اليوم، اكثر فاكثر، حروبا ذات طابع دولي، لا تقتصر على القوى المشاركة فيها. اذ ان العالم يزداد مشاركة فيها، باشكال وصيغ مختلفة. وقد اعطت حرب الخليج النموذج الابرز لهذا التطور الذي تشهده كل هذه الحروب، بالفعل، او بالقوة. ولم نعد بحاجة الى تكرار التساؤل السابق عن امكان تكرار حرب الخليج. فحرب الصومال هي حرب خليج ثانية،

المصدر : الحياة اللندنية



التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكمل فيها المتدخلون، هنا، باسم الانسانية، واعادة الامل الى الشعب الصومالي الذي ينحسر عدده بالموت جوعاً، والموت برصاص المتقاتلين المتصارعين على السلطة، والموت من دون سبب، او لاسباب نجهلها، يكملون فعل «عاصفة الصحراء» في الخليج، ودورها واهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية... الخ. وهم يربطون، بشكل بالغ الدهاء، بين الاهداف التي نجحوا في الوصول اليها في الخليج، والاهداف التي ينشدونها من وراء التغيير الذي سيحصل، بفعل تدخلهم، سياسياً، واقتصادياً، وامنياً، وجغرافياً، في القرن الافريقي. والبقية ستأتي عندما تتوافر شروط التدخل، غداً، او بعد غد، في السودان، او في ليبيا، او في اي بلد آخر، تحت اسم جديد، مبتكر، من نوع الاسماء التي اعطيت للحروب السابقة. اقول ذلك، دون ان اوحد، في قراءة اسباب التفجر والتطور، بشكل اعتباطي، بين هذه النماذج من الحروب. بل انني، على العكس من ذلك، ادعو الى التمعن عميقاً في تحديد العوامل المقررة فيها، لا سيما منها العوامل الداخلية، بتعددها وتنوعها، وبالشروط التاريخية لتكونها.

الام تشير هذه الدوائر التي ترسمها هذه الحروب على خريطة الوطن العربي؟ وما هي دلالاتها؟ وهل هي نتائج حتمية للواقع القائم؟ وهل هي فعل داخلي أم خارجي، ام هي مزيج من فعلهما المشترك المتداخل والمتناقض؟

انها اسئلة الماضي والحاضر، التي لم تلق جواباً حقيقياً من جانب كل المعنيين في البحث عن الجواب، برغم كل الجهود التي بذلت وتبذل، في مجال الفكر والسياسة، وبرغم التجارب القديمة والجديدة، التي قامت اثر ثورات كبيرة او صغيرة، او من دون هذه الثورات، وعلى اساس برامج محددة، او من دون هذه البرامج...

وهدفي من رسم هذه اللوحة ليس سرد الوقائع او التذكير بها. فهي وقائع تشكل، من حيث قوة تعبيرها وحدته، كابوساً يومياً ضاغطاً على حياة الناس واعصابهم وافكارهم ومشاعرهم، يصل الى حدود الاختناق.

هدفي، اذن، من وراء ذلك، هو اثارة النقاش والجدل حول واقعنا الراهن بمأساويته، وحول مستقبلنا، وحول الفعل الذي تمارسه، في تحديد صورة هذا الواقع، وفي صوغ صورة المستقبل، كل هذه الاحداث، حروباً من كل نوع، وصراعات وانقسامات تتولد عنها، وتفتتاً يطال الوحدات الصغيرة والكبيرة، داخل كل بلد عربي، وعلى الصعيد القومي العام.

اقول: النقاش والجدل، لأن النقاش والجدل الحقيقيين لم يجريا، بعد، حول كل هذه الامور. فما نشهده، وما نقراه ونسمعه، مما نطلق عليه صفة الحوار، هو، في معظمه، حوار مع الذات، لا مع الآخر. وحتى هذا الحوار مع الذات لم يصبح ديموقراطياً، بعد. فهو لا يقترن بالنقد والمراجعة. وهو، اذا ما حمل نقداً، فان هذا النقد يبقى مجتزأ، ويتناول جوانب، ويهمل جوانب اخرى، ولا ينتهي الى محصلة ما، ولا الى استنتاجات، حتى في الحدود الدنيا.

ان مصير الوطن العربي انما يعني كل العرب، في كل اقطارهم، ايا كان انتماؤهم السياسي والاجتماعي - الطبقي، وايا كان انتماؤهم الفكري والديني... الخ. ومصير كل قطر هو مسؤولية اهله، بالدرجة الاولى، ولكنه، مسؤولية كل الآخرين من الاقطار الاخرى. ولا يتعلق الامر، هنا، بالرابطة القومية وحدها. فالى جانب هذه الرابطة تبرز، بوضوح، وبحدة، مصالح حقيقية تتقاطع، لتشكل، بمجموعها، قضية مشتركة، لها طابع القضية المصيرية، ومستواها.

ولكن الى من يتوجه هذا الكلام؟ ومن هم المعنيون به، القادرون على الالتزام بمسؤولية ما في البحث عن تحقيق مستلزماته؟

انه سؤال حقيقي، يضاف الى جملة الاسئلة التي علينا ان نجيب عنها بدقة، وبمعرفة، وبمسؤولية. واذ اطرح هذه المسألة، ايضاً، للنقاش، فلانني اعتبر ان الكثير من مآسينا الراهنة، والماضية، والآتية، هي، في معظمها، من فعل اناس معنيين، اكثر من سواهم، افراداً وفئات وطبقات اجتماعية، وانظمة حكم، وقوى سياسية وحزبية، واتجاهات فكرية، من كل الانواع، علمانية ودينية، على حد سواء.

فهل يصح ان ننخرط في بحث من هذا النوع دون ان تكون هذه المسألة، وهذه المسؤوليات، نقطة الانطلاق في البحث؟ ذلك ان الحروب التي قامت في الماضي، وتلك التي تقوم الآن، وتلك التي تتحرك تحت الرماد، لم تأت مصادفة، ومن دون سبب، او من دون سابق انذار، بل جميعها تحمل اسبابها في داخلها، اسبابها الموضوعية والذاتية، والداخلية والخارجية، واسبابها الفكرية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتحمل بصمات القوى، والافراد، والجماعات، التي تتحمل القسط الاساسي في قيامها.

والا فكيف يمكن ان نواجه مصائرنا، في هذا العصر الذي بات على كل بلد، وكل شعب، وكل قوم، وكل امة، وكل حزب، وحتى كل فرد، ان يتحملوا فيه، بالملموس، اكثر من اي وقت سابق، مسؤوليتهم المباشرة، المحددة، عن مصائرهم؟

فاذا لم يقوموا، هم بانفسهم، بهذا الدور، قامت به عنهم قوى اخرى، لمصلحتها هي، بالطبع، ودفعوا هم ثمن هذا التقصير، او العجز، اية كانت اسبابهما، وايا كان مسببوهما.

السؤال الكبير الملح، الذي نحن مدعوون للانخراط في الاجابة عنه، بمسؤولية، وهو محصلة كل الاسئلة الكبيرة الاخرى، يبقى، ببساطة، السؤال الآتي:

الى اي مصير ينزلق العالم العربي، وما العمل لمواجهة هذا الانزلاق الخطير، في هذا العصر الذي لا ترحم فيه الصراعات على المصالح والمواقع، لا الدول ولا الشعوب، ولا الجماعات، ولا الافراد؟ وكل كلام عن حقوق الانسان، وعن الديموقراطية، انما تنبؤنا وسائل الاعلام العالمية الكبرى، المؤدلجة حتى العظم، بحقيقته العارية، من دون قناع، عندما تنقل الينا، باسرع من لمح البصر، وبكثير من الزهو والتبرير، وقائع العدوان والظلم والقهر والقمع والقتل، بكل الاشكال والوسائل، حيث تطال يد القادرين على ذلك. وتحاول، اي وسائل الاعلام هذه، في الوقت ذاته، التبشير بحتمية جديدة في حركة التاريخ، مناقضة لاحلام البشر العريقة، وتسهم في ابتداع انماط حياة جديدة ملائمة لهذا الفكر، وانتاج قيم ومثل مرتبطة به، مبررة له.

---

* عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني، نائب أمينه العام سابقاً.



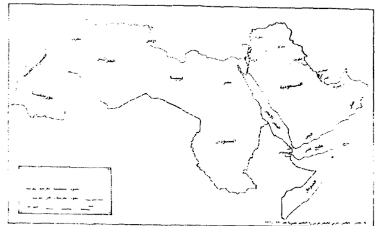
المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ابريل ١٩٩٣

تقديم الملف

(١) نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الاقليمية



حسن أبو طالب

رئيس وحدة العلاقات الدولية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

فى هذا الملف نقدم الجزء الثانى من دراسة الحدود العربية ، وهى هذة المرة مع دول الجوار الجغرافى . وفى العدد الماضى تمت دراسة الحدود العربية العربية ، وتم القاء الضوء على العديد من القضايا والاشكاليات السياسية والقانونية والفكرية والمواجهات العسكرية التى أثارتها ومازالت تثيرها تلك الحدود . وسوف يلاحظ القارىء ان التصور العام للحدود الذى تبنته الدراسات والتقارير المنشورة فى الملفين السابق والراهن ، هو ان الحدود ليست مجرد خطوط تحكميه تفصل بين الاقاليم المختلفة لكل طرف ، ولكنها اكثر منذ ذلك ، فهى منطقة تخوم سواء اكانت برية او بحرية ، وانه فى مناطق التخوم تتعدد مصادر التواصل كما تتعدد مصادر التوتر ولاسيما فى ظل غياب اى تصور شامل لممارسة العلاقات بين الجيران يقوم على حسن الجوار وتعظيم سبل التواصل الشعبى والثقافى والحضارى والسياسى .

ومثلما احتوت الحدود العربية على بؤر للصدام وسببت مواجهات عسكرية ، واثارت جهودا حميدة ، فأن نفس الأمر ينطبق على الحدود العربية الاقليمية ، سواء فى حدها الشمالى والشرقى او فى حدها الجنوبى الافريقى . وهو امر يدعو الى البحث فى الشروط التى تسمح بوجود علاقات عربية اقليمية مستقرة كمدخل لعلاقات سليمة بعيدة المدى . ومثل هذا البحث هو فى الواقع مهمة مزدوجة بين العرب وبين جيرانهم . ومن الاسباب التى تدعو الى مثل هذا البحث ذلك الميراث غير الطيب ، والملىء بمواجهات عسكرية وصدامات سياسية وغير سياسية ، وبؤر للصدام القابلة للتفجر بين الحين والآخر .

وتدل خبرة المواجهات العسكرية التى اثيرت بين طرف عربى وآخر اقليمى بشأن الحدود بينها ، انها لم تجلب الا الدمار للطرفين معا . وقادت الى تعطيل العمل العربى المشترك ، والى تعميق الانقسامات العربية ، وكانت سببا لتدخلات دولية شتى ، كما انها اورثت فى التحليل الاخير الشعوب العربية والاقليمية ميراثا عدائيا غير مبرر رغم التوافق فى جوانب ثقافية وحضارية شتى . وفى كثير من الحالات التى شهدت مواجهة عسكرية لعدة سنوات انتهت الامور الى العودة الى نقطة البداية ، او الى نقطة غامضة أقرب الى امر واقع يسمح بأثارة نزاعات اخرى فى المستقبل . ونشير هنا على سبيل المثال الى الحالة الليبية التشادية حول قطاع اوزو ، وحالة الحرب العراقية الايرانية ، وكلتاهما عادت الى نقطة البداية بعد مواجهات عسكرية دامت عدة سنوات . ومن الحالات التى تتصف بغموض حالة مصير لواء الاسكندرونة السورى الأصل ، والذى يعد الان جزءاً من خريطة تركيا رسميا ومنذ أكثر من نصف قرن مضى . وحالة الحدود



الموريتانية السينغالية التى تعرضت لاختبار قاس فى ضوء العنف الجماعى المتبادل الذى شهده البلدان ازاء بعضهما منذ خمسة اعوام مضت . ويدخل فى نفس الاطار حالة اقليمى سبته ومليلية اللذين يعدان جزءا اصيلا من الارض المغربية ، لكنهما تحت السيطرة الاسبانية . وينطبق نفس الامر على مصير الجزر الثلاث فى مياه الخليج . مع ملاحظة اننا نعنى بالغموض هنا تلك العلاقة الجدلية بين الامر الواقع الذى يعبر عن معنى معين ، ولكنه يظل محل شك وتساؤل ومراجعة ونقض من الطرف الاخر ، فى غالب الاحوال هو الطرف العربى .

ومن الملاحظ أن استقرار الحدود العربية الاقليمية لايرتبط وحسب بالقدرة على حفظ الترتيبات الامنية على جانبى الخط الفاصل ، ولكنها ترتبط فى الغالب بعدد من العوامل المتغيرة مثل الرؤية التى تحكم النظرة الى الطرف الاقليمى ، والظرف التاريخى العام الذى تمر فيه مجمل العلاقات العربية الاقليمية . ويلعب توازن القوى بين العرب وجيرانهم فى لحظة بعينها دورا فى اثارة او احتواء قضية حدودية على نحو او آخر . ومن الامثلة الواضحة فى هذا الصدد الازمة الاخيرة التى نشبت منذ ابريل ١٩٩٢ بين ايران ودولة الامارات العربية حول مصير جزيرة ابو موسى ، حيث يعد الخلل العام فى التوازن فى منطقة الخليج والذى بدا اكثر ما يكون فى أعقاب حرب الخليج الثانية احد الاعتبارات التى حفزت ايران على محاولة اكتساب مغانم امنية واستراتيجية فى تلك الجزيرة ، وذلك على حساب الطرف العربى . ونفس الامر ينطبق على مساعى تركيا لاحكام قبضتها على المنطقة الحدودية مع العراق التى يعيش فيها الاكراد ، الامر الذى قادها فى مطلع ١٩٩٣ الى التوغل فى الاراضى العراقية ، مستفيدة فى ذلك بحالة الضعف العام التى يعيش فى ظلها النظام العراقى الحاكم .

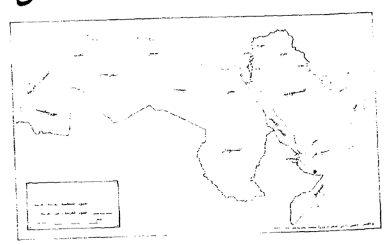
وحين نشير الى توازن القوى ودوره فى اثارة أو احتواء النزاعات الحدودية بين طرف عربى او طرف اقليمى ، فهذا يعنى أن الحدود العربية الاقليمية - مالم يتم التوصل فيها الى اتفاقات ومعاهدات نهائية ومقبولة من كل الاطراف - ستظل عرضة للازمات بين الحين والاخر . وهو أمر يستدعى رؤية عربية كلية للتعامل مع تلك القضايا . ويصعب فى الوقت الراهن توقع مثل تلك الرؤية لاعتبارات عدة من بينها تردى الواقع العربى ، ونزوع العديد من الاطراف العربية الى التحرك الفردى والذاتى على حساب الحد الادنى من التحرك العربى الجماعى .

ان تعميق تلك المسائل والقضايا النظرية والعملية المرتبطة بالحدود العربية الاقليمية يعد الهدف الرئيسى من هذا الملف . ولذلك فقد جاء تخطيطه فى محاولة ليعكس قدرا من تلك الحاجة الملحة سواء على الصعيد النظرى او الواقعى . ومن هنا فقد اشتمل الملف على نظرة التراث الاسلامى بشقيه التقليدى والحديث لمسألة الحدود وكان الدافع الرئيسى للاهتمام بهذا الامر نابعا من كون غالبية التخوم العربية هى مع دول جوار جغرافى اسلامية الى جانب محاولة فهم الترابط او الانفصال بين النقاط الجامعة على صعيد التراث والثقافة والعقيدة بين العرب وجيرانهم ، ومدى تأثيرها من عدمه على تسوية نزاعات الحدود التى تثار بينهم .

وتضمن الملف ايضا اسهامات مختلفة دارت حول الظروف التاريخية التى رسمت فيها تلك الحدود وما تنطوى عليها من قضايا سكانية وجغرافية ، والمواجهات العسكرية التى دارت بين اطراف عربية واقليمية حول الحدود البرية والبحرية ، والدروس التى يمكن الانتهاء اليها من تلك المواجهات . وانطوت الاسهامات ايضا على معالجات لحالات حدودية تم فيها التوصل الى تسوية سياسية تعاقدية او عن طريق حكم محكمة العدل الدولية كما هو الحال فى مشكلة طابا . اضافة الى نظرة عامة على الاساليب السياسية والقانونية الدولية المتبعة لحل نزاعات الحدود .

ويبدو هاما فى ختام هذا التقديم الاشارة الى ضرورة فهم مشكلات الحدود العربية الاقليمية فى ضوء التغيرات الجارية فى النظام الدولى . وفى ضوء الجهود الحثيثة لاعادة تشكيل نسق العلاقات السياسية والوظيفية فى منطقة الشرق الاوسط ، والسعى الى ايجاد روابط وتفاعلات جديدة بين النظام العربى التقليدى وبين النظام الشرق اوسطى محل التشكيل . ان هذا الفهم الواعى والمتعمق يعد فى واقع الحال احد جوانب التدخل والتحكم فى جهود اعادة التشكيل تلك ولو بطريق غير مباشرة . ومن لم يعرف نقاط قوته ونقاط ضعفه الى جانب نقاط قوة خصومه ونقاط ضعفهم ايضا ، يبدو صعبا امامه نيل الكثير من المكاسب او اقتناص الفرص التى قد تلوح امامه لفترة ثم تغيب الى الابد .

(٢) إشكالية الحدود فى التصور الاسلامى



أمانى عبد الرحمن صالح

باحثة فى العلوم السياسية

تمثل دراسة التصور الاسلامى لمشكلة الحدود احد مداخل تناول قضايا الحدود العربية - الاقليمية فى اطار اكثر شمولا . وهو مدخل يتجاوز البعد السياسى للمشكلات العربية - الاقليمية الى ابعاد ثقافية وتاريخية اكثر اتساعا .

وتنبع قيمة هذا الاقتراب من عدة اعتبارات أولها ان المساحة الأعظم من الحدود العربية الاقليمية هى حدود بين بلدان عربية وأخرى اسلامية سواء فى اسيا أو فى أفريقيا . العامل الثانى ينبع من وجود قاعدة تاريخية وثقافية وحضارية مشتركة بين مجمل دول الجوار « الاسلامية » والمنطقة العربية دامت نحو ١٣ قرنا وأنتجت قاسما مشتركا من المدركات والمشاعر والرؤى تنبثق اساسا من الحضارة والتاريخ الاسلامى . وهذا القاسم المشترك يتعين فهمه لفهم المنطقة الحضارية الاسلامية وعلاقاتها البينية ومن ضمنها مشكلات الحدود بما يتكامل مع الاقتراب المعنى بالواقع الدولى الراهن والتاريخ المعاصر للمشكلات الحدودية .

الاعتبار الثالث الذى يجعل لهذا التصور اهمية مباشرة يتمثل فى وجود فاعليين دوليين فى المنطقة العربية ودول الجوار الاسلامية يرفعون شعار الاسلام كأيديولوجية رسمية .. بعض هذه الوحدات دول تقليدية (السعودية - المغرب) وبعضها راديكالى (ايران) وبعضها منظمات مثل منظمة المؤتمر الاسلامى . وقد زادت اهمية هذا الاعتبار مع صعود حركات الاحياء الاسلامية سواء بالنظر الى ما تباشره هذه الحركات من ضغوط داخلية على سياسات دولها أو لما تطرحه من احتمالات تغير سياسى فى نخب وايدلولوجيات وسياسات بعض الدول فى حالة نجاحها فى الوصول الى السلطة على نحو ما أظهرته الحالة الجزائرية فى مطلع ١٩٩٢ .

فى اطار ما سبق يقترب هذا البحث من تحليل التصور الاسلامى لمشكلة الحدود كتصور بنائى مركب أسهم فى تكوينه رافدان أولهما رافد فكرى يتعلق بمفهوم الحدود فى الفقه السياسى الاسلامى . والثانى رافد تاريخى واقعى أفرزته عمليات التفاعل السياسى والحضارى والبشرى والثقافى فى ظل الحضارة الاسلامية .

ولا مناص من التأكيد على التداخل والتأثير المتبادل بين الرافدين حيث تأثر الفقه السياسى تأثرا كبيرا بالظروف التاريخية وتأثرت أليات الحركة التاريخية وعناصرها بالفقه السياسى . وانتج كلاهما تصورا إسلاميا خاصا يتعلق بخريطة الحدود ووظيفتها ومشروعيتها وجوانبها التنظيمية والمالية .

١ - مفهوم الحدود فى الفقه السياسى الاسلامى :

لا يعبر مصطلح « الحدود » فى الفقه الاسلامى عن ذات المفهوم الذى تشير اليه الكلمة فى استعمالها

المعاصر .. فالحدود فى الفقه الاسلامى تشير الى الاحكام الشرعية الخاصة بجرائم محددة والتى وردت بشكل قطعى فى القران والسنة مثل حد الزنا والسرقة والقذف والحرابة .

أما مفهوم الحدود بمعناه المعاصر فقد عبر عنه فى التراث بالفاظ اخرى مثل الثغور والحصون والرباط الذى عرفه ابن حجر العسقلانى بانه « ملازمة المكان الذى بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم .[1] .. وقد عرف الجنود المكلفون بحماية هذه الحصون بالمرابطين وأهل الديوان وهم « الذين نصبوا انفسهم للقتال فى الثغور »[2] .

ان عناصر مفهوم الحدود المنبثقة عن الأصلين المرجعيين فى الاسلام (القران الكريم والسنة) ليست كثيرة . ففى القران الكريم ورد ذكر الحدود تلميحا فى أيتين « الأولى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وأخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » (الأنفال اية ٦٠) والثانية « يا أيها الذين أمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » (أل عمران أية ٢٠٠)

ويفهم من الايتين ان حماية الامة وتحصين مواقع المسلمين المواجهة للعدو والتربص بها والثبات فى المواجهة هو جزء من تكليفين شرعيين اولهما تكليف « الجهاد » الذى يعد رأس عمل المسلم وقمة فضائله ، والثانى تكليف الله للمسلمين بنفض عوامل الضعف واستيفاء عناصر القوة والردع فى مواجهة المشركين ويأتى ضمنها تحصين الثغور .

وفى السنة النبوية يعد أكثر الأحاديث مباشرة فى تناول موضوع المرابطة والتزام الثغور الحديث الذى أورده البخارى حول فضل الجهاد حيث أورد عن رسول الله ﷺ قوله « رباط يوم فى سبيل الله خير من الدنيا وما عليها » ويذكر بن حجر العسقلانى ان هذا الفضل دفع كثيرا من السلف الى سكنى الثغور .

إن ما أسميناه بناء التصور الاسلامى لاشكالية الحدود لم يقف فحسب عند حدود التناول غير المباشر فى القران والسنة النبوية ، بل يمكن الزعم بأن جل تراكمات هذا المفهوم انما ترجع الى التراث الفقهى واجتهادات الفقهاء . . ومعلوم ان عنصر الاجتهاد يتوسع بشدة فى نطاق الفقه السياسى بالمقارنة بمجالات اخرى مثل الاحوال الشخصية أو فقه الأسرة والمواريث الخ . والاراء الفقهية فى مجال الفقه السياسى تعتمد كثيرا على اجتهادات الرأى وممارسات الصحابة فى ظل الخلافة الراشدة ، وتسترشد بما استقرت عليه الأوضاع والممارسات السياسية فى الخلافات المتعاقبة خاصة الأموية والعباسية .

الحدود فى النسق الفقهى الاسلامى ليست بالمفهوم المستقل والأساسى وإنما هى مفهوم تابع ، يرتبط بشكل خاص بمفهومين اساسيين اخرين هما « الجهاد » و « دار الاسلام » .

اولا الجهاد :

هو الوظيفة الأساسية للحدود أو « الرباط » فى الاسلام . ويقتضى ذلك الاشارة فى عجالة الى هذه الوظيفة وأبعادها . فالجهاد يمثل احد المفاهيم المركزية فى الفقه السياسى الاسلامى . وهو فى معناه الواسع يعنى بذل المؤمنين المشقة و « النفيس » فى سبيل العقيدة ، نشرا ودفاعا ، وممارسة ، وسلوكا ، والتزاما . وينصرف معنى الجهاد ـ شترعا ـ لدى فقهاء السلف الى نوعين : الأول « بذل الجهد فى قتال الكفار » والثانى « مجاهدة النفس والشيطان والفساق »[3]

والجهاد بمعناه الأول ـ الحربى ـ هو ما يعنى البحث السياسى نظرا للدلالات السياسية الهامة لهذا المفهوم الذى شاع تاريخيا على حساب المفهوم السلوكى والايمانى الى حد أن صار (القتال فى سبيل الله) مرادفا لكلمة « الجهاد » . واذا كان الجهاد النفسى والسلوكى هو تكليف للفرد المؤمن ـ على سبيل فرض العين ـ وجزء لا يتجزأ من ممارسته العقيدية والايمانية ، فان الجهاد القتالى ينتقل بالمفهوم الى مستوى اخر هو مستوى « الجماعة » و « الدولة » .

والجهاد (القتالى) هو فرض كفاية ـ اذا قام من هو أهله سقط فرضه على الكفاية ـ وهو وظيفة من اهم وظائف الدولة ومعيار لشرعية الحكم . وقد شغل بهذه الخصوصية مبحثا من أهم مباحث الفقه السياسى الاسلامى حيث شكل محور ما يمكن ان نسميه بنظرية الفقه السياسى الاسلامى التقليدى فى العلاقات الدولية .

لقد حدد الفقهاء المسلمون القدامى علاقة المسلمين او « الامة » الاسلامية بغيرها بأنها تقوم على « الجهاد » أو القتال فى سبيل نشر الدعوة بوصفها دعوة عالمية للناس اجمعين .[4] ووضع هؤلاء الفقهاء قضية الجهاد فتحا لنشر الدين او دفاعا عن الامة بوصفها احدى الوظائف الاساسية « للامامة » ـ أى السلطة الاسلامية الحاكمة أو الدولة ـ ومصدرا من مصادر شرعيتها أو على حد التعبير الفقهى احد موجبات تولية الامام شرعا .[5] واذا كان « الفتح » هو الحالة المثالية للجهاد التى تعكس قوة الدولة الاسلامية فان الجهاد عنى من باب أولى « الدفاع » عن حدود الدولة ، وحماية المسلمين من اية اعتداءات عليهم فيما عرف بمصطلحات القرون الاولى للهجرة بـ « حماية البيضة والذب عن الدين والذود عن المحرمات » .

تثير هذه النظرية الفقهية التقليدية انتقادات عديدة ليس فقط من قبل المستشرقين المتربصين ، وانما كذلك من جانب اسلاميين تحديثيين يتحفظون على النتائج التى تنتهى اليها ، وهى تصوير العلاقة بين المسلمين وغيرهم بمثابة حالة حرب دائمة .[6] . والواقع ان هذه النظرية ـ رغم التحفظات الواردة عليها . لا يمكن فهمها الا فى سياقها التاريخى ومن أهم الاعتبارات التى تسهل هذا

الفهم حقيقة ان الغزو العسكرى كان منذ التاريخ القديم ، مرورا بالتاريخ الوسيط ، وحتى النصف الأول من القرن الحالى هو التعبير الاساسى والوحيد عن قوة الدولة فى اطارها الاقليمى حيث يمكن تلخيص تاريخ العلاقات الدولية طوال تلك الحقبة الزمنية الطويلة بأنه تاريخ الغزوات والاستعمار وعلاقات القوى التى تتحدد فى ساحات القتال (وذلك فى ظل غياب الأشكال الحديثة للتعبير عن قوة الدولة والناجمة عن ثورة التكنولوجيا مثل التطور التقنى ، غزو الفضاء ، التطور الاقتصادى والصناعى ، القوة النووية .. الخ) . بل يمكن القول بأن الصيغة الاسلامية التاريخية للغزو (الفتوح) تعد من أكثر الصيغ رقيا ، اذا ما قورنت بنماذج أخرى بعضها قديم (تمدد الامبراطورية الرومانية) وبعضها حديث (الحركة الاستعمارية الأوروبية) . فالنماذج المذكورة اقترنت بهدف اساسى هو التسخير والاستغلال وانتهت باستعباد كامل للشعوب المستعمرة . فى حين اقترنت الفتوح الاسلامية بهدف أسمى هو نشر عقيدة سماوية والتزمت بأساليب راقية فى الحرب تمثلت فى قوانين وضوابط صارمة للحروب ترتب حقوقا انسانية للشعوب المفتوحة وحفظا لما تحت يدها من ثروات وصيانة للعمران الى جانب القوانين الدقيقة التى تحكم عمليات القتال ومعاملة الأسرى .. الخ[7]

بالاضافة لما سبق ، يمكن القول بأن القتال والفتوح مثلت السبيل الوحيد المتاح امام المسلمين فى القرنين الأول والثانى من الهجرة لتحقيق ما رأوه « رسالتهم المقدسة » وهو نشر الاسلام فى ظل استغلاق واستحكام الامبراطوريات المجاورة دون الدعوة الجديدة ، الأمر الذى تأكد خلال حياة الرسول ﷺ عبر مراسلاته الشهيرة مع ملوك الامبراطوريات والدول المجاورة . ويلاحظ أن المفهوم الاسلامى للفتوح لم يكن يتضمن بأى حال ـ حسب أوامر شرعية صريحة من القرآن والسنة ، وحسب اجماع الفقهاء وممارسات الفتوح ـ اكراه الشعوب المفتوحة على اتباع الاسلام ، بل اتاحة فرصة واسعة لانتشار العقيدة الاسلامية من خلال عرضها بحرية تتيحها السلطة الاسلامية ، وتمنعها بالطبع السلطات السابقة أو على حد قول علماء السلف ، ان حمل تلك الشعوب على دخول الاسلام يكون من خلال ما تتيحه « مخالطة المسلمين فى الاطلاع على محاسن الاسلام »[8]

أن ثقل وزن الظروف التاريخية فى تكوين النظرية التقليدية للعلاقات الدولية فى الفقه السياسى الاسلامى قد دعا العديد من العلماء المحدثين الى وضع بذور نظرية حديثة تراعى التباينات الظرفية الجمة بين العصرين الوسيط والحديث فى ضوء التطور التقنى خاصة فى مجال الاتصالات والمعلومات الذى فصل بين وظيفتى الدعوة والقتال ، وأتاح وسائل جديدة أكثر فاعلية للدعوة . وأساس النظرية الفقهية المحدثة هو اعتبار « السلم » الأساس فى علاقة المسلمين بالعالم مستندة فى ذلك ايضا الى اسانيد شرعية فى القرآن والسنة ترجح السلم وتربط القتال بالدفاع ودرء الفتنة ودفع الظلم . ومن أبرز مؤسسى هذه النظرية ـ التى لا تزال بحاجة لمزيد من الجهد الفقهى لبلورة كامل ابعادها ـ الشيخان عبد الوهاب خلاف ومحمد ابو زهرة[9]

فى ضوء ما سبق، فقد كانت المرابط أو الحدود الاسلامية تاريخيا هى المنطلق لممارسة صنفين من صنوف الجهاد . أولهما « السير » بمعنى الغزو والفتح ، وهو دور اقترن أساسا بفترات قوة وعنفوان الدولة سواء الدول والخلافات المركزية (الخلافة الراشدة والأموية والعباسية) أو الدويلات والدول الهامشية مثل دول الشمال الافريقى (الأدارسة ، الفاطميين ، الأغالبة والموحدون والمرابطون ... الخ) . الصنف الثانى هو « الثبات » بمعنى الدفاع عن حدود الدولة ضد اعتداءات وغزوات الدول والامبراطوريات والقوى الخصم المجاورة ، والتى لم تتوقف منذ منشأ الخلافة وحتى انهيارها . لقد ظلت الثغور الاسلامية باستمرار هدفا للهجمات والاعتداءات التى انبثقت بشكل اساس من الخصم التقليدى (أوروبا المسيحية) بدءا من بيزنطة، مرورا بالحملات الصليبية وانتهاء بالحملات الاستعمارية الحديثة ، ومن ثم يمكن اعتبار الوظيفة الدفاعية لا الهجومية ، هى الوظيفة الاساسية للحدود التى مورست باستمرار طوال التاريخ الاسلامى .

ثانيا دار الاسلام :

اذا كان الجهاد هو المفهوم الذى يحدد وظيفة الحدود فان مفهوم « دار الاسلام » يحدد مواقع نصب وتوزيع الثغور وفق فلسفة اسلامية خاصة .

ينبثق مفهوم « دار الاسلام » ومثلة مفهوم الدولة وسائر الافكار المكونة للنسق السياسى فى الفقة الاسلامى من مفهوم أخر أساسى هو مفهوم « الأمة » الذى يعد بحق اسهاما قيما اضافته الحضارة الاسلامية لسلسلة الطروحات الفكرية المتعلقة بالمجموعات **groupings** خاصة مايتعلق منها بالمجموعات الكلية الشمولية .

الأمة فى النسق الاسلامى تقوم على الأخوة العقيدية بين المسلمين . وهو مفهوم يستمد مباشرة من الأصول المقدسة سواء القرآن الكريم« إنما المؤمنون إخوة » الحجرات اية ١٠ ، « إن هذه أمتكم أمة واحدة ... » الانبياء اية ٩٢ ، « فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته أخوانا » ال عمران أية ١٠٣ ، أو السنة النبوية (« مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » و « المسلم اخو المسلم لايظلمه ولايسلمه » .

حول هذه النواة « الأمة » نسج التصور الاسلامى نسقا متكاملا من الحقوق والواجبات بين أفراد الأمة ، وبينهم وبين غيرهم من الأمم أو الجماعات العقيدية الأخرى[10]،ومنه انبثقت المفاهيم الاخرى فى نسق الفكر

السياسى الاسلامى مثل الدولة ودار الاسلام ودار الحرب وغيرها .

ان مفهوم « الامة » هو الاساس الذى انبثقت عنه شرعية الدولة أو ما عرف من مباحث الفقة الاسلامى التقليدى بـ« وجوب الامامة » . فوجوب الامامة سواء كان « شرعيا » أم « عقليا » ـ وهى مسألة دار حولها جدل خصيب فى الفكر الاسلامى ـ هو وجوب تابع لفكرة « الأمة » . ذلك ان السلطة أو الدولة تستمد ضرورتها من وظيفتين : الأولى داخلية تتمثل فى مساعدة الامة الاسلامية على تحقيق فضيلتها او مثالياتها الدنيوية والدينية من خلال تطبيق الشريعة المنزلة ، التى يلزم لانفاذها سلطة عليا تقوم على تطبيقها ، وكذلك مساعدة المسلمين على ممارسة سلوكهم الايمانى (الشعائر والعبادات والمثل السلوكية) بخلق أفق أو مناخ عام ملائم ، مشجع وغير معوق لذلك . الوظيفة الثانية خارجية وتتحدد أيضاً بحماية الأمة الاسلامية والذود عنها .

يستمد مفهوم « دار الاسلام » ـ وهو ليس مرادفا للدولة ـ وجوده من فكرة الامة . فالامة هى بمثابة « الهيولى » أو « الجوهر » . أما « الصورة » التى تؤطر وتحدد الوجود المادى لهذا الجوهر فتتجسد ليس فى صيغة الدولة بل فى « دار الاسلام » .

ان دار الاسلام هى الاطار الاقليمى الذى يحوى الأمة الاسلامية وتستطيع فى حدوده تحقيق مثالياتها الجماعية . العنصر الأساسى الذى يميز تلك الدار هو سريان الشريعة الاسلامية فى حدودها . فالأساس فى دار الاسلام هو تمكن الولاية والحكم مجسدا فى تطبيق الشريعة بغض النظر عن طبيعة السكان او تعدد وواحدية المراكز السياسية . وقد ظلت دار الاسلام تاريخيا لعدة قرون تضم غالبية سكان غير مسلمين فيما تواصلت عملية تحول طوعى تدريجى بطىء الى الاسلام حتى سادت غالبية اسلامية . كما ضم ذلك الاطار الاقليمى حينا دولة مركزية واحدة وغالبا دولا عديدة جمعت بينها بوتقة اقليمية ثقافية قانونية واحدة هى دار الاسلام .

ابرز مايميز دار الاسلام من حيث الشكل كونها كيان منفتح داخليا تتلاشى منه ظاهرة الحدود بما يسمح بسريان التفاعل البشرى والحضارى فى أوصال الامة رغم التباينات السياسية فى مقابل تماسك اطرافه ـ ولانقول انغلاقه ـ ازاء التفاعلات الخارجية حيث تتراوح درجة تصلب حدوده حسب درجات عداء أو سلمية المدخلات الواردة اليه من البيئة الاقليمية ـ الدولية . ويوفر تماسك الاطراف هذا للاطار الاقليمى القيام بوظيفته الاساسية فى حماية الامة .

أما طبيعة الكيان البشرى والحضارى والاجتماعى الذى تحوية وتحميه دار الاسلام فيشمل المسلمين (الامة) ، الى جانب غيرهم ممن ارتبطوا مع المسلمين بعقد امان دائم وهم المعروفون فى الفقة الاسلامى بأهل الذمة ، بمعنى السكان من غير المسلمين ، الى جانب المقيمين الاجانب بصورة مؤقته ممن ارتبطوا بعقد أمان خاص مؤقت ويعرفون اصطلاحا « بالمستأمنون » (١١)

تقع الحدود أو « الثغور » و« الحصون » على أطراف دار الاسلام وهى بمثابة الأوتاد التى تثبت الاطراف الخارجية لدار الاسلام وتتيح لها القيام بوظيفة حماية الأمة . ويذكر الماوردى ان من أهم واجبات الامام ـ الى جانب حفظ الدين وتعميم العدل ـ تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لايظفر الاعداء بغرة ينتهكون فيها محرما او يسفكون فيها لمسلم او « معاهد دما » (١٢)

تفصل الثغور والحصون الاسلامية هذه بين دار الاسلام ومن هم خارج دار الاسلام ، وهم طبقا لتصنيفات الفقه السياسى الاسلامى التقليدى صنفان « دار العهد » « ودار الحرب » .

تشمل دار العهد هؤلاء الذين ارتبطوا بكتاب او عهد مع المسلمين على الأمان . وثمة نوعين متدرجين للنظم التعاهدية بين دار الاسلام وغيرها هناك عهد « المسالمة والموادعة » حيث يميل ميزان القوة لصالح المسلمين ويبادر خصومهم الى موادعتهم ومسالمتهم فى مقابل جزية يقدمونها دفعة واحدة أو بشكل سنوى (كخراج) .

الصنف الثانى هو عهد « المهادنة » ويعكس نوعا من توازن القوى بين المسلمين وخصومهم لايتيح للقوة الاسلامية اخضاعهم بالتغلب عليهم أو إجبارهم على تنازلات المسالمة والموادعة . فيرتبط معهم بعقد هدنة محددة المدة على غرار صلح الحديبية بين الرسول (صلى الله عليه وسلم) وقريش . وترتب كل من هذه المعاهدات حقوقا وواجبات متبادلة بين دار الاسلام وغيرها . (١٣)

الرتبة الثالثة فى الفقة الاسلامى التقليدى للعلاقات الدولية فهى « دار الحرب » أو الحربيون وهى « الدار التى لاتجرى عليها احكام الاسلام ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين » (١٤) وبعبارة اخرى فهى اقاليم غير مسلمة ولاترتبط مع المسلمين بعهود . فيوجب الفقة الاسلامى التقليدى الجهاد فيها حتى تدخل فى أى من « دار الاسلام » أو « دار العهد » .

يتضح مما سلف ان الفقة السياسى الاسلامى قد اقام نسقا خاصا للعلاقات الدولية يستند فى الواقع الى جانب أسانيدة الشرعية الى ركائز اخرى اساسية تتعلق بعلاقات وتوازنات القوى الاقليمية والدولية . كذلك عكس الفقة السياسى التقليدى بقوة واقعه التاريخى إبان قوة وتعاظم الدولة الاسلامية التى بلغت أوجها فى الدولة العباسية الأولى فى القرن الثامن الميلادى ، الأمر الذى أتاح لهذه الدولة ترجمة النسق الاسلامى للعلاقات الدولية على الأرض واقرار نوع من « السلام الاسلامى » Paxa Islamica تتمركز حول البحر المتوسط وتمتد الى وسط افريقيا والهند . وقد بلغ هذا النسق ابلغ صورة ابان عهد الخليفة العباسى الرشيد الذى اقام صيغة

مهادنة مع الامبراطورية الرومانية المقدسة فى عهد شارلمان .

٢ ـ الحدود فى التاريخ الاسلامى :

ويثير هذا الشق التطبيقى سؤالين أولهما حول وضعية ودور الحدود فى التاريخ الاسلامى . اما السؤال الاهم فيتعلق بدور الخبرة التاريخية فى بلورة واستخلاص التصور الاسلامى الخاص بشأن الحدود يضاف للاسهام الفقهى فى هذا الشأن .

اولا : الحدود فى التاريخ الاسلامى :

اذا كانت الحدود فى التراث الفقهى الاسلامى لم تشغل إلا موقعا تابعا لمفاهيم اخرى اساسية فانها لم تكن كذلك فى التاريخ الاسلامى حيث احتلت قضية الثغور موقعا هاما سواء فى التنظيم الادارى والمالى للدولة أو فى التاريخ العسكرى والحضارى والسياسى .

التنظيم المالى والادارى للحدود :

اقام المسلمون نظاما اداريا وماليا دقيقا لادارة الثغور واعدادها فعلى الصعيد الادارى اختص بإدارة الثغور الأمراء وولاة الاقاليم الذين تولوا غالبا قيادة الجيش والقيام بمهام والدفاع .. أى أنهم جمعوا بين المسئوليات الادارية والفنية . وقد ميز النظام الادارى الاسلامى فى صلاحيات حكام الولايات بالنسبة لادارة الثغور بين التوسع والتضييق حسب نوع الامارة . فهناك الامارة العامة (او الحكومات الاقليمية المتسعة التفويض والاختصاص) وهناك الامارة الخاصة المحدودة التفويض من جانب الحكومة المركزية . ويتفاوت النموذجان فى اختصاصاتهما التنفيذية فى بعض النواحى مثل القضاء، وجمع الضرائب .. الخ ويمتد ذلك الى صلاحيات إدارة الثغر ذاته .

فالامارة العامة توكل الى جانب اختصاص الدفاع عن الثغر ضد الهجمات صلاحية التحرك الايجابى أو المبادرة بالعمليات العسكرية ضد العدو (جهاد من يليه من الاعداء) كما تملك تقسيم عوائد العمليات الحربية حسب النظم المحددة لذلك . فى حين اقتصرت سلطات الامارة الخاصة على الدفاع عن الثغر وأهله دون ان يكون للأمير حق مهاجمة العدو الا بإذن الخليفة . (١٥)

اقام التنظيم الادارى والمالى للدولة فى الاسلام بدوره نظاما دقيقا للانفاق على الثغور وتحصينها . فالانفاق على الثغر يتم تمويله من موارد الفىء (ما اخذ عفوا دون قتال مثل الخراج والجزية واموال الهدنة) . حيث استقر الأمر شرعا على أن تخصص الدولة اربعة أخماس الفىء للانفاق على المصالح العامة ومنها الجيش وتحصين الثغور حسب احتياجاتها . والى جانب هذا المورد الثابت فهناك موارد اخرى مختلف عليها مثل « سهم رسول الله » المقدر بـ خمس الخمس من أموال الفىء والغنيمة وهو الذى ترك امر انفاقه لتقدير الرسول فى حياته وخصه ابو بكر بعد مماته لحماة الثغور ، بينما اختلف الفقهاء حوله ، فقرر أبو حنيفه اسقاطه بوفاة الرسول ودفع احمد والشافعى بأن ينقل للانفاق على المصالح العامة للمسلمين وفى مقدمتها الحصون والثغور(١٦)

ويتم الانفاق المالى على الثغور بطريقة لا مركزية فى حالة « الامارة العامة » حيث يتم تحصيل الخراج من قبل الادارة المحلية للاقليم وتوزيعه لا مركزيا على مصارفه ومنها رواتب المرابطين ، وتحصين الثغور . فاذا عجزت الموارد المحلية عن الوفاء بهذه الاحتياجات لزم ان يكمل الخليفة هذا النقص من بيت المال(١٧)

فيما يتعلق بالمقاتلين المرابطين فى الثغور فقد جرى التمييز بين عنصرين قتالين : العنصر النظامى المحترف ممن عرفوا « بالمسترزقة » وهؤلاء مرابطون بصفه دائمة فى الثغر . وهناك المتطوعون الذين يفدون على الثغور فى حالات التعبئة العامة (النفير) من سكان البوادى والاعراب وسكان القرى والامصار الراغبين فى المشاركة فى الجهاد بالنفس والمال وعرفوا بـ «المتطوعة» .

تتباين مخصصات كلا الفريقين حيث يحصل الأولون على رواتب منتظمة من أموال الفىء ـ حسبما سلف توضيحه ـ بينما يجوز تمويل نفقات ذهاب وعودة المتطوعين للجهاد من أموال الزكاة والصدقات حسب الحكم الوارد فى اية ٦٠ من سورة التوبة والتى خصصت ثمن هذه الموارد للانفاق فى سبيل الله(١٨) ويحتفظ كلا النوعين من المقاتلين بحقهما فى الحصول على الاسلاب ونصيبيهما من توزيع ٤/٥ الغنائم المتحصلة من القتال .

الثغور واشكاليات الدفاع عن المنطقة الاسلامية

اذا انتقلنا الى حيز الاستراتيجية والتاريخ العسكرى للثغور الاسلامية يلفت نظرنا حقيقة ان أيا من الثغور الاسلامية لم ينل اهتماما وتركيزا يوازى الأهمية التى نالتها ثغور الشام ومصر البحرية فى التاريخ الدفاعى الاسلامى . ربما يمكن تفسير ذلك بان تلك الثغور كانت لفترة طويلة مدار المواجهة والصدام مع اهم واخطر خصوم الاسلام التاريخيين (أوروبا المسيحية) .

ويمكن الزعم بان أيا من المواجهات التاريخية العديدة بين المسلمين وغيرهم من الشعوب لم تنته بمثل هذا التنافر والرفض المتبادل الذى انتهت اليه المواجهة بين الحضارتين الاسلامية ـ والأوروبية المسيحية . فقد طرحت المواجهات الأخرى صنوفا مختلفة من الاحتواء (مثلما حدث مع الحضارتين المصرية والفارسية) أو التعايش كما حدث فى شرق وجنوب أسيا . فى حين ترجمت المواجهة التاريخية بين الحضارتين الاسلامية والاوروبية المسيحية فى ٣ مواقف تعكس فى مجملها رفض كل منهما للاخر : الموقف الأول هو الهزيمة والانحسار



المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : ... ابريل ١٩٩٣

الأوروبي - دون استسلام كامل - والذى انتهت اليه المواجهة الاولى مع الدولة البيزنطية ، ثم مرحلة توازن القوى والهدنة المؤقتة مع الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ثم الهجوم الأوروبي الصليبي المضاد من الملكيات والامارات الاقطاعية الأوروبية التي ورثت الامبراطورية الرومانية المقدسة .

لقد ظلت ثغور مصر والشام هي ساحات ذلك الصراع الدموي الطويل ومن ثم احتلت اهميتها الفائقة فى العسكرية الاسلامية ، وتلتها فى الاهمية ثغور الشمال الافريقى التى كانت بدورها - اعتبارا من القرن الحادى عشر الميلادى - مسرحا لفصل آخر شديد المأساوية من فصول الصراع بن الحضارتين خلال واعقاب سقوط الأندلس .

طرحت ثغور مصر والشام اشكالات دفاعية خطيرة على العسكرية الاسلامية تمثلت فى افتقاد تلك المنطقة - التى هى بمثابة القلب ومركز اساسى من مراكز النقل البشرى والحضارى والدينى - افتقادها للعمق الاستراتيجى حيث تقع المراكز الحضارية والسياسية قريبا من البحر .. والاشكال الثانى يتعلق بقضية الدفاع البحرى وحتمية بناء اساطيل قوية لحماية هذه المنطقة الأمر الذى لم يكن العرب على دراية جيدة به أو ارتياح للتعامل معه فى مقابل خبرتهم التقليدية بالحروب البرية .

كان الخليفة معاوية بن ابى سفيان اول من اهتم بالثغور البحرية المتوسطية ، . ففى عهده تم فتح عدد من اهم الثغور مثل طرابلس وعسقلان وانطاكية . وعنى عناية بالغة بتحصين هذه الثغور وتقوية دفاعاتها من خلال اقامة سلسلة من الحصون المنيعة ووسائل الانذار البحرى (المواقيد) كما عمل على رفع الكثافة السكانية لتلك الثغور وتشجيع سكانها على ركوب البحر كجزء من خطة دعمها دفاعيا .[١٩] وبنى أول اسطول بحرى مسلم وهو الاسطول الذى استطاع ان يفرض السيادة الاسلامية بلا منازع على شرق البحر المتوسط .

وقد تتابعت عملية الاهتمام بالثغور البحرية تحصينا وتسليحا متلازمة مع بناء الأساطيل القوية التى ضمت مئات القطع البحرية خاصة فى عهود الأمويين والفاطميين والأيوبيين ودولة المماليك البحرية فى مصر . كما ازدهرت سلسلة من الثغور الاسلامية عبر البحر المتوسط مثل انطاكية وعسقلان وطرابلس وعكا وصور وصيدا وبيروت والاسكندرية ودمياط وبرقة والمهدية (تونس) وطنجة والعرائس واصيله .

والواقع ان منعة الثغور البحرية وازدهار الأساطيل الحربية الاسلامية قد ارتهن تاريخيا بشرط اساسى هو قوة وتماسك المركزيات الاسلامية سواء فى دمشق او بغداد او القاهرة او المهدية ، حيث عنت قوة المركزيات توافر الارادة السياسية وموارد الانفاق الباهظ الذى تتطلبه تلك الدفاعات .

وفى مراحل القوة والازدهار للخلافات المركزية الاسلامية فقد تجاوزت السياسة الدفاعية الاسلامية ثغور الشام ومصر ذاتها الى سياسة اكثر قوة ترتكز على التأمين الوقائى للمنطقة من خلال دفع الحدود البحرية لدار الاسلام شمالا واقامة خطوط دفاع اولى شمال البحر المتوسط وجنوب أوروبا وقاية « للقلب المكشوف » للمنطقة الحضارية الاسلامية . وقد تمثل ذلك فى السيطرة على مجموعة الجزر المتوسطية مثل قبرص ومالطة وسيردينيا وكريت وصقلية . التى اتاحت السيطرة عليها الحركة الامنة والدائبة للاساطيل الاسلامية فى البحر المتوسط .

الوظيفة الحضارية للثغور فى التاريخ الاسلامى :

لم تقتصر وظيفة الثغور والرباطات فى النسق الحضارى الاقليمى الاسلامى على الدفاع والجهاد ، وانما طرحت الخبرة الاسلامية وظيفة اخرى فريدة هى الوظيفة الحضارية . لقد جاءت تلك الوظيفة نتيجة لترجمة التصور الاسلامى حول دار الاسلام والحدود على الواقع المعاش . ذلك التصور الذى ينبنى على نظرية الانفتاح الداخلى والتماسك الخارجى . وقد ادت نظرية الحدود الاسلامية تلك الوظيفة فى اتجاهين الأول داخلى - فى اطار دار الاسلام والاخر خارجى .

البعد الاول للوظيفة الحضارية للحدود يرجع لتلاشى ظاهرة الحدود - الفواصل - من داخل دار الاسلام رغم تعدد المركزيات السياسية وانفتاح اجزاء الاقليم على بعضها البعض . وقد اثمر ذلك الوضع عمقا وكثافة كبيرة فى التفاعل والتمازج الثقافى والعرقى والاجتماعى بين شعوب المنطقة الاسلامية بدرجة قد لا يعرف لها نظير فى التاريخ .

ويشهد التاريخ الاسلامى ان الصراعات السياسية بين الخلافات والدول والشرعيات الاسلامية المتنازعة لم تكن سوى صراعات بين مراكز و « حواضر » وليس بين وحدات اقليمية . فسقوط الدولة وانحلال النخبة كان يعنى فقط سقوط حاضرة تلك الدولة . وبينما ظل الصراع السياسى فوقيا بين النخب فانه لم يطل ابدا التفاعل التحتى الخصب بن الاجناس والثقافات والشعوب القاطنة فى هذه المنطقة . وقد استمر ذلك التفاعل ساريا على مدى التاريخ الاسلامى كله حتى العقود الاولى من هذا القرن عندما تحددت الأطر المصطنعة للوحدات السياسية فى ظل الاستعمار وتكرست سياسية وقانونا وادراكا ، بعد الاستقلال بفعل السياسات الوطنية القطرية للدول المستقلة فى المنطقة .

لقد شمل التمازج والتفاعل البشرى فى الاقليم الاسلامى صورا يصعب حصرها منها مثلا الحراك البشرى واسع النطاق سواء منه حراك نخب سياسية (مثل انتقال النخبة الأموية بعد سقوط دولتها فى دمشق الى الاندلس حيث اسست دولتها الثانية هناك ، وتحرك العلويين من الجزيرة الى المغرب حيث اسسوا دولة



الادارسة اول دولة شيعية فى تاريخ الاسلام عام ١٧٢ هـ ، وتحرك الشيعة الاسماعيلية من المشرق الى افريقيا حيث اسسوا الدولة الفاطمية فى تونس ثم انتقال حاضرتها الى القاهرة . شمل هذا الحراك كذلك حراك مجموعات بشرية كبيرة ابرزها هجرة قبائل عربية بأسرها الى بلاد ما وراء النهر شرقا والى افريقيا عبر سيناء والبحر الاحمر ، وتحرك هذه القبائل جنوبا الى السودان حيث امتزجت بقبائل النوبة والقبائل الزنجية وأسلمتها . أو غربا حيث دخلت فى تفاعل خصب (صراعى واندماجى) مع قبائل البربر فى شمال افريقيا . ويدخل فى ذلك تفاعل جماعات البربر والعرب والأوروبيين فى الاندلس ، والبربر المسلمين والزنوج فى غرب افريقيا .

شمل ذلك الحراك جماعات نوعية ووظيفية مثل ظاهرة استجلاب المحاربين المحترفين سواء من أسيا الصغرى والقوقاز (فى المشرق خاصة مصر والشام) أو من زنوج غرب أفريقيا (فى ظل الدولة العلوية فى المغرب) حيث لعبت تلك العناصر العسكرية دورا خطيرا ومؤثرا فى تاريخ تلك الدول . وضمت الهجرات النوعية كذلك هجرات لم تتوقف للدعاة والعلماء والتجار والمتصوفة الذين اسسوا حركات وقواعد من الانصار فى بلاد أخرى بعيدة عن مسقط رؤوسهم .

وقد مثل الانفتاح الاقليمى داخل دار الاسلام متنفسا بشريا هاما للنكبات السياسية والطبيعية التى حفل بها تاريخ المنطقة من خلال موجات النزوح الجماعى هربا من أوبئة قاتلة (كما حدث عدة مرات فى التاريخ المصرى فى شكل هجرات الى الشام) أو هربا من اجتياح الغزاة (كما حدث فى موجات عكسية من الشام الى مصر وافريقيا ابان الغزو التترى) أو بحثا عن ملجأ من الاضطهاد الدينى والابادة الجماعية (نزوح مئات الالاف من الأندلسيين الى شمال افريقيا عقب سقوط الاندلس) .

لم يقتصر التمازج الحضارى داخل البوتقة الاسلامية على العنصر البشرى ، الأمر الذى أثمر قدرا هائلا من الحيوية الديموجرافية لاتزال ملموسة فى ابناء هذه المنطقة ، وإنما امتد التفاعل الخصب الى الجانب الثقافى حيث امتزجت الثقافة العربية بالحضارات والمؤثرات الفارسية والاغريقية والبابلية والبيزنطية والهندية والقبطية ، وأثمرت تراثا زاخرا فى مجالات العلوم والطب والفلسفة والتصوف وعلوم الدين . ويكفى استعراض عدد من اسماء الاعلام الذين اسهموا بانجازات هائلة فى التراث الثقافى الاسلامى ممن ينتمون الى مانسمية اليوم بمناطق الجوار الجغرافى للتعرف على الأثر الحاسم للتمازج الثقافى والحضارى الذى تم فى حدود بوتقة دار الاسلام على الاخصاب والاسهام الحضارى لهذه المنطقة فى التاريخ البشرى . ومن ابرز هذه الاسماء اهم اصحاب الصحاح الستة فى كتب الحديث . (البخارى) ، مسلم (النياسابورى) ، ابو داود (السجستانى) ، ابن ماجة (القزوينى) ، ابو عيسى (الترمذى) . وفى التاريخ والفقة والتفسير أبو جرير الطبرى . والامام ابو حامد الغزالى فى مجال التصوف . وفى مجالات العلوم والفلسفة هناك اعلام مثل ابن سينا ، الفارابى ، الرازى ، البيرونى ، زكريا القزوينى ، الشيرازى . وفى مجال الرياضة والفلك هناك الخوارزمى ، الرازى ، الطوسى ، محمد بن حسن الخراسانى والكرجى وعمر الخيام .. وغيرهم كثيرون . (٢٠)

أن ادراك ضخامة الانجاز الحضارى الذى افرزه تلاشى الحدود « الفواصل »بين شعوب الاقليم الاسلامى وممارسة ذلك التفاعل على مدى ١٣ قرنا قد يرقى بذلك الوضع الى مرتبة الحق التاريخى المكتسب الذى حرمت منه شعوب تلك المنطقة فى ظل القوانين الصارمة الحالية للتنقل والجنسية والاقامة ، والتى تضع حدودا مفتعلة بين شعوب المنطقة وتفرض عليها أوضاعا تعسفية تكاد تشبه تحديد الاقامة أو الحجز الادارى .

أما البعد الخارجى للوظيفة الحضارية للحدود الاسلامية فيرجع الى تبنى التصور الاسلامى نوعا من التصنيف او التمييز بين نوعين من الحدود تتباين فى وظيفتها ودرجة استحكامها . فهناك الثغور الحربية الصلبة المواجهة لعدو عنيد متصلب ، وهناك الثغور الرخوة المفتوحة ذات الدور الحضارى .

ويمكن ان نلاحظ بشكل عام تركز الثغور الحربية المغلقة فى الشمال حيث المواجهة والنزال لم يهدأ مع الخصم التقليدى (اوروبا المسيحية) بينما كانت الثغور الجنوبية بشكل عام ثغور تجارة وملاحة وتبادل وتفاعل ثقافى خصب ومنطلقات دعوة ودعاة وعلماء ومتصوفة .. وقد اسهمت تلك الثغور ونواتجها الحضارية فى الانضمام السلمى والطوعى لشعوب كبيرة الى دار الاسلام وانتشار العقيدة والحضارة الاسلامية فى مساحات شاسعة تكاد تماثل أو تفوق المساحات التى انضمت بالفتوح من هذه الشعوب شعوب السودان الشرقى (وادى النيل والقرن الافريقى) والسودان الاوسط (حول بحيرة تشاد) والغربى (حوض نهر السنغال وجامبيا وفولتا العليا والنيجر الأوسط) . وتدين بانتشار الاسلام وحضارته فيها الى الدعاة والتجار والمتصوفة من البربر وعرب شمال أفريقيا (٢١) وفى أسيا كان انتشار الاسلام فى مساحات واسعة من شبه جزيرة الهند وجزر الملايو واندونيسيا وحتى الصين بفضل الملاحين والتجار العرب خاصة من جنوب الجزيرة .

ومن أبرز الثغور التى لعبت دورا حضاريا ثغور البحر الاحمر والمحيط الهندى مثل هرمز والبصرة وعمان وظفار وسقطرى وعدن وجدة ويقابلها على الساحل الهندى موانىء ليهول وسورت وكاليكوت وكتانور وغيرها (٢٢) ولم ينضب الدور الحضارى لتلك الثغور الابوصول الأوروبيين عبر رأس الرجاء الصالح الى تلك البقاع وفرضهم الحصار على الثغور والتجارة العربية مع الهند



واحتكار هذه التجارة فتحولت الثغور الجنوبية بدورها من ثغور حضارة الى ثغور حرب ».

الوظيفة السياسية للثغور :

من الوظائف الفرعية التى قامت بها الثغور الاسلامية تاريخيا الوظيفة السياسية حيث كان بعضها بمثابة بوتقة لحركات سياسية ودينية - عسكرية ارتدت الى الداخل نحو المراكز ذاتها وانشأت دولا اكثر تماسكا من المراكز المتهاوية (٢٣) وقد تميزت تلك الدول بتبنى وإعلاء الوظيفة الجهادية والدفاعية كأساس لشرعيتها . ومن أهم هذه الدول دولة المرابطين التى تأسست فى القرن الحادى عشر الميلادى انطلاقا من حصن المرابطين المنشأ على نهر السنغال والتى استطاعت بقيادة يوسف بن تاشفين الاستيلاء على مراكش ، وقامت بدور هام فى عمليات الجهاد والفتح فى افريقيا ، وفى الدفاع عن الأندلس ضد غزوات ملوك قشتالة .

يظهر التأثير السياسى للثغور ايضا فى نشوء بعض الدول اصلا بهدف الدفاع عن الثغور المنتهكة ، واستناد شرعيتها لهذا الدور وإن لم تنطلق اساسا من المرابط مثل دولة السعديين فى المغرب (ق ١٧ م) التى وضعت نصب عينيها الدفاع عن الاسلام والمسلمين فى المغرب فى مواجهة هجمات البرتغال ، واستندت الى قاعدة من المجاهدين الذين وهبوا أنفسهم للجهاد واقاموا عشرات الرباطات التطوعية . واستطاعت هذه الدولة بالفعل أخراج البرتغاليين من العديد من الحصون مثل حصنى فونتى وأسفى .

ويلاحظ فى الشمال الافريقى ظاهرة انتشار الرباطات كبوتقات لحركات جمعت بين اهداف الجهاد العسكرى والاصلاح الدينى والذهد والحياة العسكرية . وقد انتشرت الرباطات بشكل خاص منذ القرن الخامس الهجرى فى المغرب تلك المنطقة التى اهملتها مركزيات المشرق فنمت فيها الجهود الشعبية التطوعية لملء فراغ الدولة فى القيام بوظيفة الجهاد سواء لنشر الاسلام جنوبا أو الدفاع عن الثغور الاسلامية ضد هجمات الاسبان والبرتغال من الشمال . ومن أهم هذه الحركات المرابطون التى يرجع اليها فضل فتح غانا ومالى وشواطىء النيجر وغرب نيجيريا .

تطور خريطة الحدود فى التاريخ الاسلامى :

يمكن القول اجمالا أن خريطة الحدود فى التاريخ الاسلامى قد مرت بثلاثة مراحل اساسية متميزة تراوحت بين التمدد والانحسار والتجزؤ الداخلى .

- مرحلة التمدد والاتساع :

انطلقت هذه المرحلة من دولة المدينة التى اسسها الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى المدينة المنورة وكانت بمثابة الدولة ودار الاسلام والحصن فى آن واحد وعند وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) كانت حدود الدولة قد اتسعت لتشمل جزيرة العرب تقريبا . استمر تمدد الحدود بعد ذلك - باستثناء فترات الفتن والثورات والصراعات الداخلية . ومع نهاية الدولة الأموية ضم الاقليم الاسلامى الجزيرة العربية كلها والعراقان العربى والعجمى (فارس وما وراء النهر) واقاليم الهند المفتوحة وارمينيا واذربيجان وآسيا الصغرى . وفى افريقيا امتد الاسلام عبر مصر الى المغرب الاقصى والاندلس . وفى ظل الخلافة العباسية هدأ زخم الفتوح وتوسع الدولة كسياسة رسمية تقررها وتحركها دولة الخلافة المركزية ودانت مسألة التوسع وتمدد الدولة للهوامش الاسلامية سواء أمراء الاقاليم أو دويلات الاطراف المستقلة مثل دولة الاغالبة (فى تونس) والتى ضمت صقلية وامتد نفوذها الى جنوة وجنوب ايطاليا مما اضطر بابا الفاتيكان الى دفع الجزية لمدة عامين . وقد وصلت حدود دار الاسلام ابان الخلافة العباسية شمالا الى اعالى تركستان وجبال البرانس شمال اسبانيا وجنوبا الى بحر العرب والمحيط الهندى وجنوب الصحراء الافريقية الكبرى وشرقا الى السندو البنجاب وغربا الى المحيط الهندى (٢٤) ويلغ من تمدد حدود دار الاسلام فى القرن الخامس الهجرى ان استبعد فقهاء السلف ان يكون ثمة أحد على وجه الأرض المعروفة أنذاك لم يسمع بالدعوة الاسلامية « الا أن يكون قوم من وراء الترك والروم فى مبادى الشرق واقاصى الغرب » على حد تعبير الماوردى .

ولم تبعث الحياة مرة اخرى فى حركة الفتح والتوسع الا استثناء فى ظل تعاظم قوة الدولة العثمانية فى القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى حيث فتحت القسطنطنية وامتدت حدود الدولة الى البلقان وحدود النمسا .

- مرحلة الانحسار والدفاع :

تبدأ اعتبارا من القرن الخامس الهجرى/ الثانى عشر الميلادى وحتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادى « وأهم معالم هذه المرحلة انهيار منظومة الأمن الجماعى لدار الاسلام واختراقها بصورة خطيرة فى القلب الاستراتيجى لهذه المنطقة الحضارية من خلال نجاح الحملات الصليبية فى احتلال ساحل الشام . وقد عنى ذلك الوضع بالنسبة لنظرية الامن الاسلامية قيام « دار الحرب » فى قلب الكيان الاسلامى . تجسد ذلك ايضا فى اجتياح جيوش التتار لمركز دولة الخلافة ذاتها فى بغداد (١٢٥٨ م) والقضاء عليها سياسيا وحضاريا . كما تمثل فى سقوط اطراف للدولة مثلث مراكز ثقل حضارى خطيرة وعلى رأسها الاندلس (٨٩٠ هـ - ١٤٩١م) والممالك الاسلامية فى شبة الجزيرة الهندية .

وقد تركزت جهود الدفاع فى تلك الحقبة المأساوية من التاريخ الاسلامى فى اتجاهين اولهما استعادة ثغور القلب الاسلامى فى الشام (بدءا من صلاح الدين الذى استعاد بيت المقدس وانتهاء بسقوط أخر قلاع الصليبيين



فى طرابلس وعكا إبان دولة المماليك البحرية) والثانى فى الدفاع عن ثغور الجسد الاسلامى والاطراف ضد هجمات الاسبان فى شمال افريقيا الذين نجحوا فى اقامة نقاط إرتكاز لهم على الساحل الافريقى وهجمات البرتغاليين فى جنوب الجزيرة العربية وبحر العرب لتضييق الخناق على المسلمين جنوبا .

ويمكن القول إجمالا بان حركة استعادة والدفاع عن الثغور الاسلامية فى القلب والاطراف قد تمت بنجاح خلال هذه المرحلة الا ان الاهوال والمعارك الضارية التى خاضها المسلمون لانجاز ذلك قد انهكت العالم الاسلامى ماديا ومعنويا وهيأته لحالة الانكفاء والعزلة وتجنب الاحتكاك بالخصم الأوروبى التى فرضها العثمانيون حتى القرن التاسع عشر .

ـ مرحلة التفكك الداخلى :

وتنطلق من حالة الاختراق الكامل للاقليم الاسلامى من خلال الاستعمار الاوروبى فى القرن التاسع عشر . وقد انتجت الحقبة الاستعمارية عواقب جسيمة انعكست على النسق الاقليمى ـ الحضارى الاسلامى أهمها نقل فكرة الحدود من خارج النسق الى داخله مما نجم عنه تهشم البوتقة الاقليمية الحضارية وتلاشى واقع وفلسفة « دار الاسلام » التى تجزأت إلى قطع سياسية منفصلة ومتلاصقة اشبه بلوحة الفسيفاء . انتجت هذه المرحلة كذلك انماطا أخرى من الانقسام والتجزؤ المعنوى ـ الى جانب نمط التجزؤ السياسى الحدودى ـ مثل احياء التقسيمات والهويات العرقية والثقافية داخل الشعوب الاسلامية (بين التركية والفارسية والكردية والعربية الزنجوية والبربرية .. الخ) وتجاوز الامر ذلك الى تعميق الهويات على مستويات اخرى اصغر مثل المستوى القطرى كنتيجة لدخول مفاهيم القومية الأوروبية المنشأ الى ثقافة المنطقة . النتيجة الثالثة الخطيرة هى زرع اسرائيل فى قلب المنطقة العربية الاسلامية فى موقع وسطى وفاصل بين الجناحين الشرقى والغربى للمنطقة مما يمثل ـ من المنظور الاسلامى عودة « دار الحرب » مرة اخرى الى قلب دار الاسلام .

يبقى فى ختام التناول التاريخى لاشكالية الحدود فى الاسلام تساؤل حول الاسهامات التى تقدمها الخبرة التاريخية فى تشكيل التصور الاسلامى للحدود والاقليم الى جانب الاسهام الفقهى

ويمكن تلخيص ذلك التأثير فى خمسة اتجاهات :

١ ـ ان الاقليم فى الكيان الحضارى ـ الاقليمى الاسلامى (دار الاسلام) رغم اتساعه الهائل يعانى من فجوات استراتيجية ضخمة افرزت بدورها مشكلات دفاعية . على راس تلك المشكلات حقيقة ان اخطر القوى المركزية الفاعلة فى هذا الاقليم ـ بحكم ثقلها البشرى والحضارى ـ انما تفتقر الى العمق الاستراتيجى ومقومات الحماية الطبيعية وتقع على تخومة البحرية الشمالية . ويقصد بهذه القوى تحديدا مصر والشام . فهى تمثل بذاتها حدود وثغور الاقليم المتاخمة لأخطر القوى المنافسة تقليديا للكيان الاسلامى وهى اوروبا المسيحية .

فى حين يختلف الوضع بالنسبة لاوروبا حيث القوى التاريخية الفاعلة فيها قوى داخلية فى القارة او تتمتع بحماية طبيعية مثل المانيا وفرنسا وانجلترا

ولعل هذا الوضع يفرض بدوره ضرورات فى الاستراتيجية الدفاعية ترتكز على مبدأ الردع . الامر الذى عبر عنه المسلمون فى التاريخ الوسيط بالحرص على امتلاك قوة بحرية مسيطرة على البحر المتوسط واقامة خطوط دفاع متقدمة فى جزر البحر المتوسط وجنوب اوروبا

٢ ـ ان الاتساع الهائل للاقليم الاسلامى يطرح بقوة مشكلة تماسك الاقليم . فالاتساع يفرض بشكل حتمى شكلا من اشكال اللامركزية الادارية والسياسية . وتصبح المعضلة هى الجمع بين اللامركزية وتعدد مراكز القرار والحركة التى يفرضها الامتداد الجغرافى للاقليم وبين درجة من درجات الوحدة والتنسيق السياسى والتماسك الاقليمى ، وبصيغة اخرى كيف يمكن ضمان الا تتحول اللامركزية الى تفكك اقليمى وتنازع سياسى . والملاحظ تاريخيا ان قوة ومنعة الاقليم مرتهنة بوجود تلك الصيغة او حد ادنى منها .

٣ ـ ان « حالة الحرب » على تخوم دار السلام ليست خيارا حرا او نزعة عدوانية بقدر ماهى قدر هذا الاقليم الذى فرض عليه بسبب موقعه الاستراتيجى وجواره الجغرافى والحضارى لمنطقة حضارية خصم هى الحضارة الاوروبية ـ المسيحية كواحدة من انشط القوى الدولية واكثرها نزوعا للهيمنة والتوسع منذ التاريخ القديم

ويفرض هذا الواقع بالحتم على المنطقة الاسلامية الحرص على توازن قوى ودقيق وحاسم مع الشمال الاوروبى كمخرج وحيد لحماية استقلالها

٤ ـ ان حالة الحدود والهوامش الاسلامية قوة وضعفا ، تمددا او انحسارا هى مرآة صادقة لحالة المراكز الاسلامية توحدا او صراعا تماسكا ام تفككا ، وضوحا للرؤيا والهدف او خلطا . وهو الدرس الذى انتجته خبرة سقوط الاندلس والوجود الصليبى فى المشرق العربى ثم الاجتياح الاستعمارى لكامل المنطقة فى التاريخ الحديث .

٥ ـ ان الحدود فى دار الاسلام هى ظاهرة خارجية وليست ظاهرة داخلية . وتستمد تلك المقولة شرعيتها من عدة مصادر بعضها عقيدى (مفهوم الامة ، ورفض تنازع المؤمنين وحث المؤمنين على ضرب الارض والهجرة فى ارض الله لاسباب عدة) وبعضها تاريخى . فالحدود وفق التصور الاسلامى بوضوحها المؤكد على الاطراف وتلاشيها فى الداخل تحقق بصورة مثالية وظائفها الاساسية فى النسق الفكرى الاسلامى وهى حماية الامة الاسلامية ككيان انسانى واجتماعى وثقافى حى وتأمين تفاعلاته الداخلية الخصبة وانجازه الحضارى



(وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ..)

خاتمة :

لاشك ان الطرح الاسلامى لاشكالية الحدود يتباين الى حد كبير مع الخريطة السياسية الراهنة فى العالم الاسلامى والمقومات التى ترتكز عليها (الدول القطرية ذات السيادة وقدسية الحدود الخ)

الا أن هذا التباين فى الواقع لاينفرد به فقط التصور الاسلامى بل يشاركه فى ذلك تصورات اخرى مطروحة ولها قاعدتها الواسعة من المؤيدين والانصار واهمها التصور العروبى الذى يقدم بدوره اطروحة جد مخالفة لأسس النظام العربى الراهن وعلاقاته الداخلية والخارجية

والملاحظة الثانية الجديرة بالاعتبار ان التناقض لايقوم فحسب بين التصور الاسلامى للحدود والاقليم والتصورات العلمانية والقومية السائدة

. بل يظهر ذلك التناقض جسيما ايضا مع السلوك الفعلى للدول التى ترفع شعارات وايديولوجيات اسلامية سواء فى المنطقة العربية او مايعرف بدول الجوار الجغرافى .. ان كل هذه الدول بلا استثناء ـ التقليدى منها والراديكالى ـ ينغمس فى قضايا حدودية ساخنة ويخوض غمارها رافعا شعارات السيادة الوطنية بالمفهوم التقليدى . كما ان ايا منها لم يطرح نموذجا واحدا لاحياء صيغة الانفتاح العنصرى والثقافى والبشرى الاسلامى . بل ان كثيرا منها يبالغ فى اجراءات وقيود عبور الحدود والتنقل والاقامة والجنسية وعوامل التمييز بين الوطنى والمقيم او الاجنبى حتى وان كان من بلدان اسلامية اخرى . وينسحب هذا التناقض بشدة على المنظمة الاسلامية الأم (منظمة المؤتمر الاسلامى) التى اكدت مبادىء ميثاقها باصرار التمسك المطلق بنظام الانقسام القطرى الراهن والالتزام الكامل بعناصر سيادة الدول القطرية فى الاقليم الاسلامى كما لم تطرح فى اهدافها باى حال تصورا حول الوحدة الاسلامية .[٢٥]

والواقع ان ذلك التناقض بين التصور الاسلامى واسس التنظيم الاقليمى الراهن فى العالم العربى والاسلامى لا يقتضى حتما إما موقف الرفض الكامل أو القبول الراديكالى المطلق . بل ان ثمة مواقف « بينية » إيجابية تقوم على الافادة من العديد من العناصر البناءة فى التصور الاسلامى . وفى مقدمتها البعد الحضارى للنسق الاقليمى الاسلامى .

على سبيل المثال كيف يمكن الافادة من هذا التصور فى بناء قاعدة اكثر صلابة للتعاون المثمر بين الدول الاسلامية او مايعرف بدول الجوار الجغرافى (العربى ـ الاسلامى) ، والى اى مدى يمكن احياء تراث التفاعل الحضارى والثقافى بين الدول العربية والاسلامية بصيغ حديثة تسهم فى حل لكثير من المعضلات التى تشترك فيها دول العالم الاسلامى . وعلى سبيل المثال كيف يمكن تطوير التعاون فى مجالات التقنية والتصنيع ، والدراسات والبحوث العلمية ومشروعات الانماء الاقتصادى التى صار التكامل والجهد الجماعى بشأنها ضرورة . والى اى حد يمكن اعادة فتح قنوات التفاعل الثقافى والادبى والفقهى التى تمثل جسورا هامة لتجاوز العديد من الخلافات السياسية والقومية بين دول تلك المنطقة .

ان قيمة التصور الاسلامى للاقليم والحدود تتجلى واضحة بالنظر الى العمليات الجارية فى اوروبا نحو صياغة مستقبل جديد يتجاوز مرحلة الدولة القومية الى صيغة اوروبية للاندماج تتلاشى منها الحدود القومية فى الداخل رغم تجذرها ـ ويحل بدلا منها نسق اقليمى حضارى يتبنى اقصى درجات الانفتاح والتفاعل البشرى والثقافى والعرقى فى الداخل ويتمسك بصلابة حدوده السياسية والحضارية ازاء الخارج . ربما تكون ادوات النموذج الاوروبى للاندماج الاقليمى والحضارى جد مختلفة عن النموذج الاسلامى فى التاريخ الوسيط . حيث يبرز ثقل عنصر الاقتصاد والمصلحة والارادة الواعية الى جانب عناصر التاريخ والتراث والدين . الا ان القاعدة تظل واحدة ، وهى تطابق السياسى مع الحضارى وخضوع السياسة لمقتضى « العمران » . □

المراجع :

١ ـ الحافظ احمد بن على بن حجر العسقلانى ، **فتح البارى بشرح صحيح البخارى** ، الجزء السادس (القاهرة : دار الريان للتراث ، ١٩٨٦) ص ١٠١

٢ ـ ابويعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلى ، **الاحكام السلطانية** (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣) ص ١٣٧

٣ ـ بن حجر العسقلانى ، مرجع سابق ، ص ٥

٤ ـ حول ملامح هذه النظرية انظر : د . حامد سلطان ، احكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٠) ص ص ١١١ ـ ١١٢

٥ ـ ابو الحسن على بن محمد بن حبيب البصيرى البغدادى الماوردى ، **الاحكام السلطانية والولايات الدينية** (بيروت : دار الكتب العلمية ، ب ت) ص ١٨

٦ ـ انظر على سبيل المثال لهذه الانتقادات (الصادق المهدى) « مفهوم الدولة فى الاسلام » ، فى جريدة الشرق الاوسط ، ١٩٩٢/٥/١٥ ، ص ٨

٧ ـ حول قوانين الحرب فى الاسلام انظر الفراء ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ ـ ٥١ وايضا الماوردى ، مرجع سابق ، ص ص ص٤٦ ـ ٦٧ ص ص ١٦٧ ـ ١٨٠

٨ ـ بن حجر العسقلانى ، مرجع سابق ص ٢٩٩

٩ ـ حول ائمة واتجاهات ومقومات هذه النظرية الفقهية المحدثة انظر د . حامد سلطان ، مرجع سابق ، ص ص ١١١ ـ ١١٩ ، ١٥٩ ـ ١٦٠ ، ١٦٢ ـ ١٦٣

١٠ ـ حول تأصيل مفهوم الامة ودلالاته السياسية انظر

د . سيف عبدالفتاح اسماعيل ، **التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر : رؤية اسلامية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٩) ص ص ١٣٨ ـ ١٩٦

١١ ـ حول اوضاع اهل الذمة والمستأمنين في دار الاسلام انظر : الماوردى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨١ ـ ١٨٦ ، الفراء ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ ـ ١٦٣

١٢ ـ الماوردى ، مرجع سابق ، ص ١٨

١٣ ـ المرجع السابق ، ص ص ٤١ ـ ٥١

١٤ ـ حامد سلطان ، مرجع سابق ، ص ١١٢

١٥ ـ حول نظم ادارة الثغور انظر : الفراء ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ ـ ٣٧ وايضا الماوردى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ص ص ٣٥ ـ ٤١

١٦ ـ المرجع السابق ص ص ١٧٤ ـ ١٩٨

١٧ ـ المرجع السابق : ص ٣٧

١٨ ـ المرجع السابق ، ص ٤٤ . ص ١٥٧

١٩ ـ انظر «مصر والشام في حماية البحرية الاسلامية» ، في جريدة الحياة ، ١٩٩٣/٢/١٦

٢٠ ـ حول هذه الاسهامات انظر :

شاخت وبوزورث (تصنيف) . تراث الاسلام سلسلة عالم المعرفة ، ترجمة د . حسن مؤنس ود . احسان صدقى العمد (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٧٨)

٢١ ـ انظر : نقولا زيادة ، «سلطان مالي يؤدى فريضة الحج سنة ٧٢٤ للهجرة» ، في الحياة ١٩٩٢/٣/٣٠ . ولنفس المؤلف ، «الاسلام في غرب افريقيا في الازمنة الحديثة» ، الحياة ١٩٩٢/٢/٢ . انظر ايضا خالد التيرانى ، «التمازج العربي الافريقي عبر القرون» ، الحياة ، ٩٢/٤/٨

٢٢ ـ انظر السلطان غالب عوض القيعيطي ، «حضرموت في التاريخ» ، الشرق الاوسط ، ١٩٩٢/٤/٣ ، ص ٦

٢٣ ـ حول ظاهرة الدول الجهادية في المغرب العربي انظر :

د . عبده بدوى ، دول اسلامية في الشمال الافريقي (القاهرة : المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٦٣)

٢٤ ـ جورجي زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامي ، الجزء الاول ، ص ص ١١٥ ـ ١١٦

٢٥ ـ د . عبدالله الأشعل ، اصول التنظيم الدولي الاسلامي (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨) ص ص ٨٣ ـ ٨٤ ، ص ٨٦



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٣

(٣) حدود القوة العسكرية فى المواجهات العربية الأقليمية

مراد إبراهيم الدسوقى

رئيس وحدة الدراسات العسكرية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمة :

بينما يحتل الوطن العربى مساحة تمتد من المحيط الأطلسى غربا إلى الخليج العربى شرقا ، ومن البحر المتوسط شمالا حتى مابعد خط الاستواء وسواحل المحيط الهندى جنوبا ، فإن هذا العالم العربى محاط بشكل طبيعى بنوعين من القوى الاقليمية ودول الجوار الجغرافى .

النوع الأول : قوى تنتمى إلى الحضارات الكبرى القديمة فى العالم وهى إيران التى تنتمى إلى الحضارة الفارسية ، واثيوبيا التى تنتمى إلى الحضارة الحبشية ، وتركيا التى تنتمى إلى الحضارة العثمانية ، وقد شكلت هذه القوى الثلاث آليات ضغط متواصل ومستمر على الوطن العربى . كما أن ماضى هذه القوى وتراثها التاريخى غالبا ما كان أحد أبرز العوامل المعنوية المشكلة لأرضيات الصراع مع العالم العربى .

النوع الثانى : دول جوار جغرافى حديثة التكون ، وهى السنغال ، تشاد ، النيجر ، مالى ، افريقيا الوسطى ، كينيا ، اوغندا ، زائير . وفى الوقت الذى ظلت فيه هذه الدول تحت السيطرة الاستعمارية فترة طويلة ، فإنها لم تحصل على استقلالها الا منذ اقل من أربعة حقب فقط ، وفى الوقت الذى ما تزال فيه اعداد من هذه الدول تجاهد من أجل بلورة بنياتها كدولة أو كأمة . فإن العلاقات بينها وبين الدول العربية المجاورة لها لا تقتصر على العلاقات الرسمية بين الدول ، ولكنها تتعداها إلى علاقات احتكاك يومى مباشر ، كما أن الوجود الفعلى للشعوب والقبائل يمتد بشكل طبيعى وتلقائى عبر الحدود السياسية التى تفصل بين الدول العربية وهذه الدول .

وبالاضافة إلى هذين النوعين ، فإن هناك عددا من الاقليات ذات الثقافة المتميزة وغير المندمجه ثقافيا فى نسيج الدول التى تتواجد فيها على النحو المألوف ، وأهم هذه الاقليات الاكراد فى سوريا والعراق والزنوج فى موريتانيا وجنوب السودان والبربر فى شمال افريقيا . وفى الوقت الذى يعد فيه وجود هذه الأقليات أمرا طبيعيا فى الدول العربية ، فإن هذه الأقليات كثيرا ما لعبت دورا له أثره العميق على تطور المواجهات العربية الأقليمية ، وسواء أكان هذا الدور نابعا من رغبة هذه الأقليات فى الحصول على المزيد من الحقوق والامتيازات ، أو راجعا إلى إنسياق هذه الأقليات وراء قوى خارجية . فإن هذه الاقليات تحملت العبء الاكبر من الاثار السلبية لهذه المواجهات .

الأسباب الأسنسية المحركة للمواجهات العربية الاقليمية :

١ ــ الخلافات على الحدود المشتركة ودعاوى الحق التاريخى : يكاد يكون الخلاف على الحدود المشتركة



بمثابة قاسم مشترك اعظم فى كافة المواجهات العربية الاقليمية كما سيرد ذكره . وقد استخدم الخلاف أو النزاع على الحدود كذريعة فى معظم الحالات للبدء فى شن العمليات العسكرية ، فى حين أن الأهداف الحقيقية من شن الحرب غالبا ما تظل غير معلنة وليست لها صلة بالحدود .

٢ ـ **الأقليات العرقية او الدينية** : تحتل الأقليات العرقية أو الأقليات الدينية المرتبة الثانية فى إشعال المواجهات المسلحة بين الدول العربية والدول الاقليمية المجاورة . وتتركز خطورة هذا العامل فى تأثيره على الأوضاع الاقتصادية والموارد الطبيعية لطرف النزاع .

٣ ـ **الاختلافات الأيديولوجية** : لم ينشب اى نزاع مسلح بين الدول العربية وجاراتها الاقليميات دون أن تكون الاختلافات الأيديولوجية أحد المحركات الأساسية لهذا النزاع ، وحتى مع وجود اتفاق فى الهوية الدينية ، فإن الاختلاف السياسى والاختلاف فى التوجهات العرقية يؤدى إلى تعميق أسباب الخلاف وتأصيله ويساعد على تطوره حتى الوصول إلى المواجهة المسلحة .

٤ ـ **التراث الاستعمارى ونفوذ القوى الاستعمارية القديمة** : يعد ذلك العامل بمثابة العامل الحاضر الغائب فبينما نجد أن الجارات الاقليميات للدول العربية كلها دول مستقلة ، الا أن الطابع الذى خلفه الوجود الاستعمارى الطويل مازال مسيطرا على سلوك هذه الدول الأمر الذى يجعل بعضا منها تدين بشكل من أشكال الولاء للقوى الاستعمارية القديمة بغض النظر عن مصالحها الآنية واحتمالات تطور علاقاتها المستقبلية مع دول الجوار الجغرافى العربية ، وبينما نجد ان الحدود القائمة بين الدول العربية وجاراتها الاقليميات حدود معترف بها دوليا ، الا أن الاستعمار هو السبب الحقيقى وراء ظهور المشاكل على الحدود مجددا ، حيث أن هذه الحدود رسمت دون مراعاة للواقع الحقيقى على الأرض ودون مراعاة للأوضاع القبلية او للمصادر الطبيعية التى تعتمد عليها القبائل المتنقلة بين تخوم المناطق المشتركة على الحدود .

٥ ـ **الموارد الطبيعية ومصادر الثروة ومناطق النفوذ** : يصعب القول أن تأثير هذا العامل قائم فى اثارة النزاعات المسلحة بين الدول العربية وجاراتها الاقليميات فقط ، اذ أنه عامل أكثر شيوعا ، ولكن هذا العامل يلعب دورا أكثر عمقا فى ذلك المجال بالنظر إلى محدودية الموارد الطبيعية وصعوبة الظروف الطبيعية التى تمر بها كل من دول الأطراف العربية (الصومال ، موريتانيا على سبيل المثال) وكذلك دول الأطراف الاقليمية (السنغال ، أثيوبيا) . ومن ابرز هذه الظروف التصحر والجفاف ، كما أن عددا من الدول العربية الواقعة على أطراف العالم العربى يمثل موقعها أهمية جيو استراتيجية بالغة للقوى الكبرى ، (مثل الصومال الواقعة فى القرن الافريقى) .

ولهذا فإن الرغبة فى السيطرة على تلك المواقع يمثل اهمية للقوى الكبرى ، التى تسعى إلى خلخلة الكيان الأساسى للدول العربية من خلال النزاعات المسلحة مع دول الجوار ، حتى تتاح لها فرصة لأن تتواجد بشكل كامل وتنفرد بالسيطرة على ذلك الموقع .

وفيما يلى بعض التفصيل فى المواجهات العسكرية التى حدثت بين عدد من ادول العربية وجاراتها الاقليميات ، ونتائج هذه المواجهات .

اولا : النزاع الموريتانى السنغالى :

من المعروف أن كلا من موريتانيا والسنغال قد خضعتا للاستعمار الفرنسى الذى رسم خطا للحدود الادارية بينهما فى عام ١٩٠٥ ، واكده فى مرسوم اخر عام ١٩٣٣ . وكان الخط انذاك يمر على الضفة الشمالية للنهر . ومع رغبة فرنسا فى انشاء كيان سياسى يفصل بين المغرب والسنغال ، فانها اعلنت عن قيام دولة موريتانيا ١٩٦٠ ، وظل خط الحدود بين الكيان الجديد والسنغال هو المعروف منذ عام ١٩٠٥ . الا انه تعرض للتعديل باتفاق الطرفين فى عام ١٩٧٢ ، ليكون واقعا فى منتصف النهر . وارتبط هذا التعديل بجهود لاقامة سد ياما ومنقالى فى اطار انشاء منظمة استغلال حوض نهر السنغال .

وبصفة عامة ، فإن هناك تداخلا كبيرا بين حياة القبائل العربية والزنجية ، كما أن هناك حركة تنقل كبيرة خاصة بين الذين يعيشون على جانبى النهر . وقد لعبت جهود الحكومات الموريتانية فى تعريب البلاد دورا فى إثارة الحساسيات من قبل القبائل الزنجية ، الامر الذى أدى ببعض ذوى الأصول الزنجية إلى تشكيل « جبهة تحرير أفريقى موريتانيا » ، ثم محاولة الانقلاب على الحكومة الموريتانية فى عام ١٩٨٧ . وكانت السنغال وراء الانقلاب ، الأمر الذى سبب توترا كبيرا بين البلدين ، وبين الجماعات المختلفة الأصول العرقية ولاسيما العربية والزنجية .

١ ـ الأسباب المباشرة لنشوب النزاع :

واجهت السنغال أزمة متعددة الابعاد منذ مطلع الثمانينيات تمثلت فى الاتى : ـ

أ ـ **البعد الاقتصادى** : انخفاض أسعار الفول السودانى ، والفوسفات ، وركود عملية تسويق الانتاج الزراعى ، وتزايد فى الديون السنغالية .

ب ـ **البعد الاجتماعى** : تأثر البلاد بسياسة التكييف الهيكلى التى أصر صندوق النقد الدولى ان تطبقها السنغال الامر الذى ادى الى توقف الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة فى البلاد .

ج ـ **البعد السياسى** : تزايد حدة الصراع بين المعارضة السنغالية والحكومة السنغالية برئاسة عبده ضيوف بعد انتخابات عام ١٩٨٨ . وبينما أعلن الحزب



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الديموقراطى السنغالى عن شعار « التغيير » او « سوبى » فإنه كان أيضا يسعى فى صحة انتخابات ١٩٨٨ ، ويطالب بأن يقف الرئيس ضيوف موقف اكثر تشددا اتجاه موريتانيا .

(٢) ـ على العكس من السنغال كانت موريتانيا ماضية فى سبيل اقامة بنية اقتصادية جديدة اكثر تماسكا ، اعتمادا على الاتفاقيات الخارجية ، وكذلك اعتمادا على المساعدات الاقتصادية التى كانت تتدفق عليها من العديد من الدول العربية . وبينما كان مشروع سد ى ياما ومنقالى على مصب نهر السنغال فى منطقة التقاء الحدود الموريتانية السنغالية ، سيؤدى إلى تطوير المصالح المشتركة للدولتين تطويرا اجابيا ، حيث انه ـ أى المشروع ـ سيقلل من نسبة ملوحة مياه نهر السنغال ويزيد الرقعة الزراعية ويؤمن احتياجات البلدين من المياه العذبة . ويولد الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروعات الصناعية ، إلا أن السنغال رأت أن الفوائد التى ستعود على موريتانيا من اقامة السد تفوق تلك التى ستعود عليها . فعارضت المشروع . ومن ناحية أخرى جاءت المشروعات الموريتانية الرامية إلى تطوير ميناء «نواكشوط» (عاصمة موريتانيا لكى تثير حفيظة السنغال أيضا ، حيث ادت عمليات تطوير الميناء إلى اشعال حدة المنافسة مع ميناء داكار السنغالى الذى كان يحتكر على نحو شبه كامل حركة التجارة البحرية فى المنطقة .

٣ ـ كانت منطقة الحدود المشتركة هى مسرح الأحداث الدامية بين موريتانيا والسنغال حيث التنافس على امتلاك مصادر الاعاشة والسيطرة عليها (مصادر مياه / مناطق رعى ... الخ) وقد إتخذت أعمال العنف ثلاثة أشكال تسببت فى اذكاء حالة من حالات التوتر العسكرى العنيف على امتداد الحدود بين الدولتين والبالغ طولها ٦١٣ كم ، وهو الأمر الذى كاد ، أن ينقلب إلى مواجهة عسكرية شاملة ، وهذه الأشكال الثلاثة هى :

أ ـ أعمال العنف التى إرتكبها أهالى البلدين .

ب ـ العمليات المسلحة للمعارضة الموريتانية .

ج ـ التدخلات التى قامت القوات المسلحة لكلا الدولتين والاشتباكات المسلحة بينهما .

بدأت أعمال العنف الأهلية فى أواخر مايو ١٩٨٩ من جانب الموريتانيين المطرودين من المناطق التى كانوا يستقرون فيها فى السنغال ، أساسا ، وفى حالات قليلة كان الأهالى السنغاليين الذين تم اجلاؤهم من الأراضى التى كانوا يستغلونها على الجانب الموريتانى من النهر وذلك بهدف استرداد مواشيهم وممتلكاتهم التى انتزعت منهم ردا على الاجراءات التى اتخذتها الحكومة السنغالية ضد الموريتانيين . وتولت عصابات خاصة من « البول » وهم أولئك السنغاليون والموريتانيون « المطرودون » ، القيام بعمليات عبور نهر السنغال ليلا فى موسم انخفاض المياه والتوغل فى الأراضى الموريتانية والاستيلاء على رؤوس مواش او اى أشياء اخرى ذات قيمة ، والعودة مرة أخرى الى الجانب السنغالى من النهر وتسليم الأموال « المستردة » الى أصحابها فى مقابل اجر نقدى أو عينى ، وغالبا ما كانت هذه العصابات تشتبك مع الأهالى الموريتانيين أو مع دوريات الحرس الوطنى الموريتانية ، وفى الوقت الذى قدرت فيه بعض المصادر اعداد تلك العصابات بثلاثين عصابة . فان معظم تلك العصابات كان مسلحا بأسلحة بيضاء ، كما كان بعضها يحمل أسلحة نارية خفيفة (مسدسات ، طبنجات ، بنادق من طرز قديمة) ، وفى مراحل لاحقة من النزاع ، تحول نشاط هذه العصابات لكى يصبح بمثابة نوع من أنواع القرصنة بلا تمييز ، ولكن بهدف تحقيق مكسب ذاتى لأفراد تلك العصابات .

٥ ـ بدأت العمليات المسلحة للمعارضة الموريتانية تأخذ الطابع السياسى المنظم منذ يوليو ١٩٨٩ انطلاقا من الاراضى السنغالية ومن معسكرات اللاجئين الموريتانيين . وقد شاركت فى هذه العمليات عناصر من القوات المسلحة الموريتانية بعد ان تعرضت تلك العناصر للابعاد الى الأراضى السنغالية ، وهو الأمر الذى أعطى تلك العمليات طابع الاحتراف . وبينما اعتمد تسليح المعارضة الموريتانية على الاسلحة المستولى عليها من القوات الموريتانية وعلى سوق السلاح المحلى وبنادق والرشاشات خفيفة . فان النزاع الموريتانى السنغالى المسلح أسفر عن ولادة ثلاث جماعات جديدة مضادة للحكم الشرعى فى موريتانيا هى

أ ـ جبهة الغلام : ويتبعها قوات تحرير « موريتانيا »

ب ـ جبهة الفورام (FURAM) او الجبهة المتحدة للمقاومة المسلحة فى موريتانيا وتضم العناصر الزنجية المتطرفة .

ج ـ جبهة الفروديم (FRUIDEM)، أو جبهة المقاومة من أجل الوحدة والاستقلال والديموقراطية فى موريتانيا ، وهى تضم عناصر من السود وبعض المور (العرب)

اما على الجانب السنغالى فقد تشكلت « حركة القوى الديموقراطية الكازامانس » وهى الحركة التى تشكلت لمواجهة الاضطهاد العنصرى السنغالى ضد عرق « الديولا » فى جنوب السنغال .

٦ ـ تدخلت القوات المسلحة الموريتانية فى النزاع لمواجهة الاغارات التى كانت عصابات البول المحترفة والجماعات السياسية المسلحة تشنها على الأراضى الموريتانية ، وبعد أن تم تسليح أهالى القرى القائمة على الجانب الموريتانى من نهر السنغال والمعرضة لهجمات العصابات (ومنها القرى التى أخليت من سكانها الأصليين الذين طردوا وأعيد تسكين أهالى حدد فيها من الحراثين والمور) . وقد اعتمدت موريتانيا على قوات الحرس الوطنى فى خط الدفاع الأمامى على امتداد ضفة



نهر السنغال ، ووضعت قوات الجيش من خلفها . في حين اعتمدت السنغال على الجيش في الخط الدفاعي الأمامي وفي تعزيز الدفاعات حول مدينة سانت لويس ، وحول سدياما وشركة السكر في بريشاردتول . واشتركت هذه القوات في عدد من الاشتباكات اتخذت شكل التراشق بنيران الاسلحة الخفيفة ومدافع الهاون ومدفعية الميدان ، وكان ذلك غالبا ما يسفر عن خسائر في الأرواح . وبينما كانت القوات المسلحة لكلا الجانبين تتدخل موضعيا على اثر اى اشتباك بين اهالى البلدين ، الا انه لم تحدث أي مصادمات مسلحة مباشرة بين القوات المسلحة للبلدين .

٧ ـ اعتمدت موريتانيا في تسليحها على العراق ، وبعض الدول العربية الأخرى ، كما اعتمدت على شراء بعض الأسلحة السوفيتية الصنع التى أعيد تعميرها (Retofitted) من دول أفريقية وعربية معينة ، أما السنغال فانها اعتمدت على فرنسا والولايات المتحدة للحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية ، وعموما فان قوة الدولتين كانت محدودة حيث لم يكن تعداد الجيش الموريتاني يزيد عن ١١ الف جندى ، كما لم يكن يتوافر لديه أى دبابات قتال رئيسية وكان اعتماده الاساسى على العربات المدرعة ، وكانت قواته الجوية صغيرة للغاية . أما الجيش السنغالى فانه لم يكن أفضل حالا من حيث التعداد (٩,٧٠٠ جندى) ولكنه كان يتمتع بميزات نوعية أفضل خاصة في مجال مدفعية الميدان .

(انظر جدول رقم ١)

(٨) اسفرت الاضطرابات بين موريتانيا والسنغال عن خسائر مادية ضخمة لكلا الطرفين حيث سقط خلالها ٣٠٠ قتيل (٢٠٩ من موريتانيا و ٩١ سنغالى) وكانت عمليات السلب والنهب واشعال الحرائق في الممتلكات الخاصة على مستوى الجانبين هى سمة الاضطرابات وساعد على ذلك تزايد مشاعر الكراهية المتبادلة التى نجحت بعض القوى الخارجية في زرعها ، في حين كان كبر حجم الجالية الموريتانية في السنغال سببا في ازدياد حجم الخسائر الموريتانية على مستوى الخسائر في الارواح او الخسائر المادية .

النتائج المباشرة للنزاع المسلح .

(٩) كشف الصراع السنغالى الموريتانى عن الاتى : ـ

أ ـ ان هناك قوى اجنبية ترصد مايدور في الدول الافريقية والدول العربية بدقة بالغة ، ومن خلال ذلك فانها ـ اى القوة الاجنبية ـ تستطيع ان تضع تصورا مسبقا لما يمكن ان تسفر عنه تطورات الاحداث وتستعد مسبقا لمواجهتها بما يخدم اهدافها ومصالحها ، ومن ابرز الامثلة على ذلك مبادرة فرنسا بانشاء جسر جوى ضخم بين السنغال وفرنسا لنقل الرعايا الفرنسيين وحمايتهم .

جدول رقم (١)

المقارنة بين القوات المسلحة لموريتانيا والسنغال

البيان / الدولة	موريتانيا	السنغال
تعداد السكان (١٩٩٠)	١٩٢٤٠٠٠	٧٦٦٣٠٠
اجمالى القوات المسلحة	١١٠٠٠	٩٧٠٠
الجيش	١٠٥٠٠	٨٥٠٠
البحرية	٤٥٠	٧٠٠
القوات الجوية	١٥٠	٥٠٠

المصدر : Military Balance 1990 - 1991

ب ـ لعبت مشاعر الكراهية المتبادلة والتى عمقت منها بعض القوى الخارجية دورا اساسيا في سرعة تدهور الموقف ، حيث اتسمت الاحداث بالعنف الشديد والتصاعد غير المنطقى في انهيار الاوضاع التى كانت قائمة قبل اندلاع شرارة الاحداث .

جـ ـ اتاح كبر حجم الجاليات التابعة لكل لدى الدولة الاخرى الفرصة لان يزيد حجم الخسائر سواء الخسائر البشرية او الخسائر المادية للطرفين عموما ، وان كانت الخسائر في الجانب الموريتاني اكبر بطبيعة الحال نظرا لان اعداد الجالية الموريتانية في السنغال كانت اكبر ، كما ان درجة الحقد المتراكمة في نفوس السنغاليين تجاه الموريتانيين كانت اشد .

د ـ لم يكن لعضوية الدولتين (موريتانيا / السنغال) في عدد من المنظمات الدولية والاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة دول غرب افريقيا الاقتصادية مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) ومنظمة دول حوض نهر السنغال واخيرا منظمة الوحدة الاسلامية اى اثر ايجابى في منع تدهور الامور بينهما .

ثانيا : النزاع المسلح بين ليبيا وتشاد : الخلفية التاريخية للنزاع

١ ـ نشأت تشاد في شكلها الحديث من تجمع بقايا المستعمرات الاوروبية السابقة في منطقة وسط القارة ، وبعد تقسيم تلك المستعمرات اعتمادا على عدد من الخطوط التى تخدم اهدافا استعمارية معينة لتشكيل عدد من الدول الافريقية « المستقلة » الجديدة ، جرى دمج المناطق التى لم تتبع اى من هذه الدول « المستقلة الجديدة » في دولة واحدة هى « تشاد » ، وبذلك اصبحت هذه الدولة (تشاد) تضم خليطا متباينا من الاصول العرقية والدينية والاثنية والقبلية ، وفي الوقت الذى امتدت فيه بعض من القبائل الافريقية داخل اراضى تشاد ، فان هناك قبائل اخرى خضعت للتقسيم نتيجة



للاوضاع الجديدة للحدود التى رسمها المستعمر الاوروبى قبل رحيله . وبذلك اصبح وضع تشاد كدولة تسعى للاستقرار غير مطابق للوضع على الارض حيث هناك اختلاف كبير فى المكونات البشرية لتلك الدولة .

٢ ـ سلمت الادارة الفرنسية قبل رحيلها من تشاد السلطة فى الدولة الجديدة الى مجموعة الجنوب وهى المجموعة ، التى تكونت كنتاج مباشر للتعليم الفرنسى وعمليات التبشير ، وحصلت هذه المجموعة على كافة المزايا التى افرزها دخول الاساليب الاقتصادية الرأسمالية ، ورأت فرنسا ان الاعتماد على هذه المجموعة ووضعها فى مواضع السلطة هو الحل الوحيد لكى تظل ـ اى فرنسا ـ على صلة بمستعمراتها القديمة ، وحتى تظل تلك المجموعة على ولائها وتواصل القيام بدور الوسيط مع فرنسا فانها احتكرت عمليات التبادل التجارى وسيطرت على مجالات النشاط الرأسمالى فى البلاد .

٣ ـ نظرا لافتقاد هذه المجموعة للخبرة السياسية وضعف ارتباطاتها القبلية فانها لم تنجح فى معالجة القضايا السياسية على نحو يحقق مطالب كافة الجماعات والفئات السياسية بطريقة سليمة . ونجم عن ذلك تدهور فى احوال سكان شمال البلاد الذين يمثلون الاغلبية فى واقع الامر والذين ينتمون الى اصول اسلامية ، ولم تنجح محاولات هؤلاء فى اصلاح احوالهم الاقتصادية او المشاركة فى ادارة شئون تشاد ، حيث كان الدعم الفرنسى لفئات الجنوبيين المسيطرة يمكنهم من التغلب على اى محاولات من الشماليين الذين ضاعف من تدهور احوالهم انعدام مصادر المياه العذبة فى الشمال وتركزها فى مناطق الجنوب .

٤ ـ فى الوقت الذى كانت فيه فرنسا تريد ان تواصل نفوذها التقليدى فى تشاد ، وذلك من خلال دعم الثقافة الفرنسية وتعميق الارتباط التشادى الفرنسى (فى اطار السياسة الفرنسية النشطة بشكل عام فى افريقيا) فانها عمدت الى تحقيق ذلك من خلال القنوات الاتية :

أ ـ ترسيخ اشكال التبادل الاقتصادى بين تشاد وفرنسا اعتمادا على اساس التبعية الاقتصادية

ب ـ مواجهة النفوذ المحتمل لاى قوى اقليمية فى المنطقة ، ومنع التسلل (السوفيتى) الى تشاد .

جـ ـ مقاومة النفوذ العربى سواء فى المجالات السياسية او الثقافية او الدينية فى تشاد وكان كل ذلك ـ وبصفة خاصة ماجاء فى جـ ـ يعنى أن تترسخ عزلة شمال تشاد عن جنوبه وتزداد احواله تدهورا خصوصا وان الاصول العربية والاسلامية مترسخة فى قبائل الشمال التشادية ذات الصلة الوثيقة باصولها فى عموم الاراضى جنوب ليبيا .

٥ ـ على الرغم من ان المناطق جنوب ليبيا لم تكن تمثل فى يوم من الايام مصدر قلق باى شكل للحكومة الليبية ، الا ان ذلك الجنوب مثل مصدر الامل الوحيد لاهل تشاد حيث كان التجانس بين قبائل شمال تشاد وقبائل جنوب ليبيا اعلى من ذلك القائم بين قبائل جنوب تشاد وشماله . وفى الوقت الذى كانت فيه ليبيا ترى فى شمال تشاد امتدادا للعمق الاستراتيجى الجنوبى لليبيا ، فان الولاء السائد فى شمال تشاد للحركة السنوسية ادى الى وجود قدر كبير من التجانس السياسى ، كان موحيا للقيادة السياسية الليبية لكى تستغله لتحقيق اهدافها فى مساعدة حركات التمرد ضد الحكومات « الرجعية » والحكومات « العميلة » التى ترتبط مع قوى استعمارية خارجية على حساب « ابناء الشعب الاصليين » وفضلا عن هذا وذاك فان التحرك الليبى فى تشاد كان يعد تجسيدا حيا للمشروع الليبى بانشاء « امبراطورية عربية اسلامية » فى وسط افريقيا .

٦ ـ جاء اقليم (أوزو) لكى يضيف بعدا جديدا لموقف ليبيا تجاه الموقف فى تشاد . فهذا الاقليم يمثل حزاما استراتيجيا للامن القومى الليبى وازاء توافر التجانس البشرى بين جنوب ليبيا وشمال تشاد مسبقا فى هذا الاقليم ، فان الحكومة ليبيا لن تبذل جهودا اضافية لاعادة تشكيل الوضع السياسى فيه ، كما ان سعيها للسيطرة عليه سوف يحقق طموحات شعب شمال تشاد فى وجود قوة يمكن الاعتماد عليها لمواجهة التحدى الجنوبى ، على أن العامل الأكثر اهمية فى هذا المجال هو توافر كميات ضخمة من الفوسفات وخام اليورانيوم فى هذا الاقليم ، وهذه الاحتياطيات تعطى ليبيا ميزة اقتصادية وسياسية هامة للغاية فى المنطقة . ولما كان الشماليون التشاديون يرون فى ليبيا حليفا لهم بعكس فرنسا التى كانت تؤيد الجنوبيين وتدعمهم ضد الشماليين فان التوجه الطبيعى لهؤلاء الشماليين كان فى اتجاه ليبيا ، ولكن عاب ذلك التوجه انه كان لأغراض مرحلية ، ودون ادراك من بعض فصائل الشماليين للاطار الاستراتيجى الاساسى لهذا التحالف .

٧ ـ تدرج الدور الليبى فى النزاع التشادى منذ بداية السبعينيات من استخدام الاساليب السياسية فى القيام بالمناورات الرامية الى تغليب مجموعة فرانسوا طومبالباى (الجنوبية) على مجموعة فيلكس معلوم (الجنوبية أيضا) ، نظرا لان طومبالباى كان أكثر تفهما لوجهة النظر الليبية فى مسألة اعادة ترسيم الحدود بين البلدين ، وفى عام ١٩٧٤ منحت ليبيا تشاد ٤٠ مليون دولار للمساهمة فى جهود التنمية الاقتصادية . ولكن عندما ظهرت حركة التمرد فى شمال تشاد ، واعلان هذه الحركة عن استعدادها لتقديم تنازلات اكبر الى ليبيا فى مقابل الدعم الليبى ، فان ليبيا لم تحرك ساكنا لنجدة طومبالباى عندما اطاح به فيلكس معلوم لكى ينصب نفسه رئيسا على البلاد ، وبعد ان فشلت المحاولات الليبية فى فتح قنوات اتصال مع معلوم ، كان البديل الطبيعى لذلك هو تعميق وتأصيل العلاقات مع قبائل



وزعامات الشمال التشادى . ونظرا لان اهل الشمال كانوا فى وضع يحتاجون فيه الى الدعم العسكرى اكثر من أى شكل اخر من أشكال الدعم ، فان الدور الليبى تحول الى دور عسكرى فى تشاد بحلول العام « ١٩٧٦ » ، وحتى يأخذ العمل الليبى شكلا عمليا له مايبرره ، فان الحكومة الليبية اعلنت عن ضم الشريط الحدودى على طول الحدود الجنوبية الليبية مع تشاد والمعروف باسم اقليم اوزو (حوالى ٤٥ الف كم٢) . واسفر ذلك عن تدهور الامور بين الحكومة فى نجامينا التى اعلنت اغلاق الحدود مع ليبيا وبين الحكومة الليبية التى لم تجد بدا من التحول الى دعم قوات المتمردين الشماليين بشكل مفتوح . ونجحت ليبيا نجاحا اخذ يتزايد على مر الايام فى توحيد تلك الجماعات فى شكل فصائل منظمة والسيطرة عليها بشكل شبه كامل . وبدأت جبهة التحرير الوطنى التشادية (ج ت و ت) تلعب دورا اساسيا فى قيادة الصراع مع الجنوب . وبصفة خاصة بعد ان قامت ليبيا بعزل رئيس الجبهة (د . صديق) وعينت حسين حبرى مكانه (والذى لعب دورا بارزا فى القضية فيما بعد) ، وحتى تكتسب جبهة (جتوت) سمعة دولية محترمة ، لعبت ليبيا دور الوسيط بينها وبين فرنسا للافراج عن رهينتين فرنسيتين محتجزتين لدى الجبهة منذ عام ١٩٧٤ .

٨ ـ بدأ الشمال يفرض واقعا جديدا على تشاد بفضل المساعدات العسكرية الليبية للفصائل الشمالية ، حيث استطاعت تلك الفصائل تحقيق انتصارات عسكرية مبهرة على القوات الحكومية الجنوبية على امتداد عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، وكان الفضل فى ذلك راجعا الى المعدات العسكرية السوفيتية التى حصلوا عليها من ليبيا مباشرة وتلقوا التدريب على استخدامها على ايدى الليبيين ، وبذلك اصبح شمال تشاد كله واقعا تحت سيطرة الفصائل الشمالية وجبهة (جتوت)

٩ ـ دب الشقاق بين الفصيلين الاساسيين فى (جتوت) حول مدى الولاء لليبيا وموقف الجبهة من ضم ليبيا لشريط اوزو الحدودى . وكان الفصيل الاول بقيادة حسين حبرى يعارض العمل الليبى والفصيل الثانى بقيادة جوكونى عويض الذى كان يرى فى معارضة العمل الليبى تدميرا للجهود التحريرية الشمالية فى تشاد ، ولما كان حبرى هو الذى يرأس (جتوت) فان عزله ومنع الدعم عنه كان ضرورة من وجهة نظر ليبيا ، وبعد انجاز مهمة عزل حبرى ، فان الدعم الليبى اصبح كله يصب فى قنوات مجموعة جوكونى عويضى ، الذى اصبح يحارب فى جبهتين : جبهة حبرى الذى تحول الى فرنسا واخذ يحصل على الدعم منها ، وجبهة القوات الجنوبية تحت قيادة الحكومة فى نجامينا .

١٠ ـ أدت تطورات المشكلة التشادية الى تكريس شرعية الدور الليبى فى الصراع التشادى وذلك من خلال مشاركة ليبية رسميا فى جهود حل الصراع الداخلى فى تشاد ، حيث حضرت ليبيا (مع نيجيريا) فى ٢٣ مارس ١٩٧٨ اول جلسة للمباحثات بين الحكومة التشادية وجتوت (برئاسة عويضى) للتوصل الى حل للنزاع . وبينما اسفرت الاجتماعات عن التوصل الى تشكيل لجنة عسكرية ليبية نيجيرية مشتركة للاشراف على وقف اطلاق النار والتزام الطرفين ببنود الاتفاق ، فان ليبيا اصبحت ليست مجرد طرف فى الاتفاق ولكنها اصبحت وسيطا وضامنا ومشرفا على تنفيذ الاتفاق . وحتى يكتسب الموقف الليبى فى الشمال وضعا نهائيا . فان ليبيا سعت لجمع فصائل جتوت (١١ فصلا) فى لاجوس فى اغسطس ١٩٧٩ بهدف تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية برئاسة جوكونى عويضى .

تطورات النزاع المسلح بين ليبيا وتشاد .

١١ ـ كانت كل الدلائل تشير منذ مطلع شهر مارس ١٩٨٠ ان ليبيا سوف تضطر الى التدخل العسكرى المباشر فى تشاد . حيث انهار اتفاق لاجوس بالفعل ، واشتبكت قوات كل من جوكونى عويضى وحسين حبرى فى العاصمة نجامينا ولم تلبث الحكومة الليبية ان ابرمت اتفاقية دفاع مشترك مع الحكومة الانتقالية فى ١٥ يونيو ١٩٨٠ . وعلى اثرها تدفقت الاسلحة والمعدات العسكرية على الاراضى التشادية ، وتلى ذلك دخول القوات الليبية نفسها . وتم تأمين العاصمة التشادية نجامينا بالقوات الليبية المدرعة والميكانيكية ، وبعد معارك شديدة ، دفعت الحكومة الليبية بالقوات الجوية الى ساحة العمليات ، حيث كان لها اثر كبير على موقف قوات حسين حبرى المتمركزة فى الشمال . وبعد عدة مواجهات مع القوات الموالية لحبرى التى لم تصمد صمودا حقيقيا ، لم يكن امام قائدها (حسين حبرى) الا الفرار خارج البلاد انتظارا لتغير الظروف .

١٢ ـ كان يمكن لليبيا ان تحسم الأمور لصالح عويضى ولصالح استقرار تشاد كلها ، او على الاقل لاتاحة الفرصة لاعادة ترتيب الامور فى الداخل سلميا بين الفرقاء . ولكن فرنسا تزعمت حملة دولية للضغط على ليبيا ، التى لم تلبث ان سحبت مايقرب من خمسة مجحفلات (لواءات) من الأراضى التشادية (اى حوالى خمسة عشر الف جندى) . فى الوقت الذى كان فيه حبرى يحشد قواته فى مناطق قرب الحدود الجنوبية لتشاد وازاء انسحاب القوات الليبية حدث فراغ القوة لم يستطع عويضى ان يملاه ، واتاح ذلك الفرصة امام قوات حبرى لكى تعاود الهجوم على العاصمة ، واعتمادا على دعم عسكرى فرنسى مباشر بالقوات الجوية والمعلومات وبعض المعدات المتطورة ، استطاع حبرى ان يعاود الاستيلاء على العاصمة فى ٧ يونيو ١٩٨٢ .

١٣ ـ كانت هزيمة عويضى سببا فى ادراك القيادة الليبية ان الاعتماد على عويضى وقواته سيؤدى الى التأثير سلبا بقوة على الاهداف الليبية فى تشاد ، وبينما بدأت القيادة

جدول رقم (٢)
المقارنة بين القوات المسلحة لليبيا وتشاد

البيان / الدولة	ليبيا	تشاد
تعداد السكان ١٩٨٨	٤٥٧٠٠٠٠	٥٦٧٣٠٠٠
اجمالى القوات المسلحة	٨٥٠٠٠	١٧٢٠٠
الجيش	٥٥٠٠٠	١٧٠٠٠
البحرية	٨٠٠٠	–
القوات الجوية	٢٢٠٠٠	٢٠٠

المصدر : Military Balance 1988 - 89

الليبية فى البحث عن بديل افضل لعويضى فانها كانت تنفذ اتفاقا مع فرنسا بالانسحاب المتزامن ، حتى تتاح لها فرصة اعادة ترتيب الاوراق وتحديد استراتيجية العمل فى المرحلة القادمة ، وكان من الواضح ان الانسحاب الليبى من تشاد (الذى يعرف بالانسحاب الاول) كان مجرد انسحاب تكتيكى حيث ان التوجهات الليبية تجاه تشاد لم تتغير ، كما ان هذا الانسحاب لم يشمل اقليم اوزو باى حال من الأحوال .

١٤ ـ سنحت الفرصة امام ليبيا لكى تستعد وضعها المتميز فى تشاد عندما اعلن قائد قوات المجلس الثورى الديمقراطى « الشيخ بن عمر » انسحابه من الحكومة الانتقالية التى يترأسها عويضى الذى كان قد تراجع إلى الشمال مرة أخرى بعد دخول قوات حبرى نجامينا ، وازاء ذلك الموقف من بن عمر قامت القيادة الليبية بسحب تأييدها الذى كانت تقدمه لعويضى واختصت به بن عمر ، وشرعت على الفور فى شن عدد من الهجمات المسلحة على قوات عويضى وفى تطور مثير قام حسين حبرى بالوقوف بقواته الى جانب عويضى لصد الهجمات الليبية .

١٥ ـ كان ذلك بمثابة بداية الحرب الحقيقية فى تشاد ، حيث كانت قوات بن عمر تتحصن فى مدينة فادا الشادية ، وعندما بدأت قوات عويضى وحبرى فى الأحتشاد حول المدينة استعدادا للهجوم عليها ، قامت قوات بن عمر بشن هجوم عليها يوم ٦ اكتوبر ١٩٨٦ ، وقامت القوات الجوية الليبية بقذف مواقع قوات عويضى فى شمال تشاد وحول مدينة فادا ردا على اعلانه (من طرابلس) استعداده للاتفاق مع حبرى . ولكن السلطات الليبية قامت بتحديد اقامته فى المدينة واعتقلت عددا كبيرا من انصاره ونقلتهم الى معسكر سرت . وبعد فترة هدوء نسبى قصيرة الامد تم خلالها حشد القوات الحكومية ، اندلعت العمليات العسكرية من جديد حيث قامت هذه القوات الحكومية المدعومة بامكانيات فرنسية وامريكية بالهجوم على مواقع بن عمر فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٨٦ واستطاعت الاستيلاء على مدينة فادا فى منتصف الشهر ذاته . ولم تفلح محاولات قوات بن عمر والقوات الليبية فى وقف زحف القوات الحكومية على مدينة « فيالارجو » فتمكنت هذه القوات من الاستيلاء عليها فى ٢٧ مارس ١٩٨٧ ، وبعد ان استقرت القوات الحكومية فى تلك المدينة ، بدأت قوات كلا الجانبين فى الاستعداد للمعركة الكبيرة المنتظرة حول مدينة اوزو ، والتى بدأت بالفعل فى مطلع شهر اغسطس من نفس العام وبحلول الثامن من اغسطس تمكنت القوات الحكومية المدعومة بامكانيات فرنسية وامريكية من الاستيلاء على مدينة اوزو وتوقع بالقوات الليبية هزيمة قاسية .

١٦ ـ على الرغم من أن القوات الليبية استطاعت استعادة مدينة أوزو بعد عمليات قذف جوى مكثف لمدة تسعة ايام ، الا ان القيادة الليبية اتخذت قرارها بالانسحاب (الانسحاب الثانى) من تشاد واللجوء الى المفاوضات لحل النزاع ، ولم يكن ذلك القرار نابعا من عدم قدرة ليبيا على مواصلة الصراع ، بقدر ماكان نابعا من تزايد التفتت والانشقاق داخل القوى المتمردة (الحليفة) وعدم قدرتها على الصمود فى وجه حسين حبرى بعد ان اعطاه الدعم الذى يحصل عليه من فرنسا وامريكا نقلة نوعية كان يصعب على قوات بن عمر مواجهتها على الاقل مرحليا الامر الذى اقنع القيادة الليبية بصعوبة مواصلة القيام بدورها فى دعم جماعات وقوى المعارضة شمال تشاد .

الحرب الصومالية الثانية (٧٧ ـ ١٩٧٨) :

١٢ ـ فى بداية عام ١٩٧٧ اعلنت فرنسا عن استعدادها اعطاء الاستقلال لاقليم عفروعيسى واثار ذلك الخوف الاثيوبى من ان تقوم الصومال بغزو الاقليم مستغلا الانسحاب الفرنسى وبذلك يتم اغلاق ميناء جيبوتى امام أثيوبيا واعقب ذلك تزايد فى حدة القتال فى اقليم ارتيريا وتمكن الثوار الاريتريون من السيطرة على جزء كبير من الاقليم ، ولم تعد حكومة اديس ابابا قادرة على السيطرة على الثورة الارتيرية او قمعها ، وفى نفس الوقت اتسع نطاق نشاط رجال حرب العصابات المنتمين الى جبهة تحرير غرب الصومال فى اقليم الاوجادين ، واتهمت حكومة اديس ابابا الصومال بتمويل ودعم الحركات الانفصالية هناك .

وفى غضون تلك التطورات كان الاتحاد السوفيتى قد بدأ فى التحول عن دعم الصومال وتأييده إلى دعم وتأييد اثيوبيا ، سواء مباشرة او من خلال خلفائه وعلى هذا بدأت اعداد من الخبراء الكوبين فى التوافد على اديس ابابا لتدريب القوات الاثيوبية ، وفى اول يوليو من ذات العام اوقف الاتحاد السوفيتى امداداته العسكرية الى الصومال وفى نفس اليوم اشتبكت القوات الاثيوبية مع رجال المقاومة التابعين للحزب الثورى للشعب والاتحاد والديموقراطى .

١٣ ـ خلال يومى ٩ ، ١٠ يوليو ١٩٧٧ استولت قوات

تحرير شعب ارتيريا على مدينة داجا مهارى جنوب اسمرة ومدينتى كبرين وداكاميرى على مسافة ٤٠ كم شمال اسمرة وبذلك اصبحت عاصمة اقليم ارتيريا محاصرة تماما من قبل الثوار . واعلن متحدث باسم جبهة تحرير غرب الصومال فى مقديشيو عن مصرع ١٥٠٠ من القوات النظامية والميليشيات الاثيوبيين على ايدى قوات الثوار فى اوجادين .

١٤ ـ ظلت قوات تحرير شعب ارتيريا وقوات جبهة تحرير غرب الصومال ناجحة فى عملياتها العسكرية ضد القوات الاثيوبية حتى اكتوبر ١٩٧٧ . وهو الشهر الذى اعلن فيه سياد برى عن تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، بينما كانت امدادات السلاح السوفيتى الى اثيوبيا فى تزايد مستمر كما وصلت قوات كوبية ضخمة جديدة لدعم الجيش الاثيوبى .

١٥ ـ شهد شهر نوفمبر ١٩٧٧ بوادر التراجع الصومالى حيث طردت الحكومة الصومالية ١٥٠٠ خبير سوفيتى فى ١٣ نوفمبر . ولم تفلح جهود الرئيس سياد برى فى تدبير مصادر سلاح بدلية لقواته فى ضوء رفض الولايات المتحدة بيع اى اسلحة او معدات عسكرية سواء للصومال او لاثيوبيا .

١٦ ـ مع بداية عام ١٩٧٨ وصل حجم المعونات التى تلقتها اثيوبيا من الاتحاد السوفيتى بليون دولار ووصل عدد الجنود الكوبين الى عشرة الاف جندى . واستطاعت القوات الاثيوبية المحاصرة فى هرر وديرى داوا ان تقوم بهجوم على القوات الصومالية المحاصرة وفى الثامن من فبراير شنت القوات الاثيوبية الكوبية المشتركة تحت قيادة سوفيتية هجوما عاما فى اقليم اوجادين اضطر فيه الثوار الصوماليون الى الانسحاب وفى ١٥ مارس انسحبت القوات الصومالية من اقليم الاوجادين بعد ان منيت بخسائر كبيرة فى الافراد والمعدات .

١٧ ـ مثلت هزيمة الصومال فى الاوجادين بداية النهاية بالنسبة لنظام الرئيس الصومالى محمد سياد برى ، حيث بدات المعارضة الداخلية الصومالية تزداد ، وبدات الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحرب تتزايد على الحكومة الصومالية . وبسبب حرص الرئيس سياد برى على البقاء على راس النظام الحاكم ايا كان الثمن ، فان المجتمع الصومالى واصل انهياره تدريجيا حتى لم يعد هناك امل فى انقاذه .

رابعا : الحرب العراقية ـ الايرانية [حرب الخليج الاولى] :

١ ـ فى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠ قامت القوات العراقية لغزو الاراضى الايرانية واعلنت القيادة العراقية عن الغاء معاهدة الجزائر ١٩٧٥ كما اعلنت ان هدفها من الحرب هو استعادة السيطرة على كل منطقة شط العرب . وفى اثناء المرحلة الاولى من الحرب (التى استمرت حتى شهر مايو ١٩٨١) تمكنت القوات

جدول المقارنة بين القوات العراقية والقوات الايرانية (١٩٨٥)

الدولة / البيان	العراق	ايران
تعداد السكان (مليون نسمة)	١٥٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠٠
اجمالى القوات المسلحة (الف	٥٢٠	٦٢٥
نسمة)	٣٠،٥٥٦	١٢٢،٦٨٧
الناتج المحلى الاجمالى (مليون دولار)	١٠،٢٩٣	١٧،١١٩٦
الانفاق الدفاعى	٣٧٥٠	١٨٥٠
دبابات القتال الرئيسية	٢٦٥٠	٤٢٠٠
قطع المدفعية	٤٣	غير معروف
صواريخ ارض / ارض	٥٠٠	٨٠
طائرات قتال	١	٨
سفن حربية رئيسية	١	٧
زوارق صواريخ سريعة		

المصدر . World Almanac 1985

العراقية من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الاراضى الايرانية وفرضت حصارا عى بعض المدن الايرانية الهامة مثل عبدان وخورام شهر .

٢ ـ كانت القيادة الايرانية تقوم بحشد قواتها المسلحة وكذلك قوات الحرس الثورى الاسلامى ، وبمجرد الشعور بفقدان القوات العراقية للقوة الدافعة للهجوم ، فانها شنت هجوما مضادا فى مايو ١٩٨١ على منطقة سوز انجراد والمناطق المحيطة بها ، وبمجرد ظهور بوادر النجاح طورت هجومها الى ان استطاعت ان ترفع الحصار العراقى عن عبدان فى سبتمبر من نفس العام واجبرت القوات العراقية على الانحساب عبر نهر كارون وكان ذلك بمثابة نصر سياسى ومعنوى بالغ الاهمية لايران ، التى كانت قواتها العسكرية فى تصاعد مستمر وصل على ذروته فى مايو ١٩٨٢ ، وعلى أثره قامت القيادة الايرانية بشن هجوم كاسح استعادت به ميناء خورم شهر الهام ، وازاء تلك الانتصارات تصورت القيادة الايرانية انها قادرة على تحقيق نصر حاسم على العراق ، واعلنت بناء على ذلك عن نواياها فى الاستمرار فى القتال حتى تحقيق النصر النهائى .

٣ ـ قرر العراق فى يوليو ١٩٨٢ سحب قواته من الاراضى الايرانية ، فى الوقت الذى بدات فيه ايران فى تنفيذ تهديدها بعبور الحدود العراقية ، وفى ١٣ يوليو ١٩٨٢ شنت القوات الايرانية هجوما عاما على منطقة البصرة ، ولكن لم ينجح هذا الهجوم فى احراز اى نتائج ايجابية وبينما كانت القيادة العراقية تشعر بحرج موقفها ، فانها كانت تبحث عن سبل جديدة لتوسع نطاق الحرب ، وسعت من ثم خلال فترة الهدوء النسبى الذى اعقب فشل الهجوم الايرانى على البصرة لكى تضيف



امكانيات استراتيجية جديدة للقوات العراقية . وحصلت العراق من فرنسا على سرب من طائرات ميراج سوبر ايتندار التى تستخدم فى اطلاق الصواريخ سطح/سطح طراز اكسوسيت فرنسية الصنع ايضا ، فى الوقت الذى كان فيه المسئولين الفرنسيين يعلنون انهم لن يسمحوا بهزيمة العراق فى حربها ضد ايران .

٤ ـ شهد شهر مايو ١٩٨٤ بداية ما عرف بحرب الناقلات حيث بدأت ايران فى قصف الناقلات السعودية والكويتية فى المياه الاقليمية لكلتا الدولتين الامر الذى ادى الى توسعى نطاق الحرب وتجاوزها مناطق الحدود العراقية الايرانية . وهددت ايران بضرب وتدمير المنشآت البترولية والاقتصادية لدول الخليج وجددت تهديداتها باغلاق مضيق هرمز بهدف تحريك الضغوط الدولية والاقليمية على العراق حتى ينهى حصاره الجوى لمصب النفط الايرانى فى جزيرة خرج . واتبع العراق منذ ذلك العام (عام ١٩٨٤) استراتيجية من شأنها تحطيم هياكل البنية الأساسية للاقتصاد الايرانى وذلك من خلال شن هجمات جوية كثيفة على المدن والموانىء الايرانية

٥ ـ ردت ايران على السلوك العراقى باطلاق الصواريخ ارض على بغداد وتشجيع النشاط « الارهابى » للشيعة العراقيين فى الكويت واماكن اخرى من دول مجلس التعاون الخليجى لدفعها للضغط على العراق لوضع حد لهجماتها الجوية . واسفر ذلك عما عرف بحرب المدن التى استمرت خلال عام ١٩٨٥ ومابعده ، وفى نوفمبر من نفس العام (١٩٨٥) شنت القوات الايرانية هجوما واسع النطاق اطلق عليه الاسم الكودى (عاشوراء) فى منطقة هور الحويزة .

٦ ـ فى يوم التاسع من فبراير ١٩٨٦ اندلعت اعنف المعارك بين القوات الايرانية والقوات العراقية فى القاطع الجنوبى من الجبهة (شط العرب وشرقى البصرة) حيث شنت القوات الايرانية هجومها السنوى تحت اسم « فجر » مستغلة موسم الامطار وفى الثانى عشر من فبراير استطاعت القوات الايرانية الاستيلاء على ميناء الفاو العراقى ، وكانت الاستراتيجية الايرانية تهدف فى واقع الامر الى تطويق منطقة البصرة تمهيدا لعزلها او الاستيلاء عليها بصفتها ثانى اكبر المدن العراقية ، حيث كانت هناك حشود ايرانية ضخمة شمال منطقة البصرة .

٧ ـ استمرت العمليات العسكرية بكافة اشكالها بين العراق وايران خلال الاعوام التالية وشنت القوات الايرانية (القوات المسلحة وقوات الحرس الثورى) سلسلة الهجمات والضربات البرية تحت اسم كربلاء فى حين تواصلت عمليات قصف المدن واستخدام الصواريخ ارض/ارض ضد التجمعات السكانية فى طهران وبغداد وبدا واضحا ان اى من الطرفين غير قادر على حسم المعركة صالحة وفجأة وضعت الحرب اوزارها بعد قبول ايران فى ١٨ يوليو ١٩٨٨ قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار (الذى صدر فى ٢٠ يوليو ١٩٨٧) وسحب القوات المتحاربة الى الحدود الدولية دون اى شروط مسبقة .

ثالثا : المواجهات العسكرية الثومالية الاثيوبية :

المواجهة العسكرية الأولى (يناير/فبراير ١٩٦٤) :

١ ـ بعد ان حصل الصومال على استقلاله السياسى فى يوليو ١٩٦٠ ، فإنه كان يتطلع الى استكمال وحدة أراضيه ووضع المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة والذى ينص على تحقيق وحدة الأراضى الصومالية موضع التنفيذ . ولتحقيق ذلك فان الأمر كان يستلزم مطالبة أثيوبيا باقليم الأوجادين ، ومطالبة كينيا بالأقليم الشمالى الشرقى ، وكذلك مطالبة فرنسا باقليم عفروعيسى انطلاقا من ان المناطق الثلاث تسكنها أغلبية صومالية .

٢ ـ بينما كان الاقليم الشمالى الشرقى من الصومال (والذى يسيطر عليه كينيا) يشهد تكون حزب صومالى يطالب بعودة الأقليم الى جمهورية الصومال ، فإن العلاقات بين أثيوبيا والصومال كانت آخذة فى التدهور بسرعة ، نتيجة تزايد المطالبة الصومالية بالمناطق التى استولت عليها اثيوبيا (منطقتا اوجادين وهود) . وبعد بعض المناوشات على الحدود ، قامت الحكومة الأثيوبية بوضع قواتها فى حالة تأهب فى أوائل عام ١٩٦١ ، وعلى امتدادعامى ٦١ ، ١٩٦٢ ، كانت حدة التوتر تتصاعد بين الدولتين وصاحب ذلك حملات اعلامية شرسة من كل طرف على الطرف الآخر .

٣ ـ جاء انعقاد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية فى اديس أبابا (٢٦ مايو ١٩٦٣) بمثابة انتكاسة للحركة الصومالية ، اذ عندما طرحت أمام المؤتمر مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال وأثيوبيا والصومال وكينيا ، لم يأخذ المؤتمر بوجهة النظر الصومالية القائمة على حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية الواقعة تحت سيطرة دول مجاورة . وفى القاهرة تلقت الحركة الصومالية صفعة أخرى بعد ان أصدر مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فيها قرارا نص صراحة على عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة . وبذلك فقدت الصومال السبيل لتحقيق مطالبها الاقليمية اعتمادا على الوسائل السلمية .

٤ ـ رأت الحكومة الاثيوبية ان تقضى على آمال الصومال فى أى تعديل للحدود فقامت بشن هجوم برى على المدن والقرى الصومالية ودخلت مدينة فرفر واحتلت بعض القرى الصومالية الأخرى فى مطلع شهر يناير ١٩٦٤ ، فقامت القوات الجوية الصومالية بشن هجمات جوية على المواقع الاثيوبية على امتداد ثلاثة ايام (١٤ ـ ١٦ يناير) ، وفى خلال الفترة من ٧ ـ ١٠ فبراير قامت القوات البرية الصومالية بشن هجمات متتالية على المدن والقرى الحدودية التى احتلتها القوات الأثيوبية (توج وأمالى وسبرا جوربالى) لاستعادتها ، ونجحت القوات



الصومالية بالفعل في ذلك .

٥ - عقد وزراء الخارجية الأفارقة مؤتمرا في دار السلام خلال المدة من ١٢ - ١٥ فبراير ١٩٦٤ وطلبوا الى حكومتي البلدين البدء في مفاوضات لتسوية النزاع بينهما سلميا وفي ٢٦ فبراير ١٩٦٤ تم توقيع اتفاقية (بعد جهود وساطة مكثفة من رئيس السودان عبود) عرفت باسم اتفاقية الخرطوم نصت على انسحاب القوات على الجانبين الى مسافة تتراوح بين ١٠ - ١٥ كم من الحدود ، وفي فبراير ١٩٦٨ تكونت لجنة اثيوبية / صومالية مشتركة تجتمع كل ثلاث شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين البلدين .

فترة ما بين الحربين :

٦ - استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية ان تحتوي النزاع بين اثيوبيا والصومال بسهولة نسبية على الرغم من استمرار مطالبة الصومال بحق تقرير المصير للسكان الصوماليين في القرن الافريقي استنادا على التوجه الدولي في تلك الفترة والذي لم يكن ليسمح بحدوث مواجهات مسلحة واسعة النطاق بسبب الخلافات على الحدود ، كما ان الوضع العسكري للصومال لم يكن يسمح لها بمواصلة القتال بكفاءة ، حيث اثبتت العمليات العسكرية التي دارت في الحرب الأولى أن الجيش الأثيوبي اكثر كفاءة وتنظيما وعتادا من الجيش الصومالي ، ويرجع ذلك في واقع الأمر الى العتاد العسكري الأمريكي الذي ظلت اثيوبيا تحصل على كميات كبيرة منه على امتداد سنوات طويلة .

٧ - أدى اغلاق قناة السويس على إثر حرب ١٩٦٧ الى هبوط ملحوظ في حجم صادرات الموز الصومالي ، كما توقفت حركة السفن ، وازاء معارضة القوى الكبرى في ذلك الوقت لفكرة « الصومال الكبرى » ، فان رئيس الصومال آنذاك عبد الرشيد شرمارك انتهج سياسة المصالحة مع هاتين القوتين ، كما كلف رئيس وزرائه (محمد ابراهيم عجال) أن يتحرك ايجابيا لاقامة علاقات مع كل من كينيا واثيوبيا ، فكان أن تم توقيع اتفاقية أروشا بين كل من الصومال وكينيا بفضل وساطة الرئيس الزامبي كينيث كاوندا ، كما اقيمت علاقات تجارية بين الصومال واثيوبيا .

٨ - في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ نجح انقلاب عسكري قاده الجنرال محمد سياد بري في اغتيال الرئيس الصومالي عبد الرشيد شرمارك ، وبعد أن نصب سياد بري نفسه رئيسا فانه نادى بنظام حكم جديد مستمد من « الاشتراكية العلمية » ، ونظام اقتصادي قائم على أسس اشتراكية ، كما احتل الدفاع والشئون الخارجية مكانة متقدمة في السياسة الصومالية الجديدة ، على أن التطور الاكثر اهمية في بداية عهد سياد بري هو تنشيطه لتلك الاتفاقية العسكرية التي كان قد وقعها الرئيس شرمارك مع الاتحاد السوفيتي (في ذلك الوقت) في عام ١٩٦٣ ، وكانت تستهدف تدريب الجيش الصومالي وامداده بالأسلحة والمعدات ، وبناء على تلك الاتفاقية أصبح الجيش الصومالي في عام ١٩٧٤ يمتلك قوات مدرعة وميكانيكية تعتبر الأحدث بين الدول الأفريقية . كما باتت القوات الجوية الصومالية تمتلك افضل معدات متاحة لأي دولة أفريقية أخرى في المنطقة ، وأدى ذلك الى حدوث خلل في التوازن العسكري في القرن الأفريقي . ونتيجة للجهود المكثفة للرئيس سياد بري ، فإن الصومال اكتسب مكانة دبلوماسية هامة بين الدول الافريقية ، وشهدت مقديشيو انعقاد المؤتمر السنوي لمنظمة الوحدة الأفريقية على أرضها ، وانتخب سياد بري رئيسا لها .

٩ - على صعيد آخر كانت الأحوال في أثيوبيا تشهد تراجعا مثيرا ، حيث تصاعد القتال في اقليم ارتيريا ، وكان واضحا أن الحكومة غير قادرة على قمع الحركة الانفصالية الأرتيرية، وفي الوقت الذي كانت الأوضاع الداخلية في الأمبراطورية الأثيوبية تزداد تدهورا ، حيث حدث تمرد عسكري في فبراير ١٩٧٤ سرعان ما تحول الى ثورة أدت في النهاية الى عزل الأمبراطور هيلاسلاس ، وشهدت أثيوبيا ، ربما لأول مرة - نوعا من أنواع الحكم الثوري تحت قيادة الجنرال أمان في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، الذي لم يتمكن من الاحتفاظ بالسلطة ، حيث تمكن الكابتن مانجستو هايلي ماريام من الاطاحة به ، وبذلك بات هناك قدر كبير من التشابه في الأحوال الداخلية بين الصومال واثيوبيا : ثورة هناك وثورة هنا ، نظام حكم جديد هنا ونظام حكم جديد هناك .

١٠ - تسببت الأحداث التي كانت تدور في داخل اثيوبيا منذ مطلع السبعينات عن حجب الاهتمام عن الاكتشافات البترولية التي توصلت اليها الشركات الأمريكية العاملة في اقليم الأوجادين على الجانب الذي تسيطر عليه اثيوبيا .

١١ - أسهمت الظروف الدولية في اعطاء منطقة القرن الأفريقي مزيدا من الأهمية ويمكن اجمال هذه الظروف كالآتي :

- انسحاب بريطانيا من منطقة شرق السويس وما نجم عن ذلك من تسابق لم يسبق له مثيل بين القوى العظمى حول منطقة المحيط الهندي للحصول على قواعد بحرية هناك واكتسبت منطقة القرن الافريقي اهمية استراتيجية جديدة وخاصة اقليم عفر وعيسى . وكذلك القاعدة البحرية الفرنسية في جيبوتي .

- أبرزت عملية الحظر العربي للبترول التي مارستها الدول العربية خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ للدول الأوروبية والقوى الكبرى في العالم ضرورة تأمين طرق الأمدادات البترولية ، من منطقة الخليج العربي الى اوروبا ، واكتسب اقليم ارتيريا أهمية جديدة (لا يبعد اقليم ارتيريا عن باب المندب باكثر من ٣٥ كم) كما اكتسبت جزر درياك (التي تسيطر عليها اثيوبيا) اهمية استراتيجية جديدة ، حيث أنها تشرف على الطريق

البحرى الدولى عبر البحر الأحمر وسواحل المحيط الهندى الذى يربط دول الخليج بأوروبا .

ـ جاء انتصار التيار الراديكالى داخل المجموعة الحاكمة فى اثيوبيا الى تراجع النفوذ الأمريكى التقليدى فى اديس ابابا . وحل بدلا منه النفوذ السوفيتى ، وبذلك أصبح ذلك النفوذ ممتدا من اليمن الجنوبى وحتى الصومال واخيرا اثيوبيا .

• النتائج النهائية للحرب بين العراق وايران (حرب الخليج الاولى) :

٨ ـ لم يكن للحرب هدف حقيقى أو سبب واضح يبرر نشوبها ، كما لم يكن لهذه الحرب خطة تحدد مراحلها واهداف كل مرحلة ، وقد يكون ذلك راجعا فى راى بعض الخبراء الى عدم توافر المعلومات « الدقيقة » مما ادى الى مبالغة كل من الطرفين فى قياس اعتبارات معينة بأكثر من واقعها ، وهو الأمر الذى دفع القيادة العراقية الى تصور أن يثور سكان عربستان على الحكومة الأيرانية فور شن الهجوم الأيرانى ، ولكن ذلك يرجع فى حقيقة الأمر الى انعدام التخطيط الاستراتيجى وافتقاد الرؤية الأستراتيجية السليمة من قبل النظام العراقى الحاكم ، وذلك فضلا عن عدم وجود اطار استراتيجى سليم للتعاون العربى الأقليمى ، وهو الأمر الذى كان سيمنع حتما نشوب مثل هذه الحرب التى لم تكن فى مصلحة الدول العربية كما انها لم تكن فى مصلحة ايران .

٩ ـ ادت الحرب بين العراق وايران الى استنزاف موارد (كلا الدولتين بشكل خطير ، حيث كانت أطول حرب تخوضها دولة عربية فى العصر الحديث على نحو مستمر وشامل ضد خصم يتمتع بالتفوق البشرى والمادى عليها . وصحيح ان العراق لم يخرج مهزوما من هذه الحرب ، ولكن الخسائر المادية والبشرية التى منى بها العراق كان لها أثر كبير على الموقف العراقى داخليا وخارجيا .

١٠ ـ فتحت حرب الخليج ثغرة فى جدار الأمن العربى كان من المستحيل سدها ، حيث انقسم العرب بين مؤيد للعراق وأخر مؤيد لايران ، وابتعد الأهتمام العربى عن الاهتمام بالقضيةالأساسية التى ظل الأمن العربى يتمحور حولها طوال حقب ثلاث وهى القضية الفلسطينية وقضية الكيان الاسرائيلى فى المنطقة العربية .

١١ ـ ادت حرب الخليج الأولى الى لفت انتباه دول الخليج الى ضرورة زيادة قدراتهم فى مجال القوة المسلحة تحسبا لتجدد الأعمال العدائية من قبل ايران او حتى من قبل العراق فى حين اكدت الحرب للولايات المتحدة ضرورة أن يقوم وجودها العسكرى فى منطقة الخليج على أسس اكثر استقرار بحيث يصبح من السهل السيطرة على أى تطورات محتملة فى المنطقة .

وبينما كانت كل الدراسات والبحوث التى ناقشت نتائج الحرب العراقية الأيرانية تتفق على ان الجيش العراقى سوف يستفيد من الخبرة القتالية والكفاءة التى اكتسبها فى زيادة فعاليات الجيش ورفع قدرته فى مجال تحقيق المزيد من الانتصارات فى اى معارك جديدة مع ايران أو غيرها من أعداء الأمة العربية وذلك بالأضافة الى الأحتكاك المباشر بين ايران ودول الخليج العربى واطمئنان دول الخليج العربى الى تحقيق امنها وتميكنها من مواصلة مشاريعها التموينية بعد زوال التهديد الايرانى لمصالحها الحيوية . إلا أن استخدام العراق فيما بعد للقوة العسكرية فى مجال نزاعة مع الكويت أدى الى تقويض اى نتائج ايجابية لحرب الخليج الأولى ، وعلى العكس من أى نتائج كانت متوقعة من تلك الحرب ، فإن هذه الحرب قد أثبتت اكثر من غيرها ان المكون العسكرى فى النزاعات المسلحة العربية الاقليمية كان سلبى الأثر بشكل عام سواء على المستوى الفردى للدولة التى لجأت اليه أو على مستوى الوطن العربى بصفة عامة ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أ ـ أن اللجوء للقوة المسلحة فى تلك النزاعات يتم بصورة عشوائية وعلى نحو يخضع على نحو شبه كامل للرؤية الضيقة للقيادة السياسية للبلد الذى يستخدم هذه القوة .

ب ـ لم يستخدم المكون العسكرى فى النزاعات العربية الاقليمية لصد عدوان أو حتى لمنع نشوب هذا العدوان ، بل على العكس فإن كل الحالات التى تم تناولها فى هذه الدراسة كان البادى باستخدام القوة العسكرية هو الطرف العربى .

ج ـ القصور الشديد فى تحديد أولويات استخدام الآليات الاستراتيجية لمعالجة أسباب النزاع ، والأفتقار الى أجهزة مساندة متخصصة سواء فى مجال ادارة الأزمات او فى مجال صنع واتخاذ القرار .

د ـ الأنسياق الكامل نحو أوهام خادعة لتحقيق الزعامة أو الرغبة فى فرض أيديولوجيات معينة وهو الأمر الذى ادى الى اهدار الثروات العربية ، وتفتيت وحدة الصف العربى ، وتغيير الأولويات العربية .

هـ ـ لم يسفر الهجوم العراقى على ايران والذى تسبب فى إشعال حرب دامت ثمان سنوات عن أى مكاسب اقليمية للعراق ، حيث عاد العراق الى حدوده الدولية مرة اخرى ، ولكن بعد ان فقد ما يزيد على ثلاثمائة الف قتيل خلال السنوات الثمانى وما يزيد على خمسين مليارا من الدولارات من ثروات الشعب العراقى .

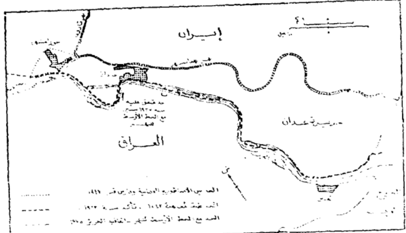


المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٤) قضايا الحدود العربية الاقليمية : الحد الشمالى والشرقى



حدود العراق - إيران فى منطقة شط العرب

نقلا عن : ... الجغرافيا السياسية : منظور معاصر ، دار الانجلو المصرية ١٩٨٩

د . جمال على زهران

مدرس العلاقات الدولية - كلية التجارة بور سعيد
جامعة قناة السويس

تعتبر حقبة التسعينات ، هى حقبة الحدود كظاهرة عربية ، وكظاهرة دولية . فقد شهدت بداية هذه الحقبة ، أزمة اقليمية دولية كبرى هى أزمة الخليج حيث قام العراق باحتلال الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، وكذلك شهدت بدايات تفكك الكتلة الشرقية بكاملها حيث انسلخت المانيا الشرقية لتدخل فى وحدة مع المانيا الغربية ، ثم رفعت موسكو يدها عن حلفائها الشرقيين لتتهاوى أنظمتها واحدة بعد اخرى وتتعرض بعضها للتفكك (يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا) ، ثم يتعرض الأتحاد السوفيتى نفسه للتفكك الى (١٥) جمهورية ، لتثور من جديد قضايا الحدود والقوميات . ويبدو أن هذه المسألة فى طريقها الى الاستمرارية والانتشار بصورة تكاد تتشابه مع بدايات العصر الحديث عندما بدأت تتشكل الدولة القومية بحدود وسيادة وسلطة وشعب معين(١) . ولذلك فان قضية الحدود يمكن أن تسهم فى اعادة تشكيل الخريطة السياسية فى أجزاء كثيرة من العالم .

ولم تشذ عن هذا التطور فى قضية الحدود ، الدول العربية ، حيث شهدت هى الأخرى أزمات حدودية بين عدد منها ، كما أن هناك نزاعات حدودية ، بدورها بين عدد من الدول العربية وبين بعض دول الجوار تشتعل بين حين وأخر رغم أنه يحكمها اتفاقيات رسمية بين الأطراف المعنية ، ولهذه النزاعات اسبابها الأصيلة قد تتمثل فى أبعاد سكانية ، واقتصادية ، وأمنية او استراتيجية ، أو غيرها من الأبعاد .

وفى هذه الدراسة ، سيتم تناول مسألة الحدود العربية الأقليمية ، أى بين بعض الدول العربية ، وبعض دول الجوار الجغرافى خاصة فى الشمال والشرق العربى

وهو ما سيتم تناوله على النحو التالى :

أولا : الحدود السياسية بين كيفية تخطيطها ووظائفها وأسباب نزاعاتها :

مع تطور أهمية الحدود السياسية ، عكف عدد من الدارسين فى مجال الجغرافية السياسية على دراسة وتأصيل هذا الموضوع ، ولذلك فهو يقع فى قلب هذا العلم . خاصة وأن علم الجغرافية السياسية باعتباره الفرع الذى يربط الجغرافيا بالسياسية والعكس ، يدرس طبيعة العلاقة بين الموقع والأهمية الاستراتيجية(٢) .

ولذلك فان فهم تطور الكيفية التى تم ويتم بها تخطيط هذه الحدود تعكس لنا طبيعة العلاقة بين التطورات الجارية ، وتطور معايير رسم الحدود السياسية للدول ، وخلال مسيرة هذا التطور والعلاقة المتبادلة ، يمكن

الاشارة الى وجود اربعة معايير لتخطيط هذه الحدود[٣] ، ويمكن بلورتها فيما يلى :-

أ - الاعتبارات الاستراتيجية ، وهى تعد ذات اهمية بالغة فى تخطيط الحدود السياسية بين الدول فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى

ب - الاعتبارات الاثنوغرافية والحضارية ، اصبحت تمثل معيارا أساسيا فى تخطيط الحدود السياسية بين دول العالم فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

ج - الاعتبارات الاقتصادية ، وهى التى تشكل اولوية كبرى فى وقتنا الحاضر ،

د - بالاضافة الى معيار هام ، وهو معيار القوة والقهر والاتفاقات غير المتكافئة ، وهى التى تتم فى ظروف معينة ، وربما فى الغالب تظل مؤقتة طبقا لموازين القوة ،

وأيا كانت الاتجاهات المختلفة فى بلورة وظائف الحدود ، إلا أنه يبقى ان الحدود تمثل أهمية كبيرة وتلعب دورا هاما ومحوريا ، بل تتطور هذه الوظائف مع تطور عدد من المتغيرات ، أى انها حدود ليست جامدة الوظيفة . ومما يدل على ذلك فان من وظائف الحدود السياسية التقليدية أنها كانت بغرض الفصل بين الدول ، إلا أنها أصبحت فى الوقت الحاضر تقوم بوظيفة الوصل أو الاتصال بين الدول التى تلتقى عندها . وبغض النظر عن هذا التطور المحورى فى الوظيفة ، إلا انه يمكن تحديد عدد من الوظائف الأساسية للحدود السياسية وهى :

الأمن والحماية ، وحماية الانتاج الاقتصادى ، تنظيم التبادل التجارى الدولى ، تحديد الوضع القانونى والشرعى لنطاق ملكية الدولة من جانب ، ومن جانب آخر تحديد القوانين التى يجب ان تطبق على مناطق الحدود بغض النظر عن تلك الأمتدادات البشرية على الحدود بين الدول المتجاورة[٤] .

* وفى ضوء معايير التخطيط للحدود السياسية ، ووظائف هذه الحدود ، فانه من الواجب الأشارة الى أن هذه الحدود رغم تحديدها وما تقوم به من وظائف ، إلا أنها تتعرض الى بعض التغيرات ، على الرغم من إتسام الحدود بالثبات النسبى غالبا ، وذلك اثر منازعات كبيرة حولها .

ويمكن القول أن هناك اربعة أنواع من المنازعات على الحدود هى : نزاع بخصوص موقع الحد نتيجة للغموض الذى يحيط بتحديده (نص الاتفاق) ، وتعيينه (الواقع العملى) ، بالاضافة الى نزاع حدود حول منطقة ما عندما تحاول دولة ان تسلخ منطقة من جارتها ، وكذلك نزاع حدود حول الموارد والمتعلق باستغلال الموارد التى تقع عبر الحدود مثل نهر ، أو منجم ، او حقل بترول ، وأخيرا ذلك النزاع المتعلق بوظيفة الحد السياسى ، ومثال ذلك ما كانت تصنعه المانيا الشرقية قبل توحدها أخيرا ، مع المانيا الغربية ، من قيود كثيرة فى وجه الألمان الذين يرغبون فى زيارة اقاربهم فى برلين الغربية[٥] .

ومن خلال تبيان اسس تخطيط الحدود . وايضاح وظائف الحدود ، وابراز اسباب ومظاهر النزاعات القائمة بين الدول بسبب الحدود ، وايضاح وظائف الحدود ، وابراز أسباب ومظاهر النزاعات القائمة بين الدول بسبب الحدود ، يمكن القول ان كل هذه الأركان الثلاثة معا تمثل اطارا نظريا لفهم مسألة الحدود بين العرب ودول الجوار الجغرافى . فقد عايشت الحدود العربية الأقليمية تطور التخطيط للحدود ، وأدت ولازالت تؤدى هذه الحدود وظائف معينة ، كما أن المنطقة العربية عاشت نزاعات كبرى مع جيرانها لأسباب عديدة حول الحدود ، انما ترتبط بمعيار آخر يتعلق بالدور الطامح الذى تسعى لكى تمارسه دول الجوار الجغرافى .. ومنها خصيصا كل من ايران وتركيا فى المنطقة العربية ، دون غض النظر عن اسرائيل ودورها باعتبار ان الصراع العربى مع اسرائيل هو الصراع المركزى[٦] .

كما تتضح هذه الأبعاد الثلاثة معايير التخطيط ، والوظائف ، والمنازعات) ، بصفة خاصة فى ذلك الشق الذى نركز عليه ، وهو الشمال والشرق العربى مع دول هذا الجوار الجغرافى . فايران والعراق تتنازعان حول شط العرب من منظور استراتيجى ، وايران تهيمن على جزر الامارات الثلاث من منظور استراتيجى ، بينما تتنازع ايران وتركيا وسوريا والعراق على منطقة كردستان لاعتبارات اثنية وأمنية وغيرها ، وكذا فان النزاع بين سوريا وتركيا على لواء الاسكندرونه ، والقضايا المائية ، ينطوى ايضا على ابعاد اثنية واستراتيجية ، واقتصادية ، ومن ثم تتداخل الأبعاد الثلاثة معا .

ثانيا : ابعاد النزاعات الحدودية للمنطقة العربية :

إن أحد الأبعاد الأساسية لتخطيط الحدود فيما بين الحرب العالمية الثانية ، كانت محاولة المطابقة بين الحدود السياسية وبين الحدود الأثنوغرافية ، بمعنى جعل الحدود السياسية متطابقة مع حدودها الاثنية . حيث توافرت لدى العديد من الدول بعد الأنتهاء من الحرب العالمية الأولى الرغبة والميول الى الأخذ بهذا المبدأ . وقد أقرت ذلك معاهدات باريس عام ١٩٢٠ ، باعتبار ان هذا المبدأ يتفق مع مبدأ حق تقرير المصير . كما أن الأخذ بهذا المبدأ يحقق فصل الشعوب المختلفة عن بعضها جنسيا واثنوغرافيا داخل وحدات سياسية منفصلة عن بعضها ، بما يجنب أستمرارية ظاهرة الأقليات ، حيث ستصبح الحدود السياسى متمشية مع التوزيع الجغرافى للقوميات . وقد سعى البعض الى تفضيل الأخذ بمعيار اللغة لرسم الحدود السياسية ، والبعض الآخر اعتقد فى أولوية معيار الدين لتخطيط الحدود السياسية ، بهدف فصل الجماعات الدينية المختلفة عن بعضها ، ولكن المسألة كانت محل تعقيد شديد سواء على مستوى اللغة

أم الدين . وتداخلت عوامل كثيرة أعاقت تطبيق هذا المبدأ . على الرغم من الاخذ ببعض الاستفتاءات البسيطة لاقرار مصير بعض المجموعات الأثنوغرافية بهدف تقليل المنازعات ، وعقد معاهدات لبعض الأقليات لحماية حقوقها في مواجهة الدول الأم[٧] . ومن أهم العوامل التي أعاقت تنفيذ هذا المبدأ ، عامل المصلحة لعدد من الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي آنذاك .

وقد تركت هذه المسألة ظلالها على منطقة الشمال العربي ، حيث تجسدت في قضية الأكراد ، كأقلية على حدود خمس دول منها دولتان عربيتان (سوريا والعراق) ، وثلاث دول غير عربية (أيران ، تركيا ، وأرمينيا) . كما تجسدت في ناحية أخرى وتتمثل في لواء الاسكندرونة الذي يضم عربا وأتراك معا . وكانت لهاتين القضيتين آثارهما على العلاقات بين هذه الدول ، وأسهمت في تغذية النزاعات المتكررة بينها . ويمكن ايضاح ذلك كما يلي :

١ - قضية لواء الاسكندرونة .

تمثل هذه المنطقة المعروفة بلواء الاسكندرونة قضية هامة في العلاقات السورية التركية ، باعتبارها محل نزاع كامن بين الطرفين ، رغم أنها تختفي تحت السطح لاعتبارات عديدة لكنها في نفس الوقت تعتبر قضية قابلة للتوظيف السياسي والاستراتيجي في ظل ظروف معينة .

ويعود بداية هذا النزاع الى ذلك القرار الذي أعلنه قائد الحملة الفرنسية على الشام (الجنرال جورو) ، في عام ١٩٢٠ ، بتقسيم منطقة الانتداب الفرنسي في بلاد الشام الى اربع وحدات هي (لبنان الكبير ، دولة حلب وتشمل الاسكندرونة) ، وأراضي اللاذقية ثم دمشق . وقد أعقب ذلك بفترة بسيطة ، توحد الوية حلب ودمشق واللاذقية في دولة واحدة هي سوريا . وبالتالي أصبحت الاسكندرونة باعتبارها جزءا من حلب ضمن الاقليم او الدولة السورية . ولذلك فقد أضحت مثارا للقلق والتوتر حيث كان يسكنها خليط من العرب والترك والاكراد . ومن ثم فان تركيا كانت ترى في ضمها لسوريا ضربة موجهة لها . وعندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية عام ١٩٣٦ ، وكان من بين نصوصها التأكيد على وحدة سوريا السياسية ، فما كان من تركيا الا ان أعلنت عن عدائها الواضح والصريح لهذه المعاهدة نظرا لرفضها ان تكون الاسكندرونة جزءا من سوريا . واستمر الوضع متوترا الى ان عرض الامر على عصبة الامم التي أوصت بمنحها حكما ذاتيا ، اما علاقاتها الخارجية فتقوم بها سوريا . وبناء على ذلك تحددت حدود لواء الاسكندرونة . وهي التي تمثل الحدود السورية التركية في الوقت الحاضر . واستمرت توصية عصبة الامم الى ان عقدت معاهدة بين تركيا وفرنسا في ٢٣ يونيه ١٩٣٩ ، تنازلت بموجبها فرنسا عن لواء الاسكندرونة بحدوده المحددة في قرار عصبة الامم لتركيا . وذلك بعد أن ظهرت في الافق بوادر الحرب العالمية الثانية[٨] فقد كانت فرنسا تسعى لتأييد تركيا وانغماسها في الحرب . فاعتبرت ان الاستجابة لها بهذا المطلب الذي كانت تركيا تطمح اليه ، مكافأة مبدئية من جانب فرنسا لها كمقدمة لكسب تركيا الى جانب الحلفاء . في نفس الوقت فان سوريا لم تعترف بهذه الخطوة ، واستمرت تعتبر الاسكندرونة جزءا من أراضي الاقليم السوري حتى الآن .

وتكشف هذه التطورات ان هذا الاقليم يعد نموذجا من نماذج التداخل في القوميات المختلفة ، والتداخل في الاقاليم الحدودية ، حيث تعايش جنبا الى جنب الناطقون بالعربية والتركية في ظل الدولة العثمانية متعددة الجنسيات . وعندما نشأت دولتان هما سوريا وتركيا ، ولكل منهما له قومية مختلفة ، ترتب على ذلك حدوث نزاع على الاقليم . خاصة وان سوريا تعتبر التصرف الفرنسي بتحايدها للاقليم لتركيا خطيئة تاريخية لاتغتفر من جراء فترة الانتداب الفرنسي ، نظرا لعدم اجراء استفتاء حر لاهلها . ويرى البعض ان القضية بحكم الزمن الطويل الذي مارست خلاله الادارة التركية سلطتها في تذويب العنصرين العربي والتركي في كنف الثقافة التركية ، فان سوريا لم يكن بوسعها سوى التوقف عن اثارة القضية[٩] ، مع الاخذ في الاعتبار تلك التحديات التي كانت تواجه سوريا خاصة في المواجهة مع اسرائيل ، والدور الاقليمي لسوريا ، والبناء الداخلي . وغير ذلك من تحديات .

ومع ذلك فان لواء الاسكندرونة يعتبر قضية ، وان كانت خامدة ، فانه يمكن اثارتها في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ، خاصة وان تركيا تستخدم قضية مياه دجلة والفرات بالفعل للتأثير في المواقف السورية والعراقية ، وذلك للمساومة على المستقبل تجنبا وتحسبا لامكانية استخدام سوريا لقضية الاسكندرونة انذاك .

٢ - قضية منطقة « الاكراد »[١٠] .

بعيدا عن التطورات التاريخية لنشأة الاكراد ، وأصولهم العرقية . الا انه يمكن القول بداية بان الاهتمام بأمور الاكراد وموضعهم بدأ مع أواخر القرن التاسع عشر . وذلك بانتشار الروح القومية في نفوس المجموعات العرقية المختلفة والتي كانت خاضعة لسيطرة وحكم الامبراطورية العثمانية . كما ان الثابت بين مختلف الباحثين ، أن الاكراد يشكلون شعبا متميزا في ملامحه وخصائصه وتاريخه ولغته وثقافته . كما يدين غالبيتهم بالدين الاسلامي السني وقضيتهم الاساسية هي اقامة دولة كردية في منطقة كردستان تجسيدا لحلمهم القومي وخصوصيتهم التاريخية والقومية .

ويتوزع الاكراد في الوقت الراهن بين خمس وحدات



سياسية دولية هى (تركيا وسوريا والعراق وايران ، وارمينيا)) انظر الجدول .

ففي تركيا : يعيش اغلبية ساحقة من الاكراد تقترب من عشرة ملايين نسمة ، على مساحة كبيرة من كردستان تبلغ (١٩٢) الف كم٢ . ويتمركز هذا العدد في ١٨ ولاية في الناحية الشرقية وعلى جانبي الحدود العراقية الايرانية من الحدود التركية جنوبا وحتى الخط الذى يصل خانقين العراق بمدينة « كرمنشاه » .

وفي العراق : يعيش فيها حوالى مليوني نسمة ، ويشغل العراق مساحة من كردستان تبلغ (٧٢ - الف كم٢) ، وهم يتركزون في المحافظات الشمالية (السليمانية ، واربيل ، ودهوك) ، بالاضافة الى انهم يشكلون نصف سكان محافظة كركوك ، ويتواجدون في بغداد ومحافظة العمارة ، والكوت .

وفي سوريا : يتواجد الاكراد اساسا في ولاية حلب ، وفي لواء « دير الزور » ، ويبلغ عددهم (٢٥٠) الف كردى تقريبا .

وفي ايران : فان الاكراد يعيشون في مساحة (١٢٥) الف كم٢ من مساحة كردستان ، ويبلغ عددهم اكثر من مليون نسمة تقريبا ، بالاضافة الى انهم يتمركزون في ولايتي « كرمنشاه » ، واذدلان ، ومقاطعة « لورستان » . ولقرب هؤلاء من الشمال الشرقي للعراق ، فان هذا الموضع يمثل بؤرة نزاع مستمرة بين ايران ، والعراق وعلى مدار حقب تاريخية مختلفة .

وفي ارمينيا : توجد جماعات كردية في اريفان ، واردهان ، في طاجكستان . ويصل عددهم الى مايقرب من (١٥٠) الف نسمة .

وبالنسبة لمنطقة كردستان الموزعة بين خمس دول فهى منطقة جبلية وعرة في جنوب غرب اسيا ، وتصل مساحتها الى حوالى (٢٩٨) كم٢ ، وتقع قطاعات كبيرة منها بين جنوب شرق تركيا ، وشمال شرق العراق وشمال غرب ايران ، بينما تقع قطاعات صغيرة من حيث المساحة والسكان في شمال شرق سورية ، وجمهورية ارمينيا .

ومن ناحية اخرى فان توزع هذا التجمع البشرى الذى ينطوى تحت قومية واحدة لها خصائص متميزة ، بين اكثر من وحدة سياسية وفي حزام حدودى متقارب ، يعطى الفرصة والامل في امكانية توحد هذه التجمعات الكردية المتناثرة ، في دولة واحدة من جانب ، ومن جانب اخر يظل هؤلاء عامل توتر ، وعنصر قلق للوحدات السياسية الخمس التى يتواجدون فيها ، بل عنصر نزاع ايضا بين هذه الوحدات بعضها والبعض الاخر وهو ماشاهدناه عبر فترات تارخية مختلفة . حيث وجد نزاع بين العراق وايران من جانب ، ونزاع بين العراق وتركيا ، ونزاع ثالث بين سوريا وتركيا ، ونزاع رابع بين ايران وتركيا ، وغير ذلك من نزاعات اختلفت حدتها صعودا او هبوطا استنادا الى طبيعة الاوضاع السائدة في المنطقة . فالاكراد يمثلون اكبر القلق لتركيا ، نظرا لانهم يمثلون اكبر نسبة من الاكراد عموما مقارنة بالدول الاخرى المتواجدين فيها ، بالاضافة الى انهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان تركيا نفسها تصل الى نحو ١٥ ٪ تقريبا او اكثر ، خاصة وان مصدر قلقهم ناتج ليس من اعتبار العدد ، وانما من تلك السياسة الرسمية التى اتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة منذ عهد كمال اتاتورك ، بعدم الاعتراف بالقوميات والطوائف الموجودة فيها ، ومن بينهم الاكراد . ولم ينته الامر عند هذا الحد بل سعت الحكومات التركية الى اضطهادهم والتنكيل بهم مما دفع الكثيرين للهرب عبر الحدود الى البلاد المجاورة وفيها سوريا التى اكدت باستمرار الاعلان عن عدم تدخلها في مثل هذه الامور لدرجة قبولها لعقد اتفاقيات لضبط المسألة الكردية عبر الحدود السورية التركية ، إحداها عام ١٩٨٧ ، وآخرها في ابريل ١٩٩٢ بعد زيارة وزير الداخلية التركى (عصمت سيزغين) الى سوريا . بالاضافة الى ان تطورات الاوضاع في ازمة الخليج الاخيرة قادت تركيا الى التفكير من جديد في مسألة الاكراد لاحتوائهم من ناحية ، واستثمارهم في الضغط على النظام العراقى امتدادا للاستراتيجية الغربية في هذا الصدد حيث اعلنت تركيا في موقف رسمى جديد عن اعترافها بالشعب الكردى كقومية مستقلة ، والسماح له بتعلم اللغة الكردية لاول مرة ، بالاضافة الى السماح لحزب العمال الكردستانى بان يطرح قضيته علنا في اطار مناقشات ديموقراطية . واكد ذلك الرئيس التركى « اوزال » بقوله : ان المشكلة الكردية في تركيا لايمكن حلها بالقوة ولكن بالديموقراطية والحوار . كما ان رئيس الوزراء التركى (سليمان ديمريل) ، كشف عن بعد اخر في احتواء المسألة الكردية ، بقوله بان يتعذر على تركيا ان تلعب دورا مؤثرا في المنطقة مع استمرار القضية الكردية بدون حل سياسى وسلمى[١١] . كذلك فان تركيا استطاعت استثمار ازمة الخليج ، وذلك باحتلالها شريطا حدوديا بعمق ٥ ك وبطول الحدود التركية العراقية ٢٤٠ كم ، وباجمالى مساحة (١٢٠٠) كم٢ من مساحة العراق (الاراضى الشمالية للعراق) ، بدعوى حماية الاكراد في العراق ، ولضمان عدم تغلغل احد من الاكراد العراقيين للاراضى التركية في ظل الظروف الداخلية لنظام صدام حسين ، وضعفه الذى انعكس في الصمت العراقى ازاء هذا الاحتلال التركى لاراضيه . في نفس الوقت الذى كان قد سبق لتركيا والعراق عقد معاهدة فيما بينهما تعطى كلا منهما الحق في تعقب الاكراد الفارين الى الدولة الاخرى ولمسافة ١٠ ك . م في داخل كل دولة . ويمثل الوجود التركى الفعلى في الاراضى العراقية عنصر توتر ، ومن شأنه ان يزيد العلاقات العراقية التركية تعقيدا .

جدول رقم (١) بيانات تقريبية
توزيع الاكراد على المساحات الموزعة لمنطقة كردستان على الدول الخمس

الدولة	عدد سكان الاكراد	نسبتهم الى اجمالى الاكراد	المساحة التى يعيشون عليها	نسبتها الى اجمالى مساحة الاقليم الكردى
تركيا	١٠,٠٠٠٠٠٠ نسمة	٧٤,٥٪	١٩٢٠٠٠كم²	٦٤,٥٪
العراق	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٪	٧٢٠٠٠كم²	٢٤٪
ايران	١٠٠٠٠٠٠	٧,٥٪	٢٥٠٠٠كم²	٨,٥٪
سوريا	٢٥٠٠٠٠	١,٩٪	٩٠٠٠ كم²	٣٪
ارمينيا	١٥٠٠٠٠	١,١٪		
الجملة	١٣٤٥٠٠٠٠	١٠٠٪	٢٩٨٠٠٠كم²	١٠٠٪

وفى تبيان مواقف الدول الخمس ازاء وضع الاكراد ، فانهم يلتقون حول هدف واحد وهو منع قيام الدولة الكردية واعادة بعث القومية الكردية .

وتبرز التطورات الخاصة بالقضية الكروية سواء داخل العراق أو داخل تركيا ، الى أى مدى يمكن للجماعات القومية الموزعة على حدود اكثر من دولة ان تمثل عنصر تداخل وتعقيد فى علاقات هذه الدول وبعضها البعض . كما ان هذا التواجد من شأنه ان يثير قضية أمن الحدود المشتركة . والذى نعتقد أن الحلول السياسية وليست الأمنية أو العسكرية هى الانسب فى إحتواء أية مصاعب او تعقيدات تتوازى مع مثل هذا التواجد المشتق والموزع بين أكثر من منطقة حدودية بين هذه الدول وبعضها .

٣ ـ قضية منطقة « شط العرب » :

تدخل هذه القضية فى اطار الحدود العراقية والايرانية بصفة عامة ، والتى كانت تتاثر بطبيعة العلاقات السائدة بينهما عبر الفترات التاريخية المختلفة . فقد استخدمت ايران مسألتين رئيسيتين فى ادارة صراعها السياسى مع العراق منذ قيام ثورتها عام ١٩٥٨ ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٥ حيث تم اقرار اتفاقية نهائية للحدود بينهما . وهاتان المسألتان هما : مسألة الحدود بالاضافة الى مسألة تحريض الأكراد على حكومة بغداد ، ولذلك دخلت الدولتان معا فى أزمات سياسية عديدة وصلت الى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود ، مثل ما حدث عام ١٩٧١ ، وعام ١٩٧٤ . وتمخضت هذه الأزمة الحدودية عتبارها المحور الرئيسى للعلاقات بين الدولتين عن التوصل الى اتفاقية عامة وشاملة للحدود بينهما وهى المعروفة باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ . وقبل الخوض فيما توصلت اليه هذه الاتفاقية ، يمكن ان نشير الى طبيعة النزاع الحدودى بين الدولتين .

فالنزاع الحدودى ينقسم الى مستويين ، الأول ، يتعلق بطول الحدود البرية بين ايران والعراق من بداية راس الخليج العربى وحتى الشمال ، حيث رسمت هذه الحدود فى فترة تاريخية ما تتعلق بالاستعمار البريطانى . ولذلك فان ايران سعت بين لحظة واخرى لاثارة هذه النقطة باعتبار أنها غير راضية عن الحدود المرسومة على غير ارادتها ، وهى بالتالى تسعى الى تعديلات فى هذا الشأن . والمستوى الثانى هو ذلك النزاع على شط العرب ، وهى المنطقة التى تمثل ممرا بحريا للدولة التى تسيطر عليه ويدخل ضمن حدودها .

فمنطقة شط العرب ـ هى عبارة عن مجرى مائى طولة حوالى ٢٠٤ كيلو مترات ، تبدأ عند التقاء نهرى دجلة والفرات على مصبهما فى القرنة فى الخليج العربى ، ويمر هذا المجرى بمحاذاة الأراضى الايرانية والعراقية لمسافة تصل الى مائة كيلو متر[١٢] .

وكانت الامبراطورية العثمانية ومن بعدها العراق تسيطر على الملاحة فى شط العرب . باعتبار أن الحد بين ايران والعراق كان يسير مع الضفة الشرقية (ناحية اليسار) لشط العرب ، مع حفظ حق الملاحة فى شط العرب للمراكب الايرانية بحرية كاملة . الا أن هذا الوضع تغير بعد اكتشاف البترول فى ايران وازدهار عبدان كميناء ضخم له فسعت بريطانيا الى تعديل الحدود



فى منطقة الشط لصالح ايران فى بعض المناطق . ونصت معاهدة عام ١٩١٣ على ترك مجرى شط العرب لحد البحر ، وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع بعض الاستثناءات التالية : (منطقة ميناء عبدان وما أمامه من مجرى شط العرب ، ومنطقة المحمرة وجزء من بحرى النهر أمامها) . وتبعا لذلك أصبح لايران الحق فى مجرى شط العرب فى هاتين المنطقتين[١٣] . الا أن شط العرب نظمته اتفاقية (ارضروم) لعام ١٩٣٧ التى عقدت فى أزهى فترات الاستقرار فى العلاقات الايرانية العراقية ، وتم الاعتراف فى هذه الاتفاقية ، للعراق بالسيادة على شط العرب مقابلة حرية الملاحة لسفن البلدين فيه . كما تضمنت الاتفاقية ضرورة ابرام اتفاقية لاحقة لتنظيم شئون الملاحة وصيانتها وتحسين طرقها وارشاد السفن ومنع التهريب وجباية الرسوم والضرائب ، الا أن هذه الاتفاقية لم تقعد نظر السود العلاقات فيما بعد بين الدولتين ، بالاضافة الى خشية العراق أن تصر ايران على حق لها فى ملكية وادارة الشط بالاشتراك معهما[١٤] . وفى ابريل ١٩٦٩ اعلنت ايران الغاء اتفاقية ١٩٣٧ وعدم تقيدها بها ، بالاضافة الى تمرير وحداتها البحرية فى مياه شط العرب ، مع المطالبة بتعديل نصيبها فى الشط وتعديل حدودها عليه بحيث تتمشى مع المجرى الملاحى للنهر ، بل طالبت بالمشاركة فى إدارته ، وفى رسوم المرور فيه . وادى هذا الى توتر العلاقات فيما بينهما ووقعت اشتباكات مسلحة عام ٧١ ، ١٩٧٤ .

وازاء التصعيد العراقى ضد مواقع الاكراد ، الذين كانوا مؤيدين من جانب ايران ، سعى الجانب العراقى الى تهدئة الأمور مع ايران ليتفرغ لانهاء مسالة الأكراد ، وهذا ما تم بالفعل ، حيث تم التوصل الى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وايران بعد جهود وساطة كبيرة من عدة اطراف ، وتم بمقتضاها تنازلات اقليمية من جانب العراق ، وانهاء ازمة الحدود فيما بينهما . حيث تمكنت ايران من تحقيق ما استهدفته من التصعيد مع العراق من خلال توظيف المسألة الكردية .

ومن بين ما نصت عليه اتفاقية ١٩٧٥ بروتوكول تخطيط الحدود النهرية والذى اشتمل على تسعة بنود تعالج مشكلة شط العرب ، وارتضى الطرفان فى هذا البروتوكول ان يفصل بينهما من شط العرب خط الوسط الذى يفصل الممر الملاحى الرئيسى عندما تكون الجزر فى الشط عند ادنى نقطة ، اى أنه يتغير حسب تغير الممر الملاحى الرئيسى تغيرا طبيعيا فقط ، بالاضافة الى وضع نظام للملاحة فى الشط ، وتعهد الطرفان بالاقلاع عن عرقلة الملاحة فيه ، وفى المياه الاقليمية[١٥] .

وفى ضوء الاستعراض السابق يتضح ان اعادة النظر بين آن وآخر فى ... شط العرب ، خضع لاعتبارات استراتيجية للطرفين واعتبارات مصلحية ايضا بالاضافة الى انها عكست فى كل مرة تم الاتفاق فيها على شىء ما طبيعة التوازنات القائمة .

وهذا ما تم بالفعل بعد مرور ثمانى سنوات من الحرب بين الطرفين ، وانتهت مرة اخرى فى اتون ازمة الخليج ، اى الرجوع الى اتفاقية ١٩٧٥ .

ومما يزيد من احتمالات التوتر لاعتبارات مصلحية واستراتيجية ، هو ما افرزته نتائج لجنة اعادة رسم الحدود العراقية الكويتية الأخيرة ، والتى اصبح بمقتضاها وضع العراق البحرى حرجا على الخليج ، لأنها ضيقت من مساحته المطلة بجعل جزء من المجرى الاسفل لخور الزبير داخل اراضى الكويت وهو ما يعنى فى النهاية تقليصا لحركته البحرية على الخليج ، مما قد يدفعه الى الدخول فى مواجهات عسكرية جديدة[١٦] .

خاتمة :

يتضح من الاستعراض السابق أن هناك قضايا عديدة تتعلق بالحدود العربية الشمالية والشرقية مع دولتى الجوار ايران وتركيا . وأن هذه القضايا تتراوح بين الخلاف على ترسيم خطوط بحرية أو برية ، أو ضمان أمن الحدود المشتركة فى المناطق التى تعيش فيها على وجه الخصوص الجماعة الكردية الموزعة على خمس دول عربية واقليمية . وتتضمن هذه القضايا ايضا انسلاخ جزء من الاقليم السورى فى ظل ظروف تاريخية سابقة والحاقه بتركيا ، فى الوقت الذى لا يقبل فيه الطرف السورى مثل هذا الانسلاخ الا تحت ظروف قهر الأمر الواقع ، ويظل هناك ايمان بان لواء الاسكندرونه أرض عربية - سورية مغتصبة .

وفى كثير من الاحيان تداخلت هذه القضايا مع بعضها البعض ، وكانت سببا فى مواجهات عسكرية ، أو حافزا على التوصل الى اتفاقيات معنية سواء لتحديد الحدود أو لضبط الأمن عليها ، وكذلك لاحداث تنازلات متبادلة حول قضايا حيوية مثل المياه . ويلعب التوازن الاقليمى بين الأطراف العربية والاطراف الاقليمية فى خطة تاريخية معينة دوره فى تحديد حجم ووجهة التنازلات المتبادلة ، سواء فى صورة اتفاقيات أو فى صورة القبول بالأمر الواقع الى حين . وهو ما يفسر الحرب العراقية - الايرانية التى استمرت ثمانى سنوات ، وكان قوامها رفض العراق اتفاقية ١٩٧٥ ، ثم مع تغير الظروف ، عاد العراق وقبل بها تماما اثناء تصاعد أزمة الخليج الثانية .

فى ضوء كل ذلك ، فانه يتضح ان وظائف الحدود اما ان تكون حدا فاصلا بين طرفين أو عدة اطراف ، وأما أن تكون جسرا للتعاون له ابعاده الاستراتيجية والمصلحة والاقتصادية والأمنية . وفى ضوء ضرورات مد الجسور مع دول الجوار الجغرافى والا نفصل فيما بيننا وبينها والا نستنزف بالتالى امكانياتنا فى تحقيق قارب دول كبرى خارج هذه الدائرة العربية والاقليمية ، خاصة وان الواقع اثبت فشل فكرة المواجهة العسكرية .

ولا يعنى هذا القول اسقاط أى حقوق عربية ازاء دول الجوار ، بل من الواجب احترام الاتفاقيات القائمة دعما للشرعية ، مع الموافقة على السماح باعطاء الفرصة لأولوية الحوار بدلا من المواجهة . وهذا يعنى ايضا ضرورة احترام الحقوق التاريخية ، ومراعاة الأبعاد الاستراتيجية ، والأخذ فى الاعتبارات العوامل المصلحية والأمنية باعتبارها الأسس التى تقدم عليها تواصل الحدود بين الدول بصفة عامة ، وبين الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافى بصفة خاصة كايران وتركيا . □

المراجع :

١ ـ يمكن الرجوع الى كتاب هام فى هذا الصدد صدر حديثا هو :

- G.Goertz and P.F.Diehl Territorial change and International Conflict New York: Routledge, 1992.

حيث اوضح الكتاب من خلال دراسة حالة لـ ٧٧٠ نزاع على الارض بين عامى ١٨١٦ و ١٩٨٠ ، ان الجغرافيا السياسية كانت محددا للسياسة الخارجية وفى المستقبل سوف تزداد اهميتها لسببين هما : تمسك التجمعات العرقية بحقها فى اقامة دول مستقلة ، والاتجاه الى تصفية الكيانات المصطنعة مثل كوريا الشمالية والجنوبية والتى كانت نتيجة الحرب الباردة .

٢ ـ راجع د . محمد الديب ، الجغرافيا السياسية (منظور معاصر) ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦ : ٥٨

٣ ـ د . محمد الديب ، المرجع السابق ، ص ٥١٣ ، ٥١٤

٤ ـ المرجع السابق ، ص ٥٢٢ :٥٣١ ، انظر ايضا مجدى صبحى ، الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجى الى الهايدروكربونى ، السياسة الدولية ، عدد (١١١) ص ١٨٨ : ١٩٤

٥ ـ د . محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥٧٧

٦ ـ انظر :

-Blake G.& Schofield R., Boundaries and state territory in the Middle East & North Africa, England: Middle East and North African Studies Press LTD, 1987

٧ ـ د . محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥١٤ : ٥١٦

٨ ـ د . صلاح العقاد ، الاطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية ، السياسة الدولية ، عدد ١١١ ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ : ١٧٥ ، وايضا مجدى صبحى ، مرجع سابق ، ص ١٩١

٩ ـ د . صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٧٢

١٠ ـ اعتمد الباحث فى تناوله لقضية الاكراد على عدد من المراجع من بينها :

- Sa'ad Jawad, Iraq and the Rurdish Question (1958-1970), London, Ithaca Press, 1981.

- Edmund Ghareeb, The Kurdish in Iraq, syracuse, N.Y: Syracuse university press, 1981.

ـ د . محمد مصطفى شحاته ، الحركة الكردية فى العراق وتركيا ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٢٢٨ : ٢٣٣

ـ كندال نيزان ، ابادة الاكراد ، مقال بالفرنسية فى مجلة السياسة الدولية ، عدد ٥١ ، ١٩٩١ ، مترجم ومنشور بمجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ٢٦٠ : ٢٦٣

ـ كمال السعيد ، حقيقة المسألة الكردية فى العلاقات التركية السورية ، مركز الوفد للدراسات السياسية ، جريدة الوفد ، ١٩٩٢/٤/٢٦

ـ مركز الوفد للدراسات السياسية ، العدوان التركى على شمال العراق : اطماع قديمة وأهداف جديدة ، الوفد فى ١٩٩١/٨/١٤

ـ باهر شوقى ، المسألة الكردية وقضية المياه من مداخل الدور التركى الجديد فى المنطقة ، الوفد ، ١٩٩٢/١/١٩

ـ بدر احمد عبدالعاطى ، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات مابعد الحرب ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩١ ، ص ٦٥ : ٧١

١١ ـ وردت هذه التصريحات فى مقال : كمال السعيد ، مرجع سابق

١٢ ـ د . عبدالله الاشعل ، قضية الحدود فى الخليج العربى (سلسلة كتب) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام ، عدد ٢٨ ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٧٦ : ٧٨

١٣ ـ د . محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥٤٨

١٤ ـ د . عبدالله الاشعل ، مرجع سابق ، ص ٧٨ ، ٧٩

١٥ ـ المرجع السابق ، ص٧٨ ، ٨٣

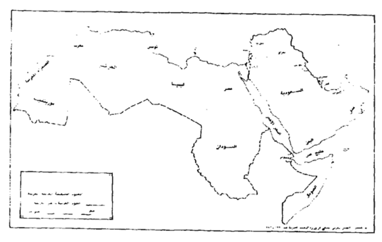
١٦ ـ يمكن الرجوع فى هذا الصدد الى المعلومات والاراء المختلفة فى :

ـ خالد السرجانى ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد ازمة الخليج الثانية ، السياسة الدولية ، عدد ١١١ ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ : ٢٣٨

ـ د . صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص ١٧٥

ـ ريتشارد سكوفيلد ، المحاولات الجارية لتسوية نزاع الحدود الكويتى العراقى : هل تكون مقدمة لحرب جديدة ، جريدة الحياة ، ١٩٩٢/٤/٥

(٥) الحدود الجنوبية للوطن العربى



هانىء رسلان

باحث بوحدة الدراسات العربية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

تؤدى دراسة الحدود الجنوبية للعالم العربى ، الى تناول الحدود العربية الافريقية بالأساس ، اذ ان الشق الآسيوى من الوطن العربى تحده جنوبا المياه الدولية فى البحر العربى والمحيط الهندى ، ومن ثم سنجد ان هناك الكثير من المنازعات التى تكاد تكون ممتدة على طول الحدود الجنوبية ، وذلك بسبب طبيعة الحدود القائمة فى القارة الافريقية والموروثة من عهد الاستعمار ، والتى ادت الى تعريض افريقيا الى معضلة صعبة فما من دولة افريقية الا ولها مطلب اقليمى فى مواجهة احدى جاراتها . فالخريطة السياسية لافريقيا بشكل عام جاءت نتيجة للتكالب الاستعمارى وانعكاسا لتوازن القوى فى اوروبا[١] ، حيث بدأ استعمار القارة فى القرن التاسع عشر عن طريق الاختراق من المناطق الساحلية والتوغل فى الداخل باقامة نقاط لتصدير المنتجات المدارية وحينما تم الاتصال فى الداخل بين ممثلى الحركات الاستعمارية المنفصلة ، تبع ذلك اتفاق لتحديد دائرة نفوذ كل منهم ، وذلك باتباع حدود هندسية تتفق مع خطوط طول او عرض معينة او حدود تقوم على علامات أرضية . وقد اعطيت المشروعية لهذه الحدود من خلال مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ .

ويمكن القول ان جوهر مشكلة الحدود فى افريقيا هو[٢] التناقض بين عدم الرضا عن الحدود القائمة وبين الحاجة الى عدم المساس بها ، لما سوف ينتج عن ذلك ـ فى حالة السماح به ـ من نشأة عدد هائل من الدول الهشه القائمة على تقسيمات عرقية او لغوية ، فضلا عن صعوبة تنازل احدى الدول عن جزء من اقليمها ، لحاجة هذه الدول الى تأكيد الذات والشعور بالوحدة والكرامة الوطنية ، وخوفا من حدوث انشقاقات وانسلاخات متوالية تهدد بقاء الدولة ذاتها ، ولعل هذا السبب كان وراء الميل الافريقى العام لتقييد حق تقرير المصير ، والذى ادى الى اقرار منظمة الوحدة الافريقية لمبدأ اقرار السلامة الاقليمية للدول الحالية وعدم المساس بالحدود ، وفى الوقت نفسه لايمكن اغفال المعاناة البشرية الناجمة عن عدم احترام تلك الحدود الموروثة من الاستعمار لوحدة القبلية أو الأمة الواحدة ، إذ فتتت وحدة شعوب وقبائل تحس بتميزها العرقى وترتبط مصالحها بالغاء تلك الحدود التى فصلت بين بعض القبائل ومراعيها ، الأمر الذى يخلق نوعا من التوتر الدائم القابل للانفجار حال حدوث اى تعكير فى جو العلاقات بين الدول الأطراف ، ومن ثم تبرز فى المقابل الحاجة الى تعديل الوضع الوظيفى للحدود بما يجنب القارة احتمالات الصراع

وتجدر الاشارة الى اختلاف الحد السياسى الدولى عن مفهوم التخوم[٣] ، فالحد السياسى يمكن تعريفه بأنه « الخط الفاصل بين دولتين متجاورتين مشيرا الى نهاية



نطاق الاختصاص الاقليمي لكل منهما في فترة زمنية معينة » ، أما مفهوم التخوم فهو عبارة عن مناطق تختلف في كثافة السكان وفي مدى اتساعها من حالة لاخرى ولكنها تتفق فيما بينها في كونها منطقة تلتقي فيها مؤثرات جغرافية ولغوية وثقافية وتختلف فيها الجنسيات والحضارات .

ويمكن القول ان انشاء خطوط الحدود لا يعني بالضرورة القضاء على التخوم ، ولذا فانه ينبغي مراعاة ان يحدد كل خط حدود النطاق الاقليمي بين الدولتين، مع عدم تفتيت الوحدة الطبيعية العضوية لمناطق التخوم التي يمر بها لكي يمكن ارساء أسس للتعاون والتفاهم تلبية لمقتضيات الجوار ولاتاحة الفرصة لتسوية المشكلات الناجمة عن التداخل بين مصالحها المشتركة في تلك المناطق، ولا تتوقف القدرة على النجاح في ذلك على خط الحدود في حد ذاته أو على المفهوم المعتمد في النظر اليه، وانما يرتكز ذلك في الاساس على طبيعة العلاقات بين كل دولة والدول المجاورة لها، والتي تتيح المجال تارة لاتباع سياسة تجعل من خط الحدود والمناطق المتاخمة له قنوات للاتصال ، وتؤدي اذا اصابها التوتر الى جعل خط الحدود حاجز عازل تماما بما يؤدي الى توسيع نطاق المراقبة والاجراءات الامنية مما يضعف من امكانية قيام التخوم بدورها في التقريب بين الجانبين .

ومما قد يساعد على نجاح مفهوم التخوم ان غالبية المجموعات العرقية التي تثير المشاكل على الحدود لا تعترض على وجود هذا الحد هنا أو هناك وانما تعترض اساسا على فصل الحدود بينها وبين مراعيها ومنعها من التواصل مع باقي افراد عشيرتها وإعاقة حصولها على العمل الموسمي أو السعي وراء الأمطار خصوصا حينما يكون هناك نوع من التوتر الذي يؤدي الى اغلاق هذه الحدود . ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في مشكلة الطوارق . وتبقى الاشارة الى ان مشاكل الحدود في بعض الاحيان قد لا تكون هي السبب الرئيسي في نشوب الصراعات بين الدول المتجاورة، اذ توجد في احيان كثيرة مصادر أخرى للصراع ويعمل القرب الجغرافي في هذه الحالة ، كحجة أو تكأة لتبرير السلوك الصراعي وتتحول الحدود الى وسيط يسهل عمل هذه المصادر الاخرى وتؤخذ كمبرر لها .

ويحاول هذا التقرير تناول النزاعات القائمة على الحدود الليبية الجنوبية (قطاع أوزو) وعلى الحدود الجزائرية (مشكلة الطوارق) وعلى الحدود الموريتانية مع السنغال وعلى الحدود السودانية الجنوبية (مثلث اليمن) ثم مشاكل الحدود الصومالية مع كل من اثيوبيا والصومال (اقليم الاوجادين . اقليم انفدى)

الحدود الليبية التشادية ومشكلة قطاع اوزو :

وعلى الحدود الجزائرية (مشكلة الطوارق) ، وعلى الحدود الموريتانية مع السنغال ، وعلى الحدود السودانية الجنوبية (مثلث اليمن) ، ثم مشاكل الحدود الصومالية مع كل من اثيوبيا وكينيا .

الحدود الليبية التشادية ومشكلة قطاع اوزو :

ارتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ في ليبيا ، فالقسم الأوسط من تشاد والذي يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، يضم على الاقل نصف مليون من السكان من ذوى الاصل العربي او الهوية العربية ، وهو ما يشكل حوالى ١٢ ٪ من اجمالى اسكان تشاد .

وتعود مشكلة قطاع اوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد ، والذي تبلغ مساحته حوالى ١١٤ ألف كم٢ ، الى بداية هذا القرن عندما استكملت فرنسا احتلال تشاد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، وتنازلت عن واحة « اوزو » لايطاليا التي كانت تسيطر على الأراضي الليبية ، وذلك بموجب معاهدة « لافال يوسوليني » التي سميت رسميا « معاهدة روما لتنظيم المصالح الفرنسية والايطالية في افريقيا » في ٧ يناير ١٩٣٥ ، حيث نصت تلك المعاهدة على تنازل فرنسا لايطاليا عن قطاع اوزو ، وفي مايو ١٩٣٥ اعلن رئيس جمهورية فرنسا ، التصديق على المعاهدة ، الا ان تبادل وثائق التصديق لم يتم بسبب حرب الحبشة والحرب الأهلية في اسبانيا .

وبعد الحرب العالمية الثانية تنازلت ايطاليا عن جميع حقوقها وامتيازاتها في افريقيا وبالتالي لم تعد ايطاليا القوة الدولية التي لها حق المناقشة بشأن الحدود مع مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا ، وفي ديسمبر ١٩٥٠ اصدرت الامم المتحدة القرار رقم ١٩٢ الذي نص على ان تحديد حدود ليبيا باعتبارها من المستعمرات الايطالية السابقة ، يتم من خلال المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الليبية عندما تنال ليبيا استقلالها ، وبناء على ذلك القرار وقعت في عام ١٩٥٥ معاهدة صداقة وحسن جوار بين فرنسا والمملكة الليبية المتحدة جاء فيها ان الحدود التي تفصل الاراضي الليبية عن تشاد هي تلك الحدود المنصوص عليها وقت انشاء المملكة الليبية ، وبذلك وضع قطاع اوزو داخل الاراضي التشادية .

الا ان استرداد هذا القطاع ظل مطلبا يحظى بالاجماع داخل ليبيا ، خاصة ان هناك روابط تاريخية وعرقية ودينية تربط بين سكان جنوب ليبيا والسكان في شمال تشاد ، ولذا فالليبيون يعتبرون القطاع حتى قبل ان تمنحه فرنسا لايطاليا هو جزء من اراضيهم . وعبر التاريخ كانت هناك علاقات تجارية نشطة للغاية ، وفي اواخر القرن التاسع عشر والفترة التي سبقت الغزو الاستعماري الفرنسي ، كان السنوسيون قد تمركزوا في المناطق الشمالية من تشاد(٥) واستقروا في اقليم (بوركو - انيدى - تيبستى) وفي كانم ، وفضلا عن الدعوة الاسلامية اخذوا يمارسون العمل السياسي ، كما احتكروا النشاط التجاري بين ممالك تشاد ودول حوض

البحر المتوسط .

وقد انضم الى السنوسيين اولاد سليمان الذين كانوا قد وصلوا الى تشاد عام ١٨٣٥ من واحة فزان الليبية ، كما انضم اليهم العديد من قبائل التوبو والعرب والزغاوه والجرعان ، وقد لعبت الزوايا والكيانات التى اسسها السنوسيون دورا هاما فى مقاومة الاحتلال الفرنسى ، وقام المهدى بين محمد على السنوسى ومن بعده شقيقه احمد الشريف بدور بارز من الناحية السياسية والفكرية فى الدفاع عن الاراضى التشادية الموالية لهم ضد الاحتلال الفرنسى ، وذلك حتى نوفمبر ١٩١٣ وهو التاريخ الذى سقطت فيه اخر المدن التابعة للسنوسيين فى ايدى القوات الفرنسية[٦] .

ومن ناحيتها فقد اعلنت ليبيا فى عام ١٩٧٣ عن دخول قواتها الى قطاع اوزو وضمه للاراضى الليبية ، ومرت العلاقات الليبية التشادية منذ ذلك الحين بالعديد من المراحل والتطورات التى تحولت معها المشكلة الى صراع ذى ابعاد متعددة وتدخلت فيه مع مضى الوقت أطراف إقليمية ودولية ، ويمكن القول ان الصراع الليبى التشادى قد مثل نموذجا[٧] لسعى ليبيا الى ما يمكن اعتباره « تصحيح التفاوت » الذى تشعر به بين ثقلها الاقليمى والعالمى المحدود بامكاناتها البشرية من جهه وبين ثرائها البترولى من جهة اخرى ، وقد تمثلت المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت فى السعى الى توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الجوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات اوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية ، او محاولات الضغط السياسى والاقتصادى ، او محاولة الضغط العسكرى .

ورغم تمسك ليبيا بأحقيتها فى قطاع « اوزو » ، الا انه من الواضح ان هذه المشكلة الحدودية كانت ذريعة للسلوك الليبى الذى اندفع فى اتجاه تطوير الصراع فى تشاد ، ومحاولة النفاذ فيها للحصول على قدر اكبر من التأثير فى افريقيا ، وازاء الدول العربية المجاورة .

ونتيجة للضغوط الدولية والاقليمية ، وتغير الاطار العام الذى تعمل فيه السياسة الليبية ، فقد عبرت هذه السياسية عن تطور بارز فى مضمونها وفى ادائها سواء على الصعيد الدولى او الصعيد الافريقى او الصعيد العربى ، ومن ثم وبعد العديد من جهود الوساطة وانعقاد اللجان ومؤتمرات القمة وتدخل منظمة الوحدة الافريقية ، تمكن الطرفان الليبى والتشادى من اقرار اتفاق فى ١٩٨٩/٨/٣١ بالجزائر ، يقضى بتعهد الطرفان بحل خلافهما الترابى اولا بكل الوسائل السياسية بما فيها المصالحة خلال فترة عام على سبيل التقريب ، كما يلتزم الفريقان بطرح الخلاف بينهما على القطاع المتنازع عليه « اوزو » على محكمة العدل الدولية فى حالة غياب الحل السياسى .

وقد اقر الجانبان تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تطبيق بنود الاتفاقية إلا ان اللجنة اعاق جهودها مشكلة الأسرى فى كل من الدولتين حيث اصرت ليبيا على ضرورة اطلاق سراحهم فى حين طالبت تشاد بالتوصل الى اقرار اتفاقية ثنائية لحل مسألة قطاع اوزو بصورة جذرية ، ونظرا لاختلاف وجهات النظر فقد علقت المفاوضات الثنائية فى اواخر اكتوبر ١٩٨٩ ، وتلت تلك الخطوة فترة تعثرت فيها جهود الوساطة وتبودلت الاتهامات من جهة ثانية ، وفى مارس ١٩٩٠ اجتمعت اللجنة الثنائية فى ليبرفيل عاصمة الجابون واسفرت عن تشكيل لجنة فرعية كلفت بتخطيط الحدود فى قطاع اوزو الا ان هذه الاجتماعات واللجان لم تسفر عن اتفاق يرضى الطرفين ، ونتيجة لفشل الجهود الثنائية فى حل النزاع تكونت قناعة لدى الطرفين بأن هذه المشكلة يجب ان ترفع الى محكمة العدل الدولية ، وهو ما تم الاتفاق عليه فى اجتماع القمة الليبية التشادية بالرباط فى ٢٤/٨/ ١٩٩٠ ، رغم ان هذا الاجتماع لم يصدر عنه بيان مشترك مما عكس الخلافات بين الدولتين .

ومن الواضح ان اتفاق الجزائر والذى تناول مشكلة قطاع اوزو ، قد انصرف فقط الى تنظيم الخلاف حول السيادة على القطاع وتحديد القواعد والوسائل التى تحكم هذا الخلاف انطلاقا من التوجه القائم على عدم جعل الصراع مصدراً لعدم الاستقرار ، وكان هذا التوجه قد بدأ مع وقف اطلاق النار بين الدولتين فى سبتمبر ١٩٨٧ ، حيث كانت تشاد قد تحولت ـ آنذاك ـ بسبب الهزائم الليبية فى الحرب وتزايد عدد الأسرى الى مستودع ضخم للمعارضة الليبية ، اما بالنسبة لليبيا فقد اثبتت قدرتها على دعم المعارضة التشادية وتهديد النظام القائم فى نجامينا ، ويمكن فهم هذا المنحى من جانب ليبيا فى اطار التحولات الكبرى والعميقة للسياسة الخارجية الليبية فبعد عشرين عاما من الثورة وجدت ليبيا نفسها مستنزفة فى صراعات خارجية بدون القدرة على تحقيق اى من اهدافها الكبرى على المستوى الخارجى ، وان مصادر قوتها من ثورة وتضامن داخلى وبترول أخذه فى التضاؤل الأمر الذى دفعها الى مراجعة عميقة لوسائل تحقيق هذه الأهداف .

ومع سقوط نظام الرئيس حسين حبرى فى ديسمبر ١٩٩٠ ، ومجىء ادريس دبى الى السلطة فى تشاد ، فقد تحسنت العلاقات الليبية التشادية بشكل ملحوظ وتم اطلاق سراح الاسرى الليبيين المتبقين بعد المجموعات التى تم ترحيلها بواسطة الولايات المتحدة ، الا ان مشكلة قطاع اوزو مازالت معلقة وقد غابت عن الساحة فيما يبدو كنتيجة للضغوط العنيفة التى يتعرض لها نظام العقيد القذافى والناجمة عن قضية لوكربى والتفاعلات المحيطة بها .

الطوارق :

تختلف الكتابات[٨] حول تحديد اصول الطوارق العرقية والتاريخية ، فبعض الكتابات تذكر ان قبائل



المصدر : المسلمون ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ١٩٩٢

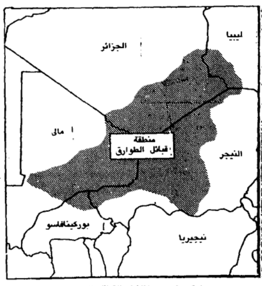
الطوارق من اصل بربرى من شمال افريقيا ثم نزحوا جنوبا الى الصحراء ، وثمة كتابات اخرى ترى انهم عرب هاجروا من الجزيرة العربية منذ قرون طويلة ، بينما ترى كتابات ثالثة انهم بقايا حضارة صحراوية قديمة ، ومن ناحية اخرى فان الهوية الثقافية لهؤلاء السكان لاتساعد كثيرا على تحديد اصولهم ، فهم مسلمون من ناحية المبدأ ، ويتحدثون لغة ليست بالعربية ولا بالزنجية ، وانما هى لهجة خاصة مطعمة بالعربية والزنجية معا ، وتعرف باسم « طماشق » ، وقد كانت النتيجة ان الطوارق فى نظر الزنوج عرب جاءوا من الشمال ، بينما هم فى نظر العرب ليسوا عربا بالمعنى الصحيح للكلمة ، وانما هم اقرب الى الزنجية من العربية ، وتجدر الاشارة فى هذا السياق الى ان ليبيا تراهم مواطنين عربا يكونون جزءا لايتجزأ من الشعب العربى .

وبوجه عام يعيش الطوارق حياة البدو الرحل حيث يتبعون الماء والكلأ ويتمركزون حول واحات النخيل ولهم نظامهم الاجتماعى الخاص بهم ، كما قاموا عبر التاريخ بوظيفة اقتصادية اجتماعية عبر تنقلهم خلال الصحراء ، اذ قاموا بدور تجارى هام ، اضافة الى قيامهم بدور حلقة الوصل وربطهم بين عالمين مختلفين فى شمال الصحراء وجنوبها ، وليس هناك تعداد دقيق لهم وان كانت بعض الكتابات تقدرهم بحوالى مليون نسمة .

ومع بداية سيطرة الاستعمار الاوروبى عن القارة الافريقية ، انتهى زمن حرية الطوارق المطلقة فى التنقل ، ومع بزوغ عصر الاستقلال وجد الطوارق انفسهم ممزقين بين عدة بلدان بحكم وجودهم فى اقاليم الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر ومالى والنيجر ، فعندما اقدمت السلطات الاستعمارية على رسم الحدود بين مالى والنيجر لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطوارق ، ولا رغبتهم فى الحياة المشتركة ، وعلى سبيل المثال لم تتردد فرنسا وقتذاك فى الفصل بين فئتين من الطوارق كانتا تقطنان على ضفاف نهر النيجر هما كيل اتارم Kel Ataram وكيل دينيك Kel Dinnik، ونتيجة لتوزيع الطوارق وعدم الاعتراف لهم بأية حقوق سياسية او ثقافية ، وشعورهم بالتشتت والظلم فقد وقعت عدة صدامات بين الطوارق وسلطات كل من الجزائر ومالى والنيجر ، وقد عاد الأمر الى الهدوء بعد ذلك لضعف الطوارق من الناحية التنظيمية والعسكرية ، إلا ان هذا لم يحل فيما بعد دون تجدد هذه الصدامات وبشكل قوى بين الطوارق والسلطات الحاكمة فى كل من مالى والنيجر ، مما لفت انظار الهيئات الدولية الى قضية الطوارق ، وفى الوقت نفسه تقريبا جاءت موجة القحط فى السبعينات والثمانينات لتقضى على معظم قطعان الطوارق من الماشية وكذلك على الواحات التى يقومون بالرعى فيها ، مما دفع بعضهم الى النزوح شمالا الى الجزائر وليبيا ، او الاتجاه جنوبا حيث الأمطار الاستوائية فى مالى والنيجر وبوركينا فاسو ، وحيث يوجد نظام مختلف للحياة ويتمركز الفلاحون من ذوى الاصول الزنجية ، الأمر الذى يجد الطوارق معه صعوبات جمه فى التأقلم مع حياة الريف الافريقى ومع السكان الزنوج الذين كان الطوارق حتى وقت قريب يعتبرون انفسهم اسيادا لهم .

وتختلف اوضاع الطوارق فى الجزائر وليبيا عن اوضاع نظرائهم فى مالى والنيجر ، فمنذ فترة طويلة تعتبر الجزائر الملجأ المفضل لدى الطوارق عندما تزداد حده المعارك والمضايقات التى تصادفهم فى مالى والنيجر ، ولم تصادف الطوارق العابرين للحدود ايه صعوبات فى الحياة فى جنوب الجزائر حيث توجد القبائل الطوارقية فى تن زواتين ، تمنراسيت ، تسيلى ، وجانت ، وهذا يعود ضمن امور اخرى الى قوة الشعور القومى لدى الطوارق بصرف النظر عن مناطق حدود تواجدهم ، فضلا عن التعاطف الرسمى الذى لقيه الطوارق فى الجزائر ، الا انه ومع بداية الثمانينات وبروز الأزمة الاقتصادية فى الجزائر ، بدات الحكومة الجزائرية تضيق بتدفق الطوارق واستيطانهم فى الأراضى الجزائرية ، خاصة بعد الشعور بأن الطوارق اللاجئين الى الجزائر يعدون العدة للعب دور ما فى المناوشات وحوادث الصدام مع حكومتى مالى والنيجر ، مما دفع الجزاير فى مايو ١٩٨٣ الى حمل ما لايقل عن عشرة الاف من الطوارق على العودة الى مالى والنيجر .

وبالنسبة الى ليبيا يقطن الطوارق فى الاقاليم الجنوبية والجنوبية الغربية ، مثل الكفره وفزان وغدامس وجات على الحدود الليبية الجزائرية ، ويلقى الطوارق معاملة حسنة فى ليبيا ، نظرا لقلة عدد السكان وتوافر امكانيات اقتصادية افضل لدى النظام الليبى ، وبمحاولته لعب دور اكبر على المستوى العربى والافريقى ، كما اشارت



اماكن تجمع وانتشار القبائل الطوارقية



المصدر : المسلمون ١٩ ابريل ٩٠

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

بعض التحليلات الى رغبة ليبيا فى ضم بعض الطوارق الذين تم تدريبهم على استخدام السلاح فى « الفيلق الاسلامى » الذى كان يثير القلق لدى العديد من الدول الإفريقية ومن بينها مالى والنيجر ، وايا كان الأمر فقد اعلن العقيد القذافى فى سبتمبر ١٩٩٠ ، فى اجتماع مع رؤساء الجزائر ومالى والنيجر ، ان الطوارق قبائل عربية ليبية ، وان ليبيا لن تسمح بإبادتهم ووجه الدعوة الى طوارق مالى والنيجر للعودة الى ليبيا .

وحرصا من الدول المعنية على تطويق الخلافات بينها بشأن مسألة الطوارق وعدم تأزيم العلاقات بينها ، وبعد اجراء العديد من المشاورات والاتصالات إنعقدت فى ٨ سبتمبر ١٩٩٠ فى مدينة « جانت » الواقعة بجنوب شرق الجزائر فى قلب منطقة الطوارق قمة رباعية ضمت الرؤساء الشاذلى بن جديد ومعمر القذافى وموسى تراورى ، وعلى سيبو ، وقد أصدر الرؤساء الأربعة بيانا اكدوا فيه على :

١ ـ الالتزام بميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذى ينص على عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار وعدم التدخل فى شئون الغير الداخلية ، واحترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية على اساس سياسة حسن الجوار بين جميع الدول .

٢ ـ قناعتهم التامة بأن إستقرار وأمن أية دولة من دولهم يمثلان عاملين جوهريين لاستقرار وأمن عموم هذا الجزء من القارة الأفريقية .

٣ ـ إيمانهم التام بأن تطلعات شعوبهم فى الحياة الكريمة تقوم على أساس سياساتهم الوطنية التنموية المتوازنة لجهة اخذ مصالح جميع فئات المجتمع بعين الاعتبار ، وتستند هذه التطلعات أيضا على عامل التعبئة والتضامن على الصعيد الاقليمى وعلى مبدأ التعاون فى المجال الدولى .

وكانت ثمة قرارات خاصة بالطوارق ، إذ إتفق الرؤساء الأربعة حول القضايا التى تمس الطوارق فى بلدانهم ممثلة بالمسائل الاتية :

١ ـ تطوير مناطق حدودهم المشتركة وتوطين سكان هذه المناطق فى مواقع محددة فى إطار سياسة تهدف الى دمجهم واندماجهم فى المجتمعات التى يعيشون على هامشها .

٢ ـ محاربة كافة ألوان الهجرة السرية عبر الحدود المشتركة بتعزيز التعاون بين أجهزة الدول الأربع المعنية بهذه القضية وبالتشديد على المراقبة الحدودية وتبادل المعلومات بين الدوائر الادارية فى مختلف البلدان .

٣ ـ التشاور الدائم بين هذه الدول على مستوى وزراء الخارجية لمتابعة عملية تطبيق ما تم الاتفاق عليه ، ولمعالجة ما يمكن أن يستجد بهذا الخصوص ورفع تقارير دورية الى السلطات العليا فى الدول المعنية بصورة مباشرة بالمشكلة .

وبالرغم من أن الطوارق لايمثلون تهديدا مباشرا للجزائر نظرا لقلة عددهم بالنسبة إلى إجمالى سكان الجزائر ، بالاضافة إلى أن الثقل الاكبر للطوارق يقع داخل مالى والنيجر ، إلا ان الحكومة الجزائرية تهتم بشكل واضح بتطورات مشكلة الطوارق حفاظا على استقرار حدودها الجنوبية فالجزائر تعد اكبر دولة يمثل الطوارق امتدادا سكانيا لجنوبها ، وعقب تصاعد حوادث العنف بين حركة تحرير الطوارق والنظام الحاكم فى مالى ، تم فى ٦ يناير ١٩٩١ توقيع إتفاق سلام بين وفد حكومة مالى برئاسة المقدم سينالى كوليبالى قائد أركان القوات المسلحة المالية ، وإياد على الأمين العام « للحركة الشعبية لتحرير الطوارق » وذلك فى ولاية تمانفريست بجنوب الجزائر ، وباشراف الحكومة الجزائرية ممثلة بوزير داخليتها محمد صالح محمدى ، وقد نص الاتفاق على العديد من البنود من اهمها مايلى :

١ ـ نزع السلاح عن عموم منطقة أدرر الواقعة شمال شرق البلاد على مشارف حدود مالى ـ الجزائر ـ النيجر ، والتى يقطنها الطوارق ودارت فوقها عدة معارك حامية بين حركة تحرير الطوارق وقوات حكومة مالى .

٢ ـ إيقاف عملية نشر القوات الحكومية فى الأقاليم الطوارقية ، وتقليص حركة وحدات الجيش فى المناطق المتنازع عليها .

٣ ـ يكون باب الخيار مفتوحا أمام اعضاء قوات حركة تحرير الطوارق بين الانخراط فى الحياة المدنية أو الانضمام الى صفوف الجيش الحكومى .

٤ ـ تناط مهام إدارة شؤون الاقاليم الطوارقية بالشخصيات الطوارقية التى سيتم انتخابها لهذا الغرض .

وهكذا يمكن القول بأن مشكلة الطوارق لاتمثل تهديدا للحدود الجنوبية للوطن العربى بقدر ما تمثل تطلعات هذه المجموعة من القبائل ومحاولتها الحفاظ على هويتها الثقافية ونظامها الاجتماعى ، إلا ان العديد من المراقبين يرون أن مشكلة الطوارق بوضعها الراهن ، تعد من المشاكل الكامنة القابلة للانفجار والتى يمكن ان تتطور فيما بعد لتفتح مشاكل جديدة على الحدود ، خاصة وأن تطور هذه المشكلة يرتبط غالبا بالظروف السياسية الاقليمية المحيطة بها وبطبيعة واتجاه العلاقات السائدة بين الدول المعنية واختلاف سياساتها والدوافع الكامنة وراءها ، وعلى ذلك فان التوصل الى صيغة مشتركة ستكفل لقبائل الطوارق نوعا من مرونة الحركة بما يتيح لها حرية التنقل والتواصل فى مناطقها المعروفة ، وبما يحافظ فى الوقت نفسه على الحدود القائمة ويكفل توافر الأمن لها ، مع تقديم بعض المساعدات الانمائية التى تساعد الطوارق على الاستقرار وتشجعهم على الانخراط التدريجى نحو الاندماج فى مجتمعاتهم الوطنية ، ان التوصل الى مثل هذه الصيغة سوف يمثل نقلة حضارية ووظيفية تسهم فى حل المشكلة القائمة وتفادى نزاعات مستقبلية ربما نحن فى أشد الحاجة الى تفادى الوقوع



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ... ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيها .

الحدود الموريتانية السنغالية :

اندلعت الاضطرابات بين موريتانيا والسنغال فى ١٩ ابريل ١٩٨٩ ، إثر وقوع إشتباك بين رعاة من قبيلة « البولار » الموريتانيين مع مزارعين سنغاليين من « السوتنكى » وذلك فى جزيرة « اندو ندى خورى » التى تقع فى منتصف نهر السنغال وتظهر مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر « الضفة الموريتانية » أثناء إنخفاض المياه ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانية على أساس أنه قد جرى العمل منذ الاستقلال عام ١٩٦٠ على أن حدودها مع السنغال تجرى فى منتصف النهر وأن السنغال قد اقرت ذلك بموجب اتفاقية استثمار نهر السنغال وإتفاقيات أخرى ، مما يوجب مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من المستعمر .

أما السنغال فتتمسك بالمرسوم الفرنسى لعام ١٩٣٣ ، عندما كانت الدولتان مستعمرتين فرنسيتين ، والذى يحدد الحدود السنغالية الموريتانية بالضفة اليمنى لنهر السنغال وليس فى منتصف النهر .(٩)

وقد تطور هذا الحادث الحدودى من خلال رد الفعل السنغالى العنيف ، الذى اخذ شكل هجوم شامل على الموريتانيين فى داكار وعدد من المدن السنغالية وشمل ذلك نهب متاجرهم وأملاكهم والاعتداء عليهم ، وكرد فعل لأحداث السنغال شهدت بعض المدن الموريتانية حوادث مماثلة ضد السنغاليين واخذت الاحداث شكل الترحيل المتبادل المنظم وغير المنظم لرعايا الدولتين .

وقد لوحظ على عمليات الترحيل مايلى :

أولا : إن عمليات الترحيل المتبادل لم تشمل المواطنين الموريتانيين والسنغاليين المقيمين فى الدولتين فقط ، بل شملت السنغاليين ذوى الاصول الموريتانية حيث إضطر حوالى ٢٠٠ الفا منهم للفرار واللجوء إلى موريتانيا ، وكذلك لجأ حوالى ١٢٠ الفا من الموريتانيين ذوى الاصول السنغالية الى السنغال .

ثانيا : إن عمليات العنف والترحيل والطرد السنغالية للموريتانيين إقتصرت على الموريتانيين المنتمين الى (البيضان) وهم العرب والبربر ذوى البشرة الفاتحة (والحطين) وهم الزنوج المعربين بعد تحررهم من مالكيهم ، ولم تشمل الاعتداءات والترحيلات الموريتانيين الزنوج المقيمين فى السنغال والمنتمين الى الاصول العرقية المشابهة لتلك المعروفة فى البلاد (التكارير - سرافولى - ولف - سوتينكا) .

ويمكن القول أن هناك العديد من الأسباب العرقية والسياسية والاقتصادية التى دفعت الى تصعيد حادث حدودى عادى إلى اضطرابات حدودية واسعة النطاق ، ويمكن اجمال هذه الأسباب فيما يلى (١٠)

١ - بالنسبة للأسباب العرقية فقد لعبت السياسة الاستعمارية الفرنسية دورا أساسيا فى التأكيد على الفرقة بين العرب والأفارقة وذلك بتضخيم آثار تجارة الرقيق التى مارسها العرب فى افريقيا ، وبمحاولة تحجيم الثقافه العربيه الاسلامية المنتشرة فى شمال موريتانيا حتى لاتصل إلى العرقيات الافريقية الاخرى التى تعيش فى جنوب الصحراء الكبرى ، وقد جاءت سياسة التعريب وفكرة القومية العربية المنتشرة بين الشباب الموريتانى ، لكى تسهم فى احياء الخلفية التاريخية فى أذهان الزنوج واشعارهم بالقلق على وجودهم .

٢ - أما الاسباب الاقتصادية ، فقد نقلت الأزمة من تراشق بين عرقيات مختلفة الى حرب فى سبيل البقاء ، خاصة بعد موجة الجفاف التى أصابت المنطقة التى ادت بالاضافة الى مشاريع استصلاح أراضى نهر السنغال إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان باتجاه ضفاف النهر الأمر الذى نتج عنه المزيد من الاحتكاكات ، ومن الناحية الأخرى واجهت السنغال مشاكل اقتصادية خطيرة من أهمها الدين الخارجى وما يترتب عليه من سياسات وأوضاع إجتماعية متردية ، وربما دفعت هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة الحكومة السنغالية الى الرغبة فى ضم أراضى النهر الواقعة على الجانب الموريتانى ، لعل ذلك يسهم فى حل هذه الأزمة .

٣ - ومن الناحية السياسية ، يمكن القول أن هناك عاملين رئيسيين أثرا فى انفجار هذه الأزمة ، هما بروز المعارضة السياسية السنغالية ، وتجاور الأنظمة السياسية (المختلفة من حيث طبيعتها) فى الدولتين .

فقد أدت الأزمة الاقتصادية ضمن عوامل اخرى الى إحداث نوع من التآكل فى شرعية النظام وضعف سلطة الدولة ، وبدت حكومة الرئيس ضيوف عاجزة عن مواجهة المشاكل المتعاظمة ، مما جعلها تبحث عن كبش فداء ، الأمر الذى دفعها فيما يبدو إلى تصعيد الأزمة لاثبات قدرتها على اتخاذ مواقف قوية والتصدى للقضايا الوطنية ، ومحاولة استعادة تأثيرها على الرأى العام السنغالى والعالمى ، أما تجاور الأنظمة المختلفة فى الدولتين (السنغال : نظام ليبرالى تعددى - موريتانيا : نظام فردى) فقد أدى إلى استيعاب النظام السنغالى للمعارضة السرية الموريتانية المؤسسة من عناصر زنجية .

وعقب وقف الاضطرابات تكثفت الوساطات بين السنغال وموريتانيا وشملت دولا عربية وافريقية واوروبية اضافة الى جهود منظمة الوحدة الافريقية

الا ان المباحثات والوساطات تعثرت بسبب طرح السنغال لموضوع اعادة تخطيط الحدود ، ورغم الوصول الى ارضية للتفاهم على اساس وضع حد للحملات الاعلامية المتبادلة والتزام كل من الطرفين المتنازعين بمعاهدة ١٩٣٣ ، التى ترسم الحدود بينهما وبالملاحق المتصلة بالمعاهدة والتى جرى استخلاصها بعد مفاوضات تالية لها ، والسماح باعادة تنقل المواشى فى منطقة الحدود المشتركة ووقف عمليات الترحيل ، رغم التوصل الى هذا التفاهم الا ان النزاع شهد حالة من



بجمود على الصعيد السياسى تمثل فى فشل كافة محاولات الوساطة الافريقية والعربية .

وهكذا فان النزاع الحدودى بين السنغال وموريتانيا يظل أحد المشاكل الكامنة بسبب تداخل وتشابك العوامل المحيطة به ، الأمر الذى قد يؤثر سلبا على العلاقات العربية الافريقية اذا تفجر الموقف مرة اخرى ، مما يستدعى بذل المزيد من الجهد خاصة من جانب جامعة الدول العربية التى تنتمى اليها موريتانيا ، ومنظمة المؤتمر الاسلامى التى تضم الدولتين معا ، من اجل الوصول الى تفاهم مشترك والمساعدة على حل مسببات النزاع .

الحدود السودانية الكينية :

مثلث اليمى ELEMI

تبلغ مساحة هذا المثلث حوالى ٣٤٥٨ كم٢ ،(١١) ويقع الى أقصى الجنوب الشرقى من حدود السودان ، عند التقاء الحدود السودانية الكينية الاثيوبية ، وهو اقليم غنى بالمعادن .

وقد بدأ النزاع السودانى الكينى على مثلث « اليمى » منذ عام ١٩٣٨ ، حينما قررت بريطانيا التى كانت تحكم كلتا الدولتين ـ فى ذلك الوقت ـ اعطاء سلطة الحكم الادارى على المثلث موضوع النزاع لكينيا ، وذلك بعد ان كانت بريطانيا قد قررت فى عام ١٩١٤ ان هذا المثلث يقع فى الأراضى السودانية .

وظل الأمر على هذه الحال حتى حصل السودان على استقلاله فى عام ١٩٥٦ ثم تبعته كينيا بعد ذلك بسبع سنوات ، حيث بدأت الدولتان فى رسم خرائطهما الخاصة والتى ظهر فيها مثلث اليمى فى الخريطة الرسمية السودانية ، وأيضا فى الخريطة الكينية ، وقد ظلت الأزمة الناتجة عن هذا الوضع كامنة بين الدولتين ، الا انها تثور بين مرة واخرى ، خاصة فى ظل عدم استقرار الأوضاع فى جنوب السودان واتهام الخرطوم للحكومة الكينية بالمساعدة على ذلك .

وقد بلغ التوتر فى العلاقات الكينية السودانية بشان مثلث اليمى مداه عام ١٩٨٨ فى عهد حكومة الصادق المهدى ، حيث ذكرت المصادر السودانية ان الحكومة الكينية قد قامت بنشر خريطة جديدة لكينيا لم تقتصر على وضع مثلث اليمى بحدودة المعروفة داخل الحدود الكينية ، بل قامت بتوسيع تلك الحدود بما يعادل ٦٢٢٣ كم ،(١٢) الامر الذى اعتبرته حكومة الخرطوم وضعا لا يمكن السكوت عليه ، واعلنت انها ستلجأ الى القانون الدولى لاسترداد حقوقها ، وانها تملك الوثائق والمستندات الدالة على ذلك ، واشارت الى أن الحكومة الكينية لم ترد على مذكرة سودانية فى هذا الشأن ، كما شن الصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى آنذاك هجوما عنيفا على الرئيس الكينى دانيال آراب موى بوصفه بأنه فاسد ، وبأنه يعمل ضد السودان بالاتفاق مع شركة غربية مهتمة بالثروات المعدنية السودانية .

ومن ناحيتها فان كينيا تعتبر ان هذا المثلث جزء لا يتجزأ من أراضيها وانه سيبقى كذلك وان اثارة هذه الادعاءات السودانية ناتج عن الضغوط التى تتعرض لها حكومة الخرطوم من جراء العمليات التى تقوم بها الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق .

وقد تصعدت هذه الازمة فى مارس ١٩٨٦ الى حد طرد كينيا لاثنين من الدبلوماسيين السودانيين فى نيروبى بعد ان عقد أحدهما مؤتمرا صحفيا اكد فيه مطالبة بلاده بالسيادة على مثلث اليمى ، وقد ردت الحكومة السودانية بطرد اثنين من الدبلوماسيين الكينيين فى الخرطوم .

اعقب ذلك بفترة قصيرة الاطاحة بالحكومة الديمقراطية فى الخرطوم على اثر الانقلاب الذى قادة الفريق عمر البشير ، وبعد انقطاع الدعم عن متمردى الجنوب بعد سقوط نظام منجستو فى اثيوبيا عادت العلاقات الكينية السودانية الى بؤرة الاهتمام لدى حكومة الخرطوم ، وذلك لحرص الأخيرة على منع مصادر الدعم عن حركة جون قرنق والتى لم يتبق أمامها سوى كينيا واوغندا كقواعد للانطلاق والتدريب والدعم اللوجستى والعسكرى ، ونتيجة لحساسية وأهمية الموضوع بالنسبة للحكومة السودانية ، فقد ذهبت الخرطوم الى حد التهديد العلنى والمباشر بتقديم الدعم للمعارضة الكينية اذا لم تتوقف نيروبى عن دعمها لحركة جون قرنق .

فى ظل هذه الأجواء ذكرت مصادر المعارضة السودانية ان الفريق عمر البشير قد قدم وعدا للرئيس الكينى دانيال آراب موى ، أثناء الزيارة التى قام بها الأخير الى الخرطوم فى مارس ١٩٦٢ ، بابداء بعض المرونة التى قد تفضى الى منح كينيا مثلث اليمى المتنازع عليه بين البلدين ، مقابل إعلان كينيا وقف الدعم عن الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يقودها جون قرنق ، الا انه تجدر الاشارة الى أن هذه الأنباء لم تتأكد فى تصريحات سودانية رسمية ، او من مصادر مستقلة .

وهكذا تبقى مشكلة مثلث اليمى قائمة بين البلدين ومن الواضح أن اثارتها ومحاولة الوصول الى تسوية لها ترتبط بشكل وثيق بتطورات الوضع فى مشكلة الجنوب السودانى وما قد تتمخض عنه من تصعيد أو تسوية .

الحدود الصومالية :

بالرغم من مرور الصومال فى المرحلة الحالية ، بمحنه شاملة أدت الى انهيار كيان الدولة ، وارتداد المجتمع الى المرحلة القبلية من جديد ، وظهور كيانات انفصالية فى الشمال ، فان هذا لا يمنع من تناول مشاكل الحدود الصومالية مع اثيوبيا وكينيا ، باعتبار ان هذه المسألة تتعلق بالاقليم الصومالى نفسه بغض النظر عن السلطة القائمة فيه ، خصوصا وان النزاعات الحدودية تستغرق فترات طويلة من الزمن .



الحدود الصومالية ـ الاثيوبية

بدأت مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا باجتياح جيوش سنليك الثانى امبراطور الحبشة إمارة هرر ـ حاضرة اقليم الاوجادين الصومالى ـ فى نوفمبر ١٨٨٦ ، وتلا ذلك اخضاعة للقبائل الصومالية فى مختلف انحاء الاوجادين الى أن اعلنت اثيوبيا ضم الاوجادين عام ١٨٨٩ بعد أن اشتركت مع القوات البريطانية فى اخماد الثورة المهدية فى السودان ، كما ضمت ما يعرف بالأراضى المحجوزة ومنطقة هود .

وقد استمر الاقليم تحت سيطرة اثيوبيا حتى نهاية القرن التاسع عشر حينما استولت ايطاليا على الاقليم من اثيوبيا ، وظل الاقليم تحت سيطرة ايطاليا ضمن ممتلكاتها فى منطقة القرن الافريقى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اعيد تقسيم الممتلكات الايطالية ووضعت منطقة الاوجادين تحت الاشراف البريطانى .

وفى عام ١٩٥٥ سلمت بريطانيا الاقليم الى اثيوبيا ومع استقلال الصومال فى عام ١٩٦٠ تبنت الدولة الجديدة سياسة السعى لتحقيق وحدة الأراضى الصومالية ، وطالبت باعادة النظر فى حدود « الأمر الواقع » وباستعادة الأراضى التى يعيش فيها صوماليون فى الاوجادين أنفدى .

وبناء على ذلك لم تعترف الصومال بحدودها الدولية واوردت فى دستورها الأول لعام ١٩٦٠ فى المادة السادسة « العمل على وحدة كل الأراضى الصومالية بأقسامها الخمسة » ، كما أكد دستور ١٩٧٩ على نفس الهدف وان كان قد اضاف ان تحقيقه يتم بالرسائل الشرعية والسلمية ، ويبدو ان هذه الاضافة قد جاءت كنتيجة لاستنزاف الصومال من جراء الحرب .

وقد تحفظ الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقية الاول عام ١٩٦٣ باحترام حدود الدول الاعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال ، الأمر الذى اعتبره الصومال عدم استجابة لمطالبة فى اقليم الاوجادين ، وخاض حربا مع اثيوبيا عام ١٩٦٤ ، وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية وتوصلت الى وقف القتال بين الدولتين ، ورغم ذلك لم تتوقف الحملات الاعلامية بينهما ، وكان انقلاب ١٩٦٩ فى الصومال احد الاسباب التى اشعلت الروح القومية وزيادة الاصرار عن استعادة الأجزاء الصومالية المقتطعة ، الا ان هذه الامال قد تبددت بعد قيام الانقلاب فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ واعلان النظام الجديد التمسك بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العداء بين الدولتين[١٣] .

وفى عام ١٩٧٧ نجح سكان الاوجادين فى طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالى ، إلا أنه لم يمض عام وتمكنت اثيوبيا من هزيمة القوات الصومالية واستعادة الاوجادين بمساعدة ودعم الاتحاد السوفيتى بعد ذلك خفت حدة المطالبة الصومالية بالاقليم ، واصبح التركيز على الدعوة للاعتراف بحق تقرير المصير والاقتصار على تقديم المساعدة لجبهة تحرير الصومال الغربى ، وقد قدمت عدة مبادرات ومشاريع لتسوية النزاع بين الطرفين ، كما انشأت منظمة الوحدة الافريقية[١٤] لجنة للوساطة انعقدت فى اغسطس ١٩٨٠ فى لاجوس ، وأصدرت توصياتها بضم الاوجادين الى اثيوبيا تمشيا مع وجهة نظر منظمة الوحدة الافريقية بالحفاظ على الحدود الحالية ، وتم تأكيد ذلك فى مؤتمر القمة الافريقى فى نيروبى ١٩٨١ ، وهو ما رفضه الصومال

ونتيجة للفشل فى حل النزاع سواء فى اطار ثنائى او فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، استمرت المناوشات والاشتباكات عبر الحدود ، وتصاعدت حدة الاشتباكات فى ابريل ١٩٨٥ الى معارك شاملة بين قوات الجانبين ، تمكنت اثيوبيا خلالها من احتلال قريتين صوماليتين على الحدود ، واستمرت الأوضاع على هذه الوتيرة بين الاشتباكات والمساعى السلمية والتفاوض ، الى ان تم توقيع اتفاق ابريل ١٩٨٨ الذى نص على النقاط التالية[١٥] :

- اعادة العلاقات الدبلوماسية وانسحاب القوات المرابطة على الحدود
- تبادل الاسرى
- وقف النشاطات المخربة المتبادلة بين البلدين ووقف الدعاية المضادة
- عقد اجتماع وزارى بناء على طلب احد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم بعد ذلك الى رئيس البلدين .

وهكذا يلاحظ من بنود الاتفاق ، وماتلاه من تفاعلات بين البلدين ، انه قد تجاهل الموضوع الاساسى للنزاع وهو موضوع حق تقرير المصير لشعب الاوجادين الذى تطالب به الصومال كما لم تعترف الصومال بحدود اثيوبيا الحالية . وهكذا فان هذا الاتفاق والاتجاه الى الطابع التعاونى بشكل عام ، كان استجابة للمتغيرات الداخلية والدولية المحيطة بالنزاع ، فكل من اثيوبيا والصومال كان يعانى من ظروف اقتصادية صعبة اضافة الى تصاعد نشاط الحركات العارضة لكلا النظامين ، فضلا عما كان يعترى قمة النظام الدولى من تحولات لم تكن تسمح بالاهتمام بهذه المنطقة .

وقد ادى سقوط نظامى منجستو فى اثيوبيا وسياد برى فى الصومال الى دخول منطقة القرن الافريقى الى مرحلة جديدة مازالت فى طور التشكل ولما تبرز ملامحها بعد .

الحدود الصومالية الكينية :

مشكلة اقليم « انفدى »

تعود الجذور التاريخية لمشكلة اقليم انفدى الى حرص الادارة البريطانية على انشاء كيان عازل بين الصومال الايطالى ، وبين منطقة المرتفعات التى يقطنها البيض فى



المصدر : الســلسلة السوداء ؟؟؟

التاريخ : ١٩٩٣

لانشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كينيا ، ولذلك حاولت السيطرة على المنطقة التى عرفت باسم « المقاطعة الشمالية لكينيا » بما فيها اقليم انفدى ، وذلك للحد من التوسع الصومالى فى اتجاه الجنوب الغربى ، ولحماية كينيا من غارات الاثيوبيين القادمة من الشمال ، وقد وضعت بريطانيا فى ١٩٠٩ خطا إداريا بين نهر جوبا واقليم انفدى وحظرت على الصوماليين التوغل فيما وراء ذلك الخط الذى عرف باسم خط « الجالا الصوماليين » Somalie-GALLA ، الا ان المحاولات البريطانية للسيطرة على المنطقة لاقت بعض الصعوبات لازدياد المعارضة الصومالية التى اتخذت شكل القيام بغارات خاطفة ومتكررة ضد الادارة البريطانية[١٦] ، وبعد العديد من التطورات تم رسم الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال عام ١٩٢٥ بعد تخلى البريطانيين عن الجزء الشرقى من المنطقة التى يسكنها اساسا صوماليون وضمته الى كينيا بعد معاهدة ابرمتها مع ايطاليا[١٧] ، واعتبارا من عام ١٩٣٤ أصبحت انفدى [منطقة خاصة] ، ولم تعد تأشيرة الدخول لكينيا تشمل زيارتها كما لم يعد من حق سكانها ان يزوروا بقية أجزاء كينيا ، وقد ادت هذه السياسة الى اتساع هوة العزلة بين انفدى وبقية اجزاء كينيا .

وما ان حصل الصومال على الاستقلال حتى شكل صوماليو انفدى « الحزب التقدمى لشعب المقاطعة الشمالية » الذى قام بنشاط مكث من اجل فصل اقليم انفدى والحاقة بالصومال ، ونتيجة لذلك وافق المؤتمر الدستورى الكينى الذى انعقد فى لندن عام ١٩٦٢ على تشكيل لجنة لاجراء استفتاء فى اقليم انفدى لتقرير مصيره ، وقد انتهى الاستفتاء فى ٦٢/١/١٥ وكانت النتيجة تصويت ٨٨ ٪ من شعب الاقليم لصالح الانفصال عن كينيا والانضمام الى الصومال ،[١٨] ومن ثم بدأت الصومال فى اجراء اتصالات مع بريطانيا لتطبيق نتائج الاستفتاء ، ولكن الحكومة البريطانية اقتصرت فى ردها على ابلاغ الحكومة الصومالية بأنها سوف تستشيرها بخصوص مستقبل الاقليم قبل منح كينيا الاستقلال النهائى ، الا ان استقلال كينيا أعلن فى ٦٢/١٢/١٣ واطلق على انفدى اسم الاقليم الشمالى الشرقى ، وغدا جزءا من كينيا بصورة رسمية الامر الذى ادى الى تدهور العلاقات بين الصومال وكينيا .

الموقف الكينى من اقليم انفدى :

دعت كينيا اثناء الزيارة التى قام بها جوموكينياتا لمقديشيو عام ١٩٦٢[١٩] ، الى تسوية مشكلة انفدى باقامة دولة اتحادية فيدرالية فى شرق افريقيا لتسوية مشكلة الحدود فى اطارها ، الا ان الصومال لم يوافق على هذا الاقتراح وطالب بانشاء اتحاد فيدرالى يضم الشعب الصومالى كله اولا ، ثم التفاوض بعد ذلك للدخول فى فيدرالية شرق افريقيا المقترحة ، واستندت الصومال الى القول بأنه لن يكون بامكان الصوماليين ادخال اى تعد على الحدود السياسية او الادارية لتلك الفيدرالية لان نسبتهم العددية لن تمكنهم من ضمان موافقة اغلبية المجلس التشريعى الفيدرالى على ذلك وبالتالى سيظل الشعب الصومالى مقسما .

ازاء ذلك الموقف تشددت كينيا واعلنت انها تعتبر « انفدى » جزءا من اراضيها ، وترى أن مشكلتها مشكلة داخلية تخص كينيا وشعب الاقليم فحسب ، وأنه ينبغى على الصومال ان تكف عن التدخل فى تسويتها لأن كافة أطرافها كينيون ، فالصوماليون الذين يعيشون فى كينيا هم جزء من الشعب الكينى .

وقد سعت كينيا فى مواجهة المطالب الصومالية[٢٠] الى تعزيز علاقاتها مع اثيوبيا فأبرمت معها اتفاقية دفاع مشترك عام ١٩٦٣ ، كان الغرض من ورائها التعاون ضد مطالبة الصومال بانتزاع الاقليم الشمالى الشرقى بين كينيا والصومال الغربى من اثيوبيا .

ومع اندلاع المواجهة الصومالية الاثيوبية الاولى عام ١٩٦٤ أصبح التركيز الصومالى منصبا على الجبهة الاثيوبية فأبرمت الصومال مع كينيا اتفاقا فى أروشا فى ١٩٦٧ عكس توجهات المرونة التى ميزت حكومة الرئيس عبد الرشيد شارمركى فى الصومال ، والذى كان قد اعلن ميله الى اللجوء الى المفاوضات كوسيلة لتسوية المشكلة .

وبعد الاطاحة بالرئيس شارمركى فى الصومال لم يتسن التوصل الى تسوية للنزاع ، وعادت الاجواء بين البلدين الى التوتر بعد نشوب الحرب فى الاوجادين ، حيث اتخذت كينيا عدة اجراءات داخلية لتدعيم موقفها فى اقليم انفدى ، فقامت بزيادة القوات العسكرية فيه ، وانشاء بعض القوى لاغراء السكان بالاستقرار وعدم التنقل عبر الحدود .

كما وضعت قيودا على النقل التجارى بين حدود البلدين .

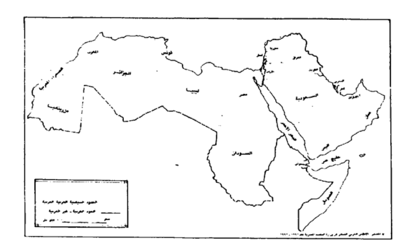
وبالنسبة الى حرب الاوجادين فقد أيدت كينيا الموقف الاثيوبى ، خوفا من ان يؤدى انتصار الصومال الى تهديد الامن فى منطقة الحدود الشمالية ، كما وقعت كينيا فى اوائل ١٩٧٩ معاهدة صداقة وتعاون مشترك مع اثيوبيا لانشاء جبهة مشتركة ضد التوسع الصومالى

وهكذا يمكن القول كملاحظة عامة ان مشاكل الحدود الجنوبية للوطن العربى والتى ورثت جميعا من عهد الاستعمار ، تثور بين الحين والآخر وتستخدم فى اغلب الاحيان كحجة لتبرير سياسات اخرى ، فى الوقت الذى تبرز فيه الحاجة الى تحويل الحدود الى مناطق اتصال وتعاون وتنمية ، وتواصل ثقاف بين الحضارات والاعراق ، خصوصا وان القارة الافريقية تعد حليفا طبيعيا للعالم العربى وتمثل مجالا خصبا واسعا لانشاء علاقات متينة لصالح لطرفين .

الهوامش :

١ ـ د . حورية مجاهد ، مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٨ .
٢ ـ انظر : السيد محمد السيد ، منازعات الحدود فى افريقيا العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣
٣ ـ راجع : ـ د . يسرى الجواهرى ود . ناريمان درويش ، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٦ ، ص ٤٥ ـ د . محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧٦ ، صص ٢٣٦ ـ ٢٥٢ ـ
ـ السيد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٨
٤ ـ السيد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .
٥ ـ عبد الرحمن عمر الماحى ، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٣ .
٦ ـ انظر عبد الرحمن عمر الماحى ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ ، ٢٤٨
٧ ـ التقرير الاستراتيجى العربى عن عام ١٩٨٦ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٧
٨ ـ إعتمد هذا الجزء بشكل اساس على المراجع التالية :
ـ جريدة الحياه : ٩١/٢/٩ ، ١١ / ٢ / ٩١ ، ٩١/٢/١٢ ، ٩١/٢/١٣ .
ـ جريدة الاتحاد ٩٢/٧/٥ .
ـ جريدة الشرق الأوسط ٩٢/٤/٢٩
ـ مجلة المجلة العدد (٥٨٦) ٩١/٥/٨ .
٩ ـ هشام فهيم ، حوار مع وزيرى خارجية البلدين ، جريدة الأهرام ، ٩٢/١٠/١١ .
١٠ ـ لمزيد من التفاصيل راجع :
ـ د . اجلال رافت ، النزاع السنغالى الموريتانى ، دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية (٢٨) ، مايو ١٩٩٠ .
ـ التقرير الاستراتيجى العربى عن عام ١٩٨٩ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٠ ، صص ١٣٦ ، ١٤٠ .
١١ ـ برقية وكالة اسوشيتدبرس ٨٩/٣/٤
١٢ ـ المرجع السابق .
١٣ ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، صص ١٢٨ ، ١٢٩ .
١٤ ـ لمزيد من التفاصيل راجع : د . حورية مجاهد ، مرجع سابق ، صص ٤٢ ـ ٤٧ .
١٥ ـ التقرير الاستراتيجى العرب ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، صص ١٢٩
١٦ ـ السيد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ١٧٧
١٧ ـ هشام فهيم ، مشكلة اللاجئين فى افريقيا واثرها على علاقات اثيوبيا بكل من الصومال والسودان ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٩٩ .
١٨ ـ انفذى مشكلة على الحدود تزرعها بريطانيا بين كينيا والصومال وزارة الاستعلامات ، مقديشيو ، ١٩٦٢ ، صص ٨ ، ١٠ .
١٩ ـ السيدمحمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦
٢٠ ـ هشام فهيم ، مشكلة اللاجئين فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٦) حول التسوية السلمية لمنازعات الحدود



د. أحمد الرشيدى

استاذ القانون الدولى العام المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

بداية ، يمكن القول بأن الراصد لخصائص التطور العام للعلاقات الدولية فيما يتعلق بمنازعات الحدود ، يستطيع أن يلاحظ - دون عناء - أن الدول المتنازعه قد لجأت الى أساليب شتى من أجل حل هذه المنازعات . وقد تفاوتت هذه الأساليب ما بين اللجوء الى الحرب أو استخدام القوة المسلحة ، الى مختلف وسائل التسوية السلمية للمنازعات ، بدءا من المفاوضات المباشرة ، ومرورا بالاشكال المختلفة لتدخل الطرف الثالث ، وانتهاء بالتحكيم والقضاء الدوليين . وعادة ما تلعب اهمية النزاع وعمق الروابط القائمة بين اطرافه ، فضلا عن الاهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية للمناطق المتنازع عليها او التى يفصل بينها خط الحدود ، دورا مهما فى اختيار وسيلة معينة من وسائل التسوية السلمية للمنازعات دون غيرها ، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان اللجوء الى الحرب أو استخدام القوة المسلحة - فى هذا الخصوص - قد اضحى امرا محظورا بموجب احكام القانون الدولى المعاصر .

وحيث أن الوسائل المختلفة للتسوية السلمية للمنازعات تنقسم بصفة عامة الى مجموعتين : الوسائل السياسية والدبلوماسية من جانب ، والوسائل القانونية من جانب اخر ، لذا فقد يكون من المفيد أن يعرض عليل هنا لبيان حدود الدور الذى تضطلع به كل واحدة من هذه الوسائل ، مع الاشارة الى الوضع الخاص بمنازعات الحدود التى نشبت بين بعض الدول العربية وجيرانها من غير العرب .

اولا . التسوية السلمية لمنازعات الحدود من خلال اللجوء الى الوسائل السياسية :

كما هو معلوم ، تشمل الوسائل السياسية (والدبلوماسية) التى يلجأ اليها عادة لتسوية المنازعات الدولية عامة - ومنها المنازعات المتعلقة بالحدود - المفاوضات ، المساعى الحميدة ، الوساطة ، التوفيق أو المصالحة ، اللجوء الى المنظمات الدولية ذات الصلة .

١ - التسوية السلمية لمنازعات الحدود من خلال المفاوضات :

مما لا شك فيه ، أن المفاوضات المباشرة التى يجريها أطراف النزاع فيما بينهم ودون تدخل من جانب أى طرف ثالث ، تعتبر - ولو من الناحية النظرية - من أفضل الوسائل السلمية لتسوية المنازعات فيما بين الدول . ومرد ذلك فى حقيقة الأمر الى كون أن أطراف النزاع الدولى غالبا ما يكونون هم وحدهم الأقدر على فهم ظروف هذا النزاع وملابساته .

على أنه على الرغم من هذه الحقيقة المؤكدة ، فان الملاحظ أن المفاوضات قد لا تفلح وحدها فى التقريب بين



وجهات نظر الدول المتنازعة ، وهو امر يعزى الى سببين رئيسيين بحسب رأينا . فأولا ، هناك السبب المتمثل في أن أطراف النزاع قد لا يتيسر لهم التوصل الى حل وسط مقبول من جانبهم جميعا كنتيجة لاصرار أحدهم مثلا على رفض تقديم أية تنازلات قد يكون من شأنها المساعدة في التوصل الى حل للنزاع القائم . ولعل حالة النزاع العراقي ـ الايراني بشأن الحدود المشتركة بين البلدين ، مثال مهم يمكن ان يشار اليه في هذا الخصوص . فالمعروف أن المفاوضات التي جرت بين الحكومتين العراقية والايرانية بعد انتهاء الحرب بينهما في منتصف عام ١٩٨٨ ، لم تسفر عن أي تقدم باتجاه حل النزاع بشكل نهائي مما افسح المجال لتدخل الأمم المتحدة لمحاولة الوساطة (قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨) . وأما السبب الثاني الذي قد يعوق من قدرة المفاوضات كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود ، فيتمثل في حقيقة أن حل هذا النوع من المنازعات على وجه الخصوص ، قد يقتضي البحث في بعض الجوانب القانونية والفنية الدقيقة التي قد يتعذر على أطراف النزاع انفسهم الفصل فيها من خلال المفاوضات . ويمكن ، في هذا المقام ، أن نشير الى النزاع بين مصر واسرائيل بشأن طابا وبعض مواقع علامات الحدود الأخرى . فالثابت ، أن تعذر التوصل الى اتفاق من خلال المفاوضات المباشرة بين الدولتين ـ لعدم اتفاقهما بشأن ما هو التفسير الصحيح لمعاهدة ١٩٠٦ المنشئة لخط الحدود المشترك ـ هو الذي كان وراء اصرار مصر على ضرورة اللجوء الى التحكيم الدولي للفصل في هذا النزاع . كما أنه ليس بخاف ، في هذا الشأن ايضا ، أن الاختلاف البين في وجهات النظر بين الصومال من جانب وكل من اثيوبيا وكينيا من جانب اخر فيما يتعلق بمشروعية السند القانوني الذي تمت بمقتضاه عملية تعيين الحدود المشتركة ، هو الذي ظل الى اليوم ـ وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة ـ يحول دون التفاوض المباشر بين الجانبين .

ومع ذلك ، فان المفاوضات المباشرة عادة ما تضطلع بدور ايجابي كبير في التمهيد لاتفاق الدول المتنازعه ـ سواء بالنسبة لمنازعات الحدود أو غيرها ـ على اختيار وسيلة أخرى قد تكون اكثر ملاءمة . ولعل المفاوضات الطويلة والشاقة التي جرت بين مصر واسرائيل منذ الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ وحتى الاتفاق على توقيع مشارطة التحكيم بينهما في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ ، وهي المشارطة التي اتفقت الدولتان بمقتضاها على عرض النزاع بشأن طابا على محكمة تحكيم دولية يتم تشكيلها لهذا الغرض ، تعتبر ـ أي مثل هذه المفاوضات ـ ذات دلالة كبيرة في هذا الخصوص .

٢ ـ التسوية السلمية لمنازعات الحدود عن طريق تدخل طرف ثالث :

كمبدأ عام ، يمكن القول بأن عجز الأطراف المتنازعة عن التوصل ـ من خلال المفاوضات المباشرة ـ الى اتفاق ينهي ما بينها من نزاع ، هو الذي يوفر الظرف الموضوعي الذي يسوغ لطرف دولي واحد او اكثر المبادرة الى التدخل من أجل المساعدة في ايجاد تسوية سلمية لهذا النزاع . وعلى الرغم من حقيقة أن تدخل هذا الطرف الدولي الثالث قد يأخذ ـ في العمل ـ صورا عديدة ، الا ان الملاحظ في هذا الشأن هو أن « المساعي الحميدة » و « الوساطة » هما اللتان تعتبران من اكثر صور تدخل الطرف الثالث شيوعا فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية على وجه العموم .

فما هو دور كل من هاتين الوسيلتين فيما يتعلق بالتسوية السلمية لمنازعات الحدود ؟

أ ـ فيما يتعلق بالمساعي الحميدة ، والتي يشير مفهومها الى مبادرة أحد الأطراف الدولية الى محاولة جمع طرف أو أطراف النزاع على مائدة المفاوضات المباشرة ودون قصد التدخل من جانبه ـ أي هذا الطرف الدولي الثالث ـ في سير هذه المفاوضات ، فالملاحظ أن العمل الدولي قد درج كثيرا وخاصة خلال القرن الماضي على اللجوء اليها لتسوية منازعات الحدود . ومن التطبيقات الحديثة في هذا الخصوص : المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر الخمسينيات بهدف تسوية نزاع الحدود بين كمبوديا وتايلاند ، وكذلك مساعيه الحميدة بشأن تسوية نزاع الحدود بين اندونيسيا وماليزيا في اقليم بورينو الشمالي .

والواقع ، أنه ازاء ندرة التطبيقات التي لجأ فيها العمل الدولي الى المساعي الحميدة لتسوية المنازعات المتعلقة بالحدود ، يمكننا ان نخلص الى القول بأن هذه الوسيلة انما قد تكون فاعلة أساسا في مرحلة التمهيد لاتفاق الأطراف المتنازعة على اختيار أسلوب الحل الذي يرتضونه ، كما أن نجاحها يعتمد ـ شأن غيرها من صور تدخل الطرف الثالث في مجال تسوية المنازعات ـ على قبول الأطراف المتنازعة من ناحية ، وعلى قوة الطرف الثالث المتدخل وادراك أطراف النزاع لذلك من ناحية ثانية .

ب ـ أما فيما يتعلق بالوساطة ، فالملاحظ أولا ان مفهومها يشير الى قيام جهة أو طرف دولي معين بمحاولة التوفيق بين أطراف النزاع ليس فقط من خلال العمل على جمعهم على مائدة المفاوضات ـ كما هو الحال بالنسبة للمساعي الحميدة ـ وانما أيضا المشاركة في تقديم المقترحات التي قد يكون من شأنها المساهمة في التوصل الى حل وسط مقبول من جانب هذه الأطراف المتنازعة جميعا . كما يلاحظ ، من جهة ثانية وبصفة عامة ، ان الوساطة بهذا المعنى المشار اليه قد تفضل في أحوال كثيرة المفاوضات وذلك بالنظر الى حقيقة أن الاقتراحات التي يقدمها الوسيط عادة ما تلعب الضغوط والاغراءات التي يقدمها ـ أي هذا الوسيط ـ دورا مهما في حث أطراف النزاع على القبول بها .



ومن تطبيقات العمل الدولى فيما يتعلق بدور الوساطة كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود : محاولات الوساطة المتعددة التى قامت بها بعض الدول الأفريقية ـ فرادى أو بصورة جماعية ـ لتسوية النزاع الصومالى ـ الاثيوبى الكينى بشأن الحدود المشتركة منذ استقلال الدول الصومالية عام ١٩٦٠ . ومنها ، كذلك ، وساطة الرئيس الجابونى عمر بونجو ، وكذا الرئيس بواينيه رئيس ساحل العاج ، والرئيس التونسى زين العابدين بن على ، لمحاولة تسوية النزاع على الحدود بين ليبيا وتشاد فى أواخر الثمانينيات . وأما المثال النموذجى الذى يمكن الاشارة اليه فى شأن دور الوساطة كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود ، فيتمثل فى حالة الوساطة الأمريكية فى النزاع المصرى الاسرائيلى بشأن طابا وبعض المواقع الأخرى لعلامات الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . وكما هو معلوم ، فقد برزت هذه الوساطة بالنسبة لمختلف مراحل النزاع منذ نشوبه فى أعقاب الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وحتى اتمام تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولى الصادر فى شأنه ورفع العلم المصرى فوق طابا فى ١٥ مارس ١٩٨٩

٣ ـ المنظمات الدولية والتسوية السلمية لمنازعات الحدود :

تكشف الخبرة التاريخية فيما يتعلق بموضوع التسوية السلمية لمنازعات الحدود عن حقيقة أن المنظمات الدولية العامة قد اضطلعت بدور مهم فى هذا الشأن . ويكفى أن نشير فى معرض التدليل على مصداقية هذا الاستنتاج الى أن اكثر المنازعات الدولية اثارة للخلاف والجدل خلال فترة ما بين الحربين العالميتين قد تعلقت فى الأساس بموضوعات خاصة بالحدود والتسويات الاقليمية ، وكان لعصبة الأمم دور بارز سواء فى تسويتها أو فى اقتراح الأسلوب الملائم لهذه التسوية . ولعل حالة النزاع الذى ثار بشأن الحدود العراقية التركية ـ أو ما عرف فى ذلك الوقت بقضية الموصل ـ خير مثال يمكن أن يشار اليه فى هذا الشأن ، حيث كان لمجلس العصبة اسهام كبير فى اقتراح خطة التسوية التى أنهت هذا النزاع .

كما كان للأمم المتحدة ، ايضا اسهاما الذى لا ينكر فى محاولات ايجاد تسوية سلمية للعديد من منازعات الحدود التى عرضت عليها أو تدخلت فيها ، أو على الأقل فى العمل من أجل الحيلولة دون تفاقم مثل هذه المنازعات . ومن أمثلة هذه المنازعات : النزاع بشأن الحدود الصومالية قبل استقلال الصومال وبعده ، النزاع حول الصحراء الغربية . النزاع العراقى ـ الايرانى بشأن شط العرب ، النزاع بين الهند وباكستان بشأن كشمير ، ..

ولا تعتبر المنظمات الدولية الاقليمية استثناء فى هذا الشأن . فالثابت ، أن العديد من منازعات الحدود التى ثارت ضمن نطاق اختصاص بعض هذه المنظمات كانت محل اهتمام غير عادى من جانبها . ومن التطبيقات التى تستحق الاشارة فى هذا الخصوص : جهود منظمة الوحدة الافريقية من أجل ايجاد تسوية سلمية لنزاع الحدود بين الصومال وكل من اثيوبيا وكينيا ، وكذا جهودها لاحتواء النزاع الموريتانى ـ السنغالى الذى نشب فى أوائل أبريل ١٩٨٩ .

فالمعروف ، أنه فيما يتعلق بهذا النزاع الأخير فقد شكلت المنظمة الأفريقية لجنة سداسية ـ قام الرئيس المصرى حسنى مبارك بصفته رئيسا للمنظمة فى ذلك الوقت باختيار اعضائها ـ من وزراء خارجية كل من : مصر ، زيمبابوى ، نيجيريا ، النيجر ، توجو ، وتونس . كما شكلت المنظمة ، ايضا ، لجنة مماثلة ـ ضمت فى عضويتها كلا من : الجزائر ، الكاميرون ، الجابون ، موزمبيق ، نيجيريا ، السنغال ـ انيطت بها مهمة ايجاد تسوية سلمية للنزاع حول الحدود بين ليبيا وتشاد .

وواقع الأمر ، انه فى ضوء الخبرة التاريخية التى اشرنا الى بعض تطبيقاتها ، يمكن القول بصفة عامة ان الدور الذى تضطلع به المنظمات الدولية العامة العالمية منها والاقليمية فى مجال التسوية السلمية لمنازعات الحدود ، يعتبر ـ فى التحليل الاخير ـ دورا محدودا ولا يكاد يتعدى مرحلة التهدئة أو الاشراف على عمليات الانسحاب المتبادل للقوات المتحاربةالى ما وراء خط الحدود . ويصدق ذلك ـ على سبيل المثال ـ بالنسبة لحالة النزاع بين الصومال وكل من اثيوبيا وكينيا ، اذ على الرغم من كل جهود المساعى الحميدة والوساطة التى بذلتها منظمة الوحدة الأفريقة بهدف ايجاد تسوية لهذا النزاع ، الا انها لم توفق فى نهاية المطاف فى انجاز هذا الهدف . وفى العديد من الاحيان ، كثيرا ما توفر المنظمة الدولية الاطار العام الذى ينجح من خلاله الاطراف المتنازعون فى الوصول الى تسوية ما بينهم من خلافات . ويمكن ارجاع هذا الدور المحدود للمنظمات الدولية فيما يتعلق بالتسوية السلمية لمنازعات الحدود الى عدة اسباب : فاولا ، هناك السبب المتمثل فى حقيقة ان منازعات الحدود تعتبر من حيث الاصل منازعات قانونية ، وهى لذلك كثيرا ما لا تجدى معها الوسائل السياسية لتسوية المنازعات ويفضل عرضها على الأجهزة الدولية القانونية والقضائية المتخصصة ان اردنا للتسوية التى يتم التوصل اليها ان تكون نهائية ودائمة . وثانيا ، هناك السبب الذى يتمثل فى وجود العديد من القيود القانونية والاجرائية التى قد يكون من شأنها الحد من قدرة المنظمة الدولية على التدخل لتسوية النزاع بمبادرة من جانبها وحدها . فالقاعدة بالنسبة لتدخل المنظمات الدولية كطرف ثالث من أجل تسوية المنازعات التى تثور بين اعضائها هى قبول الأطراف المتنازعة لهذا



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أبريل ١٩٩٣

التدخل . ومن ناحية ثالثة ، هناك السبب المتعلق بالمناخ السياسى العام أو المحيط ، والذى قد يحول دون قبول احد الاطراف المتنازعة عرض النزاع على احدى المنظمات الدولية المعنية وتفضيل اللجوء الى منظمة دولية اخرى ربما لا تكون هى الأكثر قدرة على تسويته . فمما لا شك فيه ، أنه بالنظر الى أن منظمة الوحدة الأفريقية قد اعلنت منذ البداية انحيازها لمبدأ المحافظة على قدسية الحدود السياسية الموروثة منذ عهد الاستعمار ، فان دولة كالصومال لم تكن متحمسة لعرض نزاعها مع جيرانها على هذه المنظمة الدولية الاقليمية بقدر تحمسها لعرضها على منظمة الأمم المتحدة .

ثانيا ، التسوية القانونية لمنازعات الحدود :

تتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية عموما من خلال اللجوء الى احدى وسيلتين وهما : التحكم الدولى من ناحية ، والقضاء الدولى الدائم من ناحية ثانية . وطبقا لما يكشف عنه العمل الدولى ، فان هاتين الوسيلتين تعتبران وبحق من اكثر الوسائل السلمية التى تؤثر الدول عموما اللجوء اليها لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات بشان الحدود .

ونعرض فيما يلى ، وفى ايجاز ، لدور كل من هاتين الوسيلتين فيما يتصل بهذا الموضوع .

١ ـ التحكم الدولى والتسوية السلمية لمنازعات الحدود :

يشير اصطلاح التحكيم، كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، الى ذلك الأجراء الذى يمكن عن طريقه التوصل الى تسوية سلمية للنزاع محل الاعتبار بحكم ملزم تصدره هيئة خاصة يقوم اطراف النزاع انفسهم باختيار اعضائها ووضع قواعد اجراءاتها وتحديد القانون الذى تتولى تطبيقه فى شأن هذا النزاع .

وليس من قبيل المبالغة القول ، فى هذا المقام ، بان التحكيم الدولى بهذا المعنى المشار اليه قد ارتبط من حيث نشأته وتطوره فى العصر الحديث بمنازعاتها الحدود . وليس أدل على ذلك من حقيقة ان واقعة تحكيم الألباما الشهيرة عام ١٨٧٢ بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، هى التى ينظر اليها باعتبارها بداية العصر الذهبى للتحكيم الدولى فى التاريخ الحديث .

وعلى الرغم من ان انشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى عام ١٩٢٠ قد مثل بداية مرحلة جديدة ومهمة بالنسبة لتطور نظام التحكيم الدولى كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات ، وذلك بالنظر الى حقيقة ان المحكمة المذكورة قد وفدت ـ ولأول مرة على المستوى العالمى ـ نظاما دائما للتسوية القضائية للمنازعات الدولية ، الا ان الشىء الذى لاشك فيه هو ان انشاء مثل هذه المحكمة تماما دور التحكيم فى العلاقات الدولية المعاصرة . عما درج عليه العمل الدولى ـ سواء خلال فترة ما بين الحربين او خلال الفترة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ من النص فى العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية عى اللجوء الى التحكيم لتسوية المنازعات ، يلاحظ ان دولا عديدة قد قررت بالفعل تسوية منازعات بواسطة هذه الوسيلة مؤثرة اياها على التسوية القضائية . ولعل من أبرز التطبيقات التى تكشف عنها الخبرة العربية خاصة فى هذا الشان :

حالة التحكيم فى النزاع بشأن السيادة على واحة البوريمى بين المملكة العربية السعودية ومسيختى ابو ظبى ومسقط ، وهو التحكيم الذى لم يسر اطرافه فى اجراءاته الى نهايتها . وحالة التحكيم بين مصر واسرائيل بشأن طابا وبعض علامات الحدود الأخرى على الحد السياسى المشترك ، وهوالتحكيم الذى صدر الحكم فيه فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

ويفسر لجوء الدول الى التحكيم لتسوية منازعاتها ذات الصلة بالحدود ، على الرغم من وجود اجهزة قضائية دولية دائمة كمحكمة العدل الدولية ، بارجاعه الى عدة اسباب : فهناك ، من ناحية اولى ، طبيعة التحكيم ذاته ، والدور الذى تلعبه ارادة اطراف النزاع بالنسبة لمختلف مراحل عملية التحكيم . فالمعروف ، ان هذه الارادة تتجلى فى مختلف مظاهرها ، فالاطراف المتنازعون هم الذين يختارون المحكمين وهم الذى يحددون شكل المحكمة والقانون الذى ستتولى تطبيقه على النزاع الذى سيعرض عليها ، وكذلك الاجراءات التى تتبع امامها ، ومكان وزمان انعقادها .. ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للقضاء حيث ينتهى دور الخصوم ـ كمبدأ ـ عند الموافقة على عرض النزاع على المحكمة القائمة اصلا قبل نشوئة والتى يكون لها بموجب نظامها الاساسى قانونها وقواعد اجراءاتها . ومن ناحية ثانية ، يلاحظ ان اللجوء الى التحكيم يكون ميسورا الى حد كبير بالمقارنة باللجوء الى القضاء الذى يتطلب شروطا معنية للتقاضى امامه . وعادة ما يكون اللجوء الى التحكيم اكثر يسرا اذا ارتضى اطراف النزاع عرضه على محكم واحد ، حيث لا تثور هنا المشكلة الخاصة بتشكيل هيئة التحكيم والتى تعتبر وبحق احدى المشكلات الرئيسية التى تواجهها الدول فى هذا الشان .

ومن ناحية ثالثة ، فان بعض الدول قد تؤثر اللجوء الى التحكيم وليس القضاء لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات لا لسبب الا انها تريد ان تستبعد قواعد القانون الدولى القائم وتريد تطبيق قواعد اخرى خاصة غير قواعد العدل والانصاف التى يجوز للقضاء الدولى تطبيقها بناء على طلب الاطراف . وهناك اخيرا وليس بآخر ـ السبب المتمثل فى سرعة اجراءات التحكيم بالمقارنة ببطء اجراءات التقاضى امام المحاكم الدولية الدائمة كمحكمة العدل الدولية .

٢ ـ التسوية القضائية لمنازعات الحدود :

يشير اصطلاع التسوية القضائية للمنازعات الدولية الى ذلك الاجراء الذى يتم بموجبه الفصل فى النزاع الدولى بواسطة جهاز دولى دائم مختص بادارة العدالة الدولية ، وذلك بموافقة اطراف هذا النزاع ومن خلال تطبيق القانون واتباع نظام معين للاجراءات .

وباستقراء خبرة القضاء الدولى الدائم ـ سواء فى ذلك المحكمة الدائمة للعدل الدولى او محكمة العدل الدولية الحالية ـ يمكن القول بأنه على الرغم من المزايا العديدة التى تتحقق من خلال اللجوء الى نظام التحكيم الدولى والتى اشرنا الى أهمها ، الا ان الملاحظ ـ عملا ـ هو ان الدول لم تركن الى هذا النظام دائما لتسوية منازعاتها عموما ومنها المنازعات المتعلقة بالحدود . فهناك حالات كثيرة لم تتردد الدول فيها فى اللجوء الى القضاء بدلا من التحكيم . ومن امثلة هذه الحالات : حالة النزاع بشأن الحدود العراقية ـ التركية (قضية الموصل) . وهو النزاع الذى طلب مجلس عصبة الأمم ـ وكما تقدم ـ فتوى بشأنه من المحكمة الدائمة للعدل الدولى عام ١٩٢٥ . وهناك ، كذلك ، حالة النزاع حول الصحراء الغربية والذى افتت محكمة العدل الدولية فيه عام ١٩٧٥ ، وكذلك حالة النزاع بشأن تعيين الجرف القارى بين ليبيا ومالطة ، وكذلك النزاع حول نفس الموضوع بين ليبيا وتونس عام ١٩٨٢ . كما ان هناك حالة النزاع بين قطر والبحرين بشأن تعيين حدود المياه الاقليمية بينهما والمعروض حاليا امام محكمة العدل الدولية . ومن الأمثلة الأخرى ايضا . حالة النزاع الليبى ـ التشادى ، والذى ترددت الأنباء اكثر من مرة حول اتفاق الدولتين على عرضه على المحكمة الدولية للفصل فيه ، ولكن يبدو ان التطورات السياسية فى العلاقات بينهما ـ وخاصة بعد وصول الرئيس التشادى الحالى الى الحكم ـ قد اسهمت فى انفراج الأزمة ، وحالت من ثم دون الاستمرار فى خطوات عرض النزاع على القضاء الدولى .

وأيا ما كان الأمر ، فأن مسألة تفضيل اللجوء الى القضاء الدولى لتسوية منازعات الحدود على اللجوء الى التحكيم أو العكس ، انما تظل فى التحليل الأخير مسألة ملاءمة تقدرها الاطراف المتنازعة ذاتها ، حيث يصعب القطع فى التحليل الأخير بتميز اى من هاتين الوسيلتين على الأخرى بشكل مطلق . أما الشىء الذى يمكن التوكيد عليه هنا ، وبقدر كبير من الثقة ، فهو ان كلا من التحكيم والقضاء (الدوليين) بفضل الوسائل الاخرى غير القانونية لتسوية المنازعات الدولية عموما ولتسوية منازعات الحدود بوجه خاص . ومرد ذلك الى الآتى :

فاولا ، ان كلا من هاتين الوسيلتين ـ التحكيم والقضاء ـ تفصل فى النزاع المعروض عن طريق اصدار حكم ملزم بات ونهائى وثانيا ان كل منهما تتحقق من خلالها مزايا التسوية القانونية للمنازعات الدولية سواء من حيث كونها هى التى تناسب وضع الدول الصغرى فالمجتمع الدولى فى مواجهة الدول الكبرى . أو من حيث كونها هى التى يمكن وخاصة اذ ماتوفرت لها ظروفها الموضوعية المناسبة اى تفصل فى النزاع بشكل نهائى . أو حتى بالنظر الى انها حق ـ اى التسوية القانونية ـ التى تكون ذات تاثير اقوى فى اقناع الراى العام فى الدول المعنية بجدواها وبعدالتها ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للتسويات السياسية التى عادة ما ترتبط فى اذهان افراد الشعب بفكرة التنازلات والحلول الوسط المفروضة . وثالثا ، ان هاتين الوسيلتين تعتبران ملائمتين اكثر من غيرهما من وسائل التسوية السلمية للمنازعات لتسوية منازعات الحدود ، على اعتبار أن الفصل فى هذه المنازعات ذات الطبيعة الخاصة غالبا ما يثير البحث فى العديد من الحجج والأدلة القانونية التى قد لا تستطيع الوسائل السياسية التعامل معها بشكل صحيح □ .



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٣

مسقط تتوسط بين أبوظبي وطهران وتنشغل بهم التوازن الإقليمي

مسقط: من وفائي دياب

مسقط هادئة هذه الايام، لكنه بالطبع ليس الهدوء الذي يسبق العاصفة، لان العاصفة سبقت الهدوء.

ففي كل يوم تقريبا، تهب على العاصمة رياح جنوبية غربية آتية من إيران، فتجنح درجة الحرارة الى الارتفاع وتسقط الامطار ولو باستحياء.

يحار زائر مسقط من اين يبدأ.

من هنا حركة لا تتوقف في كل الاتجاهات لتنسيق المواقف حيال المتغيرات الاقليمية والدولية. رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تلقى رسالتين في غضون يومين من السلطان قابوس بن سعيد، وفي اليوم الثالث قاد السلطان قابوس سيارته الى مدينة العين حيث التقى الشيخ زايد، وعقد معه اجتماعا مغلقا عاد بعده الى مسقط.

وفي اتجاه آخر كان السلطان قابوس يتلقى رسالة من الرئيس حسني مبارك حملها وزير الاوقاف الدكتور محمد علي محجوب، ورسالة مماثلة من الملك حسين نقلها وزير التجارة العماني مقبول بن علي سلطان، بينما كان وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله يرتب في كراتشي لقاء بين نظيره الاماراتي الشيخ حمدان بن زايد ووزير الخارجية الايراني الدكتور علي اكبر ولايتي.كل ذلك في وقت كانت تختتم فيه محادثات ايرانية - عمانية باتفاق على تطوير حقل غربي بنجا - هنجام الواقع في مضيق هرمز.

ثمة كلام هذه الايام عن وساطة عمانية بين ابوظبي وطهران حول الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) لكن الدوائر الرسمية لا تؤكد ذلك وتشير الى ان الاتصالات القائمة بين البلدين انما تاتي في اطار التشاور المستمر حول المستجدات على الساحتين العربية والخليجية.

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

مسقط تتوسط

وبعيدا عن التصريحات الرسمية، تؤكد مصادر مسؤولة ان لقاء كراتشي ساهم في تبريد الازمة وفتح الباب امام حل سلمي لمشكلة الجزر من شأنه ان يحفظ امن المنطقة واستقرارها.

وفي اطار الخط السياسي المميز الذي تلعبه مسقط تشير الدوائر العمانية كخطوة لاحقة على ضرورة العمل على تحقيق اتفاق اقليمي جديد، تشترك فيه دول المنطقة وترى هذه الدوائر انها لا تكشف سرا عندما تشير الى ان اكثر من زعيم عربي يأمل في عودته الى الخليج من البوابة العمانية.

التوجه العماني في هذا المجال يستند الى تصور وضعه وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله خلاصته ان تحقيق الامن السياسي والاقتصادي في المنطقة لا يتحقق الا بهذا الاتفاق، ورغم ان مسقط تدرك استحالة ذلك في ظل الظروف الراهنة، وتحديدا في ظل بقاء نظام صدام حسين، فان هذا لا يمنعها من طرح الموضوع مع الجهة التي يفترض ان تضمن هذا الاتفاق، اي دول التحالف الدولي، على امل ان يحظى بموافقتها وتعمل على اقناع الاطراف الاخرى بأن تحذو حذوها.

هنا في مسقط ثمة شعور بمدى ما يعنيه غياب العراق عن التوازن الاقليمي بعد مغامرة صدام حسين في الكويت، ويطرحون اقتراحات كثيرة حول امكانيات العودة الى مثل هذا التوازن، مستفيدين من الطرق المفتوحة مع كل الجهات بما فيها العراق وايران.

وتعبر السلطنة عن صعوبة هذا الهدف. ولذلك فهي تطرح المشكلة وتطرح البديل لها.

وتكشف مصادر سياسية في هذا المجال عن تنسيق خليجي - تركي قطع شوطا بعيدا، في اطار سياسة واضحة هدفها دفع انقرة الى اداء دور اسلامي اكبر يقيم توازنا مع دور ايران ويعوض العرب بعض ما فقدوه بغياب العراق. والكلام المسموع في الاوساط الرسمية ان هذا يتم بالتنسيق مع مصر، وبالتفاهم مع سورية التي تريد ان تكون انقرة عنصر توازن في المفاوضات المتعددة الاطراف خصوصا في جانبها المتعلق بالمياه فلا تظل اسرائيل اللاعب الاقوى او الوحيد.

ولا يغيب عن اهل المنطقة القول ان المفاوضات كان من الممكن ان تعقد بشروط افضل لو لم يقدم النظام العراقي على غزو الكويت، ويخرج من حرب تحريرها بالشكل الذي انتهت اليه. كما ان ايران ما كانت قادرة على افتعال ما افتعلت من مشاكل في المنطقة لو بقيت بغداد بالقوة التي كانت عليها بعد حرب السنوات الثماني.

وتعقد دوائر خليجية الآن امالا على الامين العام الجديد للمجلس الشيخ فاهم القاسمي الذي تحرك سريعا لحل المشاكل الصغيرة، والانطلاق منها لما هو اهم كفتح الحدود المشتركة واقامة السوق الموحدة التي تراعي مصالح كل الدول الاعضاء وتسقط الفوارق بينها.

وينتظر المسؤولون الخليجيون بفارغ الصبر الان الاسلوب الذي سيتبعه الشيخ فاهم لحل الخلاف القائم حول منصب الامين العام المساعد للشؤون السياسية الذي يتنافس عليه ثلاثة مرشحين هم العماني سيف المسكري والبحريني عبد العزيز بو علي، والقطري علي حسين مفتاح. ويذكر ان المسكري ما زال يواصل مهماته على الرغم من انتهاء مدته في آخر مارس (آذار) الماضي، والارجح انه باق في منصبه منعا لمشكلة جديدة بين قطر والبحرين.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

مسقط: طهران تعترف بسيادتنا على جزيرة «أم الغنم»

مسقط: من وفائي دياب

اكدت مصادر عمانية رسمية ان الحديث عن اي إشكال او خلاف مع ايران هو مجرد اجتهاد لا أساس له من الصحة، مشيرة الى ان البلدين يلتزمان التزاماً كاملاً مضمون اتفاقية واضحة في هذا المجال موقعة منذ ايام الشاه.

ولا توجد للسلطنة، كما تقول المصادر، اي خلافات حدودية مع احد، لكنها في صدد ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية البحرية مع باكستان في بحر العرب. اما ما يقال عن خلاف مع ايران حول جزيرة «أم الغنم» فهو من باب التكهن، لأن ايران لم يسبق أن طالبت بالسيادة على الجزيرة، وهي معترفة بسيادة السلطنة عليها وفق ما تنص عليه الاتفاقات الدولية المعمول بها.

وتشتهر «أم الغنم» بانها كانت ساحة لمعارك طاحنة وقعت اثناء الحرب العالمية الثانية عندما حاولت الدول الكبرى فرض سيطرتها على الخليج. وجاء اسم الجزيرة من الغنم الذي كان يعيش فيها بكثرة الى ان انقرض مع الوقت. وتكمن اهمية هذه الجزيرة في كونها المقر الحالي لقاعدة رأس مسندم البحرية وهي تقع فوق مضيق هرمز مباشرة الذي يعتبر من اهم الممرات المائية في العالم.

وتؤكد مصادر عمانية رسمية من ناحية اخرى عدم وجود اي خلاف مع باكستان في ما يتعلق بالمياه الاقليمية. وتقول ان الاتصالات الجارية هي لوضع ترسيم لحدود متفق عليها منذ وقت طويل ولا مجال لاي تباين حولها. وحسب اتفاق موقع بين البلدين منذ الستينات فقد اعادت السلطنة لباكستان جزيرة اسمها «جوادر» لكنها اشترطت ان يكون لها حق تجنيد سكانها عند الحاجة وكذلك الاستفادة من اي استغلال لنفطها.

من جهة أخرى قالت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» امس ان لجنة عمانية - ايرانية مشتركة ستعقد اول اجتماعاتها في طهران في شهر اكتوبر (تشرين الاول) المقبل لمزيد من التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري بين البلدين.

واستناداً الى المصادر نفسها فإن ايران عرضت على سلطنة عمان اقامة مشاريع استثمارية مشتركة في منطقة «قشم» الايرانية التي تعتبر احدى ثلاث مناطق حرة في ايران، كما عرضت ايضا استعدادها الكامل لنقل اي انتاج بين البلدين من «قشم» الى أسواق الجمهوريات الاسلامية السوفياتية سابقاً.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

الجزائر تنفي وجود حشود على الحدود المغربية

□ الرباط - ا.ش.ا:

نفى مسئول بسفارة الجزائر بالرباط ما رددته إحدى الصحف العربية الصادرة في لندن مؤخرا من أن هناك حشودا جزائرية على الحدود مع المغرب.

ووصف المسئول الدبلوماسي الجزائري هذه الانباء بانها عارية من الصحة تماما وان لا توجد اية حشود عسكرية مع حدود المملكة المغربية الشقيقة.. مؤكدا أن مثل هذه الانباء تساعد على توتر العلاقات بين البلدين.

وقال الدبلوماسي الجزائري إن اللجنة التحضيرية لاجتماع اللجنة العليا المشتركة بين المغرب والجزائر سوف تعقد اجتماعا في الاسبوع القادم بالعاصمة المغربية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٢

العراق يغلق حدوده مع الأردن بزعم استبدال عملات قديمة بأخرى

عمان - ر - قرر العراق للمرة الاولى منذ حرب الخليج اغلاق حدوده مع الأردن ابتداء من أمس ولمدة خمسة ايام امام السيارات والمسافرين ، الامر الذى أدى الى احتجاز المئات على الجانبين فى الصحراء .

وقال مسئول حكومى أردنى لوكالة «رويتر» ان السلطات العراقية أبلغت الأردن بان الاغلاق يستهدف اتاحة الفرصة لاستبدال عملات عراقية من فئة ٢٥ دينارا ، كانت قد طبعت قبل حرب الخليج ، بعملات من فئات اخرى .

ولم يستبعد المراقبون ان يكون وراء قرار الأغلاق اضطرابات أمنية داخل العراق ، وتحاول السلطات العراقية القبض على المشتركين فيها .

وذكر مسافرون ان حرس الحدود الأردنى يوقف العربات على بعد ٧٠ كم من حدود العراق .

٣٢٥٥ ج



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

.. نظرة على الخليج !

خطفت منطقة الخليج العربي انظار المراقبين هذا الأسبوع، خصوصا أولئك الذين يتابعون عن كثب مجمل التفاعلات التي تشهدها المنطقة منذ كارثة الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وما تبعها من متغيرات عميقة سواء في طبيعة تحالفات القوى أو مايتعلق بالرؤى المتباينة لمفهوم الامن وكيفية توفيره وضمان استقراره لكل قطر على حدة، وللدول الخليجية الست بشكل عام.

مرسى عطا الله

وقد جاءت جولة الرئيس مبارك في منطقة الخليج التي بدأها يوم الاحد الماضي بزيارة سلطنة عمان ثم تواصلت محطات التوقف لتشمل حتى الآن كلا من الكويت والبحرين والامارات، وينتظر أن تكون السعودية هي المحطة الأخيرة.. جاءت بمثابة اشارة لها مغزاها عن تواصل الاهتمام الاستراتيجي المصري بهذه المنطقة الحيوية من العالم العربي والتي يمثل أمنها القومي جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل.

والحقيقة ان النظرة الموضوعية لمثل هذه الجولة ينبغي أن تتعدى حدود التفاصيل والجزئيات التي تمثل جوهر القضايا التي طرحت على موائد المحادثات في مختلف العواصم الخليجية، وان ينظر اليها في اطار الرؤية الاستراتيجية المصرية الثابتة لمفهوم وفلسفة الأمن القومي العربي.

ان مصر كانت ومازالت وستظل تعتقد بضرورة الحفاظ على الهوية الكاملة لمنطقة الخليج ليس فقط من ناحية التركيب السكاني أو الوضع الديموجرافي ككل وانما ايضا من ناحية الهوية العربية الخالصة لأية ترتيبات أمنية ينبغي أن يكون في مقدمة أهدافها منع أي وجود غير عربي في هذه المنطقة.

بوضوح شديد أريد أن أقول ان مصر كانت ومازالت وستظل حريصة على اداء دورها - سواء بالمشاركة أو التنبيه - لادراك مخاطر الاستمرار في تجاهل أهمية التوصل إلى صياغة عملية ومقبولة لترتيبات أمنية عربية لمنطقة الخليج - من خلال صيغة اعلان دمشق أو غيرها - بما يتفق وما فرضته علينا حقائق وأحداث التسعينات وابرزها زلزال ٢ أغسطس ١٩٩٠ اقليميا أو زلزال انهيار النظام العالمي الذي كان سائدا منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي ودول ما كان يسمى بالكتلة الشرقية.

إن الخليج العربي لم تعد أهميته الاستراتيجية الحالية مرتبطة بالاحتياطيات البترولية التي تمثل شريان الحياة لاوروبا الغربية واليابان، ولا لكونه بحيرة مؤهلة لايواء وحماية الأسطول الأمريكي حيث لم يعد هناك أي خطر سوفيتي، ولكن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج تحكمها معطيات جديدة.

لقد أصبحت ايران - بعد تحطم الآلة العسكرية العراقية - تحلم بدور يتفق وطموحات ورغبات الهيمنة التي تعشش في رءوس الفرس منذ قرون طويلة.

وبتشجيع من حكام طهران ودعمهم حدثت تطورات ذحولت بدولتين اسلاميتين مجاورتين لايران وهما افغانستان وباكستان لكي تكونا - سواء بعلم السلطة فيهما أو عدم علمهما - مراكز لنشر أفكار التطرف وتصدير عمليات ورموز الارهاب إلى العالم العربي - عبر بوابة الخليج - وتحت عباءة الدين.

وفي ظل هذه النوايا والتلميحات الايرانية نشأت مخاوف وحساسيات لدى بعض أهل الخليج كلما جاء ذكر أمن



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

الخليج نتيجة الاحساس بان ايران تقف بشدة ضد صيغة اعلان دمشق وانها تسعى لاعادة احياء التصور الايراني الذى تم طرحه خلال سنوات حكم الشاه، والذى كان يرتكز إلى فكرة بناء نظام أمنى للمنطقة على غرار نموذج حلف الأطلنطى بحيث تلعب ايران فى هذا النظام نفس الدور الذى تلعبه أمريكا مع اوروبا الغربية.

وأخطر من هذا كله ان حكام طهران لم يخفوا هذه الأطماع والنوايا فى التوسع والهيمنة، وانما دأبوا فى الآونة الأخيرة على اعادة فتح ملفات مزاعمهم القديمة ومحاولة اسماع الكل بان لهم حقوقا تاريخية فى الخليج من نوع تلك الحقوق التى مازال صدام العراق يرددها بشأن الكويت!

لقد تحول الهمس فى ايران الى صيحات مسموعة تتحدث عن منطقة الخليج باعتبارها جزءا من الاراضى الايرانية.. ثم لماذا نذهب بعيدا ونجهد أنفسنا فيما اذا كانت هذه صيحات جادة أم للاستهلاك المحلى؟.. اليست جميع الدساتير الايرانية منذ عهد الشاه وحتى اليوم تنص على ان البحرين تمثل المقاطعة الرابعة عشرة من الدولة الايرانية؟

واذن فان التورط الايرانى فى عمليات الارهاب والتطرف داخل مصر ليس سوى حلقة فى مخطط كبير يستهدف اشغال مصر والهاءها بعيدا عن الكعكة الخليجية التى يريدون التهامها.

وينسى حكام طهران أن مصر - مهما كانت المخاطر والتضحيات - لايمكن أن تسمح باى تهديد لدول الخليج لانه يمثل تهديدا صريحا ومباشرا لأمن مصر القومى.

ويتجاهل حكام طهران أن أمن البحر الأحمر الذى تملك مصر أطول سواحله مرتبط ارتباطا وثيقا بامن منطقة الخليج، وان حدود الحركة لترتيبات الأمن القومى المصرى وصلت الى باب المندب ابان حرب اكتوبر عام ١٩٧٣.

ثم أليس بامكاننا - كعرب - أن نعيد من جديد فتح ملف منطقة عربستان التى هى بكل الوثائق التاريخية والجغرافية جزء من الوطن العربى ليس فقط من حيث الأصل العنصرى أو اللغة السائدة وانما أيضا بما يحتمل فى نفوس أهل عربستان من مشاعر وآمال عربية خالصة.

اليست عربستان العربية جزءا سليبا حصلت عليه ايران بتواطؤ بريطانى مكشوف مع نظام الشاه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية!

ومازالت فى الذهن خواطر كثيرة وأفكار متعددة!

ومازال هناك أمل فى أن يدرك الجميع أن مصر القوية القادرة المستقرة أمنيا واقتصاديا هى التى يمكن ان تبدد كل هذه المخاوف والأوهام!

.. وهكذا أتصور أن جولة الرئيس مبارك ليست بعيدة عن هذه الحقائق والمعطيات الجديدة. أغلب الظن أنها كذلك!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٣ ديسمبر ١٩٩٢

منازعات الحدود بين السياسة والقانون

الدكتور أنور ماجد عشقي

هناك مقولة يتفق عليها فقهاء السياسة والقانون تقول: «حيث توجد الحدود توجد المنازعات». ولا نغالي اذا وضعنا قضايا الحدود في مقدمة اسباب التوتر الدولي، فقد دل واقع الحياة الدولية على ان منازعات الحدود اذا لم تسو بالطرق السلمية فانها سوف تؤثر على العلاقات الدولية، وخاصة بين الدول المتجاورة وقد تفضي الى مواجهات مسلحة.

ان معظم الحروب المحلية والاقليمية كانت بسبب الخلافات الحدودية. فالحربان العالميتان دارتا حول سيطرة المانيا على مقاطعتي الالزاس واللورين الفرنسيتين، كما ان الصراع بين الهند وباكستان دار حول قضية كشمير، والنزاع على «جزر الكوريل» جعل الخلاف بين روسيا واليابان خلافا مزمنا.

لقد توصل القانون الدولي الى صياغة مبادئ وقواعد يطبقها القضاء الدولي في منازعات الحدود، وتشمل المرافعات والاحكام المتعلقة بالمنازعات، ومع هذا فان هناك مسائل فنية دقيقة تطرحها منازعات الحدود من شأنها عرقلة الحلول.

ان سجل محكمة العدل الدولية في لاهاي مليء بالمنازعات الحدودية سواء كانت ارضا او جزيرة او جزءا من جرف قاري، ومع هذا فان المحكمة لا تنظر الا في القليل من هذه القضايا، لأن نظام المحكمة الدولية يتطلب ان تتفق الدول المتنازعة على رفع القضية اليها قبل ان تبدأ النظر فيها.

ان منظمة الوحدة الافريقية قد نجحت الى حد ما في تطويق خطر المنازعات بسبب الحدود عندما قررت عام 1964م «انه بالرغم من سلبيات الحدود التي ورثتها الدول الافريقية المستقلة فانه لا مناص من ابقاء الحدود على ما هي عليه، حرصا على وحدة القارة واستقرار الاوضاع فيها».

اما الجامعة العربية فقد اقتصرت في فعاليتها على الدور التوفيقي بين الدول المتنازعة، والقيام بسياسة تنقية الاجواء دون فعاليات عسكرية او ادارية او تنظيمية، لأن الجامعة محكومة بالارادات العربية، وقد اكتفى نظام تسوية المنازعات بالجامعة تخويل مجلسها القيام بالوساطة بين الدول، كما لم يتضمن ميثاق الجامعة نصا بانشاء جهاز قضائي لتسوية المنازعات العربية، بل نص في مادته الخاصة على مبدأ التحكيم والتوسط، وهو التحكيم الاختياري الذي يقوم به المجلس بناء على طلب من اطراف النزاع. تعتبر معاهدات الحدود من وجهة النظر القانونية نوعا من المعاهدات العينية (Dispositive Treaties) وهي بالتالي ترتب حقوقا على الاقليم محل المعاهدة، لأن المعاهدة العينية تدمغ الاقليم بوضع دائم لا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على شخصية الدولة التي تمارس السيادة على الاقليم، كما ان المعاهدة تعتبر تامة

٣٥٨



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٢

وفورية التنفيذ، فالدولة الجديدة لا ترث المعاهدة بل النطاق الاقليمي لسيادتها، وهذا ما يقوله الدكتور محمد طلعت غنيمي في كتابه «قانون السلام».ان القانون الدولي يؤكد انه عندما تقوم دولتان بتعيين الحدود بينهما فانهما تهدفان الى تحقيق الاستقرار، لأن تسوية الحدود ستكون نهائية وتقوم على اساس ثابت ومؤكد، وهذا لا يتأتى اذا كان من الجائز الطعن في الحدود كلما اكتشفت ثغرة في معاهدة او خريطة، او كلما تبين لمنطقة من مناطق الحدود اهمية اقتصادية او سياسية او استراتيجية لم تكن معروفة من قبل، وقد قضت محكمة العدل الدولية في قضية المعبد الكمبودي «ان تعديلات الحدود لا يمكن قانونا المطالبة بها على اساس أن المنطقة قد أضحت لها اهمية لم تكن معروفة او مدركة وقت انشاء الحدود».

وتثور المنازعات الحدودية لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بأسباب تتصل بتحديد الحدود، كعدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود عندما لا تكون الحدود قد حددت او خططت بموجب معاهدة او قرار قضائي او تحكيمي او اداري، او دفعت أحدى الدول ببطلان او عدم صحة معاهدة الحدود او الطعن في قرار التحكيم. كما يثور النزاع حول اختلاف التفسير او تطبيق معاهدات الحدود. كما ان هناك اسبابا تتصل بتخطيط الحدود وإعداد الخرائط، كأن تنفرد احدى الدول بتخطيط الحدود، أو ان تتجاوز لجنة التخطيط لصلاحياتها الصريحة او الضمنية، او لغياب نص صريح او ضمني، وهناك ايضا اسباب تتعلق بالطعن في صحة الحدود بناء على حق تقرير المصير.

اما النزاع حول تفسير او تطبيق المعاهدات فينشأ بسبب افتقار المعاهدة للدقة في الصياغة، او من استخدام تعريفات غامضة، او اكتشاف تناقضات في نصوص المعاهدة.

ان القانون الدولي يفتقر الى قواعد ملزمة لتفسير المعاهدات، لكن الفقه والقضاء الدوليين استنبطا من القوانين الوضعية مجموعة القواعد التي يجوز الاهتداء بها في عملية التفسير، وتنحصر طرق التفسير في ثلاث طرق:

الطريقة النصية.

الطريقة الشخصية.

الطريقة الوظيفية.

ان الجانب الاكبر في المرافعات الدولية يأتي من سلوك الاطراف اللاحق على معاهدات الحدود، والسلوك اللاحق هو كل ما يصدر من اطراف النزاع من تصريحات او بيانات او خرائط، وما يجري تبادله بين الاطراف من مراسلات، كما ان اعمال السيادة التي تباشرها الدول الاطراف في المناطق محل النزاع تعتبر من السلوك اللاحق على المعاهدة.

ان الاشكالات المطروحة في مسائل الحدود تتأتى من عدم التفرقة بين المصطلحات، فكثيرا ما يلتبس الامر على اطراف

٠٢٢٠٩



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٥ ديسمبر ١٩٩٣

ان قضايا الحدود هي قضايا طبيعية معروفة لدى كافة الدول وعلى كافة المستويات لكن اختيار التوقيت لاثارة القضايا الحدودية هو الذي يتجاوز حدود المعقول والمالوف، مما جعل الحدود ميزانا لمقياس الحرارة السياسية بين الدول تبرد عندما تصفو العلاقات السياسية، وتسخن عندما تجفو هذه العلاقات.

ان اثارة المسائل الحدودية ما هو الا تعبير من الجار عن عدم رضاه عن جاره. فالحدود تظل نائمة في ظل العلاقات الودية فتبقى الخرائط ملفوفة يعلوها الغبار وتهمل المعاهدات في زوايا الادراج والخزانات، وعندما تسيس العلاقات بين الدول، تستيقظ الحدود وتتقدم الجيوش ويسقط القتلى وتجرى الاتصالات الدولية وتتناقل وكالات الانباء الاحداث وتتابعها ويسهر السفراء والقناصل وما ان تهدأ الامور حتى يتنفس الجميع الصعداء، فالسياسة هي العامل الخفي لاثارة مشاكل الحدود وهي التي تبحث في الاسباب الحقيقية لاثارتها. ان الاسباب الحقيقية في اثارة النزاعات الحدودية بين العرب هي ان التعامل مع الحدود بجري وقتيا، فلا تعالج علاجا جذريا، لهذا تجد النزاعات العربية تثار بين فترة واخرى، فقضية حلايب بين مصر والسودان قد اثيرت عام 1958 بسبب الدوائر الانتخابية وبعد 34 عاما ثارت ثانية بسبب اتفاقية التنقيب عن البترول والمعادن واليوم تثور باسباب اخرى غير معلنة. ان من ابرز الاسباب حول اثارة المنازعات الحدودية بين العرب هو ان معظم الحدود العربية غير موروثة، فالكل يرى انه احق بحدود اوسع، لهذا يجب السيطرة على مصادر المنازعات عند اثارتها، ويتطلب ذلك الادراك الكامل للأحوال والقواعد القانونية والاجراءات الكفيلة والاصول العامة لتسوية المنازعات تسوية دقيقة وحازمة، وهذا يتطلب في البداية حصر النزاع وتهدئته وتحجيمه واجراء تسويات مؤقتة مع السير قدما نحو تجذير المشكلة وحلها حلا نهائيا، عبر الاليات السلمية والحلول الدبلوماسية في جو من الادبيات السياسية بالمفاوضات الدقيقة والهادئة واعتماد الوساطة والمساعي الحميدة، كما يتطلب ذلك التحرك ووضع الحلول من خلال القواعد القانونية لحسمها عن طريق الاتفاق والمعاهدة النهائية او بالتحكيم بنوعية الاجباري والاختياري او القضاء الدولي. ان الطرق السلمية في المفاوضات تسير عبر الحلول الدبلوماسية المشتملة على المفاوضات والوساطات والمساعي الحميدة، اما الطرق اللاسلمية فهي الاساليب التي توظف فيها القوة باشكالها كالضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية واستخدام القوة العسكرية، وقد حرم القانون الدولي اللجوء الى استخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات.

ويبقى القول ان ادارة المنازعات تعتبر من القدرات السياسية التي تتميز بها بعض الدول وذلك بتوظيف ما لديها من نفوذ ومهارات سياسية للتأثير على مسار النزاع سعيا للوصول الى الاهداف التي يرغبها كل طرف باقل التضحيات.

٣٢٦٦



النزاع فلا يفرقون بين نزاع الحدود والنزاع الاقليمي.

فنزاع الحدود (Boundary Dispute) يعني الخلاف الناشئ حول المسار الصحيح لخط الحدود، اما النزاع الاقليمي (Terretorial Dispute) فانه الخلاف الناشئ بسبب ادعاءات السيادة المتعارضة على اقليم ما، وقد يشكل امتدادا جغرافيا لأحد اطراف النزاع، لكن هذه التفرقة تكون اشد وضوحا اذا كان الاقليم محل النزاع لا يجاور اقليم الدولتين المتنازعتين كالتنازع حول الجزر، لكن التفرقة تدق احيانا اخرى اذا كان النزاع حول منطقة على الحدود.

ان الخلاف بين العرب واسرائيل ليس خلافا على الحدود بل هو خلاف على الوجود، لكن مسيرة السلام التي صممت في واشنطن بذكاء استهدفت في معناها العميق تحويل النزاع من خلاف على الوجود الى خلاف على الحدود، لأن الخلاف على الحدود معناه تأكيد الاعتراف بالوجود.

اما مشاكل الحدود بين الدول العربية فان لها خصائص تميزها عن غيرها من الدول ومن هذه الخصائص، ان المنازعات الحدودية قد ترجع الى طبيعة الدولة الحديثة وسبل قيامها، لكن الولاء في الدول العربية غالبا ما يكون مرتبطا بالقبيلة اكثر مما هو مرتبط بالارض، وقد لعبت البداوة وترحالها المستمر، وانقسام القبائل على ذاتها دورا شديد التعقيد في تحديد ولاءاتها عند رسم الحدود، لأن الحدود ما هي الا تقسيم للسيادة والولاء، وهو ما يحدث شرخا وتصدعا للقبيلة، وحيث ان الحدود هي في الغالب حدود وهمية ورمزية فيصعب ضبط تنقلات البدو، وبالتالي تقسيم ارض القبيلة.

من خصائص الحدود العربية ما يتعلق بطبيعة الارض فمعظم الاراضي العربية اراض صحراوية ويصعب بالتالي تحريك الحدود وتثبيتها والتعرف عليها من بين الكثبان الرملية المتحركة، وهي صعوبة موضوعية تفتح المجال للحجج والذرائع التي يلجأ اليها احد الطرفين لإبقاء الحدود ملفا مفتوحا لاثارة المنازعات قد توظف لمكاسب رخيصة.

ومن الخصائص ايضا ان تفتت العالم العربي قد أوجد دولا مختلفة في الحجم، وجدت بسبب ظروف سياسية واقتصادية ومصالح دولية فهي تحرص على وجودها في الاسرة الدولية، كما ان الدول العربية تعتبر دولا حديثة النشأة، فالبعض يعاني من عقدة الدولة بسبب حجمها الصغير، وتخشى ان يؤدي التمادي والتغاضي عن مشاكل الحدود الى اعادة النظر في وجودها بدلا من حدودها وهي ما زالت بعد شابة يافعة.

اما الخصائص الاقتصادية فان بعض الاراضي العربية تختزن في جوفها ثروات نفطية كبرى. فالشركات الاجنبية تشعر بالقلق على مصالحها بسبب المنازعات الحدودية فتصبح الشركات اكثر الحاحا على السلطات المحلية في تثبيت الحدود، لأن ذلك ادعى للمحافظة على امتيازاتها في التنقيب، كما تعمد هذه الشركات احيانا الى الضغط على حكوماتها لتشجيع دول المنطقة على البت في مسألة الحدود والتعجيل فيها.

ان التراجع الذي اصاب الاسس العامة للانتماء العربي والاسلامي قد أورث في الامن القومي وهنا وضعفا أديا الى فتح الباب واسعا امام قضايا الحدود ومشاكلها المستعصية، فانحسار روح الانتماء العربي والاسلامي افقد الثقافة السياسية العربية كثيرا من ادبياتها، كما افقد بعض صناع القرار القدر الكبير من التسامح مع بعضهم، فازداد الشعور بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العليا المشتركة، وهو تراجع اصبح واضحا في الساحة العربية.



المصدر : المســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

حــدودكم يا عــرب !!

قنابل موقوتة فى طريق الوحدة

« المشكلة الحقيقية التى ستواجهها الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب تحرير الكويت هى حرب اخرى على هامشها لتصحيح الحدود التى رسمتها اتفاقية سايكس بيكو ومقررات مؤتمر فرساى » .

تلك العبارة التى قالها زبجنيو بريجنيسكى « مستشار الرئيس الامريكى الاسبق لشئون الامن القومى » إنطلق منها الزميل مجدى شندى فى كتابه الجديد حدودكم يا عرب الصادر خلال الايام الماضية عن الدار المصرية للنشر والتوزيع ويعالج الصراع على الحدود بين البلدان العربية وبعضها من ناحية وبينها وبين دول الجوار الجغرافى من ناحية اخرى وقبيل الدخول فى محتوى الكتاب هناك عدة نقاط جديرة بالملاحظة .



الاولى : ان الكاتب اعتمد لهجة متميزة لفكرة التوحد العربى رغم الظروف التى تعيشها البلدان العربية من تفكك وتشرذم ، مما اوقعته فى فخ الخطابية خاصة مقدمة الكتاب وفصلة الاول ، ففى المقدمة يميل الى « التنظير » الذى قد يكون محمودا من بعض الاحيان ، لكنه ليس كذلك فى كل حال ، فمنذ السطر الاول يلقى فى وجه القارىء بعبارة تقول نحن فى زمن اصبحت الكتابة الجادة فيه نوعا من الانتحار !! » وهو يشرح بعد ذلك حساسية الانظمة العربية تجاه ما يكتب ، وانحدار اهتمامات القراء متناسيا وجود فئة تقبل بنهم على ما هو جاد ، وتلقى الى سلة المهملات بالغث !

وتقوده هذه الحالة الى تأنيب القارىء الذى ربما كان غارقا فى دوامة مشاكله الحياتية اليومية وليس فى حاجة الى تأنيب الضمير حتى لو كان هذا التأنيب جماعيا ، فهو يرى مشاكل الحدود ليست الا نوعا من التسليم بما فعله المستعمر والرضاء به ، بل والعض عليه بالنواجذ ثم يضيف قائلا : نحن اذ نفعل ذلك فإننا نطرح ارادتنا جانبا وكأننا فى حالة مستمرة من التنويم المغناطيسى ثم ينعى فى الفصل الأول ماضيا كان فيه نوع من الترابط والوحدة حيث ظل بامكان الدمشقى ان يرتحل الى مكة او القاهرة او بغداد دون حاجة لتأشيرات دخول حتى نهاية القرن الماضى الى ان تدخل القلم الاستعمارى الاحمر ليصنع سلسلة من الكيانات المتفاوته من حيث الحجم والامكانات واضفى الصفة القانونية عليها ووصل الامر فى الوقت الحالى الى حد اصبحت فيه الدعوات الى الوحدة تعنى فى ذهن حكام الدول العربية خسارة قطرية وحرمانا من المدخرات ومصدر تخوف من ابتلاع الكبير للصغير والفقير للغنى !

الملاحظة الثانية هى أفراد الكاتب لمساحات كبيرة فى بعض المشاكل على حساب مشكلات اخرى فربما لجأ الى تكثيف الضوء على المشاكل المثارة حاليا او التى من المتوقع ان تثار فى المستقبل القريب بينما اهمل مشكلات اخرى كان لها حظ من الاهمية مثل واحة جغبوب بين مصر وليبيا والجرف القارى بين ليبيا وتونس حيث لم تزد المساحة المخصصة لكلتا المشكلتين عن بضعة اسطر .

اما الملاحظة الثالثة والتي تختص بالناحية الشكلية الا انها مهمة منها كثرة الاخطاء المطبعية الموجودة بالكتاب وعرض الملاحق كجزء من النسيج بنفس البنط الذى اعتمده فى الفصول السابقة ، بينما جرت العادة على عرض الوثائق والملاحق ببنط اصغر حيث كان يمكن ان تحتل ثلاثين صفحة فقط من المساحة الحالية « ستون صفحة » التى تزيد عن ربع صفحات الكتاب .

فيما عدا ذلك فان الكتاب يعد جديرا بالقراءة وان كان يبعث الحزن فى النفس على الوضع العربى الحالى ففى الفصل الاول يشير الى تصريحات صدرت عن مستشار بريطانى لاحدى الحكومات الخليجية « لم يذكر اسمه صراحة » يؤكد فيها ان بريطانيا ستظل حريصة على الحدود التى رسمتها ولو كلفها ذلك خوض حرب بعد حرب !! ويقول بالنص « ان الخليج مختلف تماما عن بقية المناطق « الناطقة » بالعربية فبعيدا عن وهم وجود امة عربية الذى يتمسك به البعض « على الرغم من ان الوقائع اثبتت عدم واقعيته وافتقاره الى مضمون صلب » هناك امم تشكلت من منطقة الخليج وليس مجرد شعوب او دول ، بل اصبح العرب اقلية فى كل واحدة من هذه الامم الخليجية ، فيما تحتم المصالح عليها الاستماتة فى الاستقلال والتمايز !! ثم يعرض للاسباب التى ادت لتعقيد مشاكل الحدود .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٢/٦/٢٧

تضليل

عجيب أمر دول الخليج العربى ، فهذا وزير من احداها يدعو ايران كمن يخطب ودها أن تعمل على تحسين علاقتها بجيرانها من دول الخليج .. رغم أن وزير خارجية ايران كان قد أعلن منذ أيام ان موضوع الجزر المختلف عليها أمر غير قابل للحوار .. والاعجب من هذا أن نفس هذا الوزير الخليجى وفى نفس التصريح يقول تعليقا على مشروع المصالحة العربية إن بلاده لاترفض ذلك وقوفا فى وجه المصالح العربية العليا ولكن بسبب وقوف بعض الدول العربية إلى جانب العراق اثناء وبعد الغزو العراقى للكويت .. أى ان الوزير العربى على استعداد لتحسين العلاقة مع ايران رغم اعتدائها الذى مازال واقعا على بعض جزر الخليج العربية ولكنه مازال رافضا للمصالحة مع الدول العربية أو بعضها بسبب عدوان انتهى وإن كانت اثاره مازالت باقية ..

والادهى من ذلك ان يتحدث هذا الوزير عن اعلان دمشق موضحا ان الحديث عن العلاقات الودية شىء والترتيبات الامنية شىء اخر !! .

فاذا ما اضفنا إلى ذلك تصريحات اخرى لعدد من المسئولين الخليجيين يؤكدون فيها ان الاتفاقيات الامنية مع بعض الدول الغربية اجدى وأفيد .. فيؤكد لنا أى نوع من العلاقات الودية تلك التى يتكلمون عنها .. رغم ان تكلفة هذه الاتفاقيــات تحسب بالمليارات ..

وقد يكون السبب وراء ذلك اعتقادهم ان الدول العربية الاخرى غير الخليجية حريصة على اعلان دمشق باعتباره صفقة مالية كما زعمت احدى وكالات الانباء العالمية .. وان صح ذلك فهو الخطأ بعينه فمصر وسوريا حينما أرسلتا جنودهما لتحرير الكويت لم تشترطا ثمنا للدفاع عن دولة عربية .. انه موقف نابع من الاحساس بمسئولية تجاه الامن القومى العربى ليس إلا ..

عربى أصيل

أكد لـ «الشرق الأوسط» أن العلاقات مع الإمارات لا تقتصر على الأسلحة

ليوتار: إيران لا تساهم في أمن المنطقة إذا استمرت في امتلاك الأسلحة المحظورة

أبوظبي: من تاج الدين عبد الحق

اختتم فرنسوا ليوتار وزير الدفاع الفرنسي زيارة قصيرة لدولة الامارات مساء أمس، اجرى خلالها محادثات مع نظيره الاماراتي الشيخ محمد بن راشد المكتوم، ومع رئيس هيئة اركان القوات المسلحة الاماراتية الشيخ محمد بن زايد ال نهيان.وتعد زيارة الوزير الفرنسي اول مهمة له خارج اوروبا منذ مجيء الحكومة اليمينية الحالية، مما يعكس حجم التقدير الذي تشعر به فرنسا تجاه الامارات التي كانت اشترت العام الماضي اكثر من 430 دبابة فرنسية من طراز ديكليرك بقيمة 4.3 مليار دولار.

ومع ان الوزير الفرنسي لم ينف او يؤكد الانباء التي ذكرت ان «هناك تعديلا في حجم صفقة الدبابات المشار اليها» فانه قال في رده على سؤال لـ الشرق الأوسط» خلال مؤتمر صحافي عقده في ابوظبي في ختام الزيارة «ان علاقاتنا بالامارات لا تقتصر على الاسلحة»، مشيرا الى «ان العلاقات في هذا الجانب جيدة، وهي افضل من اي دولة في المنطقة، وان هناك حرصا من البلدين على استمرارها وتطورها».

وقال ان المناقشات بين الجانبين تطرقت الى «اتفاقات مهمة للغاية في مجال الاسلحة» وان فرنسا مستعدة دائما للتجاوب مع طلبات الامارات في هذا الجانب.

وأضاف بان المناقشات والحديث مستمران حول الاحتياجات الدفاعية للامارات وان هناك آفاقا واسعة للتعاون بين البلدين في هذا المجال.

ونفى الوزير الفرنسي وجود اي نوع من التراجع في مدى التزام فرنسا بأمن المنطقة واستقرارها، وقال انه يزور أبوظبي في نفس الوقت الذي يقوم به وزير الخارجية بزيارة للرياض.

وقال الوزير الفرنسي «ان اهتمام فرنسا بأمن المنطقة تعكسه الاتفاقات المشتركة الموقعة مع الامارات عام 1990، وكذلك المناورات والتدريبات العسكرية لقوات البلدين».وقال الوزير الفرنسي ان بلاده «لا تنظر لعلاقاتها بالامارات نظرة البائع والزبون، بل من خلال نظرة مشتركة لأمن المنطقة واستقرارها».

ونفى الوزير الفرنسي ان يكون الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة قد انخفض مشيرا الى استمرار الزيارات المنتظمة للسفن الفرنسية والطائرات الحربية وكذلك الاستمرار في التدريبات والمناورات المشتركة التي اجريت مع دولة الامارات وسلطنة عمان.

وأكد الوزير الفرنسي في المؤتمر الصحافي التزام فرنسا بضرورة احترام القرارات الدولية الخاصة بأمن واستقرار منطقة الخليج وبشكل خاص تلك القرارات التي تتعلق بالعراق.

كما أكد ضرورة احترام دول المنطقة لحرمة واستقلال وسيادة الدول المجاورة، وهو الامر الذي ينطبق على ايران، كما اشار الوزير.

وانتقد الوزير الفرنسي سعي ايران لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، وقال ان فرنسا تتابع مع الحلفاء هذا الموضوع بغاية الاهتمام.

وأضاف «ان ايران لا تساهم بأمن المنطقة وسلامها اذا استمرت في سعيها لامتلاك الاسلحة المحظورة».

وتطرق الوزير الفرنسي الى جملة من المسائل الدولية، فحول المقاطعة الدولية لليبيا وعما اذا كانت المبادرات الاخيرة التي قامت بها ليبيا لتحسين صورتها ستساهم في رفع العقوبات وتعديل الشروط الخاصة بتسليم المتهمين بحادث لوكربي، قال الوزير الفرنسي ان بلاده ترفض كل اشكال الارهاب سواء الذي تقوم به الدول او الافراد، وقال ان على الاسرة الدولية ان تتخذ اجراءات صارمة ضد الارهاب، وانه لا يتوقع تبعا لذلك اي تغيير في الموقف الدولي من ليبيا، مشيرا الى ان هذه العقوبات قد تتصاعد اذا لم تقم ليبيا بتنفيذ مطالب الامم المتحدة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٣

وأدان الوزير الفرنسي العمليات الارهابية التي تتعرض لها مصر قائلا ان هذه العمليات ترمي الى تغيير مسار الانفتاح الذي تنتهجه مصر.

وحول موقف فرنسا من قضية البوسنة والهرسك ذكر بأن امتناع فرنسا عن تأييد قرار دولي برفع الحظر عن تصدير السلاح للبوسنة، سببه ان هذا القرار يعني انسحاب القوات الدولية التي توفر الحماية للمناطق المأهولة وكذلك وقف تزويدهم بالمؤن والخدمات الانسانية.

واضاف بأن القوات الفرنسية توفر حماية لما يقرب من 600 الف مسلم. وقال ان ما يحدث في البوسنة مأساة حقيقية وانه قلق من التطور الحالي في الاحداث هناك حيث يجري تقسيم اراضي البوسنة على حساب المسلمين.

وكان الوزير الفرنسي قد اجتمع صباح امس مع الشيخ محمد بن راشد المكتوم وزير الدفاع الاماراتي بحضور رئيس هيئة الاركان الشيخ محمد بن زايد.

وقالت مصادر دبلوماسية ان الوزير الفرنسي لم يبحث في صفقات سلاح محددة، وانما كانت الزيارة بمثابة توفير مظلة سياسية ومعنوية لمباحثات تجري في المستوى الفني مع الشركات الفرنسية المنتجة للأسلحة.

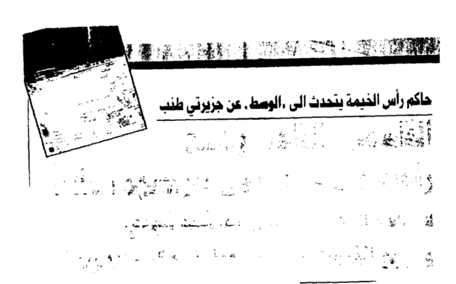
ولم تعط المصادر الدبلوماسية تفصيلات حول ما اذا كان هناك بحث في صفقات تسلح جديدة غير صفقة الدبابات، لكنها قالت بأن دولة الامارات وفرنسا يملكان علاقات نموذجية في مجال التعاون العسكري وهذا بحد ذاته يجعل الامارات اهم شريك لفرنسا في مجال التسلح في شبه الجزيرة العربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤



حاكم رأس الخيمة يتحدث الى «الوسط» عن جزيرتي طنب

مقابلة أجرتها هند عمرو

الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الاعلى حاكم امارة رأس الخيمة وهي احدى الامارات السبع التي تشكل اتحاد دولة الامارات. هادئ مقل في الحديث الى وسائل الاعلام. ورأس الخيمة معقل القواسم التاريخي ومسرح سجالاتهم مع القوى الاستعمارية التي جاءت الى المنطقة بدءاً من البرتغاليين والهولنديين مروراً بالبريطانيين وغيرهم. وكان القواسم على مر التاريخ اكثر القبائل المستهدفة، وكثيراً ما تحملت رأس الخيمة المدينة التاريخية الاحداث الجسام. وحرقت غير مرة ودكت بيوتها وحصونها بقنابل البوارج البحرية.

والقواسم قبيلة ذات نفوذ كبير في الخليج منذ عهد قديم ملكت اكبر اساطيل الغوص والتجارة. ومنهم اسد البحار احمد بن ماجد صاحب الفضل الكبير في رحلة فاسكو دي غاما حول رأس الرجاء الصالح.

والقواسم اصحاب الجزر المتنازع عليها منذ قرون طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى.

يقول الشيخ صقر بن محمد القاسمي في حديثه عن مشكلة الجزر مع ايران: "لطالما قدمنا تضحيات من اجلها ولطالما سعينا الى لملمة الجروح. سياستنا قائمة على حسن النيات وتقدير حق الجيرة، ولكن ليس في تاريخنا الطويل موقف يقول اننا نتنازل عن حق من حقوقنا. لقد انتظرنا طويلاً انقشاع الغيوم حول مصير الجزر ومستقبلها، ولكن ما من ليل يستمر أبد الدهر. لا بد من نهار وقد آن الاوان لانهاء هذا النزاع المتكرر. في طنب الكبرى رفات شهدائنا وبيوت تحمل بصماتنا ومزارع رويناها بعرقنا. سياسة الحكمة وضبط النفس استخدمناها طوال ٢١ عاماً فقد كان احتلال طنب إسفيناً دقته ايران علّها تؤجل خطط الامارات في الاتحاد، لكننا تغلبنا على جروحنا وحققنا الوحدة. هناك حق مغتصب لا بد من ان يعود الى اهله.

وتطرق حاكم رأس الخيمة في حواره مع "الوسط" الى التطورات الاخيرة في موضوع الجزر. وأكد ان سياسة النفس الطويل لم تعد تجدي كثيراً في حسم هذه المشكلة.

● كيف تواجهون قضية طنب الكبرى وطنب الصغرى باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من الامارات قبل الاتحاد وبعده؟

- نقاوم. اعني نقاوم الاحتلال بالطرق السلمية بالنفس الطويل. الامر الآن لا يعني امارة رأس الخيمة وحدها. اننا جزء من دولة الامارات، وهذا الامر (احتلال الجزر) شأن الجميع من دون استثناء. وزارة الخارجية والسياسة العليا في بلادنا تديران الازمة في شكل جيد وموضوعي. كلمتنا واحدة. وهي أراض تخص دولة الامارات احتلت. ولا بد من اعادة الجزر الى اصحابها.

● كيف تصفون واقع الحال الآن في الايام الاخيرة، أي هل هناك تصعيد ام ان المسألة في طريقها الى الانفراج؟

- نحن الآن مثل النائم في الليل وننتظر الصباح. قد يكون صباحاً مشرقاً وجميلا وقد يكون عاصفاً. ان تسخين الموقف او تصعيده يكون باصرار ايران على البقاء في الجزر كقوة احتلال وايصال القضية أو النزاع برمته الى محكمة العدل الدولية.

اننا نرجو التوصل الى حلول تسبق الوصول الى المحكمة الدولية وهذا افضل لجميع الاطراف. ولا ارى مبرراً لايران في احتلال الجزر والاصرار على هذا الاحتلال.

● ما هو سر اهتمام ايران بهذه الجزر الصغيرة الصخرية لتجعل منها قضية تهدد امن الخليج واستقراره بين فترة وأخرى؟

- في نظركم قد تبدو مجرد صخور ومساحة صغيرة لكنها جزء لا يتجزأ من اراضينا عبر التاريخ لنا فيها أهل ومواطنون وتاريخ ذكريات. هناك عدد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

مستشرق هولندي يشير إلى خطة لإسكان غير مسلمين في الخليج قبل 370 عاماً

«أبو موسى» وردت في خريطة منذ القرن 17 والهولنديون تعاونوا مع العرب لدحر البرتغاليين



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

دبي: من عبد العزيز الصديقي
وتاج الدين عبد الحق

لا تزال منطقة الخليج تنقب عن تاريخها الحديث، وتواجه الصعوبات في سبيل تحقيق هذه الغاية، فالمتاح محليا عن تاريخ الخليج اغلبه روايات شفهية تناقلتها السنة ابناء القبائل ودخلت فيها الكثير من الاجتهادات والتفسيرات الشخصية.

وفي المقابل هناك الروايات الغربية المكتوبة، التي ربما لا نستطيع الاعتماد عليها بشكل تام ايضا، نظرا للغايات التي جاء المستعمرون الاوروبيون من اجلها الى هذه المنطقة.

وقد تكون المصادر الهولندية اكثر تفصيلا في تتبع تاريخ منطقة الخليج منذ اوائل القرن السابع عشر، فقد كان الهولنديون «رجال بحر»، وجاءوا الى المنطقة للسيطرة على طرق الملاحة، متتبعين آثار البرتغاليين، ودخلوا في صراعات معهم، وكذلك مع غيرهم مثل البريطانيين والفرنسيين، الذين كانوا يجوبون محيطات العالم للتحكم بطرق الملاحة البحرية.

الدكتور بي. جي. سلوت، خبير هولندي في شؤون الخليج القى محاضرة في المركز الثقافي في الشارقة اخيرا تتبع فيها تاريخ هذه المنطقة مدعما بالخرائط القديمة منذ الحكم البرتغالي عام 1580. ومما قاله ان كثيرا من تاريخ الامارات الحديث - كما نجده في الوثائق، هو تاريخ جلفار، تلك المدينة التي كانت لها اهميتها والتي كانت تقع بالقرب من رأس الخيمة وهي من الاماكن القليلة في الخليج التي ورد ذكرها في الخرائط البرتغالية عام 1570.

وهذه الصورة الناقصة عن تاريخ الامارات الحديث ناتجة عن اسلوب معظم المصادر التي لدينا، فالتجار مثلا يهتمون فقط بالكتابة حول ما يحدث في مركز التجارة ولكن ليس غير ذلك مما يعد ضروريا للوثيقة التاريخية.

وربما كان من اهم المصادر المتعلقة بتاريخ الامارات الحديث هو كتاب جاسبارو بالي الذي كتبه حول اسفاره الى الشرق في عام 1580 والكتاب يحتوي على قائمة غريبة ولكنها صحيحة لاماكن ساحلية وجزر كانت بمثابة مستوطنات مؤقتة خلال اوقات الصيف للغواصين الذين يبحثون عن اللؤلؤ.

وتشتمل القائمة على اول اشارات في التاريخ جاءت على ذكر اماكن من امارة ابوظبي. وربما ان الاسم الاوثق صلة بالموضوع هنا هو اسم جزيرة صير بني ياس، لان هذا الاسم وقتئذ كان يعني ضمنيا الاشارة الاقدم لتلك القبيلة. وتشتمل القائمة ايضا على اول ذكر لاسماء اماكن مثل دبي وعجمان. وكانت هذه اشارات متفردة لانه بعد ذلك ولمدة قرنين كاملين من الزمن لم يرد ذكر دبي او عجمان على الاطلاق.

واضاف سلوت قائلا ان المساهمة الهولندية الحقيقية الاولى في هذا الخصوص كانت خارطة لينشوتين، التي طبعت في امستردام في عام 1596 وقد كانت تلك اول خريطة مطبوعة تمتاز بقدر من الدقة، وتظهر فيها المنطقة بين خور وحدود عمان، كما كانت هي الاساس لمعظم خرائط الخليج التي نشرت في اوروبا قبل عام 1700.

مملكة هرمز

وفي ذلك الوقت كانت معظم منطقة الامارات الساحلية تحت سيطرة مملكة هرمز، وهي امبراطورية عربية بحرية في الخليج الذي كان يخضع للنفوذ البرتغالي.. وكانت القبائل العربية بصفة عامة ضد هيمنة مملكة هرمز التي كانت تدعمها القوة البرتغالية لأن تجارة هذه القبائل العربية كانت تخضع لضرائب كبيرة، ثم ان تلك القبائل كانت تسعى لاعادة بسط سيطرتها على الموانئ والاراضي الزراعية التي كانت تحت هيمنة هرمز.

ويتحدث سلوت عن الصراعات المسلحة في منطقة الخليج فيقول: لعلنا نقف عند انقسام معين وقع وسط العرب بسبب نزاع مسلح في السنوات بعد عام 1600 بين البرتغاليين وهرمز من جهة، وحاكم فارس الفارسي من جهة اخرى.. ولقد كانت تربط هذا الحاكم واسمه «امام كولي خان» علاقات جيدة مع معظم القبائل العربية، ولكن بعض العرب كانوا يرون ان الفرس اسوأ من البرتغاليين، ويمكن ان يظهر لنا هذا الاتجاه بوضوح اكثر عندما اقام جزء من افراد قبيلة (العبيدي) على ساحل الامارات في مكان الى الغرب من رأس الخيمة، وذلك خوفا من التوسع الفارسي، ولكن معظم العرب كان لهم اتجاه مغاير، حيث انتهزوا المناسبة للتخلص من كل البرتغاليين والهرمز.. وقد حدث هذا في جلفار والرمس (التي كانت غنية جدا في ذلك الوقت)، ودبا والبلدية وخورفكان.

وقال ان هزيمة هرمز من قبل القوة البريطانية - الفارسية المشتركة في عام 1622 تعتبر بصفة عامة نهاية للنفوذ البرتغالي في الخليج.. ولكن هذا خطأ تاريخي، فلقد أعاد البرتغاليون سيطرتهم على المدن الساحلية في منطقة الامارات بشكل محكم في الفترة ما بين 1623 و1625 بقيادة روي فريري البرتغالي، الذي كان يتصف بالوحشية، ولذلك فإن الحكم البرتغالي لم يكتسب شعبية اكثر مما كان سابقا، وقد تم انشاء قلاع برتغالية جديدة، كما ارسلت حاميات عسكرية الى اماكن مثل جلفار ودبا وخورفكان وكلباء من الجنود «اللسكرين»، اي جنود من غير البرتغاليين البيض.

وقد ذهب البرتغاليون الى حد محاولة ادخال مجموعات غير مسلمة من عربستان للاقامة بشكل دائم في دبا، وذلك بالتعاون مع الفاتيكان.. كما ان دبا قد منحت الى ولي عهد هرمز.. وتصف وثيقة هولندية كيف ان عمليات الشحن الساحلية المحلية كانت تخضع بشكل كامل للسيطرة البرتغالية.

ولكن هذا الانبعاث البرتغالي لم يستمر طويلا، فبعد موت روي فريري رأى من جاء بعده، ان تلك الحاميات العسكرية مكلفة جدا، ثم ان الاقتصاد البرتغالي في آسيا قد دمر بشكل كبير من جراء هجمات الهولنديين «العدو الجديد».. وكان الهولنديون اكثر قوة من البريطانيين حينئذ، وقد اقاموا مركزا تجاريا في بندر عباس منذ عام 1623. ومن جهة اخرى نجد عادات الهولنديين البيروقراطية في كتابة التقارير الطويلة قد ساعدت المؤرخين كثيرا في جمع المعلومات في السنوات التالية.

وفي ذلك العام كانت هناك بحرية هولندية في بحر العرب، حيث قام قائدها جان كارتستينز برفع تقرير حول ذلك الاحتياج الى رؤسائه في

جاوا.. وهنا غضب الحاكم الهولندي لجزر الهند الشرقية وصرخ قائلا: لماذا لم يقم كارتستينز بالاتصال بالعرب ويعرض عليهم المساعدة لاجلاء البرتغاليين من كل ما تبقى لهم من حصون؟

تعاون هولندي ـ عربي

واعتبر سلوت انه بذلك الاسلوب «نجد ان الحاكم العام الهولندي لجزر الهند الشرقية حدد اطار تلك السياسة التي ستكون هي النموذج للسياسة الهولندية في الخليج.. فلم تعد هناك اي شكاوى من جانب الهولنديين ضد ما يطلق عليهم القراصنة العرب.. ثم انه وفي حالة ان قام العرب باحتجاز سفينة هولندية من قبل الشك بانها برتغالية او انها تحمل بضائع لاعدائهم فانهم كانوا يرفعون في الحال الحجز عنها ويسمحون لها بالمرور».

وقال المحاضر ان النظام السياسي الهولندي الذي انبثق من واقع اشبه ما يكون بالديمقراطية القبلية، كان يجد لديه الكثير من التعاطف مع رجال القبائل العرب الذين كانوا اناسا احرارا، وكانوا تجارا وبحارة مثلهم في ذلك مثل الهولنديين تماما.

ويورد سلوت اشارات للجاسوس الفرنسي جان بابتستي تافيرنيير حول اتصالات تمت بين اثنين من الامراء العرب في منطقة الامارات مع قائد بحري هولندي بغرض التعاون في مجال التجارة.. وقد حدث هذا في وقت كان فيه الهولنديون يقومون لاول مرة بعمليات جادة لاكتشاف ساحل شبه الجزيرة العربية، وفي عام 1645 نزل البحارة الهولنديون "ـ "...ة في جزيرة طنب (اول زيارة اوروبية مسجلة الى تلك الجزيرة) ثم قاموا بزيارة دبا.

وقد رسمت خريطة بحرية هولندية نتيجة لهذه الاكتشافات، وهي تظهر صورة جانبية لجزيرة ابوموسى.

ويتوقف سلوت عند شيء فات على ملاحظة الاوروبيين ما عدا البرتغاليين، وهو انه كان هناك سلفا في منطقة الامارات الحالية اول علامات لتطور امارة القواسم، وكان هناك احد القواسم الذي كان يقود المعارضة ضد البرتغاليين حول كلباء.. وبعد عشر سنوات لاحقة اي في عام 1648 ، كانت هناك مجموعة كاملة من الوثائق الهولندية التي تتعلق بشيخ الصير (سيف بن علي القاسمي) الذي كان يجري مفاوضات مع البرتغاليين من اجل تسليم دبا للعرب، ومن خلال تلك الوثائق يظهر ان ذلك الشيخ، ورغم ما كان يبدو رسميا من انه كان يفاوض نيابة عن امام عمان، فإنه كان يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية.

ومن ناحية اخرى، ولما كانت القلاع البرتغالية على ساحل الامارات لم يتم اجتياحها من قبل العرب في وقت سابق، فإنه قد تم الجلاء في عام 1650 .وشيء آخر فشلت المصادر الاوروبية ايضا في ملاحظته، (وهي المصادر التي لم تكن تتعمق داخليا)، وهو ان سجلا عمانيا للتاريخ اشار في ذلك الوقت الى وجود قبيلة مستقلة على الحدود الشرقية من عمان وهي بني ياس.. وهكذا نرى انه حوالي عام 1640 كان هناك اساس الامارات.

تجارة

وفي اوائل الخمسينات من القرن السابع عشر، وعندما خسر البرتغاليون آخر مواطئ قدم لهم في شبه الجزيرة العربية، كان الهولنديون يخططون لتعامل مباشر مع جلفار.. فقد كانوا يريدون شراء اللؤلؤ هناك.. ولكن تنفيذ تلك الخطة تم تأجيله بسبب الاعمال العدائية مع انجلترا في ذلك الوقت.. وكان القراصنة من الهولنديين ـ مثل سائر الاوروبيين وقتئذ ـ يقومون بالاستيلاء على السفن الانجليزية قبالة ساحل خورفكان.

ومن بين الاشياء الغامضة في الخرائط القديمة حول منطقة جلفار ورود اشارة لقلعة بيضاء على الساحل.. وفي احد المصادر الهولندية هناك اشارة ايضا الى قلعة بيضاء بالقرب من خصب.. ولكن معظم الخرائط الهولندية وبعض الخرائط



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

التي ظهرت في وقت لاحق حوالي الثلاثينات من القرن الثامن عشر تظهر هذه القلعة بالقرب من الامارات في مكان ما في منطقة شعم.. وقد اشار الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي الى احتمال ان تكون بعض المباني القديمة التي كانت موجودة على تل صغير في ساحل شعم هي هذه القلعة.. وهذا القول ينسجم من حيث ذكر الموقع مع ما جاء في معظم الخرائط القديمة.

دولة القواسم

حدثت تحسينات اكثر في الخرائط الاوروبية عن الامارات في السنوات التالية لتلك الفترة السابقة. وتمت الاشارة الى الشارقة في خريطة برتغالية متأخرة (ربما في عام 1680) وايضا في خريطة انجليزية في عام 1703، وهناك خريطة فرنسية يعود تاريخها الى العشرينات من القرن السابع عشر والتي تظهر فيها جزيرة ابوموسى باسمها الحقيقي، وهناك خريطة فرنسية مطبوعة تشير الى اسم ام القيوين. اما الخريطة الهولندية التي تم اعدادها في جاوا عام 1760 من مصادر مختلفة، فقد ظهرت فيها الشارقة وجزيرة ابوموسى..

ويقول المحاضر ان في برنامجه البحث عن مخطوطات قليلة في باريس ولندن والتي يمكن ان تلقي الضوء حول كيف ان المعلومات الجديدة قد وجدت طريقها الى الخرائط.

ويستطرد سلوت قائلا: من خلال مجموعة من الوثائق الهولندية لعام 1718، نجد انفسنا لاول مرة امام اسم الشيخ رحمة بن مطر القاسمي، الذي يبرز كاهم شخصية في التاريخ المبكر للامارات.. فبين 1718 و1760 كان لديه علاقات تعامل مباشرة مع الهولنديين.. وسنرى كيف انه أسس دولة مستقلة بالكامل في عام 1747 بمساعدة قبائل البريمي وقد استطاع في وقت لاحق ان يمد نفوذه حتى الساحل الجنوبي من فارس.

وعندما كانت النزاعات الداخلية محتدمة في عمان في العشرينات من القرن السابع عشر، كان الشيخ رحمة يمارس سياسة مستقلة بالكامل مع العالم الخارجي.. وكان يقوم بمساعدة التجار العرب في جزيرة «قشم» ضد البريطانيين الذين كانوا يحاولون ممارسة نفس دور البرتغاليين في السيطرة على التجارة مع الهند.. وهو امر كان العرب يرفضونه تماما.

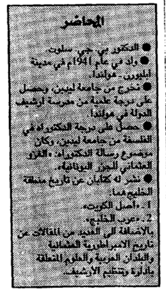
وفي عام 1747 وعندما عصفت سلسلة من الثورات ببلاد فارس وجعلتها في حالة من الفوضى، انفرط عقد الجنود الفارسيين في جلفار وفروا في نهاية الامر الى بلادهم، الامر الذي اتاح الفرصة امام الشيخ رحمة لاعادة بسط هيمنته الكاملة كحاكم مستقل فوق ارضه.

ومع انهيار الاحتلال الفارسي لعمان، تولى السلطة فيها زعيم آخر هو احمد بن سعيد، الذي طالب ببسط سيطرته على كافة منطقة عمان، ولكنه لم يحقق الكثير في ذلك.. واصبح الشيخ رحمة مستقلا كما ان ممباسا رفضت الاعتراف بأحمد بن سعيد.

وأشار سلوت الى ان انفصال امارة القواسم الرسمي عن عمان لم يكن له اية علاقة بنشاط بريطاني او اوروبي.

ولكن تطور امارة القواسم واجه بعض المتاعب، ومنها تلك المصاعب الاقتصادية التي حدثت بسبب رفض امام عمان ان يقبل باستقلال الامارة، ثم ان عرب جنوب الخليج الذين كانوا تحت حماية الشيخ رحمة خسروا معركتهم مع قبيلة من شمال الخليج حول مغاصات اللؤلؤ في البحرين، وفي هذا الوقت زادت كثيرا القوة التنافسية لكل من عمان ويوتوب في مجال التجارة البحرية.. ولكن الدولة التي اقامها الشيخ رحمة قد كافحت بضراوة من اجل الاستمرار.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان هذه الاحداث قد وقعت خارج نطاق رصد وملاحظات الهولنديين الذين كان قد تم طردهم من جزيرة خرج آخر معقل لهم في الخليج بواسطة زعيم قبيلة زعاب.. وبقيت بعد ذلك التجارة الهولندية ولسنوات عديدة مقتصرة مع عمان.



المحاضر

- الدكتور بي. جي. سلوت.
- ولد في عام 1941م في مدينة ابليورن - هولندا.
- تخرج من جامعة ليدن، وحصل على درجة علمية من مدرسة ارشيف الدولة في هولندا.
- حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليدن، وكان موضوع رسالة الدكتوراه: «الغزو العثماني للجزر اليونانية».
- نشر له كتابان عن تاريخ منطقة الخليج هما:

1 - «أصل الكويت».
2 - «عرب الخليج».

بالاضافة الى العديد من المقالات عن تاريخ الامبراطورية العثمانية والبلدان العربية والعلوم المتعلقة بادارة وتنظيم الارشيف.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

بشارتي يقلل من أهمية النزاع الإماراتي ـ الإيراني حول الجزر

طهران ـ نيقوسيا ـ وكالات الانباء:
قللت ايران امس من اهمية نزاعها مع دولة الامارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) في الوقت الذي يجتمع قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض لبحث هذه المسألة من جملة مسائل سياسية وعسكرية واقتصادية اخرى.

ونقلت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية امس عن وزير الداخلية الايراني علي محمد بشارتي قوله ان التقارير الصحافية الاجنبية عن النزاع على جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تأتي في اطار محاولات قلقلة السلام في المنطقة.

ونقلت الوكالة عن بشارتي قوله ايضا: «اوجه سوء الفهم القائمة يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات».

وقالت الوكالة ان بشارتي «اوضح ان جيران ايران سيفضلون بالتأكيد مصالحهم على مصالح الآخرين».

ولم يشر راديو طهران في تعليق له امس عن اجتماع قمة مجلس التعاون الى النزاع على الجزر ولكنه قال من المتوقع ان تهيمن مسألة الامن الاقليمي على الاجتماع.



إيران تجدد استعدادها للتفاوض حول الجزر مع الامارات

طهران - ر- أعلن الرئيس هاشمى رافسنجانى عن رغبته فى تحقيق السلام والتعاون بين بلاده وجيرانها والتفاوض بشأن النزاع القائم بين بلاده والامارات. ويذكر أن النزاع يدور حول جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى.

وأشار فى كلمته أمام البرلمان، الى الدروس التى استفادتها إيران من سلبيات الحرب مع العراق، وإيجابيات التعاون.

وفى الوقت نفسه، صرح على أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران بانه يمكن تسوية الخلافات مع الامارات بشأن الجزر الثلاث على أساس اتفاقية ١٩٧١ باعتبارها اتفاقية مقبولة من الطرفين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢ ٢ ديسمبر ١٩٩٢

رفسنجاني مرتاح لتطور العلاقات المغربية ـ الإيرانية

مباحثات الفيلالي في طهران تطرقت لقضية الجزر الإماراتية

الرباط: «الشرق الأوسط»

أعرب الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عن ارتياحه للتطور الذي تشهده العلاقات المغربية ـ الإيرانية، مضيفا ان الاوضاع الحالية في العالم الإسلامي تستوجب مزيدا من التعاون بين البلدين.

جاء ذلك خلال استقبال رفسنجاني امس لوزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي الذي يقوم بزيارة رسمية لإيران، بهدف تدعيم العلاقات الثنائية، وبحث القضايا الرئيسية التي تهم العالم الإسلامي.

وكان الفيلالي قد اجتمع قبل ذلك بنظيره الإيراني الدكتور علي أكبر ولايتي الذي صرح لإذاعة طهران أن بلاده لا ترى أية حدود لتطوير العلاقات مع المغرب.

وطبقا لإذاعة طهران فإن ولايتي والفيلالي استعرضا العلاقات بين البلدين وركزا بالخصوص على القضايا التي تهم العالم الإسلامي، وأثارا مسألة النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بخصوص الجزر الثلاث التي استولت عليها إيران عام 1971 وتطالب الإمارات باستردادها. ونقلت الإذاعة الإيرانية أن ولايتي جدد رغبة طهران في تسوية «القضايا الغامضة» الموجودة بينها وبين دولة الإمارات «في إطار مفاوضات ودية قائمة على اتفاق عام 1971».

ويفهم من إشارة الإذاعة الإيرانية لهذه المسألة أن الفيلالي ربما يقوم بوساطة بين ايران والإمارات العربية المتحدة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٢

ايران تدعو الامارات الى "مفاوضات مباشرة" على الجزر

■ طهران - ا ف ب - دعت ايران اول من امس الى اجراء «مفاوضات مباشرة» مع دولة الامارات العربية المتحدة في شأن الخلاف على الجزر جنوب الخليج، مؤكدة في الوقت نفسه سيادتها على جزيرة ابو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ودعت وزارة الخارجية في بيان بثته اذاعة طهران الى اجراء «مفاوضات مباشرة» مع دولة الامارات «لانهاء كل سوء تفاهم». ولكنها اضافت ان ايران «تتمسك بموقفها وتؤكد سيادتها» على هذه الجزر الاستراتيجية التي تقع عند مدخل الخليج وانها «مستاءة للادعاءات الوهمية لحكومة ابو ظبي».

واعلنت ايران استعدادها لاستقبال حمدان بن زايد آل نهيان وزير دولة الامارات للشؤون الخارجية «من دون اي شرط مسبق». وكان المسؤول الاماراتي الغى في ايلول (سبتمبر) الماضي زيارة لطهران احتجاجا على تأكيد ايران سيادتها على الجزر الثلاث.

واشادت الوزارة بدعوات صدرت هذا الاسبوع عن اعضاء في مجلس التعاون الخليجي المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان) وفيها تشديد على تسوية سلمية للنزاع على الجزر الثلاث.

واكدت دول مجلس التعاون الخليجي الاربعاء عقب قمة في الرياض استغرقت ثلاثة ايام، انها ترحب باستعداد ايران للتفاوض مع دولة الامارات في هذا الشأن.

وانتهت آخر جلسة مفاوضات بين البلدين في شأن الجزر (عقدت في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢) بالفشل بعد اصرار ايران على قصر المفاوضات على جزيرة ابو موسى.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٦

الخليج العربي

عام من المعضلات بين نذر الشر وآفاق الخير

محمد الرميحي *

■ كانوا مجموعة من شباب الخليج جمعتهم قاهرة الخمسينات من أجل الدراسة، ثم تنازعتهم الأفكار السياسية المختلفة. تشكل وعيهم من خلال الأزمات والقضايا والاحلام التي عاشتها الأمة في تلك الفترة. تشربوا افكار عبدالناصر وشاهدوا تكونات حزب البعث، وبزوغ فكرة القومية، وعاشوا رياح التقلبات الساخنة كي يعودوا الى بلادهم ويتحملوا مسؤولياتهم بعد ذلك، ومنهم من لا يزال يتحمل المسؤولية حتى الآن مثل غازي القصيبي (مع حفظ الألقاب)، الذي روى لنا قصة شباب هذا الجيل في روايته التي تقف على حافة السيرة الذاتية وحافة رصد الواقع المعاش تحت عنوان «شقة الحرية». لقد أيقظ الدبلوماسي العتيد روح الفنان المختبئة في اعماقه خلف مراسم البروتوكولات والأجواء الرسمية ليقدم شهادة حيّة وواقعية عن إحدى فترات الخصوبة في الحياة السياسية والفكرية العربية.

ولا ياتي ذكر رواية غازي القصيبي لمجرد انها حدث ثقافي مهم فقط، وإنما لأن الجو الذي تجسده لا يزال موجوداً بشكل او بآخر، فريح الأفكار والقضايا الساخنة لا تزال تهبّ على منطقة الخليج، ولا يزال الخليج يتفاعل معها سلباً وإيجاباً كما فعل خليجيو الخمسينات في «شقة» القصيبي، ولا تزال الرؤية بقدر ما هي مشوبة بالأمل مثقلة بالهموم. ولعل قراءة أحداث عام مضى تمكّن المراقب من استشفاف ما يمكن أن يحدث في المستقبل. فهذا العام أحاط الخليج والدول المطلة عليه بمجموعة من المتغيرات، بعضها له صلة مباشرة بما يحدث وبعضها يعتبر تمهيداً او إرهاصاً لما تحمله آفاق الشهور المقبلة.

وفي السنوات القليلة الماضية منذ بداية عقد التسعينات تسارعت الأحداث وهي تلهث، مطوقة ذاك الإطار، ومقرّبة اللهب الى آبار النفط.

في السنة الماضية شهدنا مجموعة من التحوّلات العربية والإقليمية كانت ارهاصاتها في الأفق وبدأت بذورها تظهر، وأطل بعضها برأسه كواقع لا يقاوم. ولو استعرضنا بعض هذه المتغيرات، وحاولنا رصدها في نقاط متتابعة، لأعطتنا دلالات واضحة عن سنوات الاضطراب والحيرة السياسية التي تجد المنطقة نفسها فيها.

النفط... التنمية

يتفق الأعداء والأصدقاء ان علينا ان نبحث وسط زحام براميل النفط لنعرف ما يجري في الخليج. ففي الخليج لا يؤمن المراقبون بالقول القديم «فتش عن المرأة»، لكنهم يفتشون دوماً عن النفط. من هنا نتذكر الآن انقلاب محمد مصدق في إيران وما جرى فيه وحوله، وقتها خرج الشاه محمد رضا بهلوي فاراً من بلده ثم أعيد اليها، وبعدما أحبطت حركة مصدق سنة ١٩٥٣، أعطيت احتكارات النفط الايراني الى اتحاد شركات غربية بامتياز لمدة خمس وعشرين سنة انتهت - وما للمصادفة - سنة ١٩٧٨، وكانت سنة الثورة في إيران. لا أريد أن أقع في فخ تفسير التاريخ بأنه مؤامرة تحيكها أياد لا نعرفها في الخفاء، لكن المصادفة التاريخية تفرض على الأقل ظهور علامات التعجب!

ويبقى النفط، او بالأحرى مداخيله من جهة وأسعاره من جهة أخرى، أحد المؤشرات المهمة لارتفاع درجة الحرارة السياسية في هذا الاقليم او انخفاضها. فها هي أسعار النفط آخذة في التراجع الى مستويات متدنية، ولقد وضعت الدول حساباتها وميزانياتها على حد معيّن من الانتاج، وعلى مستوى محدد من الأسعار، وإن كانت الدول المختلفة داخل «اوبك» وخارجها تستطيع أن تقرر مستويات إنتاجها فإنها لا تستطيع بالضرورة ان تقرر معدلات الأسعار، بل على العكس كلما زاد الانتاج وأصبح هناك فائض منه هبطت الأسعار اكثر وأصبح المردود أقل، في الوقت الذي تعودت الشعوب على نمط تنمية - معتمد على النفط - وعالي الطلب على الخدمات من جهة وعلى البناء التحتي للمجتمع من جهة أخرى، وقلة الدخل المالي من النفط تشكل أعباء كبيرة على الميزانية العامة، وتمنع السياسات المتبعة لفترة طويلة اية ضرائب مباشرة مما يضع متخذي القرار في موقف حرج.

والسؤال الذي تم طرحه بشدة هذا العام هل تستطيع «أوبك»، ودول الخليج تمثل جزءاً كبيراً منها، ان تنقذ نفسها بنفسها؟ لقد ارتفعت أسعار النفط قليلاً في أعقاب انعقاد مؤتمر قمة دول مجلس التعاون وإعلانه عزمه على الأخذ بجدية في عملية تقنين الانتاج. وتحاول «أوبك» منذ شهور عدة ان تخفض مستوى انتاجها من ٢٤,٣ مليون برميل يومياً الى ٢٤ مليوناً فقط وهي لا تزال عاجزة عن ذلك حتى الآن. فالحرب الخفية مستعرة بين أعضائها، وعلى رغم جلوس الاعضاء مبتسمين حول المائدة المستديرة وتحت عدسات المصورين إلا ان إيران تجاوزت حصتها، ونيجيريا

تهدد، والكويت عاجزة وحدها عن التمسك بما تركه الآخرون، والعراق يستعد للعودة مزمجراً ومتوعداً بانه سيخفض النفط الى اسعار الماء، وكل هذه التهديدات تتحول الى مؤشرات متذبذبة في البورصات العالمية. وبعدما كانت اجتماعات «اوبك» تثير رعب العالم الصناعي المتحكم بالطاقة اصبحت القاعدة انهم لا يجتمعون فقط إلا لتجسيد الخلافات في ما بينهم. وتحولّ النفط - بفعل تلك الخلافات - من سلعة استراتيجية مهمة الى سلعة تجارية عادية تجري المساومة حولها مع كل افتتاح للاسواق المالية.

وليس هذا هو التحدي الوحيد الذي يواجه «اوبك»، ففي هذا العام ايضاً لا تزال أصداء ضريبة الكربون، التي تعدّ المجموعة الاوروبية العدة لفرضها، تثير فزع أهل الخليج. فتحت اسم حماية البيئة تنوي هذه الدول امتصاص الجزء الاكبر من اسعار البترول، وإعادته الى خزائنها مرة اخرى، وما لم تنتبه الدول المنتجة الى هذا الفخ وتوقفه بالاجراءات الضرورية فستذبح ببطء وتسلب منها كل ثرواتها الطبيعية من اجل رفاهية الانسان الاوروبي الذي يريد أن يدمر بيئات الآخرين وينجو ببيئته.

وحتى الآن - وخصوصاً في الخليج - لم تستطع برامج الاعلام والتعليم معاً ان تشكل وعياً تنموياً حقيقياً ليعرف المواطن خلالها المشكلات التي يمكن ان تواجهه أو تواجه أبناءه في المستقبل، بل على العكس تشكّل وعي بأن ما هو موجود يمكن ان يكون دائماً، في الوقت الذي قد يشكل مرحلة لاعتماده على مادة خام احادية وليس على صناعة متكاملة للانتاج. وقلة الوعي هذه قللت مما كانت تنادي به النخبة في الخليج من التوجس من المستقبل وإعداد «ثروة بشرية» مدربة قادرة على مواجهة الصعاب وخلق الثروة. لقد ذهبت تلك الاصوات أدراج الرياح تحت الشعار غير المعلن «أصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب».

لذلك كله فان محصلة هذا الوضع ستكون صراعاً سياسياً اشد ما فيه فتكاً ان طائفة كبيرة من الناس ستندرج حتماً في تيار «الوعي المغيب»، وسترفع شعارات نرى مثالاً لها اليوم في مصر وفي الجزائر، وهي ليست شعارات ايجابية تبتغي التفكير والعمل لانقاذ المسار مع ما تبقى من ثروة، وإنما شعارات تتغطى بأغطية دينية تدعي أنها تبحث عن سبيل الخلاص ولا تملك في الوقت نفسه برنامجاً حقيقياً لتنمية حقيقية.

اليمن والوحدة المريرة

متغيرات أخرى عديدة يشهدها الخليج وتؤثر فيه لعلّ اهمها ما يحدث في اليمن. فما يحدث هناك ظاهرة غير صحية في حدها الأدنى. وعندما كتبت عن ذلك في بداية شهر (اغسطس) هنا على صفحات «الحياة» هب من يردّ من الأخوة بأن نذر الخطر التي أشرت اليها - وقتها - من صنع الخيال، وأن عليّ أن أترك شأن اليمن لأهل اليمن. وليت هذا الأمر يكون حقيقياً، فما هي إلا أشهر معدودة حتى تبيّن أن ما يحدث في اليمن هو صراع جديّ، وبصرف النظر عن الطرف المحقّ أو المخطئ، إلا ان اليمن مقبل على صراع داخلي نتيجة جملة أسباب ارتكبت في الماضي على الجانبين الداخلي والخارجي. وما يحدث في اليمن، وما قد يتطور اليه، قضية تهمّ الخليج وأهله، لأن اليمن في النهاية قاعدة جزيرة العرب، ويشترك مع أكثر من دولة خليجية، في الحدود والتداخل البشري، وربما أطول حدود برية بين اية دولة خليجية وأخرى عربية، فإن تطور هذا الصراع الكلامي والمناوشات في اليمن الى أشد من ذلك ستكون له انعكاسات سلبية على دول الخليج، التي لا تحتاج - في هذا الوقت على الأقل - لاضافة عبء جديد على أعبائها السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية.

اما موضوع «غزة أريحا» فهو ايضاً متغير على اهل الخليج ان يقولوا فيه رأياً آجلاً أم عاجلاً، وهو رأي مركّب لأن «السلام» لا يمكن رفضه، خصوصاً انه يرضي اصحاب الشأن «الفلسطينيين» او على الأقل الطائفة صاحبة القرار السياسي منهم، وقضيتهم التي كانت تحرك «رمزياً» البيان العسكري الأول، او بالأحرى البيان الانقلابي الأول في أكثر من عاصمة عربية إبان العقود الأربعة الماضية، إلا ان الاجابات السياسية ليست سهلة. فماذا عن سورية وهي حليف اعتمد عليه أثناء حرب تحرير الكويت كما ان لها ثقلها السياسي في المنطقة؟

كما ان القيادة الفلسطينية نفسها، من كثرة ما ناورت في العقود الثلاثة الأخيرة، غير مأمونة الجانب سياسياً في الوقت الذي لا مجال فيه للتفكير في عودة الصراع «الساخن» مع اسرائيل، فلا القدرات ولا الموارد ولا الايديولوجيات كما هي، كذلك الوضع العالمي، لا تسمح بتجدد ذلك الصراع. وهنا المشكل الذي يواجه متخذي القرار اليوم، مشكل يلقي بظله على المنطقة وتتعدد فيه الاجابات وتختلف الإجتهادات جزئياً.

اذا أضفنا الى ذلك ما يحدث في مصر، وهو موضوع مطروح على الأجندة الخليجية منذ فترة لكنه تصاعد في الفترة الاخيرة، فلا مصر - حتى الآن - معترفة بخطورة ما يحدث في داخلها من إرهاب من اجل وضع استراتيجية مشتركة حوله - وربما لا توجد مثل تلك الاستراتيجية - كما ان نذر الارهاب نفسه قد تمتد الى أماكن أخرى نتيجة لطيش بعض القيادات أو تهوّر بعض المجموعات، أو الإحباط الشديد لدى البعض الآخر. ويضع أهل الرأي أيديهم على قلوبهم كلما سمعوا عن حادثة كبيرة في مصر تستهدف المصريين أو ضيوفهم من السياح الأجانب، وغداً ستطول هذه الأمور السياحة العربية ايضاً، هذا إن وجدت من نفسها الجرأة على زيارة «أم الدنيا».

عام البيت الكويتي

البيت الكويتي مثقل بالهموم، اذ انتهت الأمم المتحدة أخيراً من ترسيم حدود الكويت مع العراق، واعترف معظم دول العالم بهذا الترسيم، لكن النظام العراقي لا يزال يرفض هذا الأمر، بل يقوم كل فترة من الزمن بتظاهرات دعائية تخترق الحدود وترقص رقصاتها العصبية على الأرض الساخنة التي لم تخل بعد من الألغام قبل ان تعود الى داخل حدودها. إنها لعبة مثيرة للقلق يجيدها النظام العراقي وتتحولّ الى همّ وغمّ في البيت الكويتي الذي أصبح يخشى مستصغر الشرر. كما ان قضية الأسرى والرهائن لا تزال تتفاقم والمأساة الانسانية مستمرة، وليست الخشية من ان ينسى النظام العالمي هذه المأساة، وهو يتعامل مع العراق ليرتب اعادته الى الحظيرة الدولية، لكن الخشية الحقيقية هي من تلك الرسائل المتبادلة والزيارات واللقاءات «وليست المحادثات» التي يقوم بها بعض الاطراف الخليجية مع النظام العراقي الذي لم يقدم حتى الآن ما يثبت به حسن نواياه.

ان ديبلوماسية الرسائل بين بعض الأنظمة والنظام العراقي ديبلوماسية يعتقد منفذوها انها عبارة عن خطوط اتصال تتيح لهم الضغط على بعض «أهل بيتهم» في الخليج لخلافات ثانوية. ان قيست بالقضايا الرئيسية، هذه الخطوط والاشارات والرسائل تعتقد هذه الاطراف انه يمكن تقويتها في المستقبل ومع الأسف،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

فان ديبلوماسية الرسائل هذه تاتي بمردود عكسي، اذ هي اولاً تقدم إشارات خاطئة للأصدقاء وتضعف من وحدة الصف، كما انها لا تمتلك سوى محدودية ضيقة للضغط إذا لم تات على عكس ما توقع منفذوها.

كيف يمكن أن يكون هذا عاماً سعيداً للبيت الكويتي ورايات الأسرى الصفراء لا تزال مرفوعة في الأفق وبقايا هموم الغزو رابضة في الأعماق.

والصورة ليست قاتمة تماماً، فهناك بعض الآمال يظهر خصوصاً في الداخل على الساحة الخليجية، ولعل اهم المتغيرات في العام الماضي ما تم إعلانه في المملكة العربية السعودية من مباشرة مجلس الشورى لأعماله وتنظيم المناطق... وهو «ماسسة» ما كان قائماً عرفاً، وبذلك يقدم خادم الحرمين الشريفين نموذجاً آخر من إنجازات حكمه السائرة في ركاب طموحات الشعب السعودي.

أمام هذه المتغيرات التي ذكرنا بعضها فان العام المنصرم عام مليء بالمفاجآت والتحديات، ولان التاريخ لا يبدأ من نقطة وينتهي عند أخرى فإن تلك المتغيرات سيزداد بعضها بروزاً وتاثيراً في الأحداث، وسيضمحل البعض الآخر ويتلاشى - كما هي طبيعة الأشياء - ولكن ما سيبرز ويؤثر في رأينا هو متغيرات مهمة لا يجوز تجاوزها او صرف النظر عنها، بل يجب متابعتها ورصد تاثيراتها في الاقليم وفي الجوار. فالسنة الجديدة هي سنة مواجهة الذات، وهي أصعب مواجهة يمكن لإنسان أو شعب أن يقوم بها.

نعود الى فؤاد بطل رواية القصيبي عندما ودّع القاهرة، يقول: ينظر فؤاد من شباك الطائرة الى القاهرة التي بدات تختفي وراء الأفق، وتنهمر دموع صغيرة وكثيرة من عينيه.

- فؤاد لماذا تبكي... ينهره قاسم بعنف.

بصمت يُخرج فؤاد من جيبه الورقة التي تحتوي على أسماء القوميين العرب في أميركا ويحرقها ويضع البقايا في منفضة السجائر...

هكذا تنتهي تلك الرواية المشوقة، وهي نهاية لحقبة من الزمن. يبدو أننا من جديد في مطلع عام ١٩٩٤ ننهي حقبة أخرى مضطربة... إلا أن الزمن... لا يتوقف.

---

* رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية.



المصدر : الأمـــال

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يونيه ١٩٩٤

الاقتصادية العالمية التى تصدرت امريكا قيادتها . ومنذ انتهاء حرب الخليج وامريكا تضغط على الخليج لتقديم المزيد من التنازلات الاقتصادية تحت وطأة التهديد بالتخلى عن الانظمة السياسية فيه لعدم التزامها بالديمقراطية وحقوق الانسان . ووتيرة هذا الضغط الابتزاز تتصاعد وتنخفض وفقا للتقدم أو التراجع الذى تحققه السياسة الامريكية فى عموم المنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط . وهو الأمر الذى أوجد قلقا فى الأوساط السياسية المتنفذة فى الخليج ، وجعلها تحاول تجبير المعارضة الوطنية للسياسة الأمريكية لصالحها بالعزف على وتر عدم مصداقية « الديمقراطية » الامريكية وعدم مصداقية دفاعها عن « حقوق الانسان » وعن « الديمقراطية » التى ترتبط لدى امريكا بمصالحها .

الا أن تلك المحاولات تصطدم بالواقع اليومى الذى لم تقدم فيه الأوساط المتنفذة مايوحى بصدق نواياها الوطنية فى معارضة السياسة الامريكية ، وتركها السياسة الأمنية القديمة التى لازالت تتبعها على منوالها مما أدى الى عدم ثقة المواطنين فى هذه المعارضة التى ترفض التنازل للمطالب الشعبية بالكف عن ابعاد المواطنين أو منعهم من العودة أو احتجاز جوازات سفرهم ، ولو قدمت هذه الأوساط المتنفذة ما يحقق أو يؤدى الى تلبية هذه المطالب الشعبية لاستطاعت أن تحقق توازنا سياسيا فى بلدها يحميها من التهديدات الامريكية

إن طابع التحولات العالمية واتجاهها لربط الأسواق العالمية بالمصالح الاحتكارية للشركات عابرة القارات قد يجعل من وجود أسواق صغيرة ومحدودة عقبة فى طريق تدفق رؤوس الأموال وحرية التجارة الدولية ، وهو الاتجاه الذى يتطلب حدودا من الديمقراطية ، الا أن الديمقراطية التى تنادى بها الاحتكارات العالمية تختلف جذريا عن الديمقراطية التى تنادى بها الشعوب فى بلدانها والتى تتعارض مع « ديمقراطية » الاحتكارات التى تعتمد على الرأسمالية الطفيلية فى البلدان التابعة للمتروبول الاقتصادى العالمى ، ولا يمكن حسم المسألة الديمقراطية فى الخليج تلبية لتلك المصالح ، وانما يمكن حسم هذه المسألة تلبية للمطالب الشعبية فقط حيث التناقض بين القوى الوطنية الديمقراطية فى الخليج وانظمتها السياسية اصبح تناقضا ثانويا بناء على صعود التناقض ضد الزحف الامبريالى - الصهيونى الى الواجهة وفى مقدمة كل التناقضات .



جددت استعدادها لحوار مباشر مع ايران

الامارات ترفض الوساطات ولا تراجع عن السيادة على الجزر الثلاث

□ ابو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ رفض مصدر مسؤول في ابو ظبي تصريحاً لوزير الداخلية الايراني محمد علي بشارتي وصف فيه الخلاف بين دولة الامارات وايران على «احدى الجزر» بانه «بسيط» وسيحل «بالحوار». وأكد المصدر ان هذا الموقف الايراني «ليس مقبولاً»، ورفض قبول اية وساطات مع طهران، مؤكداً ان الحل يجب أن يكون بالحوار المباشر والتسليم بسيادة الامارات على الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى.

وقال المصدر إن تصريح بشارتي الذي ادلى به في مؤتمر صحافي عقده في الدوحة مساء السبت الماضي يدخل في اطار التناقضات والمغالطات التي يروج لها مسؤولون ايرانيون في شأن الجزر الثلاث الاماراتية. وأضاف أن بشارتي يتحدث عن خلاف على جزيرة واحدة من دون تسميتها، مشدداً على أن الخلاف يشمل ثلاث جزر.

وكرر المصدر المسؤول الذي رفض كشف اسمه أن موقف الامارات «ثابت» لا رجعة عنه وهو السيادة الكاملة على ابو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وانهاء الاحتلال الايراني لها. وزاد ان الخلاف مع ايران هو خلاف على السيادة على الجزر الثلاث وليس «خلافاً حدودياً» تمكن تسويته بالتنازل هنا شبراً أو امتاراً، او زيادة مسافات او مساحات مشابهة. وانتقد ندوة عقدت في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي في باريس وصفت النزاع على الجزر بانه «خلاف حدودي».

وأكد استعداد دولة الامارات لارسال وفد للاجتماع مع مسؤولين ايرانيين في طهران أو في أي مكان

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٤

الامارات ترفض الوساطات

تتمة الصفحة الاولى

في العالم، او استقبال وفد ايراني في ابو ظبي شرط تحديد جدول أعمال الاجتماع على ان يتضمن صراحة القضايا التي سيتم البحث فيها.

واوضح أن الجانبين يجب ان يعلنا قبل عقد اي اجتماع ان وفداً من الامارات سيزور طهران لنقل رسالة من رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى الرئيس الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وأن البحث سيتناول القضايا الثنائية بين البلدين وفي مقدمها الخلاف على الجزر الثلاث.

ووصف المصدر اتفاق البلدين في بيان مشترك صدر في ابو ظبي عقب زيارة قام بها وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي في حزيران (يونيو) الماضي، على «حل المشاكل العالقة بالطرق السلمية» بأنها تشكل ارضية كافية لزيارة وفد اماراتي لطهران. وقال إن ايران يمكن أن تتنصل من البحث في قضية الجزر الثلاث وان تحصر الموضوع في جزيرة واحدة، او في الحديث عن خلاف حدودي ومشاكل اقتصادية او تجارية أو ثقافية.

واعلن أن الامارات تقبل كشرط للدخول في مفاوضات مباشرة مع ايران قبول المسؤولين الايرانيين اجراء حوار في شان الجزر الثلاث من دون «تسميتها اماراتية أو ايرانية». وكان الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات الغى زيارة لطهران في ايلول (سبتمبر) الماضي لعدم صدور تأكيدات ايرانية ان المحادثات ستشمل قضية الجزر الثلاث.

وقال المصدر إن الامارات تمتلك كل الوثائق القانونية والتاريخية التي تثبت سيادتها على هذه الجزر، مشدداً على أن ايران تخشى الدخول في مفاوضات مباشرة في هذا الشان كونها لا تمتلك وثيقة واحدة تؤكد سيادتها على الجزر.

وتابع المسؤول ان دولة الامارات لن تقبل «الوساطات أو التدخلات» لحل القضية وانه لا بد من الحوار المباشر. ولفت الى ان «الكرة الآن في الملعب الايراني». ورداً على سؤال لـ «الحياة» يتعلق بحديث بشارتي عن وجود علاقات «جيدة» بين الامارات وايران، قال المصدر ان وجود علاقات تجارية وسياسية وثقافية، واستمرار وجود سفارتي البلدين في عاصمتيهما لا يمكن أن يلغي الخلاف مع ايران في شان سيادة الإمارات الكاملة على الجزر الثلاث.

وسئل ايضاً عن امكان طرح النزاع أمام المحافل الدولية او محكمة العدل الدولية فاجاب ان الامارات لديها كل الامكانات والوثائق المطلوبة لطرح هذه المسالة على المستوى الدولي، لكنها ما زالت تنتظر استنفاد كل الفرص لقبول ايران بالحوار المباشر من اجل تسوية الخلاف بالطرق السلمية.

وأكد انه ما زال لدى الامارات أمل باستجابة ايران دعوات الحوار الاماراتية، وآخرها دعوة الشيخ زايد في كانون الأول (ديسمبر) الماضي لقبول ايران الحوار وانهاء احتلالها للجزر الثلاث، واقامة علاقات طيبة على أساس احترام سيادة الامارات على الجزر، وعلاقات حسن الجوار واستقرار الأمن في المنطقة.

وكرر المصدر أن «الكرة الآن في الملعب الايراني، ونأمل بأن تستجيب ايران دعوة الحوار على أسس ثابتة ومعلنة، هي البحث في قضية الجزر الثلاث».



المصدر : الحيــاة

التاريخ : ٤ شباط ١٩٩٤

طهران: ابو موسى جزيرة ايرانية

■ نيقوسيا – رويتر – نظم ايرانيون يقيمون في جزيرة ابو موسى وهي جزيرة محل نزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران احتفالات في ذكرى الثورة في ايران.

وقالت «وكالة الجمهورية الاسلامية للانباء» الايرانية الرسمية «أقام سكان هذه الجزيرة الايرانية الجنوبية احتفالات في المناسبة». وابو موسى احدى ثلاث جزر في الخليج محل نزاع بين دولة الامارات وايران. وتقول ايران ان ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى جزر ايرانية وترفض مطالب دولة الامارات بالسيادة عليها.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ركود سياسي في منطقة الخليج ينعكس على اجتماعات الدول الست

□ الرياض - من سليمان نمر:

■ عُين الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون السياسية السفير عوض بدر الشنفري مديراً لمكتب شؤون المجلس في وزارة الخارجية العمانية، وذلك بعد توقفه أخيراً عن ممارسة مهماته في الأمانة العامة للمجلس في الرياض.

يُذكر ان الشنفري الذي كان سفيراً لسلطنة عمان في واشنطن عُين أميناً مساعداً لمجلس التعاون للشؤون السياسية في حزيران (يونيو) العام الماضي لفترة موقتة تنتهي في آذار (مارس) المقبل، وذلك بعد الخلافات التي حدثت بسبب تعيين بديل من الأمين المساعد السابق سيف بن هاشل المسكري الذي انتهت مدته.

واتفق وزراء خارجية الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي على تعيين مرشح البحرين السفير عبدالعزيز بوعلي كأمين عام مساعد جديد لمجلس التعاون ابتداء من آذار (مارس) المقبل.

وتوقف الأمين العام المساعد الموقت السفير الشنفري عن ممارسة مهمات عمله عقب انتهاء أعمال القمة الخليجية الرابعة عشرة في الرياض أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، ويتولى مساعده الدكتور عبدالكريم الحمادي مهمات هذا المنصب الى حين استلام الأمين المساعد الجديد السفير بوعلي مهام منصبه المتوقع في نيسان (ابريل)، حيث سيعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتماعات دورتهم العادية التي اجل موعدها من آذار الى ٣ نيسان المقبل.

ويُلاحظ المراقبون السياسيون ان نوعاً من الركود يسود أجواء مجلس التعاون الخليجي وأمانته العامة في أعقاب انتهاء أعمال قمة الرياض الخليجية أواخر العام الماضي.

وعلى رغم مرور حوالى شهر ونصف شهر على القمة يلاحظ انه لم يعقد أي اجتماع خليجي على مستوى وزراء أو أقل، الأمر الذي يثير الشكوك حول ضعف اداء المجلس. وعلى رغم ان بعض الأوساط الخليجية يعزو ذلك الى وجود نوع من الركود السياسي في المنطقة لكن مراقبين خليجيين يرون ان مجلس التعاون لم يعد قوياً وفاعلاً مثلما كان في السنوات الأولى لانشائه أو مثلما كان خلال شهور أزمة احتلال الكويت.

وتخشى أوساط خليجية مثقفة من ان يكون الركود والضعف السياسي لدور مجلس التعاون هو انعكاس لحال من الضعف السياسي والاقتصادي بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المنطقة، حيث تراجعت القدرات الاقتصادية القوية لدول المجلس التي كانت تؤثر على الاقتصاد العالمي، بسبب انخفاض الاحتياطات المالية الخليجية أولاً وتدهور أسعار النفط ثانياً.

وتشير تلك الأوساط الى الحديث الصريح الذي أدلى به الأمين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون الاقتصادية الدكتور عبدالله القويز الى «الحياة» أول من أمس وأقر فيه بأن دول المجلس فقدت مرونتها المالية بعد تراجع الاحتياطات المالية. وأعطى مثلاً على ذلك محدودية قدرة دول المجلس على خفض انتاجها النفطي. وهذا الحديث يشير بصراحة الى بدء ضعف القدرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون، الأمر الذي يخشى ان ينعكس على ثقلها السياسي في المنطقة وفي العالم.

ويرى مفكر خليجي ان العالم يتعامل مع المنطقة الآن كسوق استهلاكية لمنتجاته فقط وليس كما كان في السابق يتعامل معها باعتبارها «كارتل» أو مجموعة اقتصادية لها تأثير على أسواق العالم الاقتصادية.

لكن أوساط الامانة العامة لمجلس التعاون تنفي ان تكون هناك حال جمود يعيشها المجلس، وتشير الى ان النشاط السياسي في دول المنطقة يخف عادة في شهر رمضان كل سنة.

وتؤكد هذه الأوساط ان نشاطاً سياسياً سيشهده مجلس التعاون مع انتهاء اجازة عيد الفطر في منتصف آذار (مارس)، حيث سيعقد العديد من الاجتماعات الوزارية وغير الوزارية، ومن أهمها اجتماع وزراء الخارجية الذي تأجل الى ٣ نيسان (ابريل) بسبب انعقاد اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ٢١ آذار (مارس)، وكذلك الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول مجلس التعاون مع نظرائهم في دول الاتحاد الأوروبي المقرر ان يعقد في الرياض يومي ١٤ و١٥ نيسان المقبل.

ولا شك ان الاجتماع الوزاري الخليجي - الأوروبي سيعكس لجهة عدد الحاضرين من الوزراء الأوروبيين، ولجهة جدول أعماله ونتائجه حجم القدرة السياسية والاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي.

الامارات لم تبلغ رسميا الموقف الايراني

ولايتي يقر للمرة الأولى بالنزاع على الجزر الثلاث

■ الدوحة، أبو ظبي، لندن - «الحياة» - قالت مصادر ديبلوماسية ان تصريحات وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي التي دعا فيها وزير خارجية الامارات السيد راشد عبدالله النعيمي الى اجراء حوار مباشر في شأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين تشكل «تطوراً في موقف طهران لكنه غير كاف». اذا ارادت ايران «اثبات جديتها وحسن نيتها في انهاء الخلاف بالطرق السلمية». ولفتت المصادر الى انها «المرة الأولى» التي تشير فيها طهران الى ان الخلاف بين ايران والامارات يشمل الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وكانت ايران تتحدث منذ تفجر الأزمة في نيسان (ابريل) ١٩٩٢ عن خلاف على السيادة على جزيرة أبو موسى التي احتكرتها من جانب واحد.

وانهارت محادثات بين وفدين من البلدين في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ بسبب اصرار ايران على عدم البحث في قضية السيادة الاماراتية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين احتلتهما في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١.

واعتبرت مصادر ديبلوماسية ان «الحكم على التصريحات الايرانية في شكل نهائي ما زال مبكراً بانتظار ان تبلغ طهران أبو ظبي رسمياً بذلك، ومعرفة الرد الرسمي للامارات.

وكان ولايتي وجه في تصريحات صحافية في الدوحة أول من أمس دعوة الى النعيمي لزيارة طهران لاستئناف المفاوضات في شأن الجزر. ونقل عن ولايتي قوله: «وجهت في السابق واكرر الآن توجيه دعوة مفتوحة الى نظيري في دولة الامارات العربية المتحدة لزيارة طهران في الوقت الذي يراه مناسباً لاستئناف المفاوضات على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى». وأضاف ان «ايران حريصة كل الحرص على حل كل سوء تفاهم مع اي من جيرانها، خصوصاً دولة الامارات بالتفاهم والحوار».

ويعتقد مراقبون انه لا يمكن البناء على التصريحات المنسوبة الى الوزير الايراني «ما لم تبلغ رسمياً للدوائر السياسية في أبو ظبي لدرسها واعلان موقف رسمي». وتعتبر أبو ظبي قياساً الى مواقفها الرسمية المعلنة ان تصريحات ولايتي «متقدمة لكنها ليست كافية، وهذا التقدم ناتج عن حديث ولايتي للمرة الأولى عن الخلاف على الجزر الثلاث، لكنه ناقص لانه لم يتحدث عن السيادة». وتؤكد الامارات ان موقفها «ثابت، لا رجعة عنه، وهو السيادة الكاملة على الجزر الثلاث وانهاء الاحتلال الايراني لها».

وتقول أبو ظبي ان الخلاف مع ايران هو خلاف على السيادة على الجزر الثلاث وليس «خلافاً حدودياً» تمكن تسويته بالتنازل هنا شبراً او امتاراً.

وتؤكد الامارات استعدادها لارسال وفد للاجتماع مع مسؤولين ايرانيين في طهران أو في أي مكان في العالم، أو استقبال وفد ايراني في أبو ظبي شرط تحديد جدول اعمال الاجتماع والنص صراحة على القضايا التي سيتم بحثها. وتشدد ايضاً على ان يسبق اي اجتماع بين الطرفين الاعلان صراحة ان وفداً من الامارات سيزور طهران لنقل رسالة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات الى الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني، وان البحث سيتناول القضايا الثنائية بين البلدين وفي مقدمها الخلاف على الجزر الثلاث.

وتذكر مصادر ديبلوماسية بأن ولايتي زار أبو ظبي في ايار (مايو) العام الماضي، واتفق معه على حل «المشاكل العالقة بين البلدين بالطرق السلمية»، لكن ايران تنصلت من هذا الاتفاق بالحديث عن خلاف على جزيرة واحدة او الحديث عن خلاف حدودي. وتقول أبو ظبي انها لا تخشى الدخول في مفاوضات وحوار مباشر مع طهران لأنها تمتلك كل الوثائق القانونية والتاريخية التي تؤكد سيادتها على الجزر، وهو ما لا تمتلكه طهران. وترفض الامارات «الوساطات» او التدخلات لحل هذه القضية وتصر على الحوار المباشر.

وترى مصادر ديبلوماسية ان التطورات الاخيرة داخل الساحة الايرانية قد تكون احد الدوافع وراء حديث ولايتي لأول مرة عن حوار في شأن الجزر الثلاث. وتؤكد أبو ظبي انه ما زال لديها أمل باستجابة ايران دعوات الحوار الاماراتية لحل الخلاف سلماً، وآخرها الدعوة التي اطلقها الشيخ زايد في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، لقبول ايران بالحوار وانهاء احتلالها للجزر الثلاث واقامة علاقات طيبة على أساس احترام سيادة الامارات على هذه الجزر، وعلاقات حسن الجوار واستقرار الامن في المنطقة.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في اجتماعهم في الرياض السبت المقبل

وزراء خارجية التعاون يبحثون العلاقات مع إيران في ضوء احتلالها للجزر

الرياض: من جاسن البنيان

يؤكد المراقبون الدبلوماسيون في منطقة الخليج العربي ان هيمنة ايران على أهم المواقع الاستراتيجية التي تتحكم في معبر مائي يمتد من مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي باستمرار احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى والشطر الجنوبي من جزيرة ابو موسى التابعة لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة، بدأت تثير قلق وازعاج دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال المراقبون ان هذا القلق مبعثه عدم وجود أي مؤشرات ايجابية وملموسة تدفع لتحسن العلاقات بين الجانبين نتيجة عدم استجابة ايران لدعوة دولة الامارات العربية المتحدة لاجراء حوار يتعلق بهذه الجزر وايجاد حل سلمي لهذه الازمة.

والمعروف أن دول المجلس تشدد على ان تطوير العلاقات بينها وبين طهران مرتبط بتعزيز الثقة بين الجانبين وبالغاء كافة الاجراءات التي اتخذتها ايران حيال هذه الجزر التي تثبت الوثائق التاريخية الموجودة بحوزة السلطات البريطانية انها جزء لا يتجزأ من اراضي دولة الامارات، حيث احتلتها ايران في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1971 قبل يوم واحد من رحيل القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي، في الوقت الذي لم تعترف فيه دولة الامارات بشرعية هذا الاحتلال وطالبت مرارا عبر كافة المحافل الاقليمية والدولية بازالته.

ويشير المراقبون الى ان مما يزيد هاجس قلق دول المجلس هو صمت ايران وعدم استجابتها لندائين وجهتهما قمتا الرياض وابوظبي في العامين الماضيين الى طهران «بضرورة اللجوء الى الحوار والالتزام بكافة الطرق السلمية من اجل انهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة، تمشيا مع القوانين والاعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».

وعلمت «الشرق الأوسط» ان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي سيناقشون ملفا شاملا عن العلاقات مع ايران في اجتماع لهم يعقد في الرياض يومي السبت والاحد المقبلين يقدمه للوزراء الامين العام للمجلس الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي يستعرض رصدا ومتابعة لتطورات العلاقات وازمة الجزر الثلاث.

وابلغت مصادر ـ على اطلاع



واسع - «الشرق الأوسط» ان دول المجلس ما زالت تدعو ايران لقبول الحوار مع دولة الامارات لايجاد حل سلمي لمشكلة الجزر دون تصعيد الموقف «حفاظاً وحرصاً منها على أمن واستقرار المنطقة وتجنب الدخول في صراعات دموية رغم الاستفزازات الايرانية التي كان آخرها القرار الايراني في 20 ابريل (نيسان) الماضي بتحديد المياه الايرانية الاقليمية لمسافة 12 ميلا بحريا مما يعني بدءها بضم الجزر العربية بشكل نهائي الى اراضيها، والتهديد عبر وسائل الاعلام في طهران بالقدرة العسكرية الايرانية المتنامية وعلى الاسلحة المتطورة ومن ضمنها الغواصات التي اشترتها اخيرا من روسيا.

كما سيناقش الوزراء الخليجيون في اجتماعهم مذكرة حول مستجدات الاوضاع السياسية والامنية في منطقة الخليج ومسار تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي تجاه العراق، والمطالبة بعدم رفع العقوبات المفروضة على النظام العراقي قبل الالتزام بتنفيذ كافة هذه القرارات وخاصة القرار المتعلق بوجوب اعتراف العراق بقرار ترسيم الحدود مع دولة الكويت.

ويستعرض الوزراء ايضا تطورات مسيرة مفاوضات السلام في الشرق الاوسط ونتائج اجتماعات مجلس الجامعة العربية الاخير.

وفي الجانب الاقتصادي يستعرض الوزراء المراحل التي نفذت من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والصعوبات التي تواجه قيام بعض الانشطة الاقتصادية والحوار مع المجموعة الاوروبية والمفاوضات الاقتصادية المقبلة مع الولايات المتحدة واليابان والصين الشعبية.

ويستمع الوزراء ايضا الى مذكرة يقدمها الامين العام للمجلس يتناول فيها مسيرة العمل المشترك لدول المجلس والخطوات الكفيلة بتعزيز مسيرة التعاون والتكامل بين دول المجلس.



ردود الفعل الايرانية على مواقف أبو ظبي تعكس "انقساماً"

الامارات: نتمسك بالسيادة الكاملة على ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى

□ ابوظبي - «الحياة»:

■ اكدت مصادر ديبلوماسية في ابو ظبي تمسك دولة الامارات بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التي احتلتها ايران عام ١٩٧١، وانها ستتبع جميع الوسائل الديبلوماسية لاستعادة سيادتها على الجزر.

وقالت مصادر في ابوظبي ان تصريحات راشد عبدالله النعيمي وزير خارجية الامارات في القاهرة في شأن قضية الجزر تعكس الموقف الرسمي لدولة الامارات الذي يؤكد عزمها على رفع هذا الخلاف الى محكمة العدل الدولية اذا باءت محاولات التسوية بالفشل.

ومنذ تفجر الخلاف بين البلدين في نيسان (ابريل) عام ١٩٩٢ بعد الغاء ايران من جانب واحد اتفاقاً مع الامارات في شأن السيادة المشتركة على جزيرة ابو موسى، تؤكد الامارات موقفها «الثابت» الذي يقوم على الدعوة الى الحوار المباشر لتسوية الخلاف سلمياً على الجزر الثلاث.

واكد هذا الموقف بوضوح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في حديثه مع «الحياة» الاسبوع الماضي عندما قال ان الامارات ستلجأ الى محكمة العدل الدولية اذا استنفدت جميع الفرص والجهود للوصول الى تسوية سلمية مع ايران.

ويقول الشيخ زايد ان الامارات لم تسمع من ايران حتى الآن شيئاً جديداً وان ما نسمعه منها بعيد عما نفكر فيه. وتساءل: كيف نتفاوض مع من يستولي على حق من الحقوق ويدعي انه ملك سابق له ويؤكد ان على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر الى التحكيم. وقال «عندي براهين على حقي فيها، وعلى الآخرين ان ياتوا ببراهينهم. فإن كانت اقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا اقوى فالحق لنا».

غير ان الموقف الايراني يتسم بالتذبذب والانقسام حول مسالة الجزر مما يعكس «انقسامات واضحة» داخل القيادة الايرانية. وبدا هذا الانقسام واضحاً من خلال التصريحات المتضاربة التي عكسها في الآونة الأخيرة عدد من الوزراء في حكومة طهران والقيادات الايرانية الاخرى. وكان علي اكبر ولايتي وزير خارجية ايران اعترف في تصريحات لمجلة «الوسط» الشهر الجاري بالنزاع مع الامارات على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى. وجدد دعوة الى وزير خارجية الامارات للبحث في هذا الخلاف.

واعتبرت ابوظبي في حينه ان تصريحات ولايتي تشكل موقفاً متقدماً من طهران لكنه غير كاف لانه كان فقط عبر الوسائل الاعلامية، ولم تتلق ابوظبي اي موقف رسمي من ايران بذلك.

ويعتبر موقف ولايتي مغايراً لموقف ساسة ايرانيين آخرين من ابرزهم محمد علي بشارتي الذي قال عبر وسائل الاعلام ايضاً ان الخلاف مع الامارات «بسيط» ويمكن حله بالحوار والتفاهم بالنسبة الى وضع جزيرة ابو موسى. واغفل ذكر الجزيرتين الآخريين طنب الكبرى وطنب الصغرى.

وتعتبر المصادر في ابوظبي ان اجهزة الاعلام الايرانية تقود حملة «تضليلية» في شأن الخلاف الاماراتي - الايراني على الجزر الثلاث، وتعكس في شكل واضح التناقض السياسي داخل طهران.

واوضحت ان اطلاق الاحكام من الاذاعة الايرانية على تصريحات وزير الخارجية الايراني التي تدعو الى «الحوار» وعدم استنفاد الفرص لاستجابة ايران دعوات الحوار المتكررة من جانب الامارات ووصفها بانها «لامسؤولة»، لا تخدم توفير اجواء ايجابية تساعد على بدء حوار مباشر بين البلدين لتسوية الخلاف على الجزر سلمياً.

ويلاحظ ان الحملات الاعلامية الايرانية على الامارات تثور في اعقاب حصول الامارات على تأييد خليجي أو عربي ودولي لموقفها من قضية الجزر.

وتأتي حملة الاذاعة الايرانية الأخيرة على تصريحات راشد عبدالله ووصفها بانها «لامسؤولة وتثير مجدداً الشكوك في حسن نية الامارات في علاقتها مع ايران»، عقب التأييد والدعم الواضحين اللذين اعلنهما مجلس جامعة الدول العربية لدولة الامارات في شأن استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث.

وتعكس تصريحات الاذاعة الايرانية، حسب المراقبين، انقساماً وتخبطاً في الموقف الايراني من قضية الجزر لا يسمحان ببلورة موقف جدي يقود الى الحوار مع طهران في الوقت الراهن للوصول الى تسوية سلمية لأزمة الجزر.



الانقسام فى القيادة الايرانية حـــول الجـــزر الثـــلاث

الامارات

اكدت مصادر مسئولة فى دولة الامارات العربية المتحدة بأن الامارات سوف ترفع الخلاف الناشب بينها وبين ايران حول الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى الى محكمة العدل الدولية اذا ما فشلت محاولات التسوية التى تقوم بها الامارات مع ايران..

وكان الخلاف قد تفجر بين البلدين فى ابريل عام ١٩٩٢ عقب قيام ايران من جانبها بالغاء اتفاق مع دولة الامارات فى شأن السيادة المشتركة على جزيرة ابو موسى وانفردت بالجزيرة وطردت العرب منها واغلقت المدارس العربية ومنعت المدرسين العرب من دخول الجزيرة..

وفيما يتعلق بسير المباحثات مع ايران قال الشيخ زايد آل نهيان ان الامارات لم تسمع من ايران حتى الان شيئا جديدا وان كل ما نسمعه منها بعيد عما نفكر فيه وتساءل كيف نتفاوض مع من يستولى على حق من الحقوق ويدعى انه ملك سابق له ويؤكد ان على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر الى التحكيم ؟ واضاف الشيخ زايد عندى براهين على حقى فيها وعلى الاخرين ان يأتوا ببراهينهم.. فان كانت اقوى فلهم الحق وان كان برهاننا اقوى فالحق لنا..

ويعكس الموقف الايرانى انقسامات داخل القيادة الايرانية حول مسألة الجزر الثلاث ويبدو الانقسام واضحا من خلال التصريحات المتضاربة التى قالها فى الفترة الاخيرة عدد من وزراء وقادة الحكومة الايرانية.. وكان على اكبر ولاياتى قد اعترف بالنزاع مع الامارات على الجزر وجدد دعوة وزير خارجية الامارات للبحث فى الخلاف حولها وذلك عبر الاذاعة الايرانية مما اعتبرته الامارات غير كاف اذا انها لم تتلق من ايران اى طلب رسمى فى هذا الشأن..



الامارات: النزاع على الجزر الى التحكيم الدولي؟

أبو ظبي – «الوسط»

استبقت دولة الامارات العربية المتحدة الاعلان عن احتمال لجوئها الى التحكيم الدولي في نزاعها مع ايران على الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة (الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى) بحملة ديبلوماسية الهدف منها اعادة اثارة المسألة على المستويين العربي والدولي وتأمين الدعم لموقف الامارات وجس نبض ايران التي لا تزال تتجاهل الدعوات المتكررة للتفاوض.

وقالت مصادر في أبو ظبي ان الامارات قررت اثارة الموضوع خلال المؤتمرات والندوات العربية والأجنبية بعدما وصلت الاتصالات الأخيرة مع ايران الى طريق مسدود، وباشرت طرح القضية خلال الاجتماعات الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة اثناء بحث مسائل تتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث أثار وفد الامارات في لقاءات جانبية موضوع الجزر المحتلة مع عدد من الوفود العربية والأجنبية، في محاولة لاستطلاع آراء هذه الدول في حال قررت الامارات رفع القضية الى التحكيم الدولي.

وكان وفد الامارات في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد أخيراً في باريس أثار قضية الجزر رسمياً مشيراً الى رفض ايران النداءات المتكررة للتفاوض.

وفي اطار الحملة ذاتها طلبت الامارات قبل انعقاد الدورة ١٠١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة ادراج موضوع الجزر على جدول الأعمال كبند رئيسي للبحث، وليس الاكتفاء بالاشارة اليه في البيان الختامي، وهو ما حصل بالفعل، اذ ناقش المجلس القضية وطلبت الامارات دعمها بعد ان شرحت بعض التفاصيل عن رفض ايران وتجاهلها كل الدعوات، اضافة الى وصول الاتصالات الجارية بعيداً عن الأضواء الى طريق مسدود، الأمر الذي لم يترك مجالاً سوى طرق باب التحكيم الدولي، وهو ما أعلنه وزير خارجية الامارات راشد عبدالله النعيمي على هامش اجتماعات المجلس.

وقالت المصادر ان الامارات ماضية في حملتها الديبلوماسية وستطرح القضية امام مؤتمرات ومنتديات أخرى قبل اتخاذ القرار النهائي باللجوء الى التحكيم، وهي تنتظر رد الفعل الايراني.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

أول لقاء ايراني ـ اماراتي بعد توقف المحادثات المباشرة

□ ابو ظبي - «الحياة»:

■ اكدت مصادر ديبلوماسية في ابو ظبي ان دولة الامارات لا تعير اي اهتمام لتعليقات الصحف الايرانية في شان الخلاف بين الامارات وايران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى.

واعتبرت المصادر ان التطور البارز في هذه القضية هو اجتماع وكيل وزارة الخارجية الاماراتية بالنيابة في ابو ظبي أمس مع حسن امينيان السفير الايراني في ابو ظبي. ونوهت باهمية هذا الاجتماع الذي يعتبر الأول من نوعه منذ توقف المحادثات المباشرة بين الجانبين في نيسان (ابريل) ١٩٩٢ في ابو ظبي.

ولفتت الى ان الوكيل سيف ساعد، المساعد الرئيسي للشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات والمسؤول عن ملف الجزر، كان تراس وفد الامارات الى تلك المفاوضات مع الجانب الايراني في محادثات ابو ظبي التي انهارت إثر جلسة واحدة نتيجة أصرار ايران على عدم بحث مسالة احتلالها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى الى جانب مسالة جزيرة ابو موسى.

ويؤكد المسؤولون في الامارات ان الحوار مع طهران يجب أن تسبقه تاكيدات ايرانية ان البحث سيشمل قضية الجزر الثلاث. ورفض الشيخ حمدان بن زايد زيارة طهران بعدما رفضت ايران اعطاء تاكيدات بهذا المعنى.

وتشير مصادر ديبلوماسية الى ان مقال الترحيب بتصريحات وزير خارجية الامارات السيد راشد عبدالله الذي كتبته أمس صحيفة «طهران تايمز» التي تعكس وجهة نظر الخارجية الايرانية، لا يقدم موقفاً جديداً في موقف ايران من مسالة الجزر لأن المقال تحدث عن جزيرة ابو موسى وحدها. وذكرت ان ترحيب الصحيفة بتصريحات الوزير الاماراتي في شان ابو موسى يؤكد استمرار طهران في الحديث عن «جزء من الحقيقة» ولا يكفي لايجاد قاعدة تفاهم مشترك لايجاد تسوية سلمية للمشكلة.

واكدت المصادر ان الامارات لا تنتظر تاكيدات من الصحف الايرانية عن نياتها السلمية والمخلصة لايجاد حل سلمي مع ايران لمشكلة الجزر. وقالت ان هذه النيات تشكل اساس التحرك الجدي نحو التوصل الى حل سلمي مع ايران يضمن سيادة الامارات الكاملة على جزرها الثلاث ويحقق الاستقرار والأمن في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل.

وكانت «طهران تايمز» أشارت الى تصريح راشد عبدالله الذي قال فيه ان الامارات تعتزم رفع خلافها مع ايران على جزيرة ابو موسى الى محكمة العدل الدولية.

وكان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان اكد في حديثه الأخير الى «الحياة» ان على الطرفين تقديم البراهين عن سيادتهما على الجزر الثلاث الى محكمة العدل الدولية.

وقال الشيخ زايد انه لم يسمع من ايران اي شيء جديد في شان التسوية السلمية، في اشارة الى حديثها المستمر عن جزيرة ابو موسى واغفال الحديث عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ويشير المراقبون الى ان ترحيب «طهران تايمز» بحديث وزير خارجية الامارات عن اللجوء الى محكمة العدل الدولية قابله في الوقت نفسه تناقض كبير عندما اعتبرت ان «اللجوء الى محكمة العدل الدولية في الوضع الحالي ستترتب عليه نتائج عكسية وقد يثير نزاعات جديدة بين البلدين». وتقول الصحيفة الايرانية ان طهران مع ذلك ترحب بتصريح الوزير الاماراتي وترى فيه تعبيراً عن النضج السياسي لهذا البلد.

وتعكس الصحيفة التناقض الكبير في مواقف القيادة الايرانية من ازمة الجزر. اذ كانت اذاعة طهران وصفت تصريحات راشد عبدالله في القاهرة قبل أيام بانها «غير مسؤولة» بينما ترحب بها الآن صحيفة «طهران تايمز».

وعلى الساحة الخليجية.. تدافعت قضايا مثيرة!!

ذاكرة التاريخ

بقلم :

زكريا نيل

كان الاسبوع الماضي من الأيام الساخنة، في حركة التفاعلات الكليجية.. وكانت هذه التفاعلات، في منظورها العام، تتمحور حول عدة قضايا، الا ان القضية التي كانت تبدو شائكة .. كانت قضية الأمن القومي الخليجي، وبصفة خاصة ماأعلن عن محاولة اختراق مجلس التعاون الخليجي، بهدف شق وحدة دوله الست الأعضاء في المجلس..

وكان مجلس وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي ، الذى افتتح اعمال دورته الخمسين.. السبت الماضي بالرياض، يمثل المسرح الذى تفجرت على ساحته هذه القضية الحادة.. وكان من أخطر ماطرحه رئيس الدورة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية، فى افتتاحها وبصورة مفاجئة، ان هناك محاولات لشق مجلس التعاون الخليجي، وحدد «النظام العراقى بالذات» بانه وراء هذه المحاولات، وكشف فى وضوح مايبذله النظام العراقى من جهود، فى اطار حملة اتصالات واسعة، يجريها على امتداد الساحة العربية، والشروع فى تطبيع العلاقات، دون التقيد بالتنفيذ الكامل للقرارات الدولية الخاصة بالازمة الخليجية، والتى تقوم على أسس معروفة.. وفيما يبدو من طرح الأمير سعود الفيصل، أنه كان شديد التأثر بما تحت يد مجلس التعاون من وقائع، حيث أشار الي ان انعقاد هذه الدورة ياتى فى ظروف مهما أحسن الظن بها، فانه لايمكن القول بانها ظروف مطمئنة.. وفسر ذلك، بان نظام العراق البعثى، مازال يشكل تهديداً لامن واستقرار الدول الخليجية، ويتربص بها لشق مجلس التعاون.. الذى كان الصخرة الصلبة التى تصدت لاطماعه، وردت عدوانه!

أذن مهمة انعقاد مجلس وزراء الخارجية الخليجية، لم تكن مهمة تقليدية لمتابعة تنفيذ ماصدر من قرارات، من جانب قادة الدول الخليجية فى قمة الرياض فى الثانى والعشرين من ديسمبر الماضى. بل كانت مهمتها الاولى هى اجهاض كل المحاولات التى بذلها النظام العراقى على امتداد الساحة العربية طمعاً في تطبيع علاقاته دون إنه يذعن للتنفيذ الفعلى الكامل، لكل ماصدر عن مجلس الامن من قرارات دولية!!

ان الخوض فى أى تفاصيل عما ذكر من وقائع بشان هذه القضية.. سيضر بالتأكيد أكثر مما يفيد!

بل انه ربما يحقق هدفا من أهداف بث الوقيعة بين دول مجلس التعاون الخليجى.. وهذا مايجب ان نربا بانفسنا عن الوقوع فيه. وعالمنا العربى، كما نعلم جميعا، فيه اكثر مما يكفيه من مشاكل وخلافات!

المفاجأة الكويتية !!

تماما.. مثل مايحدث فى مصر، عندما نورط انفسنا فى أحاديث عن تغيرات او تعديلات وزارية مرتقبة. ومقابلة ذلك بالنفى او الاستهجان او التعتيم.. حدث ايضا فى الكويت، وعلى مدى اكثر من شهرين، تنتشر اخبار عن تشكيل وزارى جديد.. بل والتطوع بذكر أسماء مرشحة للمناصب الوزارية :: صحيح أن رموز الدولة لم ينفوا ذلك بصفة قاطعة، بل منهم من صرح بانه امر سابق لاوانه!!

لكنه حصل.. نعم حصل فجاة عندما أعلن عن بيان سياسى، سيذيعه الرجل الثانى فى الدولة سعد العبدالله السالم الصباح ولى العهد ورئيس الوزراء، وجاء البيان ليعالج قضايا اهتزت قيمها، واختلفت معاييرها.

وحدد البيان: سياسة خطط التحرك بالمرحلة المقبلة من المسيرة الكويتية بعد معركة التحرير.. وكما اخترقت مصر الطريق الصعب لانقاذها من شبح الافلاس الذى أطل برأسه من خلال البلايين الأربعين التى تكبلها بالديون وخدمتها الباهظة. لم تتردد فى اختيار المركب الصعب بالشد على البطون، الى ان تتم آخر مرحلة من برنامج الاصلاح الاقتصادى المنقذ..

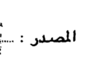
الكويت كذلك اختارت نفس الطريق، مكرهة فى ذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية لابطل.. ولا ادرى كيف تكون لدى الشعب الكويتى القدرة على خوض هذه التجربة القاسية المرهقة؟ كيف يتحمل ضغط النفقات، بعد ان اصبح عدد السيارات فى الكويت بعد معركة التحرير - اكثر من عدد الشعب الكويتى نفسه؟ لكنها ارادة التحدى التى تختبر صلابة الشعوب.. وليس أشد صلابة ممن واجهوا محنة الغزو لوطنهم، بكل ماكان فيها وبكل ماخلفته من اثار تنوء بحملها الجبال!!

● ان الخطاب السياسي الكويتي لمس جميع الأخطاء التى تفشت فى المجتمع الكويتى.. وجسد مواقع الخطر فى الممارسة الديمقراطية الدستورية.. وأكد أن الديمقراطية خيار لارجعة فيه، وأن المشاركة الشعبية التزام لابديل عنه.. ولكنه رفض الفوضى، والتسيب والتصرفات غير المسئولة، وقرر الوقوف فى وجه الممارسات التى استغلت مناخ الحرية، وأشاعت التوتر والمشاحنات والمواجهات العقيمة والتكتلات التى توشك ان تكون احزابا!

● والخطاب الكويتى يحمى حرية الصحافة ويجل رسالتها ويحرص على استقلالها .. ولكنه قال: حرية الصحافة ليست فوضى، بل التزام بالصدق والموضوعية والصالح الوطنى، نحرص على حريتها، لا أن تجعل من نفسها ساحة لاقتتال الفئات والتكتلات المتنازعة، وخوضها لمعارك لاتخدم مصالح الوطن او قضاياه. صفحاتها تنضح بالتعصب للراى والارهاب الفكرى والسباب والتسفيه، ولم تقتصر فى ذلك على مجتمعنا، بل تمارس ذلك بالاساءة لقادة وشعوب وانظمة دول شقيقة وصديقة، والحاق الضرر بمصالحنا الوطنية وعلاقتنا الخارجية.

● وأعلن الخطاب ان الكويت كبلد صغير، يقف اليوم على مفترق الطرق أمام خيارات مصيرية، وفى مواجهة اوضاع عالمية جديدة، والعالم - كما يقول ولى عهد الكويت صار كالبركان الكبير، ولاندرى متى واين ينفجر ؟؟ وفى مواكبة التغييرات والتحولات العالمية، ومواجهة التحديات والاخطار يطل امننا الوطنى بشقيه الداخلى والخارجى على رأس اولوياتنا..



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٤

ان الكويت. بل كل الدول الخليجية، ترى أن النظام العراقى، مازال هو الخطر الذى يهددها!

أهم القضايا التى حددها البيان السياسى للعرب ست قضايا!

● حماية أمن الوطن واستقلاله وسيادته.

● تعزيز الامن الداخلى وضمان سلام المواطنين واستقرارهم.

● ازالة اثار العدوان، ومواصلة العمل الدعوب لتامين اطلاق سراح الأسرى من الاخوة والابناء الكويتيين والمحتجزين.

● انعاش الاقتصاد الوطنى - وفى هذا ستتم مشاركة القطاع الخاص فى ملكية العديد من مؤسسات الدولة الاقتصادية والانتاجية.

● معالجة مشكلة التركيبة السكانية، وأوضاع المقيمين بالبلاد بصورة غير قانونية.

● الارتقاء بمستوى الخدمات العامة.

أما التغيير الوزارى فى البيان العام، فلم يكن وضعه فى الصدارة، ولكنه جاء فى ا لسياق وكأنه آخر شئ كان يجرى التفكير فيه.. لكن القاسم المشترك الذى كان فى كل جزء من البيان، هو أمن الكويت وخطر التهديد العراقى!!

رب مصادفة خير من ميعاد

ولعله كان من قبيل المصادفة، أن يواكب انعقاد الدورة الخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الخليجية، وصدور البيان السياسى لحكومة الكويت، انعقاد مؤتمر دولى آخر، هو المؤتمر العالمى، عن آثار العدوان العراقى على الكويت واستمر انعقاده خمسة أيام متواصلة، وقد ضم حشدا هائلا من كبار المفكرين والباحثين من العرب والاوروبيين والاسيويين والافريقيين، وبمشاركة ثمانى جامعات عربية، وثمانى مؤسسات كويتية ثقافية وبيئية واجتماعية.. ويتضمن برنامج هذا المؤتمر العالمى، ثلاث ندوات. احداها للآثار السياسية والاقتصادية، والثانية للآثار النفسية والاجتماعية، والثالثة للآثار البيئية والصحية وطرق معالجتها!!

وفى حين بلغت أبحاث الآثار السياسية والاقتصادية ٣٧ بحثا، والآثار النفسية والاجتماعية ٣٦ بحثا، كانت الندوة البيئية، هى أغزر الندوات بحوثا. اذ وصلت إلى ٤٢ بحثا، غير ما وصل متاخرا ولم يمكن ادراجه.. وكانت النقطة التى التقت عندها معظم اراء الباحثين، هى ان الحرب الخليجية، على الرغم من أنها قد انتهت، إلا أنه مازال لهذه الكارثة، العديد من الآثار السلبية المرتبطة بها، والمتداخلة فيها، والمتاثرة ببعضها البعض.

ولقد كان من أغزر البحوث معلومات، هو البحث الذى تقدم به المفكر الكويتي المعروف «سليمان ماجد الشاهين» وكيل وزارة الخارجية الكويتية، خاصة عندما طرح موضوع المازق الأمنى الذى كان اكثر تحديا فى الازمة الخليجية ومن رأيه ان المازق الأمنى فى الأزمة الخليجية، كان تحديا للخليج ككل، وليس لدولة الكويت وحدها، حيث أن دول مجلس التعاون، لم تكن فى وضع يؤهلها لمواجهة جيش عراقى، قاتل ثمانى سنوات ضد ايران وقبلها تسع سنوات أو اكثر ضد شعبه الكردى فى الشمال، وكانت تسبقه دعاية واسعة، وعبارات مدوية ساهم اعلاميا كثيرا، فى ترسيخها فضلا عن استحالة تطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك، لأن غيرها من الاتفاقيات العربية، لم تنفذ، كما أن غياب الارادة العربية، وانعدام القيادة العربية المؤثرة، كلها وغيرها، عوامل حالت دون امكانية تنفيذ الحل العربى كأسلوب لانقاذ الكويت، على الرغم من أن «الموقف السياسى» لأغلب دول الجامعة العربية، كان الادانة للغزو العراقى والمطالبة بسحب قواته منها، ولكن تلك الادانات دون دعم عسكرى، لايمكن ان تفى بشئ ازاء قرار الغزو والتصفية للدولة وللشعب الكويتى!

ومن رأى الاستاذ «الشاهين» ان ذلك الموقف يقودنا الى التفكير، فى ضرورة تهيئة الأسس الموضوعية والواقعية لتامين سلام واستقرار أمنى ثابت وصامد على المدى الطويل.. وذلك لن يتاتى إلاباشتراك جميع الدول المطلة على الخليج العربى، أو مشتركة مباشرة فى المنطقة الجغرافية بما فيها العراق وايران، فى ضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة..

لكنه تدارك متسائلا: اى عراق؟ واى ايران؟ فالعراق بعدوانه وماخلفه من آثار دموية ونفسية ومادية غير مؤهل لذلك ولزمن طويل فى قبوله كدولة متحضرة ضمن الاسرة الدولية فضلا عن المجتمع الخليجي واذا لم يؤتمن على جاره مثل بلدنا الكويت وهى صغيرة فكيف يؤتمن على أمن الخليج باكمله؟

ومع هذا وذاك مما جرى على الساحة الخليجية.. كانت القضية الاكثر اثارة، هى قضية مصير دولة الوحدة اليمنية.. ولقد اتجه راعياها فى كل من صنعاء وعدن الى سبع عواصم عربية لاكثر من مرة، «واه لو كان يطاع لقصير أمر» اذن لانحلت العقدة، وذهبت الغمة، ولكنهما أغلقا الملف فى مسقط، كما اغلقاه فى ابوظبى والدوحة، ولن تنجح اى محاولة تسوية، مادامت ارادة القرار موزعة وتائهة فى سراديب الحكومات الخفية، ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم!!



المصدر : الحياة

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامارات: متسللون يجرحون عنصراً من حرس السواحل

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي:

■ تعرض زورق تابع لحرس الحدود بدولة الامارات لاطلاق نار مساء الجمعة الماضي من زورق مسلح كان يقل متسللين في جنوب الخليج الى شواطئ الامارات.

وذكرت وكالة انباء الامارات الرسمية نقلاً عن ناطق باسم حرس الحدود ان اطلاق النار من جانب مسلحين متسللين أسفر عن إصابة احد أفراد قوات حرس الحدود الذي نقل بطائرة هليكوبتر الى أحد المستشفيات لمعالجته. وأكد الناطق انه تم إلقاء القبض على المتسللين ومصادرة الزورق المسلح في منطقة شعم بالقرب من مضيق هرمز.

وتؤكد مصادر ديبلوماسية ان الحادث لا يحمل أية دلالات سياسية وتقول ان الحادث عادي وطبيعي وان التطور الوحيد هو في كون المتسللين في هذه المرة مسلحين، وأطلقوا النار على دورية حرس الحدود.

ولم تذكر الوكالة جنسية أو عدد المتسللين الذين تم إلقاء القبض عليهم، غير ان المرجح ان يكونوا من الآسيويين الذين يبحثون عن فرص عمل بطريقة غير شرعية في الامارات.

وأعلنت سلطات الامارات في نهاية ابريل (نيسان) الماضي عن اعتقال نحو ٣٠٠ شخص من جنسيات آسيوية على متن زوارق كانت تحاول الرسو قرب ميناء الفجيرة.

وتعتبر حوادث التسلل الى شواطئ الامارات ظاهرة مألوفة في المنطقة وتتصدى لها كل الدوائر في الامارات للحد من العمالة غير الشرعية فيها. وتشير احصاءات رسمية الى ان العمالة الاجنبية في الامارات وصلت الى معدلات خطرة جداً وتزيد عن ٧٠ في المئة من مجمل العمالة فيها. وتتخذ السلطات في الامارات خطوات لوضع تشريعات لضبط حركة العمالة والحد من ظاهرة العمالة غير الشرعية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٤

المعارك العربية ـ العربية

عبده مباشر

هل نبدأ من تاريخ بدء المواجهات العسكرية العربية مع اسرائيل؟.. أم نبدأ منذ الخمسينات؟.. ام من قبل أو بعد ذلك؟

وايا كان التاريخ الذى سنبدأ منه لمعرفة عدد المعارك العربية ـ العربية والحروب الأهلية العربية، فان السجل ناء وينوء به ضمير ووجدان أبناء العالم العربى.. وعلى امتداد هذه العقود لم يتوقف نزيف الدم العربى أبدا.. أى اننا لانستطيع أن نرصد عاما مر بدون اراقة دماء عربية بايد عربية.

وبنظرة شاملة على قارات ودول العالم سنتبين ان العالم العربى يحتل بجدارة واقتدار اول مرتبة فى هذا المجال.. وليس فى مقدور شعب او شعوب او ابناء قومية واحدة منافسة العرب، ربما كانت هناك حروب أكثر دموية بين ابناء دين واحد او اللغة الواحدة أو القومية الواحدة عبر التاريخ، ولكن منذ انتهت الحرب العالمية الثانية بكل ماشهدته من دماء وخراب ودمار وانحسرت موجة مثل هذه الحروب ولكن ظلت هناك بؤر حريصة على ألا تبلغ مرحلة النضج التى وصلتها دول العالم المتقدم وعدد كبير من دول العالم المتخلف ومن هذه البؤر المنطقة العربية.

ومن السهولة بمكان القاء اللوم على الاستعمار والصهيونية والامبريالية والمؤامرات الأجنبية وسياسة فرق تسد، وحرص الدول المتقدمة على مصالحها فى المنطقة بما فى ذلك البترول. ولكن ومع تسليمنا بوجود المخططات الأجنبية وبتوافر عنصر المؤامرة أو المؤامرات، فان أبناء المنطقة كانوا يمتلكون ومازالوا يمتلكون هامشا لاباس به للمناورة وصناعة السياسة والقرار وبما يجنبهم كل هذا النزيف. والحقيقة ان اندفاع العالم المتقدم للتامر على دول المنطقة واكبه، ان لم يكن سبقه، توافر ارادة عربية لولوج هذا الباب.

وعندما نتطلع الى السجل الدامى للمعارك العربية ـ العربية أو الحروب الأهلية العربية فاننا نتيقن ان عنصر الارادة العربية كان عاملا فعالا وقويا. وهذا العنصر قد يتوافر أو توفر لأسباب كثيرة منها سيادة المنطق القبلى أو المراهقة السياسية او المراهقة الثورية فى مرحلة من المراحل او عدم النضج او الجنوح العاطفى أو الطموح الشديد أو تسلط فكر أو عقيدة أو.. أو...

ولسنا فى حاجة الى تاكيد شمولية النزيف الدموى للمنطقة العربية ككل.. فالمشرق العربى لايختلف كثيرا عن المغرب العربى.. والشمال يتساوى مع الجنوب.. فالمعارك العربية ـ العربية والحروب الأهلية طالت الجميع تقريبا فاليمن السعيد او اليمنان السعيدان والكويت والعراق والسعودية وكل دول الخليج وسوريا ولبنان والأردن، كانت مسارح لمثل هذه الحروب بل ان الحرب الأهلية اللبنانية استمرت وحدها مايقرب من ١٥ عاما أما الحرب الأهلية العراقية سواء مع الأكراد أو مع الشيعة فمازالت مستمرة بصورة أو باخرى.. هذا فى المشرق والشمال والمغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا ومصر والسودان والصومال، دارت على أراضيها الكثير من المواجهات الدامية. واذا كانت الحرب الأهلية قد خربت لبنان والعراق فى المشرق فان الحرب الأهلية نالت من كل من السودان والصومال.

وتمضى العقود، عقد وراء عقد والدماء لاتتوقف عن النزيف. ولم يستفد أحد من الدروس المستفادة من المعارك والحروب الأهلية التى سبقت. اى ان أحدا لم يتعلم والأسوأ أن أحدا لم يكن اساسا مستعدا لان يتعلم وعلى امتداد هذه الحروب لم ينزف العالم العربى الدماء فقط، بل نزف ثرواته مما اثر على مسيرة التنمية فى المنطقة ككل. كانت جولات الصراع العربى الاسرائيلى تستنزف ثروات مصر أساسا حتى أفرغت شرايينها من الدماء، وتولت المعارك العربية ـ العربية والحروب الأهلية هذا الدور بالنسبة لباقى الدول العربية.

ومع نزيف الدم تتراكم الثارات وتزداد المشاعر التهابا وتتسمم الجروح.. أما النزيف الاقتصادى فادى فى معظم الدول الى مزيد من الشروخ الاجتماعية وزيادة حجم الاحباط والمعاناة.

والمثير للكثير من الدهشة وعلامات الاستفهام ان العالم العربى خسر من الدماء والثروات فى مواجهاته مع بعضه البعض، أكثر مما خسره خلال مواجهاته سواء مع اسرائيل أساسا او مع ايران.. ويمكن للراصدين والمراقبين أن يتبينوا بسهولة شراسة القتال عندما يكون عربيا ـ عربيا أو بين أبناء وطن واحد، وتبلغ الشراسة حدها وتنتحر الانسانية خلال معارك الأهل أو الجيران..

وان المرء ليتساءل: أى مجد هذا الذى كان المتقاتلون يبحثون عنه؟ او مازالوا يبحثون عنه؟

أى مجد كسبه الفلسطينى من قتال الفلسطينى؟.. او الذى كسبه اللبنانى من قتال اللبنانى؟.. أو السورى من قتال السورى؟.. أو السودانى من قتال السودانى؟.. او العراقى من قتال العراقى؟.. او الصومالى من قتال الصومالى؟.. أو اليمنى من قتال اليمنى؟!!

وأى تاريخ أراده الزعماء ملوكا كانوا أم رؤساء من القتال باليمن؟.. أم من القتال الجزائرى ـ الجزائرى؟.. أو الجزائرى ـ المغربى؟.. أو الليبى ـ التونسى؟.. أو المصرى ـ الليبى؟..

وهل هناك مجد أو تاريخ اذا لم تكن هناك أهداف أو قيم يتطلع اليها ويقاتل من أجلها المقاتلون؟..

ولست أدرى ماذا يمكن أن نسمى كل من ماتوا فى هذه الساحة؟.. هل هم شهداء؟..

إن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام أوضح ان كل من مات عن دينه أو أرضه أو ماله أو عرضه فهو شهيد.

فهل كان المتقاتلون يدافعون عن دين أو أرض او عرض أو مال؟.. ومع كل هذا البلاء والابتلاء فان الأمل فى ان تبرأ دول هذه المنطقة من كل أدرانها وأوجاعها كبير ولكن متى؟

هذا السؤال لايمكن أن يجيب عنه الكمبيوتر.. لأن المعطيات لاتشير الى أية نتائج ايجابية خلال المستقبل المنظور.. والى أن تحين الأوقات التى يمكن أن يجد فيها المراقبون اجابة عن هذا السؤال، فاننا ندرك أن المناخ الحالى.. والمناخ الذى ساد طوال العقود الماضية لم يكن صحيا أو نقيا، وندرك أن الأيديولوجيات التى طرحت بالساحة إما قد سقطت وإما فى حاجة الى اعادة نظر، ولكن المؤكد ان الفكرين الشيوعى والبعثى قد انطوت صفحتهما ومن المؤكد ايضا أن الفكر القومى قد اصيب اصابة فادحة فى حرب الخليج، وانه يعيش حالة انحسار حادة، ومن المؤكد ايضا أن النظم التى تحكمها جماعات السلامية والجماعات التى ترفع راية الاسلام السياسى لم تثبت أهليتها لهذه المسئولية فانها تعيش فترة أو مرحلة المحاق.

ونستطيع ان نرصد ملحوظتين:

الأولى: أن عدد المواجهات العربية ـ الاسرائيلية يبلغ ربع او خمس عدد المواجهات العربية ـ العربية..

الثانية: ان النزيف البشرى والاقتصادى سجل ارقامه القياسية فى ظل شعارات الوحدة العربية..

إيران تدعو للتفاوض مع الامارات لحل مشكلة الجزر

نيقوسيا - ر: أعلنت إيران استعدادها للتفاوض مع دولة الامارات العربية المتحدة لتسوية النزاع بين الجانبين حول جزر ابو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى.

وأوضح متحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية أمس ان بلاده مستعدة لازالة سوء الفهم حول الجزر وذلك في معرض رده على بيان الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي والذى دعا فيه باعادة الجزر الثلاث إلى الامارات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٤

تصعيد التهديدات الإيرانية ضد الإمارات

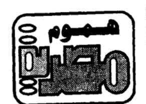
«رافسنجاني» يتعهد بإراقة بحر من الدماء للاحتفاظ بالجزر الثلاث!

طهران ـ وكالات الانباء: قام حكام ايران امس بتصعيد تهديداتهم لدولة الامارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث المتنازع عليها. اعلن الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى احتفاظ بلاده بجزر «طنب الصغرى وطنب الكبرى وابوموسى» للابد. تعهد «رافسنجانى» باللجوء إلى جميع الوسائل للدفاع عن هذه الجزر. كما زعم ان الامارات لا تمتلك حقوقا تاريخية فى الجزر الثلاث، وعدم تخلى ايران عنها تحت أى ظروف. حذر الرئيس الايرانى دولة الامارات من المطالبة بحقوقها فى هذه الجزر داخل المحافل الدولية. واكد ان هذه التصرفات لن تجدى نفعا مع ايران. وجه «رافسنجانى» تهديدا صريحا إلى الامارات وهدد بخوض بحر من الدماء اذا حاولت استعادة الجزر الثلاث.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤



عندما تضعف أي دولة، وتزداد مشاكلها في الداخل، وتتصاعد المطالب والأصوات الشعبية يلجأ الحكام.. إلى اصطناع مشاكل خارجية لإبعاد نظر الجماهير عن المشاكل الداخلية، وهي سياسة فيها من الذكاء بقدر ما فيها من الغباء.. وهذا ما يحدث بالضبط في ايران.

إذ كلما زادت معاناة الشعب الايراني وزادت حدة مشاكله وجدنا حكام ايران يفجرون قضايا خارجية على أمل ان يكسبوا الجماهير إلى صفوفهم. ولم يجد حكام ايران هذه المرة إلا قضية الجزر التي تحتلها رغما عن دولة الامارات العربية.

●● فقد خرج شاه ايران الجديد هاشمي رافسنجاني بتهديدات جوفاء لدولة الامارات - صاحبة الحق الشرعي في هذه الجزر الثلاث - معلنا فيها احتفاظ بلاده إلى الأبد بجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مكملة بذلك أطماع الشاه القديم.. بل ومستمرة على نفس نهجه..

ففي عهد الشاه القديم - محمد رضا بهلوي - وتحت أطماع الامبراطورية الفارسية احتلت ايران جزيرتي طنب الكبرى والصغرى.. ووضعت يدها على نصف جزيرة أبوموسى.. كان هذا في عام ١٩٧١.

وفي عهد الشاه الجديد - هاشمي رافسنجاني - استمرت أطماع الامبراطورية الفارسية وفرضت سيطرتها على باقي جزيرة أبوموسى وطردت منها ابناء وموظفي دولة الامارات مؤكدة بذلك ان أطماع ايران مستمرة حتى ولو تغيرت الوجوه!!

●● والغريب ان لهجة التهديد هذه المرة جاءت اكثر حدة.. مما يؤكد ان المؤامرة الايرانية ضد الأمة العربية، وضد الدولة الاتحادية العربية الصامدة حتى الآن وهي دولة الامارات في تصاعد مستمر.. تماما كما يؤكد ان سلطات ايران في ورطة مع شعبها في الداخل.

وهنا نتعجب من قول الشاه الجديد.. فهو يهدد دولة الامارات بخوض بحر من الدماء اذا ما حاولت استعادة جزرها المسلوبة الثلاث!! ووجه العجب هنا ان ايران سبق ان هددت بتحويل شط العرب إلى بحر من الدماء خلال حربها مع العراق.. ولكن ايران لم تفعل شيئا من ذلك بعد هزيمتها من العراق.. واضطر زعيم ايران الامام الخوميني إلى ان يعلن اعترافه بهزيمة بلاده ويقبل وقف اطلاق النار من طرف واحد وهكذا جاءت تهديدات ايران - وقتها - تهديدات جوفاء لا قيمة لها.. تماما كما ستنتهي إلى نفس المصير تهديدات الشاه الجديد رافسنجاني..

●● اننا نعلم ان ايران لا تملك وثائق تؤكد وجهة نظرها فيما يخص هذه الجزر.. اللهم إلا وثيقة واحدة.. هي أطماع ايران.. في نفس الوقت الذي نعلم ان دولة الامارات تمتلك من الوثائق ما يؤكد حقها كدولة عربية.. في هذه الجزر العربية. ونحن على يقين من قوة هذه الوثائق، تماما كما تعلم ايران، ولهذا السبب فانها ترفض ما تراه دولة الامارات من اللجوء إلى التحكيم الدولي..

●● ان الحق العربي الذي تملكه دولة الامارات في هذه الجزر لاشيء ينقضه.. ولهذا تستند ايران إلى سلاح البطش والاحتلال وتهدد بين يوم وآخر ببحور الدماء..

ولكن ستنتصر الارادة العربية وستعود الجزر عربية لأصحابها استنادا لما تملكه من حقائق ووثائق..

●● وسوف تنهار أطماع ايران في المنطقة وسوف يسقط الشاه الجديد.. كما سقط الشاه القديم من قبل.

عباس الطرابيلي



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤



بعد أيام قليلة من احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبري والصغري ووضع يدها علي نصف جزيرة أبو موسي صدر كتاب وثائقي في دمشق بقلم الدكتور محمد عزيز شكري أستاذ القانون الدولي العام بجامعة دمشق .. يحمل الكتاب اسم «مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي».

ويروي الكتاب حكاية العدوان الايراني علي جزيرتي طنب الكبري والصغري صبيحة الأول من ديسمبر ١٩٧١. ثم اضطرار الشارقة قبل ذلك بيوم واحد (في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١) الي إعلان الاتفاق علي تقسيم جزيرة أبو موسي بينها وبين إيران .. دون أن يعني هذا الاتفاق التنازل عن سيادة الشارقة علي الجزيرة.

●● وهذا الكتاب «الوثيقة» يحوي كيف احتلت ايران بالقوة المسلحة جزيرتي طنب قبيل اعلان قيام دولة الامارات العربية بيوم واحد .. بعد معركة بين القوات الايرانية الغازية بحراً وجواً.. وبين القوة التابعة لإمارة رأس الخيمة «إحدي الإمارات المكونة لدولة الأمارات العربية بعد ذلك.

والكتاب يعالج طبيعة هذا العمل العسكري العدائي الإيراني وآثاره القانونية ويفند الادعاءات الإيرانية علي هذه الجزر العربية. ثم يتحدث عن ممارسة السيادة الفعلية علي هذه الجزر.

●● ولأن الكتاب يحوي من الوثائق ما يؤكد الهوية العربية الاماراتية لهذه الجزر فإنه يكشف أن إيران لاتملك أي وثائق تدعم موقفها .. اللهم إلا مجموعة من التصريحات التي أطلقها الإيرانيون.

بينما تؤكد الوثائق ان الجزر الثلاث كانت تابعة «للقواسم العرب» حكام الشارقة ورأس الخيمة منذ عام ١٧٥٠ علي الأقل وان سكان هذه الجزر جميعاً ينتمون الي ذات القبائل التي تسكن البر المقابل أي في منطقة الإمارات العربية بل إن بريطانيا عندما فرضت حمايتها علي شيوخ الخليج «حكامه» اعتبرت الجزر الثلاث من توابع الشارقة بل ورفعت بريطانيا علم الشارقة علي هذه الجزر.

وفي ابريل ١٩٠٤ حاول موظف بلجيكي يعمل لدي حكومة إيران وضع علم إيران في طنب وابو موسي وانزل عنهما علم الشارقة وترك بعض جنوده لحماية العلم الجديد، احتجت بريطانيا نيابة عن حاكم الشارقة .. فأنكرت حكومة إيران علمها بالحادث وأمرت بانسحاب الحرس الإيراني وإنزال علمها من الجزيرة .. وتم هذا بالفعل يوم ١٤ يونيه ١٩٠٤ وأعيد علم الشارقة علي الجزيرة وظل علم الشارقة مرفوعاً فوق أبو موسي وظل علم رأس الخيمة يرفرف فوق جزيرتي طنب الكبري والصغري الي أن أنزلتهما القوات الإيرانية - بقوة الغزو - في أول يوم من ديسمبر ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من إعلان ميلاد دولة الإمارات التي تضم الآن الشارقة ورأس الخيمة مع باقي الشقيقات : ابو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين والفجيرة..

●● وها هي بريطانيا طوال سنوات وجودها في الخليج تعتبر هذه الجزر ملكاً للإمارات العربية ويؤكد هذا كل المراسلات الرسمية والوثائق البريطانية منذ أواخر القرن الماضي. وهي وثائق مازالت محفوظة في وزارة الهند وسجلات المقيم السياسي البريطاني منذ نهاية القرن ١٨ وحتي عام ١٩٣٥.

هذا قليل من كثير تحت يدي من وثائق تؤكد أن هذه الجزر عربية خالصة وملك لا ينازع لدولة الإمارات..

●● ولكنها العنجهية الإيرانية ذات الأطماع الفارسية القديمة.

عباس الطرابيلي



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٤

الامارات ضبطت زورقاً يحمل متسللين ايرانيين

□ ابو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ تمكنت قوات حرس الحدود والسواحل في دولة الامارات من ضبط زورق يحمل متسللين من الجنسية الايرانية حاول الرسو قبالة شواطئ الامارات في امارة أم القيوين، في وقت أعلنت فيه الامارات عن اجراءات حاسمة لضبط عمليات التسلل ومعالجة الخلل في التركيبة السكانية.

وأكد ناطق باسم قوات حرس الحدود أن ضبط الزورق جاء بعد ان اطلقت النار عليه قوات حرس الحدود وبعد عمليات ملاحقة له في عرض الخليج شاركت فيها طائرات عمودية تابعة لوزارة الداخلية.

وقال الناطق ان أياً من المتسللين لم يصب بأذى وسلم الزورق الى قوات حرس الحدود وتمت احالة المتسللين على الجهات القضائية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم.

وتتخذ دولة الامارات حالياً اجراءات شديدة لضبط حوادث التسلل بواسطة زوارق مختلفة ترسو قبالة شواطئها التي تمتد على ساحل الخليج وبحر عمان.

وأكد الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية ان السلطات في دولة الامارات اتخذت اجراءات عدة لوقف عمليات التسلل. وقال في حديث الى الزميلة «الوسط» ان دولة الامارات طورت عمل رجال خفر السواحل مستخدمة السفن الخاصة والطائرات المروحية وكثفت الدوريات.

وأضاف ان هناك تعاوناً مع السلطات العمانية على صعيد تبادل المعلومات وعلى الصعيد الأمني لضبط هذه الظاهرة ووقفها.

وكانت الامارات أعلنت الشهر الماضي عن ضبط عملية تسلل في مياه الخليج بعد عملية تبادل اطلاق النار مع زورق يقل متسللين آسيويين أصيب نتيجتها احد أفراد قوات حرس الحدود والسواحل بعيارات نارية وتم نقله الى احد المستشفيات للمعالجة.

ولكنها المرة الأولى التي تعلن فيها وزارة الداخلية عن جنسية المتسللين على الطراد الذي تم ضبطه أمس وهم من الجنسية الايرانية.

وذكرت وزارة الداخلية في دولة الامارات في بيان وزعته امس ان قوات حرس الحدود والسواحل تساندها طائرات الشرطة احبطت محاولة تسلل الى الامارات باستخدام زورق سريع كان يحاول الرسو على شواطئ ام القيوين.

واضاف انه جرى خلال هذه العملية اطلاق النار على الزورق الا ان احداً لم يصب بأذى وتمت السيطرة عليه وإلقاء القبض على الأشخاص الموجودين على متنه.

واكد مدير مركز حرس الحدود والسواحل في أم القيوين ان الرادارات في المركز كانت تتابع سير الزورق حتى لحظة وصوله الى الشاطئ. وقال ان عودة الطراد المفاجئة الى عرض البحر أثارت الشكوك حوله، وتم ابلاغ دوريات حرس الحدود في المنطقة التي قامت تساندها طائرات الشرطة التي انطلقت من الجزيرة الحمراء باللحاق بالزورق وإطلاق عيارات نارية والسيطرة عليه.

ونوه الناطق بأن هذه العملية لم تسفر عن اصابة اي من المتسللين على متن الزورق الذي سلم الى حرس الحدود والسواحل.

ويأتي الكشف عن جنسية المتسللين في وقت تمر فيه العلاقات بين الامارات وإيران في أزمة نزاع على الجزر الاماراتية الثلاث التي احتلتها ايران عام ١٩٧١ وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وأكد الشيخ حمدان بن زايد في حديثه للزميلة «الوسط» مجدداً موقف الامارات من قضية الجزر الداعي الى الحوار واحترام حقوق الآخرين او اللجوء الى مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية من اجل حل هذه القضية.

وقال ان دولة الامارات، شأنها شأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاخرى، ترغب في اقامة علاقات حسن جوار متبادلة مع الجارة المسلمة الكبيرة «ولكنها لا تقبل بالتهديدات والاحتلالات»، مؤكداً ان الامارات لا يمكن ان تتخلى عن شبر واحد من أراضيها المحتلة وأن القضية ستبقى حجر عثرة أمام أي علاقات طبيعية مع ايران.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :


التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٤

الإمارات تطلب التحكيم الدولي بشأن جزر أبو موسي وطنب

دبي - (رويتر) : طالب الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية بدولة الامارات بتقديم ايران لأية وثائق تاريخية تثبت ادعاءها السيادة علي جزر ابو موسي وطنب الكبري وطنب الصغري التي استولت عليها ايران وتقع قرب طرق الملاحة في الخليج. واكد الشيخ حمدان بن زايد قبول الأمارات لأي حكم تصدره محكمة العدل الدولية وانتقد رفض الايرانيين لمبدأ التحكيم الدولي واشار الي ان هذا الرفض يعني انهم لايمتلكون السيادة علي الجزر الثلاثة.



إيران تدعو الإمارات لعدم المطالبة بالجزر

نيقوسيا - ا ب: دعت وزارة الخارجية الايرانية دولة الامارات العربية المتحدة امس الى ان تكف عن المطالبة بجزر «طنب الكبرى والصغرى وابو موسى» في الخليج وان تقبل العرض الايراني باجراء محادثات بشانها.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية: ان البيان الايراني كان ردا على التصريحات التي ادلى بها وزير الدولة للشئون الخارجية بدولة الامارات واضاف انه من الافضل الاستجابة لدعوة ايران بعقد مباحثات ثنائية بين البلدين لايجاد حل لهذه المشكلة.

وكان الشيخ حمدان بن زايد قد صرح بان الامارات لن تتوقف عن المطالبة بالجزر الثلاث التي استولت عليها ايران وان هذا الموضوع يشكل عقبة في طريق تطبيع العلاقات مع طهران.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

ردت على تأكيد طهران سيادتها "الأبدية" على الجزر

أبو ظبي ترفض منطق الاحتلال "على أيدي الصهاينة أم ايران"

□ أبو ظبي – من شفيق الأسدي:

■ اكدت دولة الامارات مجدداً تمسكها بالسيادة الكاملة على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعدم تخليها عن شبر واحد من اراضيها.

وقالت مصادر ديبلوماسية في أبو ظبي «ان هذا الموقف ثابت ولا رجعة عنه مهما كانت تصريحات وتهديدات المسؤولين الايرانيين التي لا تستند الى اي حجج قانونية او تاريخية في هذه الجزر التي احتلتها ايران عام ١٩٧١ بالقوة».

واضافت «ان تصريحات المسؤولين الايرانيين في شأن الجزر وحديث طهران عن السيادة الأبدية على الجزر الاستراتيجية الثلاث في الخليج تعكس منطق الغرور والصلف في العقلية الايرانية وخضوع السياسة الايرانية تجاه الدول المجاورة لمنطق المزايدات واتهامات الخيانة والهيمنة وخدمة الصهيونية الذي تعرفه طهران جيداً».

وكانت المصادر تعلق بذلك على تصريحات ناطق في الخارجية الايرانية وصف فيها موقف الامارات «بأنه يفتح الطريق امام هيمنة النظام الصهيوني».

ووصفت المصادر تصريحات الناطق باسم الخارجية الايراني محمود محمدي وتأكيده «سيادة ايران الأبدية على الجزر الاستراتيجية الثلاث في الخليج» بأنها «تخالف منطق العصر والارادة الدولية في تسوية الخلافات بالطرق السلمية والاحتكام الى المجتمع الدولي في حال فشل المفاوضات بين الطرفين». وأشادت الدوائر السياسية والديبلوماسية في الامارات بـ «السياسة المتزنة التي تتبعها الامارات في معالجة قضية الجزر».

واكدت «ان تصريحات الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في شأن قضية الجزر والعلاقة مع ايران تتسم بالحكمة والرغبة الأكيدة في الوصول الى تسوية سلمية مع ايران وإقامة علاقات توازن واحترام وحسن الجوار».

وكان الشيخ حمدان بن زايد أكد في حديث للزميلة «الوسط» بأن دولة الامارات ترغب في اقامة علاقات حسن جوار متبادلة مع الجارة المسلمة الكبيرة لكنها لا تقبل بالتهديدات والاحتلالات. وقال «ان الامارات لا يمكن ان تتخلى عن شبر واحد من اراضيها المحتلة. والقضية ستبقى حجر عثرة في وجه أي علاقات طبيعية مع ايران».

ولفت المراقبون الى ان طهران قابلت هذه الدعوة العقلانية لإقامة علاقات حسن جوار مع «الجارة الكبرى ايران» بالحديث عن ان هذه التصريحات (حسب تصريحات محمدي) «تضر باستقرار المنطقة وتخدم مصالح الاجانب وتفتح الطريق أمام هيمنة النظام الصهيوني في المنطقة».

واكدت المصادر «ان منطق الهيمنة هو الذي تمارسه ايران باستمرار احتلالها للجزر. ومنطق الاحتلال مرفوض سواء كان في فلسطين على أيدي الصهاينة او في الخليج على أيدي الايرانيين».

ويشير المراقبون الى ان المسؤولين في طهران صموا آذانهم عن نداءات الحوار المستمرة والمتصلة التي تطلقها أبو ظبي وتعتبرها احد النوافذ السلمية للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة الجزر ويقدمون «النصائح» بأن من الأفضل للمسؤول الاماراتي الاعلان عن القبول بمحادثات ثنائية.

وكانت ابو ظبي استضافت وفداً ايرانياً في ايلول (سبتمبر) وأجرت معه محادثات مباشرة. وقال المراقبون في ذلك الوقت ان الوفد يتحمل فشل المحادثات نتيجة التعليمات التي تلقاها من طهران بفرض منطق السيطرة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وتجزئة قضية الجزر وفصل قضية جزيرة أبو موسى عن الجزيرتين الاخريين.

وذكرت المصادر الديبلوماسية ان الحديث عن الحوار واللجوء الى محكمة العدل الدولية او المحافل الدولية الذي تتمسك به الامارات يخيف المسؤولين في طهران ويزعجهم لأنه يضعهم في موقف مكشوف امام الرأي العام العالمي.



«طهران تايمز» تهاجم موقف الامارات من الجزر

■ طهران - رويتر - نددت صحيفة ايرانية أمس الخميس بما أعلنته دولة الامارات العربية المتحدة من أنها ستلجأ الى التحكيم الدولي في نزاعها مع ايران على ثلاث جزر خليجية معتبرة «ان ذلك لن يخيف ايران».

وكتبت صحيفة «طهران تايمز» الناطقة بالانكليزية ان التصريحات التي أدلى بها الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة الاماراتي للشؤون الخارجية مكرراً مطالب الامارات بالسيادة على جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «لن تحل شيئاً».

وذكرت في مقال افتتاحي «ان ايران لن يخيفها أبداً تهديد بالعمل من خلال منظمات دولية ليست سوى ألعوبة ترقص على نغمات الرؤساء الكبار».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

بعد يومين من ضبط قارب يحمل ايرانيين

الامارات: بدء الاجراءات الأمنية للحد من التسلل الى الشواطئ

□ ابو ظبي - من شفيق الاسدي:

■ بدات امس قوات حرس الحدود والسواحل في دولة الامارات العربية المتحدة تنفيذ اجراءات مشددة للحد من عمليات التسلل الى شواطئ الامارات بعد يومين من ضبط قارب يقل متسللين ايرانيين في عرض الخليج في عملية تخللها اطلاق نار عليه من قبل زوراق حرس الحدود والسواحل.

وتاتي هذه الاجراءات تنفيذاً لتعليمات اصدرها الفريق الركن محمد سعيد البادي وزير الداخلية في دولة الامارات لتنظيم حركة السفن والطرادات في موانئ الامارات ووضع ضوابط لها.

وقال العقيد الركن بحري عبدالرحمن شلواح المدير العام لحرس الحدود والسواحل ان قواته استكملت كل الاستعدادات لتنفيذ قرار وزير الداخلية. وان اجتماعات عدة عقدت بين الاجهزة المختصة بالقرار لدرس افضل السبل المتعلقة بتنفيذه.

واكد المدير العام لحرس الحدود في تصريحات صحافية ان عمليات الرقابة التي سيقوم بها حرس الحدود والسواحل ستشمل السفن والطرادات القادمة من خارج الامارات والعاملة فيها ايضاً. مشيراً الى زيادة الدوريات وتكثيفها وضرورة تقيد العاملين في حرس الحدود بالاجراءات الضرورية التي يشملها القرار. كما تم تزويد الوحدات البحرية والعناصر المشاركة معلومات دقيقة خاصة بنوعية الوثائق في السفن والطرادات.

واكد شلواح انه ستتم مراقبة الموانئ الصغيرة على سواحل الامارات حتى لا تستغل من قبل الطرادات التي تخالف التعليمات التي يتضمنها قرار وزير الداخلية. وان تعليمات صدرت الى أفراد الدوريات الموكل اليها تنفيذ القرار بضرورة التدقيق بالوثائق والأوراق الثبوتية وشهادات التسجيل وتصاريح الابحار والسفر وبيانات الحمولة وقائمة افراد الطاقم والمسافرين وجوازات سفرهم البحرية والتاكد من انها صادرة من بلد المنشا. وكذلك التدقيق في حظر انتشار وسائل النقل البحرية في موانئ الدولة بالتعاون مع الادارات المختلفة المعنية في سلطات الموانئ.

وأضاف ان القرار يشمل كذلك التدقيق في وسائل النقل البحري في الامارات التي تستخدم من قبل الشركات بالاضافة الى زوارق الصيد للتاكد من حصول العاملين على بطاقات البحارة التي يصدرها قسم النقل البحري في وزارة المواصلات. كما سيتم التدقيق في الطرادات الخاصة بزوارق النزهة للتاكد من انها مسجلة رسمياً.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد لقاء في دبي بين نائب الرئيس الإيراني ووزير الدفاع الإماراتي

أبوظبي تتكتم طبيعة المحادثات وإيران تستبعد بحث قضية الجزر

أبوظبي: من تاج الدين عبد الحق

تكتمت مصادر اماراتية امس على طبيعة المحادثات التي اجراها نائب رئيس الجمهورية الايرانية الدكتور هادي منافي خلال زيارته لدولة الامارات العربية المتحدة والتي تعتبر اول زيارة يقوم بها مسؤول ايراني بهذا المستوى منذ زيارة وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي. واستبعدت ايران ان تكون تلك المحادثات تناولت مسألة الجزر.

وقالت المصادر الاماراتية انه لم يحدث اي تطور جديد في المفاوضات المعلقة بين ايران والامارات حول الجزر الثلاث التي تحتلها ايران منذ عام 1971، وتطالب الامارات باستعادة السيادة عليها.

وكان المسؤول الايراني قد توقف في دبي في طريق عودته الى طهران واجتمع مع وزير الدفاع الاماراتي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

واكدت المصادر الاماراتية ان الامارات لا تزال تتمسك بموقفها الداعي لاجراء حوار سلمي حول مسألة السيادة على الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، او عرض الخلاف على هيئات التحكيم الدولية للفصل في النزاع.

ولم توضح وكالة انباء الامارات التي اوردت النبأ طبيعة ما جرى في اللقاء الذي عقد بحضور حسن امينيان سفير ايران لدى الامارات. وقالت ان المسؤولين بحثا في «عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والمتصلة باوضاع المنطقة». لكنها لم توضح تاريخ وصول منافي ولا مدة زيارته.

ويشغل منافي ايضا منصب رئيس المنظمة الايرانية لحماية البيئة. وقالت مصادر ايرانية ان القضايا المتعلقة بالبيئة، خاصة البيئة البحرية، ربما تكون من بين الموضوعات التي تم تناولها خلال اجتماع المسؤول الايراني بوزير الدفاع الاماراتي.

وتجدر الاشارة الى ان الامارات كانت قد اصدرت قبل عدة اشهر قانونا بحدد المياه الاقليمية لدولة الامارات ومناطق الصيد والحدود البحرية وصلاحيات وسلطات الدولة الاتحادية على هذه الحدود. وانيطت بوزارة الدفاع صلاحيات متابعة تنفيذ جزء كبير من القانون المشار اليه، اضافة الى وزارة الزراعة والثروة السمكية والصحة والداخلية التي طلب منها إعداد لوائح تنفيذية للقانون المشار اليه.

٢١٠٠٤٥



طهران تنتقد بيان وزراء دول اعلان دمشق عن الجزر الثلاث

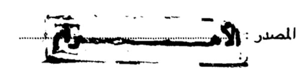
■ طهران - ا ف ب - انتقدت طهران أمس دعوة وزراء خارجية دول اعلان دمشق ايران الى الانسحاب من ثلاث جزر في الخليج تحتلها القوات الايرانية منذ عام ١٩٧١.

ونقلت اذاعة طهران عن ناطق باسم الخارجية الايرانية قوله «كان على هذه الدول ان تحاول المحافظة على الاستقرار في المنطقة بدل أن تنساق وراء دعاية تثير التوتر».

واضاف «من غير الممكن نكران ملكية ايران للجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وهذا الموقف (من قبل الدول العربية) يتعارض مع مبادئ التعايش السلمي في منطقة الخليج الحساسة».

وفي ختام اجتماعهم في الكويت، طلب وزراء خارجية الدول الثماني أول من أمس الاربعاء من ايران ان تضع حداً لاحتلالها للجزر الثلاث «العائدة لدولة الامارات». وأعربوا عن «أسفهم لرفض ايران دعوات الامارات الى الحوار».



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٤

إيران تنتقد طرح قضية جزر أبوموسى على اجتماعات دول إعلان دمشق

طهران - وكالات الأنباء: أكدت وزارة الخارجية الإيرانية أن على دول المنطقة الحفاظ على الأمن والاستقرار بدلاً من شن حملات إعلامية تؤدى إلى توتر الأوضاع فى المنطقة. جاء ذلك فى بيان رسمي أصدرته الوزارة أمس.

وقال راديو طهران ان المتحدث الرسمي للحكومة الإيرانية انتقد طرح موضوع جزيرة أبوموسى - التى وصفها بأنها إيرانية - مرة أخرى فى اجتماع دول إعلان دمشق بالكويت.

٢١٢٠٠٥



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٤

مناورات عسكرية ايرانية في شمال الخليج

روحاني: سندافع عن الجزر كما ندافع عن طهران

■ طهران - ا ف ب - اعلن نائب رئيس مجلس الشورى الايراني حسن روحاني امس الاحد في تعليق على دعوة سورية ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي الى الجلاء عن الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ان ايران «ستدافع عن هذه الجزر الثلاث في الخليج الفارسي تماماً كما تدافع عن عاصمتها طهران».

وأضاف حجة الاسلام روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن الوطني وهو أعلى سلطة للقرارات السياسية والعسكرية في البلاد «ان هذه الجزر كانت دائماً لإيران وسنقوم بكل ما في وسعنا للحفاظ عليها».

وفي تصريحات ادلى بها امام مجلس الشورى أكد روحاني ان ايران «بسطت على مر الزمن سيادتها على الجزر الثلاث حتى خلال فترة الاحتلال البريطاني التي دامت ٧٠ عاماً». وأضاف «ان ايران ستقطع اليد التي ستمتد الى الجزر الثلاث في الخليج الفارسي».

وفي ختام اجتماع عقد في الكويت طلب وزراء خارجية الدول الست اعضاء مجلس التعاون الخليجي اضافة الى مصر وسورية من ايران الاربعاء الماضي وضع حد لاحتلالها للجزر الثلاث «التي تعود الى الامارات العربية المتحدة». وأعربوا عن «اسفهم امام رفض ايران تلبية النداءات التي وجهتها الامارات العربية المتحدة للبدء بحوار» حول هذه القضية.

وأوضح روحاني «اننا نامل في ان يكون اصحابنا في الخليج الفارسي اخذوا عبرة من الحربين اللتين شهدتهما المنطقة وسببهما النزاع حول الاراضي»، وذلك في اشارة الى النزاعين بين العراق وايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وحرب الخليج (كانون الثاني/ يناير) - شباط/ فبراير) ١٩٩١ بعد غزو العراق للكويت.

ويذكر ان ايران والامارات العربية المتحدة التي تطالب باستعادة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة في جنوب الخليج تتنازعان على وضع هذه الجزر الثلاث. وكانت ايران وامارة الشارقة (وهي امارة من الامارات العربية السبع) تتوليان معاً منذ العام ١٩٧١ ادارة جزيرة أبو موسى. وباءت بالفشل المفاوضات التي جرت في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ في أبو ظبي بعد رفض ايران التطرق الى وضع جزيرتي طنب الكبرى والصغرى.

من جهة اخرى، اعلن مصدر رسمي في طهران ان حراس الثورة الاسلامية (باسدران) والجيش الايراني بدأوا أمس سلسلة جديدة من المناورات العسكرية في مياه شمال الخليج. وأضافت المصادر ان هذه التدريبات التي اطلق عليها اسم «فجر ٧٣» ترمي الى اختبار «الجهوزية والقدرة القتالية» لدى القوات المسلحة الايرانية.

وأوضحت ان هذه المناورات تستمر اربعة أيام وتشارك فيها زوارق حراس الثورة السريعة والطيران وسفن حربية عدة.

واضطلعت الزوارق السريعة بدور كبير في السنوات الاخيرة من الحرب العراقية - الايرانية خصوصاً في الهجمات على ناقلات النفط الاجنبية التي كانت تعبر مضيق هرمز.

٢١٣



المصدر : .... الحياة ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ٢٠ يوليو ١٩٩٤ ....

الحروب العربية - العربية والثمن الباهظ (١ من ٣)

متى يتبنى العرب معادلة السلام والتنمية؟

عرفان نظام الدين *

■ على رغم تجارب العرب المريرة، ودروس الآخرين عبر التاريخ، يستمر النزيف العربي، نزيف الدم والمال والثروات والامكانات البشرية والمادية والفكرية، بسبب الممارسات الخاطئة والاحتكام الدائم للسلاح في حل الخلافات والمشاكل بدلاً من العودة للعقل والمنطق والحكمة والتحلي بالصبر واعتماد لغة الحوار اساساً للعمل المشترك.

فماذا استفاد العرب من مسيرة السلام مع اسرائيل اذا كان البعض قد فتح جبهات هنا وهناك في حروب عربية - عربية شرسة لا قواعد لها ولا أصول، وسياسات مجنونة تقوم على مبدأ «الأرض المحروقة». فإذا كان لا بد من حرب فإن الاولى بهذه الأمة ان تكون حرب الجهاد في سبيل تحرير الأراضي المحتلة ودحر الأعداء الذين يستهترون بالقيم والكرامة العربية ويدوسون باقدامهم كل ما يمت للقوانين والشرعية الدولية بصلة.

هذه الحرب التحريرية في سبيل القدس الشريف، وارض فلسطين الطاهرة هي الحرب الوحيدة المبررة، لإنها حرب الحق ضد الباطل والعدل ضد الظلم، ومع هذا فإن كل من يملك مقومات الحكمة ويتحلى بالواقعية والمنطق وصل الى اقتناع بان الحرب لن تحل شيئاً ولن تحرر ارضاً بسبب الظروف الدولية والمتغيرات الراهنة والضعف العربي والتشرذم الرهيب، ولهذا قرر الجميع، من دون استثناء إلا بعض الفئات والأطراف، خوض تجربة السلام والمضي فيها حتى النهاية لعلها تنهي المحن المستمرة منذ اكثر من نصف قرن وتوقف استنزاف الطاقات والموارد.

ففي سبيل فلسطين، وباسمها في أحيان كثيرة، عانى العرب الأمرين بسبب توقف عقارب ساعة التنمية والاستقرار والعيش في حالة حرب مستمرة منذ عام ١٩٤٨ خصصت كل الطاقات لحالة الحرب التي لم يخضها العرب على رغم ما يقال عن حروب وقعت خلال هذه الحقبة من الزمن، كما التهمت الجيوش وصفقات الأسلحة معظم الموارد العربية واحتلت اكثر من ٧٠ في المئة من الموازنات السنوية ليس في دول المواجهة فحسب، بل في معظم الدول العربية التي لحقت

بركب ... لأسباب متعددة كما دفعت نصيبها من ثمن الصراع وخطط الصمود ومواجهة الصلف الاسرائيلي.

والمال المهدور قد يعوض لو حقق العرب نصراً أو استعادوا أرضاً، ولكن الذي لا يعوض هو الثروة البشرية التي هدرت، حيث شردت أجيال بكاملها بسبب الحجز لدعم المجهود الحربي والمشاركة في بناء القوات المسلحة، أو لعدم توافر فرص العمل الكافية مما أدى الى هجرة الملايين من أصحاب الخبرة والمال والأيدي العاملة الماهرة الى خارج أوطانها، وتعريض الملايين ومعظمهم من الشباب لمحنة البطالة وذلها وما ينجم عنها من نقمة وفقر وحال اضطراب تزعزع الكيانات الوطنية من الأعماق. ولا أعتقد ان أي عقل رياضي مبدع في العالم، أو أي حاسب آلي متطور يستطيع ان يعطينا إحصاءات وحسابات دقيقة عن القيمة الحقيقية للأضرار التي لحقت بالأمة العربية بسبب زرع الكيان الصهيوني في قلبها، حتى لو توافرت أرقام رسمية عن الخسائر المباشرة والثمن الباهظ من جراء الحروب والتسلح، لأن الخسائر غير المباشرة او المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني لا تقدر بثمن ليس نتيجة للدمار وتوقف عجلة التنمية والبناء وعدم تاوفر الأموال اللازمة للمشاريع المنتجة فحسب، بل بسبب الآثار المعنوية والسياسية ايضاً والتي تمثلت في وأد التجارب الديموقراطية والانجرار الى إقامة أنظمة متشددة ووضع قوانين صارمة حدت من المبادرة الفردية وأثارت المخاوف الدائمة بقيام حالة عدم استقرار وخوف من المستقبل؟

ومع كل هذا فإن أي عربي مؤمن في أعماقه بعدالة قضية أمته وحقوقها المشروعة ومتحمس للثار من الظلم الصهيوني المزروع بالغدر والتواطؤ الدولي المفجع مع الصهيونية العالمية، يمكن ان يغفر ويسامح ويتحمل الامرين في سبيل هذه القضية، لانه مطالب بالجهاد ولا يتوانى عن بذل الغالي والرخيص من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمها القدس الشريف، وإنقاذ المقدسات لو تاكدت جدية القرار وشفي من سلسلة خيبات الامل التي اصيب بها نتيجة للوعود الكاذبة والتعهدات التي لم ينفذ منها اي بند والشعارات التي بقيت حبراً على ورق.

ولو استثنينا قضية فلسطين والحروب وحالات اللاحرب واللاسلم، ثم حالة انتظار السلام التي طالت،

والثمن الباهظ الذي دفعه العرب ويقدر بمئات البلايين من الدولارات فإنه يمكن القول ان السبب الرئيسي للأوضاع المتردية العربية وحالات الافلاس في بعض الدول العربية والديون المتراكمة على معظمها لدى مراكز الربا الصهيونية، يكمن في الحروب العربية - العربية التي عشنا مآسيها المتكررة من بلد الى بلد بعد ان حصدت الأرواح واكلت الأخضر واليابس ودمرت الحاضر والمستقبل.

فعلى الصعيد العام أدت هذه الحروب الى شق العالم العربي وإشاعة اجواء من الفرقة والتشرذم وبالتالي عرقلة العمل العربي المشترك وتجميد كافة أنواع التعاون والتضامن والتكافل والتنسيق من أجل خير المواطن العربي المغلوب على امره. أما على الصعيد المحلي فقد اشعلت هذه الحروب نيران فتن لا نهاية لها ودمرت البنى التحتية وشردت مئات الألوف واسهمت في إعادة البلاد عشرات السنين الى الوراء بدلاً من العمل على اللحاق بركب التطور العالمي ومواكبة المتغيرات والالتفات للبناء بدلاً من الهدم والتدمير، في الوقت الذي تستفيد فيه الدول الاخرى من الامن والاستقرار لاقامة بنيان اقتصادي متين وتوسيع مدى التعاون والتنسيق مع دول الجوار والتكامل وصولاً الى كيان موحد يتماشى مع صيغة العصر ومتطلبات المرحلة التي ترفض وجود الكيانات الصغيرة ولا تقبل في عضوية ناديها سوى الاقوياء والمنتمين الى الكيانات الواسعة.

أما الخسائر والاضرار المباشرة فهي لا تعد ولا تحصى، خصوصاً بالنسبة للثروة البشرية التي ضربت في الصميم وسلبت مصدر قوتها ومحور قوة دفعها. ومن دون الدخول في التفاصيل واستعراض الأرقام الدقيقة، ومعظمها غير متوافر، تكفي نظرة سريعة لمعرفة حجم الجريمة التي ارتكبها العرب بحق بعضهم بعضاً بدءاً بالثورات المزعومة والانقلابات والخلافات الداخلية والاقليمية، مروراً الى حروب الاهلية في لبنان والصومال والسودان وحربي اليمن الأولى والثانية وحروب الحدود ومشاكلها وقضية الصحراء المغربية، وصولاً الى الكارثة الكبرى التي لحقت بالعرب نتيجة للغزو العراقي للكويت في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠ وما خلفه من شروخ وآثار ودمار واستنزاف ثروات وتدمير لاقتصاد العراق والكويت، وكلفة باهظة وصلت الى اكثر من ١٥٠ بليون دولار تكبدتها دول الخليج على حساب نموها ورفاهية شعوبها.

ولو تحدث المرء بلغة الأرقام لوجد ان كلفة هذه الحروب في مجملها تبلغ اكثر من تريليون دولار يضاف اليها خسائر طويلة الأمد بسبب توقف مسيرة النمو وتعطيل سير الحياة لسنوات طويلة وصلت في لبنان الى اكثر من ١٥ سنة، دون ان ننسى كلفة الحرب العراقية - الايرانية التي استنزفت طاقات العراق وكلفت دول الخليج عشرات البلايين من الدولارات.

وهنا نعود الى السؤال الأول المطروح الآن بإلحاح، لمناسبة الحديث عن السلام العربي - الاسرائيلي ومشاريع السوق الشرق اوسطية وغيرها، وهو: الى متى ستستمر الحروب العربية - العربية، ويضطر العرب لدفع مثل هذا الثمن الباهظ لقرارات فردية يتخذها أشخاص وافراد لأسباب شخصية أو حزبية او مزاجية.

ان مسؤولية كل عربي، من القمة الى القاعدة، ولا سيما رجال الفكر والاعلام ان يطرحوا هذا السؤال بصوت عال وبدء حوار هادف لمناقشة هذا الموضوع وصولاً الى موقف ضاغط موحد يدعو لتحكيم العقل وتشكيل لجنة حكماء تستطيع معالجة الخلافات قبل استفحالها وتحريم أية حرب عربية - عربية، مهما كان المبرر، ووضع آلية تنفيذ فاعلة تتحرك فوراً لوقف الحرب في حال اندلاعها فجاة ومنع امتدادها.

فقد ثبت بان اللجوء الى الامم المتحدة لا يفيد ولا يمنع حرباً ولا يطفئ ناراً، وتجربة الصومال واليمن اخيراً كافية لتعطي عبرة لمن يعتبر، ولهذا فإنه لا بد من البدء باتخاذ خطوات عملية على الصعيد العربي بعد تنقية الاجواء ووضع اسس العمل العربي المشترك، او نظام عربي جديد للمستقبل.

كفانا قتالاً ودماء ونكبات ودموع وصرخات ثكالى وأيتام وارامل وأطفال وشيوخ، وكفانا حروب الجاهلية واستعادة الام حروب البسوس وحرب داحس والغبراء. وآن الأوان للالتفات الى البناء والتكامل والتكافل والتنسيق ولم الشمل والتعاون على البر والتقوى ونبذ العنف والارهاب والاحتكام للسلاح. فمتى يحتكم العرب للعقل والمنطق والحكمة ويتبنون معادلة السلام والتنمية بدلاً من الحرب وسياسات الأرض المحروقة؟

* كاتب وصحافي عربي.



المصدر : الوطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

تسوية الصراعات والمنازعات العربية

لا بد من انشاء محكمة قضائية لحل الخلافات سلمياً

عبدالمنعم المشاط*

■ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفياتي انتقلت الصراعات من دول الشمال الى دول الجنوب. بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ لم تقع في الشمال سوى حرب واحدة هي الحرب الروسية - المجرية عام ١٩٥٦ وراح ضحيتها حوالي ١٠ آلاف ضحية، بينما وقعت حوالي ٤٥ حرباً في دول الجنوب. وفي ما يتعلق بالحروب الاهلية لم يشهد الشمال سوى الحرب الاهلية اليونانية التي وقعت بين ١٩٤٤ - ١٩٤٩ وراح ضحيتها حوالي ١٦٠ الف قتيل، بينما شهد العالم حوالي ٦٩ حرباً اهلية، راح ضحيتها حوالي ٦,٥ مليون قتيل.

وتشير دراسة للدكتور سعدالدين ابراهيم الى ان ضحايا الصراعات الدولية والداخلية في الشرق الاوسط في ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩١ بلغت ٢,٢٣٠,٠٠٠ اي حوالي ٣٤ في المئة من اجمالي ضحايا الحروب في العالم. وبلغت تكاليف الحروب في الشرق الاوسط في الفترة نفسها اكثر من تريليون ونصف تريليون دولار، وزاد عدد الاشخاص المشردين على ١٣ مليون فرد. واذا اضفنا الى تلك الحروب ضحايا وتكلفة الحرب الصومالية وجنوب السودان والحرب في اليمن لاتضح لنا مدى ما تسببه الصراعات في المنطقة من خسائر مضاعفة على المستويين المادي والانساني.

اما في الوطن العربي فإن دول المنطقة تواجه مشكلتين رئيسيتين تؤثران على عدد من الصراعات والمنازعات العربية وهما:

اولاً: مشكلة الاقليات سواء لغوية او دينية او مذهبية او عرقية، التي تبلغ معاً حوالي ٧٠ مليوناً موزعة على كل الاقطار العربية. ويمثل العدد حوالي ٣٠ في المئة من اجمالي السكان العرب البالغ عددهم ٢٣٠ مليون نسمة، ويشكل هؤلاء مصدر ضغط شديد على مختلف النظم السياسية ما يخلق ظروفاً مواتية لتفجير صراعات ونزاعات كبرى قد تصل الى حروب اهلية او دولية او اهلية ودولية في آن واحد. لنتذكر الحرب اللبنانية التي استمرت ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ والحرب في السودان المستمرة منذ عام ١٩٥٦ حتى اليوم، والنزاعات داخل العراق والتوترات في المغرب العربي والصومال والحرب الأخيرة في اليمن.

ثانياً: قضية التحديث التي تعني التحول من مجتمعات تقليدية قبلية وعشائرية الى مجتمعات عصرية، وبناء المؤسسات السياسية الى وجود قواعد واضحة للخلافة السياسية SUCCESSION OF POWER وفتح اكبر عدد ممكن من قنوات المشاركة السياسية. ويرى اصحاب التخصص ان عملية التحديث تساهم في تحقيق اندماج الاقليات ومن ثم تخفيف التوتر والصراعات، بيد أن ما حدث في الوطن العربي يختلف تماما عن كل ذلك، فقد ارتبطت عمليات التحديث بازدياد حدة الصراعات نتيجة انغلاق النظم العربية وتكريس جهودها على التحديث المادي من دون تحديث القيم والاتجاهات.

لا شك ان الفجوة المتزايدة بين التحديث المادي من ناحية والتخلف القيمي من ناحية اخرى تؤدي الى ازدياد حدة التوتر وتصاعده الى صراعات حادة.

قبل استمرار التحليل علينا ان نحدد المقصود بالصراعات والنزاعات وما هو موقف الفكر والنظم العربية من حل تلك الصراعات. فالصراع يعني عداء متبادلاً بين الافراد والجماعات والشعوب والدول، ويتراوح التعبير عن الصراع بين الجانب المعنوي والرمزي كالاستنكار والشجب والانتقاد الى حد استخدام العنف بما في ذلك الادوات العسكرية بين الاطراف المتصارعة. والواقع انه لا يوجد اتفاق حول دور الصراع في حياة البشر إذ يوجد اتجاه يرى اهمية الصراع في تحفيز الافراد والجماعات وتأسيس تنافس حميد بينهم. ويستند هذا الاتجاه الى افتراض مؤداه ان هناك سقوفاً للصراعات لا تتعداها، وان عوامل وآليات التوازن الاجتماعي تقيد احتمالات تصعيدها الى استخدام القوة.

وللتأكيد على هذا الاتجاه رأى فريق من علماء النفس وعلى رأسهم سيغموند فرويد ان الصراع لا يعدو ان يكون ظاهرة طبيعية تتصل بالغرائز الفردية، فالمرء يميل الى الدفاع الذاتي احيانا، او الى التدمير الذاتي والانخراط في اعمال القتل احيانا اخرى. ورأى علماء اقتصاد واجتماع آخرون ان الصراع قد يكون مطلوبا لتحقيق التوازن بين الموارد والبشر، وان الحروب والقتال لا تعدو ان تكون وسائل طبيعية للحد من الزيادة السكانية وتخفيف الضغوط على الموارد وبقع (مالتس) على رأس هؤلاء.

ويرى علماء السياسة ان الصراعات هي تعبير عن عدم التوافق بين المصالح المختلفة للجماعات المتنافسة، من ثم يصبح من الصعب ان نسحب نتائج واستخلاصات علماء النفس والمتشائمين من علماء الاجتماع والاقتصاد على الصراعات الجماعية والدولية. فالصراعات الفردية التي تقع ضمن اهتمامات علماء النفس قد تأخذ اتجاهاً احادياً جامداً: إما صراع او صداقة، وإما افراط في الود او مغالاة في الكراهية. فالميل للأذى او الرضوخ او العدوانية

يخلق نمطا واحدا من العلاقات الغربية يصعب احتواؤه الا بالتحول الى السلوك النقيض. بينما الامر غير ذلك في التفاعلات بين الدول والجماعات إذ يوجد كل من الصراع والتعاون في آن واحد وإن طغى احدهما على الآخر.

من ثم يختلط الصراع والتعاون في تفاعلات الدول، كما تتباين ايضا مستويات التفاعلات الصراعية والتعاونية في العلاقات بين الدول.

ارتبط التحول في دراسات العلوم السياسية والاقتصادية الى التحليل السلوكي والتحليل الكمي بالاهتمام بتأصيل الدراسات حول الصراع والمنازعات خصوصاً في الولايات المتحدة اذ انشئت اقسام علمية ومراكز ابحاث كبرى وظيفتها تحليل الصراعات ومحاولة البحث في آليات حلها، ولم يقتصر الامر على العلاقات بين الدول لكنه امتد الى الصراعات والنزاعات الداخلية فيما صار يطلق عليه حل الصراعات Conflict Resolution وتسوية النزاعات Disputes Settlement.

من هنا قد يكون مفيداً ان نفرق بين الصراع والنزاع، فالنزاع خلاف ذو صيغة قانونية محددة وحول مسألة يجوز الامام بها ويمكن حله بالالتجاء الى الادوات القانونية والقضائية، بينما الصراع هو اعمق من ذلك واكثر تعقيداً بل إن هناك نوعاً من الصراعات الذي يطلق عليه الصراع الاجتماعي المتوالد يصعب تحديد مضمونه واطرافه ووسائل وسبل حله. ويصنف الصراع العربي - الاسرائيلي ضمن هذا النوع بينما النزاع القطري - البحريني على جزر فشت الدبل يمكن حسمه في محكمة العدل الدولية او باللجوء الى التحكيم. فصراعات الاقليات والصراعات على الاراضي والصراعات الديموغرافية كلها صراعات معقدة، اما منازعات الحدود فهي من النوع الذي يمكن حله باستخدام آليات تقليدية.

اشارت مواثيق المنظمات الدولية ومنها ميثاق الامم المتحدة في مادته ٣٣ الى آليات حل الصراعات والمنازعات كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية. واشارت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية الى تحريم الالتجاء الى القوة لفض المنازعات ودعت الى الوساطة والتحكيم. مع ذلك لم تلجأ الدول ومنها الدول العربية الى الوسائل السلمية لفض المنازعات وحل الصراعات وهو ما أدى الى تفاقم حدة الصراعات المختلفة خصوصاً الصراعات الداخلية والاهلية التي تصاعدت في اعقاب انتهاء الحرب الباردة. ففي ظل الحرب الباردة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٠ غلبت الحروب الدولية على ما عداها. بينما طغت الحروب الاهلية في ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ ويقدر البعض اجمالي الحروب الاهلية في تلك الفترة ما لا يقل عن ٣٣ حرباً. وتنتشر تلك الحروب اولا في الدول الفقيرة، وثانيا في الدول التي تنتشر فيها الاقليات اللغوية والعرقية والدينية.

في الوطن العربي تنتشر الصراعات والمنازعات العربية والداخلية بصورة تثير القلق، وهذه ليست ظاهرة جديدة وإن كانت حدتها الراهنة تثير العديد من التساؤلات حول دور اللغة والتاريخ المشترك والدين في حل النزاعات والصراعات. ولعله من المثير فعلا ان ندرك ان الثقافة العربية والتاريخ العربي تضمنا آليات متطورة لحل المنازعات، إذ انتشرت الوساطة في الريف والمدن حين كان يقوم وجهاء القوم بالتوسط بين الفرقاء. وانتشرت الآلية ذاتها في البادية والصحراء حيث كان يقوم شيوخ القبائل بالتوسط بين القبائل المتصارعة والوصول الى تسوية المنازعات. ومع التحول الى الدولة الحديثة اختفت الى حد كبير تلك الآليات وقل دورها نظرا الى نشوء الدولة الوطنية وتمسكها بالسيادة والاستقلال القومي والتأكيد على الفقرة السابعة من المادة الثانية التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في وقت انتشرت فيه آليات فض المنازعات في الدول المتقدمة بتطور مؤسسات المجتمع المدني والسلطات القضائية فيها.

الى ذلك ان الوطن العربي استمر أسيرا للصراع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم، ونظرا للخبرة العربية غير المشجعة في ادارة الصراع العربي - الاسرائيلي سادت الادوات العسكرية على ما عداها من الادوات من اجل حل المنازعات والصراعات الاقليمية والداخلية. وانعكس ذلك على الجامعات ومراكز البحوث العربية، إذ لا توجد مادة واحدة في اي قسم علمي في اية جامعة عربية تتعلق بدراسة الصراعات او كيفية حلها او ادارتها، كما لا يوجد مركز بحثي واحد يتخصص في ادارة الصراعات او النزاعات. ربما توجد في الدول العربية اشباه مراكز لدراسة الازمات او ادارتها، لكن ليس هناك مركز واحد متخصص في تحليل وادارة وحل الصراع.

يتم ذلك في الوطن العربي الذي تستغرقه الصراعات بينما تنتشر مثل تلك المراكز في الدول المتقدمة القديمة فيها والحديثة. يكفي ان نذكر «بنك معلومات عازار» حول الصراع والسلام في جامعة مريلاند، ومشاريع دراسة الحروب للعالم الاميركي ديفيد سنجر، ومراكز دراسة الصراعات في جامعة هامبورغ في المانيا وجامعة لايدن في هولندا، وجامعة كنت في بريطانيا، ودراسات التنبؤ بالازمات للعالمة الاميركية دينا زينس في جامعة إلينوي.

لم تقتصر اهتمامات هذه المراكز واشباهها على دراسة الازمات او الحروب فقط لكنها امتدت الى دراسة حل الصراعات وتسوية المنازعات بصورة تسعى الى الكشف عن الآليات التي من شأنها الحد من الصراع وفتح آفاق اوسع للتعاون بين الشعوب وداخل الدولة الواحدة. وتمتد اهتماماتها كذلك الى ضحايا الصراعات وحقوق الانسان وحماية البيئة والتحول نحو الليبرالية.

وعلى رغم هذا الاهتمام الانساني العام بمسائل حل الصراع والتسوية السلمية للمنازعات، فإن العمل السياسي العربي لم يشتمل على اي اتجاه نحو توظيف الوسائل السلمية في حل المنازعات الخارجية والداخلية. ففي الاطار العربي لم يتم حتى الآن انشاء محكمة عدل عربية، على رغم اقرار مشروع انشائها ولم تتحمس مختلف الاقطار العربية لها واسقط موضوعها من جدول اعمال مجلس الجامعة في نيسان (ابريل) الماضي. كما ان المجالس الاقليمية العربية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية او مجلس التعاون العربي او الاتحاد المغاربي لم تهتم بالآليات القضائية لحل المنازعات. حتى ان محكمة العدل الاسلامية التي وافق على انشائها مؤتمر القمة الاسلامي الخامس في الكويت عام ١٩٨٧ لم يتم انشاؤها بعد ولم يصدق على نظامها الاساسي اكثر من ثماني دول اسلامية ليس من بينها دولة عربية واحدة. وفي النظم الداخلية لم يتم الاعلاء من عمليات حل المنازعات. اذ لا يكاد يعترف بالدور التفاوضي للمنظمات غير الحكومية او الجمعيات الخيرية في عمليات تسوية المنازعات الداخلية، وربما يعود ذلك في جزء منه ليس فقط الى عملية التحديث والتخلي عن الاتجاهات الاولية نحو حل المنازعات وانما ايضا الى غلبة الطابع



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٤

العسكري على معظم نظم الحكم بما يعنيه ذلك من اولوية لما يسمى بالانضباط بما يتطلبه من استخدام ادوات عسكرية وقلة توظيف الادوات السلمية.

على رغم كل ذلك، استخدمت وسائل سلمية في تسوية بعض المنازعات والازمات العربية خصوصاً عمليات الوساطة سواء بطريق دول او قيادات او بواسطة مؤتمرات القمة العربية. ولعبت مؤسسة القمة دورا اساسيا في التوسط بين الفلسطينيين والاردنيين عام ١٩٧٠، وتوسطت مصر بين السعودية وقطر، وتوسطت مصر والسعودية بين الكويت والعراق وإن باءت تلك الوساطة بالفشل. وتوسطت السعودية في حل الصراع اللبناني وافلحت في التوصل الى «اتفاق الطائف» الذي انتهت بموجبه الحرب الاهلية اللبنانية. على رغم الوساطة المصرية والسعودية والعمانية والاردنية والاماراتية في الصراع اليمنى الداخلي الا ان الحرب اشتعلت وكلفت اليمنيين ما لا يقل عن عشرة بلايين من الدولارات خسائر مباشرة ومثلها لاعادة التعمير وآلاف المصابين من القتلى والجرحى.

لا يمكن ان ننسى ان العجز عن حل الصراع في الصومال حلا سلميا ادى الى حرب اهلية مدمرة ساهمت في غياب الدولة عن الوجود، كما ان العجز عن تسوية الصراع الداخلي في السودان اصاب الدولة بشلل في علاقاتها الدولية سواء الاقليمية او العالمية، بل وتسبب في ركود الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في الداخل.

إن تكلفة الصراعات في الوطن العربي والشرق الاوسط التي دفعت الى سباق غير مسبوق للتسلح وتسببت في ان تصل نسبة الانفاق العسكري في الشرق الاوسط اكثر من ٣٥ في المئة من نسبة الانفاق في العالم على شراء الاسلحة. وصار الشرق الاوسط اسيرا لحلقة مفرغة من الصراع والصراع المضاد بصورة دفعت الى توليد صراعات لم تكن اصيلة في المنطقة. وصار الصراع هو قانون العلاقات اليومي، الذي يحكم التفاعلات بين الحاكم والمحكوم، ونمت في ظل تلك الظروف اتجاهات وقيم صراعية ولم يعد من الممكن تصور وجود تفاعلات تعاونية، ووجدت آليات ذهنية من شانها ان تعيد تفسير التحركات والمبادرات التعاونية بما يتسق مع القيم والاتجاهات الصراعية.

من ثم تم تفسير كل مبادرات التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي تفسيرات سلبية، وتم النظر الى اي اتفاق على انه مؤامرة، كما تم رفض معظم خطوات التسوية انطلاقا من اعتبارين.

الاول، انه نظرا لعدم توافر خبرة او حتى دراسات حول حل الصراعات، لم يعد العرب يقبلون بالتسوية المرحلية، على رغم ان فكرة الحل الشامل والدائم والعادل هي فكرة مثالية وغير عملية. وان منطق التسوية السلمية للصراعات يقضي بقبول التسوية الجزئية والمرحلية وهذا ما لم يتعود عليه العقل العربي في الوقت الذي تدرب عليه واستوعبه الاسرائيليون.

الثاني، ان حل الصراع وتسوية النزاع لابد ان يؤثر على المراكز المتعددة لمختلف الاطراف. كما قد يؤثر على المكاسب المستقرة سواء كانت مادية او معنوية وربما يعيد ترتيب المكانة المكتسبة. من ثم يخشى العرب من حل الصراع على ما درجوا عليه من توزيع اقليمي للقوى. ونظرا لتعلق العقل العربي بما هو مطلق وعدم مرونته لقبول ما هو نسبي، اي قبول مصالح الاخرين في اطار المصالح الجماعية، فإن العرب لا يقبلون بالتسوية المرحلية خشية ان تؤثر على مكاسبهم التي استقرت.

بيد ان الاحتمالات المتزايدة للتسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي والدخول في علاقات وتفاعلات تعاونية او ايجابية بين العرب من ناحية واسرائيل من ناحية اخرى من شانها ان تدفع الاقطار العربية بالضرورة الى البحث عن آليات سلمية لتسوية النزاعات العربية - العربية، وإن كان يمكن ان تؤدي في الوقت نفسه الى اتجاه مضاد لزيادة عمليات العنف واستخدام القوة في الداخل نظرا لحاجة بعض النظم العربية الى تحقيق اجماع داخلي والتفاف حول نظام الحكم.

واذا كان الاتجاه نحو مزيد من التعاون الاقليمي يعد شرطا مسبقا لنجاح اية تسوية بين العرب واسرائيل، الا ان العقل العربي لم يلبث ان تحول الى التفكير في صور الصراعات المستقبلية وليس في اشكال التعاون المحتملة. فالبعض يتحدث عن الصراع على المياه او الممرات المائية او على المصالح الاقتصادية او على الموارد التي ما تزال مختبئة في باطن الارض او في اعماق البحار. فالمواطن العربي لم يعرف حتى الان ماذا تعني حال السلام وماذا يترتب على التعاون والوئام فهو في صراع دائم إن لم يكن مع الاعداء فيكون مع المؤسسات الداخلية، وإن لم يكن معها يكون مع الجماعات الاخرى التي يعيش بينها او مع غيره من الافراد.

والوطن العربي، وهو ينتقل من حال الصراع الى حال التعاون او السلام، يعايش بيئة جديدة لم يذق طعمها في تاريخه الحديث، وهي حال - لكي تفلح - تتطلب عمليتين متكاملتين: الاولى التنمية، والثانية الانفتاح السياسي.

ومن المفيد الاشارة الى ان الناتج المحلي الاجمالي العربي لا يصل الى نصف تريليون دولار، كما ان اجمالي الصادرات السلعية لا تزيد على ١٢٠ بليون دولار بينما تزيد الديون الخارجية على ١٥٠ بليون دولار فكيف اذن يتحقق تعاون في المنطقة في ظل هذا التردي الواضح. اذ يبلغ مثلا الناتج القومي لدول الجوار الثلاث اسرائيل وتركيا وايران اكثر من نصف الناتج القومي الاجمالي للوطن العربي المكون من ٢١ دولة، من ثم تصير التنمية شرطا مسبقا للانتقال الى حال التعاون واحتواء الصراع. بيد ان التنمية وحدها لا تكفي بل يقتضي الامر التحول الى درجة اعلى من الليبرالية السياسية حتى يشعر المواطن بدرجة اعلى من الامان في علاقته بالنظام السياسي. فالتنمية والليبرالية شرطان لتحقيق التوازن الاجتماعي Social equilibrium الذي يعني توافر الحدود الدنيا للعدالة بين المواطنين. والتراث العربي لا يبخل علينا بامثلة مهمة في هذا الشان يجب على النخب السياسية اليوم ان تمعن النظر فيها: فقد ذكر ابن خلدون ان طاهر بن الحسين كتب لابنه عبدالله بن طاهر الذي ولاه المامون الرقة ومصر يقول: «واعلم ان الاموال اذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، واذا كانت في صلاح الرعية واعطاء حقوقهم وكف الاذى عنهم نمت وتزكت وصلحت بها العامة وترتبت بها الولاية وطاب بها الزمان واعتقد فيها العز والمنفعة، وكان الجميع لما شملهم من عدلك واحسانك اساس طاعتك». ثم حذره بشدة قائلا: «واياك ان تقول انا مسلط افعل ما اشاء فان ذلك سريع الى نقص الراي وقلة اليقين بالله».



كما ان حل الصراع وتسوية المنازعات يتطلب درجة عالية من الثقة المتبادلة بين مختلف الاطراف، وهي تنمو فقط من خلال المشاريع المشتركة التي تخلق مصالح يصعب الاضرار بها باللجوء مرة اخرى الى الصراع، اذ يشعر اللبنانيون اليوم ان مصالحهم الوطنية تتحقق فقط من خلال الوئام والتعاون وهو الشعور الذي ما يزال غائبا في السودان والصومال وبالقطع في اليمن حيث تم تدمير المصالح الوطنية. كما ان السلام والتعاون بين العرب ودول الجوار يزداد بازدياد حجم التفاعلات التي تبني الثقة بين الطرفين وتحد من الصور الجامدة STEREOTYPE في ذهن كل طرف عن الطرف الآخر.

لا شك ان مرحلة التحول التي يمر بها الوطن العربي تقتضي في هذا الشأن ضرورة الاعلاء من عمليات حل الصراع والتسوية السلمية للمنازعات بدءاً من المقررات المدرسية والجامعية الى مراكز البحوث ومؤسسات النفع العام والمنظمات الاهلية. ونحن بذلك لا نبتدع جديدا لكننا نعود الى الثقافة والعمل العربي الذي ساد قبل التحول الى نظام الدولة الحديثة حينما قام الوجهاء والصفوة من الرجال والنساء بعملية حل الصراعات سواء بالوساطة او بالتحكيم او غيرها من الوسائل السلمية. وربما نتمكن من تقنين ذلك مستقبلا في شكل مؤسسي قضائي. وهكذا فان الانتقال في المنطقة الى حال السلم يتطلب بادئ ذي بدء ترسيخ اسس وقواعد وآليات حل الصراعات العربية حتى لا نصل الى مرحلة الانتحار الذاتي التي مرت بها اليمن في الأمس.

---

* وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

٦٣١٩



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٤

الحروب العربية ـ العربية والثمن الباهظ (٢ من ٣)

الانفجار السكاني ومتاعب المنطقة وضرورات تنفيذ خطة التنمية

عرفان نظام الدين *

■ كما ذكرت في المقال السابق فإن الحروب العربية - العربية اكلت الأخضر واليابس بعد ان مارس الفاعلون والمحرضون والمتواطئون جرائم الأرض المحروقة في كل مكان وصلت اليه اياديهم الآثمة من وطننا العربي الكبير.

والمؤسف ان هذه الحروب العربية - العربية المتواصلة لم تترك مجالاً للمواطن والوطن للتنفس ولو لفترة قصيرة للالتفات للبناء والتنمية ووضع مداميك الاستقرار والسلام والأمان والاطمئنان بدلاً من التلهي داخل متاهات الحروب والاكتواء بنيرانها الحارقة، كما انه بين كل حرب وحرب لم تلح اية بارقة في افق المنطقة لبناء المستقبل او التفكير بمثل هذا الأمر المحظور والمحرم علينا بعد ان تواطأ الشرق والغرب مع الصهاينة لاستنزاف ثروات العرب وضرب امكاناتهم ومنعهم من توحيد جهودهم وطاقاتهم وأوطانهم حتى يسهل اكلها ومواصلة مسلسل النهب المتمادي والمتواصل.

ومسيرة الحروب العربية - العربية التي تقابلها مسيرة الحروب العربية - الاسرائيلية التي استغرقت نصف قرن انهكت كل دول المنطقة وخلفت تركة ثقيلة لا يعرف احد كيف سيتم الخروج من اعبائها وهمومها وقضاياها المتفجرة. وتزامن هذا الاستنزاف اليومي للعرب مع صراعات على السلطة وعمليات تخريب

متعمد للاقتصاد الوطني ونسخ انظمة خارجية واستيراد مبادئها الغريبة التي لا يمكن ان ينجح احد في زرع بذرة واحدة من بذورها في الأرض العربية. واستنزفت التجارب العقيمة ما تبقى من طاقات وقدرات وحولت الدولة الى تاجر ومزارع وبائع متجول، وخباز، وحتى بائع احذية في بعض الاحيان. كما هربت الرساميل الوطنية واشاعت اجواء الفساد وسرقات الأموال العامة ونفرت الاستثمارات الخارجية مما ادى الى تجميد مشاريع التنمية وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، في الوقت الذي انهارت فيه العملات الوطنية الى ان اصبحت في بعض الدول عملة ورقية لا قيمة لها، كما هربت الأيدي العاملة الماهرة والعقول المبدعة.

حتى تكسرت النصال على النصال ولم يعد المواطن المنكوب والمغلوب على أمره يعرف من أين ستأتيه الضربات او كيف يستطيع ان يصدها او يتحمل آلامها وعذاباتها ويصبر على همومها وانعكاساتها على حياته وحياة عائلته ومصير لقمة عيشه ومستقبل اطفاله.

وعند الحديث عن فرص العمل ومشاكل البطالة التي لا تذكر الاحصاءات الرسمية شيئاً عنها ولكنها تعد بملايين الأشخاص لا بد من وعي اخطار المرحلة ومخاطر الواقع المرير، فهناك انفجار سكاني هائل يعاني منه معظم الدول العربية ولا يمكن ان يتناسب مع نسبة التطور والنمو او ان يتماشى مع مستوى الخدمات المعروضة والمتاحة. فعدد سكان العالم العربي يتزايد باستمرار بل انه سيتضاعف عام ٢٠٢٥، كما ان اكثر من ٦٠ في المئة من سكان العالم العربي هم من الشبان في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible] 1994

سن العمل او من الاطفال الذين سيدخلون سوق العمل خلال سنوات وينتظرون فرصاً وامكانات ومشاريع جاهزة. ومع ان الانفجار السكاني يعتبر مشكلة عالمية، اذ ان عدد سكان العالم سوف يتضاعف في منتصف النصف الثاني من القرن المقبل ليصبح (٧,٥ بليون نسمة) ٨٥ في المئة منهم من سكان الدول النامية، فإن ما يهمنا كعرب ان نحذر من القنبلة السكانية القادمة الينا والتي لا يعرف احد مقدار الضرر الذي سينجم عن انفجارها في وجوهنا جميعاً، وان لا نكتفي بالكلام بل لا بد من العمل المضني والتخطيط السليم لاحتواء الخطر او انقاذ ما يمكن انقاذه قبل ان يفوت الاوان. وهذا يستدعي حشد القوى والطاقات وتجنيد العلماء والخبراء ورجال الفكر في البحث عن حلول جذرية ووضع خطط تنمية متحركة تتلافى اخطاء الماضي وتتلاءم مع متطلبات الحاضر، وتلبي استحقاقات المستقبل. وقد استغربت عدم اهتمام الاعلام العربي، ولا حتى اصحاب الشان في العالم العربي، بخطة التنمية التي اصدرها اخيراً الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي»، والتي تعتبر مكملة للورقة الاولى التي اصدرها قبل اقل من عام بعنوان «خطة للسلام».

فهذه الخطة، التي حصلت على نسخة منها، تعتبر في رأيي بداية لعمل جاد في سبيل الخروج من اتون الحرب الى عقلانية التنمية الصحيحة، ويجب ان تدرس

هي وغيرها من الدراسات والابحاث الاجنبية والعربية والدولية في سبيل معالجة الواقع العربي المرير والانطلاق نحو المستقبل واللحاق بركب النظام العالمي الجديد المتغير. لانه من غير هذه الخطط سنظل ندور في الحلقة المفرغة من حرب الى حرب ومن دمار الى دمار.

واهم ما في هذه الخطة الجديدة انها تؤسس لعالم السلام على اساس ان التنمية هي الرادع للحروب والمانع لنشوبها، كما انها تعتبر اهم عامل من عوامل العلاج الوقائي واستباق الاحداث قبل وقوعها.

والدكتور غالي اكد هذه الاهمية في مقدمة الخطة المتكاملة عندما قال ان التنمية هي حق اساسي من حقوق الانسان، وهي صمام الامان للسلام. ويضيف ان التنمية كقضية مشتركة تواجه خطر التراجع عن مكان الصدارة الذي تمثله في قائمة اهتماماتنا. فالتنافس على النفوذ اثناء الحرب الباردة حفز على الاهتمام بالتنمية، وان لم يكن ذلك دائماً بدافع الايثار. ولكن البلدان التي كانت تسعى الى تحقيق التنمية استطاعت الاستفادة من ذلك الاهتمام. اما اليوم فقد انتهى التنافس على تحقيق التنمية في اشد الدول فقراً، واصبح كثيرون من المانحين يضيقون بهذه المهمة، بينما الم اليأس بكثير من الفقراء.

ومن خلال هذا العرض يبدو ان التنمية تواجه ازمة حقيقية في دول العالم الثالث خاصة، والدول العربية من ضمنها، ويؤكد الأمين العام ذلك بقوله: ان الدول الاشد فقراً تزداد تخلفاً، والدول التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر تواجه صعوبات هائلة. كما ان الدول التي حققت الازدهار نجد نجاحها مقروناً بمجموعة جديدة من المشاكل الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية، مما جعل كثيراً منها تردد حتى في مواصلة سياساته.

وفي معرض التأكيد على اهمية ايجاد العلاج السريع والناجع للمعضلة القائمة يتم التركيز على النقاط التالية:

● توافر تفهم فكري اوسع، والتزام اخلاقي اعمق، وتدابير اكثر فعالية في مجال تحديد السياسات حتى لا يتقوض التقدم الكبير الذي احرز في نصف قرن.

● احياء رؤية التنمية وتشجيع المنافسة المكثفة لكافة جوانبها.

● تبديد المخاوف من ان الامم المتحدة تركز على حفظ السلام اكثر من تركيزها على قضايا التنمية مع التاكيد على انه بدون التنمية، لن تكون هناك احتمالات لاقرار سلام دائم.

● عدم وجود بديل للامم المتحدة في مجال التنمية، ان عن طريق تحقيق السلام او في العمل من اجل التنمية مع التاكيد على ضرورة الاستعجال لانه مع مرور كل يوم من التاخير يزداد العمل كلفة وصعوبة، وما دامت هناك حرب، فلن تنعم اي دولة بالسلام. وما دامت هناك حاجة، فلا يمكن لاي شعب ان يحقق تنمية دائمة. في اطار هذا التصور جاء تقرير الامين العام، وهو ما يرسم خطاً مستقيماً للعمل العربي في مجال التنمية ويحدد معالم الطريق في سبيل الانتقال من مرحلة الحرب وجمود حالات اللاحرب واللاسلم، الى مرحلة السلام الكامل والاستقرار والامن والامان للفقير والغني والقوي والضعيف. ولا بد ان يعطى هذا الموضوع مكانه المناسب في العالم العربي ويتم وضعه في صدارة الاولويات، ويبحث على كافة المستويات من القاعدة الى القمة، ويا حبذا لو تمكن العرب من ازالة خلافاتهم ودعوا الى قمة اقتصادية تبحث افاق المستقبل وتعمل من اجل عمل عربي اقتصادي موحد يقوم على التكامل والتكافل والتنسيق وصولاً الى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والانتقال من مرحلة المجتمعات الاستهلاكية الى المجتمعات المنتجة الفاعلة.

ولكن الفشل السياسي ما زال يلاحقنا، مثله مثل الفشل العسكري، ونخشى ان تترك الانتكاسات والانعكاسات اثراً مدمراً على العمل الاقتصادي فتكرس اوضاع التدهور والانهيار وتترك المنطقة العربية في حال اضطراب وتوتر، وهو ما تحلم به اسرائيل، وترحب به الدول الكبرى التي تعتبر الاسواق العربية مركزاً لصالحها ومصرفاً استهلاكياً لمنتجاتها.

ونعود الى نقطة البداية لنجدد القول ان الخطر داهم، ولا بد من نظام عربي جديد، اقتصادي وسياسي، يتجاوز عقد الماضي ويعمل لمستقبل افضل يقوم على دماميك السلام والتنمية.

فإلى مقال ثالث واخير لتحليل خطة التنمية الجديدة التي قدمها الامين العام للامم المتحدة.

---

* كاتب وصحافي عربي.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

توظيف النزاعات العربية في خدمة "السلام"

جميل مطر *

■ ما زلنا خارج - وان كنا على ابواب - نظام شرق اوسطي. ما زال المنظرون يمارسون التنظير حول هذا النظام، حول شكله، وحجم تفاعلاته، وأسلوب إدارته وتوجيهه، ونمط او انماط سياساته وتحالفاته وامكاناته. لكن عاد الممارسون للسياسة وعدد من المفكرين لعرب - حتى هؤلاء الذين تحدثوا ويتحدثون عن نظام شرق اوسطي حتما قائم أو قادم - يرفضون التفكير والاستعداد لمرحلة عمل اقليمي جماعي بل ويرفضون الدعوة إلى مجرد التامل. إذ انه على رغم المحاولات المستمرة في التنظير وعلى رغم احاديث المبشرين نلاحظ الآن انشغالا شديدا في كل قطر عربي بمستقبل العلاقات الثنائية، سواء العلاقات مع قطر عربي آخر متاخم، او العلاقات مع إسرائيل، بينما ينشغل الاسرائيليون بمستقبل علاقاتهم مع كل العرب. منتهى آمالهم التعاون الاقليمي، والطريق إلى تحقيق هذا الأمل يبدأ - منطقيا وواقعيا - مع الدول المتاخمة، لكنه لا يتوقف عندها.

لاحظنا مثلا ان عددا متزايدا من السياسيين والمفكرين العرب أصبح يتردد في استخدام مفهوم نظام الشرق الاوسط، بينما يصر السياسيون الإسرائيليون على استخدامه. الممتنعون من الجانب العربي يرفضون استخدامه لأنه - حسب الفهم الإسرائيلي وهو الوحيد المطروح - لا يعبر تماما ولا بالدقة عن تصورهم لمستقبل المنطقة. يتصور اغلبهم أن الوضع المستقبلي سيكون بين بين. اي وضع تستمر فيه مؤسسات النظام العربي وإن مشلولة الفعالية، ويستمر التعلق بهوية عربية وإن تقلصت مكانتها بين هويات اخرى، وفي الوقت نفسه تقوم علاقات ثنائية متطورة مع إسرائيل، مع بعض العلاقات الاقليمية المتناثرة الأطراف. وهي العلاقات التي يتصورون ان تلعب فيها إسرائيل دورا مركزيا بفضل اتساع اتصالاتها وصلاتها الدولية، وبفضل مكانتها في عواصم الغرب.

المبشرون من الجانب الإسرائيلي - ونفر لا يزال قليلا من الجانب العربي - يطرحون صيغة محددة لهذا النظام تتناسب مع تصورهم لمستقبل المنطقة. يتصور هؤلاء ان السلام «الحقيقي» في المنطقة لا يمكن ان يتحقق ثم يدوم إلا إذا تداخلت وتشابكت انواع معينة من العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية بين جميع دول المنطقة. ويتصورون أن العلاقات الثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة تظل الاساس لأي تداخل وتشابك اقليمي. ويتصورون أهمية وجود طرف تكون مهمته التوجيه الاقليمي ويحظى باحترام بقية الأطراف، وتتوفر له شروط أهمها الموقع والتفوق النسبي في القوة العسكرية والسياسية والنفوذ الدولي والاقليمي والحياد الايجابي ازاء مختلف الاطراف والتيارات العربية. وهي شروط يزعم المنظرون والسياسيون الإسرائيليون - والنفر القليل من العرب - أنها لا تتوفر مجتمعة الا في إسرائيل.

وهنا تبرز مفارقتان لهما مغزى كبير. فمن ناحية يقدم التصور الإسرائيلي لمستقبل المنطقة دليلا جديدا على إمكان تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المنطقة. ويقدم في الوقت نفسه دليلا آخر على أن الفشل في تحقيق اي تكامل اقتصادي بين الدول العربية خلال نصف قرن كان بسبب الفراغ في القيادة الاقليمية وغياب دور التوجيه. يقال - من باب السخرية أحيانا - ان شمعون بيريز، وهو رائد التنظير الجديد لمستقبل المنطقة اثبت انه اشد ثقة بالامكانات العربية وقدرتها على التكامل وتحقيق نهضة بالمنطقة من كثير من السياسيين العرب. ويقال - أيضا من باب جلد الذات - ان هذا الرجل ربما كان يحقق، من دون أن يدري، حلم التكامليين وبعض القوميين العرب في الوحدة الاقتصادية العربية. فقد استند في مشروعه على مستقبل الشرق الأوسط الى هذه الثروة الهائلة من الفكر التكاملي العربي والمشروعات والخطط الاقتصادية التي وضعت على مدى خمسين عاما، واستوعب جيدا مختلف العقبات التي منعت تنفيذ كل هذه الخطط والمشروعات. أدرك اسباب فشل العرب في تحقيق التكامل، وادرك ما هو اكثر اهمية، وهو أن شعوب العرب فقدت الأمل في أن يتحقق هذا التكامل في المستقبل إذا استمر الوضع العربي على حاله، أي إذا استمر النمط الفوضوي السائد سواء في نشوب الخلافات العربية - العربية أو في تصاعدها أو في تسوياتها، وإذا استمرت الدول العربية على رفضها الاعتماد على إرادة توجيه عربية أياً كان شكلها وتشكيلها ولأي قيادة عربية مشتركة كانت ام منفردة. تعرف إسرائيل ان ساحة القيادة في المنطقة خالية، وتعرف - عن تجربة نصف قرن - أن الدول العربية لم تقبل في يوم من الأيام أن تنشأ وتنهض بينها دولة عربية، او اكثر من دولة، توفر لها عنصر او اكثر من عناصر القوة يؤهلها للقيادة. حوربت قوى الثورة في مرحلة كانت الثورات فيها عنصر قوة، وحوربت قوى العقائد في كل مرة احتاجت الأمة لما يوحدها، وحوربت قوى الثروة عندما غيرت توازن الضعف في المنطقة.

من ناحية أخرى، يبدو أن الاسرائيليين وقد تأكدوا عبر زمن طويل من اهمية حال العلاقات العربية - العربية بالنسبة الى أمن اسرائيل، يكتشفون الآن ان هذه العلاقات تظل على الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة الى مستقبل التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط. كانت الخلافات والنزاعات العربية - العربية أداة وهدفا للسياسة الاسرائيلية خلال مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي. وكان احتمال حدوث وفاق عربي خطرا ماثلا على الامن الاسرائيلي. وفي كل الاحوال استقر في الذهن السياسي الاسرائيلي الاقتناع بأن النزاعات العربية - العربية هي المتغير الرئيسي شبه الثابت في هذه المنطقة، وانه لا يجوز في ظل صراع أو سلام اقليمي اغفال هذا المتغير او التقليل من شانه، ففي ظل الصراع لم يكن جائزا أن يدع الاسرائيليون فرصة تمر من دون أن يتسببوا في اشعال نزاع عربي - عربي، او في تصعيد نزاع قائم. اذ كان المهم بالنسبة الى اسرائيل أن لا يتوحد العرب على موقف أو خطة ضد إسرائيل.

واعتقد أنه في ظل مسيرة السلام، بل وفي ظل السلام الشامل اذا تحقق، لن تغفل اسرائيل هذا المتغير ولن تقلل من شانه، مع فارق بسيط جدا. قد تفضل اسرائيل الآن، وفي المستقبل، أن يتوحد العرب على موقف الصلح واقامة السلام مع إسرائيل ولكن تتمنى - وستعمل على - ان ينقسم العرب ويختلفوا ويتنازعوا او حتى يتقاتلوا على اسرائيل، او بسببها. الفارق بسيط ولكن مهم. إذ انه لن يكون في مصلحة اسرائيل ولا يدخل في تصورها لمستقبل المنطقة، ان يختلف العرب أو يتنازعوا وهم يتسابقون او يتنافسون على اظهار العداء لاسرائيل

كما كانوا يفعلون في مرحلة احتدام الصراع العربي - الاسرائيلي. بينما سيكون في مصلحتها ولصالح تصورها لمستقبل المنطقة، ان يختلف العرب ويتنازعوا ويتقاتلوا في التسابق على مد خيوط التعاون مع اسرائيل. وإذا لم يفعلوا هذا من انفسهم، فالاغلب أن تقوم إسرائيل بدفعهم إلى فعل ذلك.

اقول هذا وفي ذهني امران. اذ يلفت النظر ويثير الاهتمام حرص إسرائيل الشديد على تضمين اعلانات المبادىء والاتفاقات التي تعقدها مع كل دولة يأتي دورها في طابور الصلح بنود مفصلة إلى اقصى حدود التفصيل تتعلق بربط المصالح الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، وحسب علمي لا توجد بين دولتين عربيتين اتفاقية ثنائية تتضمن مثل هذا التفصيل ولا هذه الدقة في ربط المصالح، وان وجدت فلا اعتقد انها وضعت لغرض، او بنية التنفيذ. وبمعنى آخر، سيشهد مستقبل المنطقة نوعين من الاتفاقات، اتفاقات ثنائية تربط بين القطر العربي المتصالح وإسرائيل ولها الأولوية لأسباب وشروط متعددة، واتفاقات ثنائية او جماعية بين الأطراف العربية لم تنفذ او غير قابلة لتنفيذ، وبالتالي ليست مؤهلة لأن تسبق أو تتقدم على الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والأطراف العربية.

الأمر الثاني، الذي يلفت النظر ويثير الاهتمام، هو تعمد إسرائيل ليس فقط أن تكون اتفاقاتها التي تعقدها مع الدول العربية المتصالحة اتفاقات منفردة، ولكن ايضا ان يتسبب كل اتفاق في شرخ جديد في العلاقات العربية - العربية، فابتداء باتفاقية كامب ديفيد ، وعلى رغم كل ما يقال الآن عن موقف الأطراف العربية الاخرى منها، وأنها كانت احدى الفرص التي اضاعها بقية العرب، كانت خطة إسرائيل أن لا تقدم من خلال هذه الاتفاقية لأي طرف عربي غير مصري ما يحفزه علي الانضمام إليها، يؤكد هذا الاقتناع ما ينشر أو يذاع هذه الأيام عن أن إسرائيل لم تكن منقطعة الصلة باطراف عربية اخرى. كانت تعرف مطالبهم، وكانت تناقشهم فيها، وكان يمكن - لو ارادت - أن تقدم لأكثر هذه الأطراف ما يشجعها على الانضمام. وكانت تعرف القيود والمواقع ولم تفعل شيئا من جانبها للتخفيف منها أو التعويض عنها. بل اننا لو عدنا إلى تاريخ اسبق، لوجدنا الدليل الأقوى على نية إسرائيل المستمرة في اثارة النزاعات العربية. ففي عام ١٩٦٤ طرح الرئيس بورقيبة مشروعه الشهير ولم تستجب اسرائيل بتقديم مبادرة من جانب، بل تركت العرب ينقسمون ويتصارعون عليه، لذلك فإن القول السائد الآن بان العرب فقدوا الكثير عندما رفضوا ركوب قطار كامب ديفيد قول مردود عليه بان اسرائيل نفسها - وليس فقط الظروف والقيود - لم تشأ ان يركب القطار احد غير مصر، ولم تشأ في اي وقت ان يركب القطار طرفان عربيان في وقت واحد، أو من محطة واحدة.

لذلك تأكدت وأنا اتابع عن قرب الزوبعة التي اثارتها قضية الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس، من أن إسرائيل لن تتخلى عن أسلوب الاعتماد على النزاعات العربية - العربية. كان الاسلوب نافعا لصيانة امنها في ظل الصراع، وما زال نافعا، في ظل السلام، لصيانة هدف الحصول على حق توجيه ادارة تفاعلات المستقبل في الشرق الاوسط فالمشكلة الجديدة حول القدس كفيلة بان تثير نزاعات طويلة الأمد بين أكثر من طرفين عربيين سواء كانا من المتصالحين مع اسرائيل أو من غير المتصالحين. وهي كفيلة بان تشق الصفوف الفلسطينية، سواء داخل فلسطين أو خارج فلسطين. وهي كفيلة بان تخلق مواجهة بين قوى دينية كاثوليكية وارثوذكسية واسلامية، وداخل كل قوة من هذه القوى.

تاكدت ثم توقعت. توقعت ان تسفر المفاوضات المقبلة بين سورية واسرائيل، وبين لبنان واسرائيل، أو بين سورية ولبنان معا واسرائيل، عن اتفاق او اثنين يتضمنان بنودا أو شروطا تعمق النزاعات العربية القائمة أو تضيف اليها نزاعا جديدا في هذه الحالة - اي اذا تحقق التوقع وكما حدث في كل الاتفاقات التي عُقدت حتى الآن - فإن اي خصومة تنشأ بين طرفين عربيين او بين أطراف عربية بسبب بند او شرط في هذه الاتفاقات، لن يكون امام المتخاصمين الا طريق واحد لتسوية هذه الخصومة او تاكيد حقوقهم، وهو طريق اسرائيل، فهي الطرف الاقوى الذي يملك حق شرح البنود، وهي القاسم المشترك الاعظم في كل هذه الاتفاقات، وهي الطرف الاقليمي الوحيد غير المنخرط كطرف اصيل في شبكة النزاعات العربية - العربية.

• كاتب وخبير سياسي مصري.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ اغسطس ١٩٩٤

الحروب العربية العربية والثمن الباهظ (٣ من ٣)

قراءة متعمقة في خطة الأمم المتحدة للتنمية

عرفان نظام الدين *

■ في ختام هذه الحلقات حول الحروب العربية - العربية ونتائجها المدمرة على الحاضر والمستقبل، وانعكاسات حالة الحرب على حياة المواطن العربي وخطط التنمية ودفعه الى الوراء بعد تدمير البنى التحتية فيما العالم كله يتجه الى الامام بسرعة الصاروخ، وتقييده بعزلة قاتلة واقليمية ضيقة وصراعات قبلية تحث على التقوقع والتشرذم والتفتيت في الوقت الذي تبني دول العالم المتقدم مداميك التكامل والتوحيد والتعاون والتنسيق في شتى المجالات... نقول ان العصر المقبل هو عصر التكتلات والكيانات القوية الموحدة لا عصر الاقليمية الضيقة والعزلة الوطنية والقبلية. ومن لا يلحق بالركب سيجد نفسه بعد حين بلا هوية ولا قرار بل مجرد مستهلك في سوق مسيطرة ينفذ أغراض الآخرين ويلبي مصالحهم ولا يحصل إلا على الفتات من موائد الكبار... واللئام!

وهذا التحول لا يمكن أن يتم بنجاح إلا بإحلال السلام والتوصل الى صيغة سلمية بين العرب يتفق على اسسها لينطلق الركب بعيداً عن مآسي الحروب وانعكاساتها المدمرة التي اكتوى بها العرب منذ مطلع القرن الحالي حتى يومنا هذا.

وما دمنا في حديث التنمية لا بد من العودة الى الخطط المتاحة والمعروضة على المجتمع الدولي قبل ان يتمكن العرب من وضع خططهم واستراتيجيتهم الخاصة بهم وإلحاقها بآلية تنفيذ لا مجال فيها لاختراق او تراجع. والخطة المتكاملة الوحيدة التي يمكن البنيان عليها هي التي عرضها الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة أخيراً تحت عنوان «خطة للتنمية» التي تعتبر مكملة للخطة المعلنة قبل عام بعنوان «خطة للسلام» على اعتبار ان التنمية لا يمكن ان تبصر النور إلا في أجواء السلام والاستقرار. واكرر هنا ما ردده الأمين العام بانه ما دامت هناك حرب فلن تنعم أية دولة بالسلام وبالتالي فلن يتمكن اي شعب من جني حصاد تنمية دائمة.

ولكن ما هي الأسس التي تقوم عليها هذه الخطة:

● بناء أسس السلام ليكون ثابتاً وفق اجراءات وضوابط كثيرة من بينها اعتماد النهج الوقائي وإقامة مؤسسات اجتماعية وسياسية وقضائية راسخة تعطي دفعة قوية للتنمية وصولاً الى انهاء ذيول الحرب وآثارها على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية والنفسية وتأمين إعادة اندماج للمحاربين في الحياة المدنية وتأمين عمل منتج لهم وإعداد دورات تدريبية مهنية تؤهلهم للمساهمة في إعادة بناء ما دمرته الحروب.

● تخفيض الانفاق العسكري ورفع مخصصات المشاريع المنتجة واصلاح الاوضاع الاقتصادية وتحسين قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة لتستوعب متغيرات السلام.

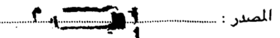
● ان النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل، ومن دونه لا يمكن أن تحدث زيادة متواصلة في استهلاك الأسر المعيشية والاستهلاك الحكومي وفي تكوين رأس المال الخاص أو العام. وزيادة معدل النمو الاقتصادي شرط لتوسيع قاعدة الموارد وهي بالتالي شرط للتحول الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي. كما ينبغي لهذا النمو ان يعمل على توفير العمالة الكاملة وتخفيف حدة الفقر، وأن يهدف الى تحسين نماذج توزيع الدخل عن طريق زيادة تساوي الفرص. كما انه من الضروري تحسين قطاعات الصحة والتعليم والاسكان.

● لكي يحدث النمو المتواصل، هناك شرطان ضروريان: وجود بيئة وطنية داعمة ومناخ دولي موات. وبكل أسف فإن الشرط الاول ما زال غائباً في ديارنا على رغم الرغبة الشعبية العارمة بانهاء الخلافات ووقف الحروب العربية - العربية والصراعات الاخرى وتذوق حياة السلام والاستقرار والاطمئنان. اما المناخ الدولي فهو يبدو موائياً، حسب المواقف المعلنة لجميع الدول ولا سيما الدول الكبرى. ولكن هذا المناخ لا يمكن أن يصل الى مرحلة الدعم إلا بعد وثوقه بتوافر الشرط الاول، فالأحداث والتجارب علمتنا انه ما لم تتوافر الارادة الوطنية وتتحقق الرغبة العربية بالتضامن ونبذ الخلافات وتوحيد الجهود فإنه لا يمكن للارادة الدولية ان تكون اكثر عطفاً وتفهماً واهتماماً بأهل المنطقة وأصحاب القرار فيها.

● ضرورة استناد التجارب الاقتصادية الوطنية الناجحة الى سياسات واقعية، والحاجة الى الاستفادة من كفاءة الأسواق يجب ان يحدّ منها التسليم بضرورة تدخل الحكومات حيثما لا يمكن للاسواق ان توفر جميع الحلول.

وهناك الآن بدايات جيدة في العالم العربي لانتهاج مثل هذه السياسة الواقعية والعقلانية بعد التجارب المريرة التي عاشها معظم الدول بسبب القيود والمداخلات والعوائق التي يسببها تدخل الدولة المباشر في سياسة السوق، وفي كل شاردة وواردة ما أدى الى افلاس القطاع العام وفشل التجربة فشلاً ذريعاً ما انعكس على معيشة المواطن العادي ومستوى الخدمات المقدمة له وبالتالي وعلى كافة القطاعات. والاتجاه السائد الآن هو منح مزيد من الحرية مع الضمانات الحكومية اللازمة حتى لا يتكرر الخطأ، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أكبر في الاستثمار وفتح مجالات العمل أمام المبادرة الفردية مع تأمين الاطار اللازم للمشاريع الاجتماعية الكبرى مثل الضمان الاجتماعي والضمان الصحي والخدمات الاساسية حتى تؤمن استمرارية العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر ومساعدة اصحاب الدخول الضئيلة. ولهذا لا بد من تبادل الادوار بين



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ١٩٩٤

الانفاق العام والخاص ولا يمكن لأي واحد منهما ان يحل محل الآخر فالعلاقة بينهما يجب ان تكون ذات طابع تكاملي لا تنافسي. وقد دفع العرب ثمناً باهظاً لتحكم أحدهما بالاوضاع ولا سيما في فترات تحكم القطاع العام مما أدى الى سلسلة من الانهيارات الاقتصادية التي نلمس نتائجها حالياً.

● بالاضافة الى اعتماد سياسة السوق فإن سبيل الاصلاح وصولاً الى خطة التنمية يجب ان يمر عبر التفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه الدول ثم مع المتغيرات العالمية. فالتمييز بين السياسات العامة الاقتصادية الوطنية والدولية يتضاءل باستمرار، ولم يعد بامكان أي دولة ان تعزل نفسها عن المشاكل التي تحدث في العالم. فجميع الدول (خاصة بعد توقيع اتفاقية الجات، واتفاقيات التكامل الاخرى) تحولت الى جزء من نظام اقتصادي دولي، وصار من الضروري توسيع التجارة الدولية وزيادة الانفتاح في حركة الاموال والافراد والافكار حول العالم وايجاد بيئة وطنية تجذب الاستثمارات الخارجية.

● على رأس قائمة الاولويات لإزالة العراقيل عن طريق التنمية، تاتي التدابير الضرورية لخفض العبء المعوق للديون الدولية وسياسات الحد من الاتجاه نحو الحمائية وضمان مشاركة الدول النامية في منافع النظام الجديد للمنظمة العالمية للتجارة.

وأزمة الديون تزيد من حدة نقص الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية مما يزيد الوضع صعوبة. ولمشكلة الديون جوانب كثيرة إلا أن آثارها المباشرة مدمرة، ولا يمكن توقع نجاح أية خطة للتنمية إذا لم يتم توفير حلول جذرية يشارك فيها الجميع ولا سيما الجهات الدائنة.

● ان التنمية ليست شعارات وقرارات متسرعة بل هي قرار استراتيجي ينسجم مع توجهات الارادة السياسية للدولة، وهي لا تتخذ من فراغ بل يجب ان تاخذ في الاعتبار الخيارات الانمائية السابقة ومختلف العوامل الداخلية والخارجية وتوفير دعم الهيكل الاساسي. كما ان التنمية لا تبنى على أسس مجردة بل يجب ان تحدث ضمن مضمون محدد للمجتمع واستجابة لظروف مجتمع بعينه لأنها تؤثر على جميع جوانبه، والظروف الاجتماعية القائمة هي نقطة البداية لجهود التنمية، فهي تحدد الى درجة كبيرة أولوياتها واتجاهها. في كثير من انحاء العالم النامي، يعد الفقر والمرض والافتقار الى التعليم والى اسباب العيش المستدامة بمثابة الأولويات الانمائية الاكثر ضرورة والاشد الحاحاً. والانسان هو الثروة الحقيقية ولهذا فإن الاستثمار فيه هو السبيل الامثل للتنمية لانه يبني للمستقبل تعليماً وصحة وخبرة ويوقف هجرة الادمغة. وهذا يسير بخط مواز مع ازالة السلبيات السائدة مثل: التمييز والتعصب وعدم التسامح والاضطهاد، كما ان نتائجها مالوفة أيضاً وهي: السخط الاجتماعي والانفصالية والنزاعات القومية والصراعات المؤدية الى الحروب الدامية والمدمرة.

● ان التحدي الهائل للتنمية لا يمكن ان يضطلع به البشر الذين تتركز كل اهتماماتهم على مجرد الحصول على لقمة العيش او الشفاء من الامراض المستعصية. كما انه لا يمكن للسكان الاميين وغير المتعلمين ان يراودهم الأمل في القدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي يزداد تعقيداً وتطوراً. كذلك فإن المجتمع الذي يشهد التمييز ضد المراة او يحرمها من تساوي الفرص لا يستطيع تحقيق امكاناته البشرية كاملة.

● ان للمشاركة الشعبية على جميع مستويات المجتمع اهمية حيوية في المساعدة على خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. فاذا ما أريد للبشر ان يستغلوا كل طاقاتهم وامكانياتهم فلا بد لهم ان يشاركوا بفاعلية في صياغة اهدافهم. وان تسمع اصواتهم في هيئات اتخاذ القرار بينما يسعون الى اتباع اكثر ما يناسبهم من الاساليب من أجل تحقيق التنمية.

● ان ثمة ترابطاً وثيقاً بين ابعاد التنمية الخمسة التي يبرزها تقرير الامين العام وهي: السلام والاقتصاد والبيئة والمجتمع والديموقراطية.

ولن أمضي طويلاً في قراءة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة «خطة للتنمية»، لأن هذا يحتاج الى دراسات وأبحاث اكاديمية بحتة. ولكن الاشارة اليه واستعراض بعض نقاطه جاءا كخاتمة ضرورية لسلسلة المقالات حول السلام والتنمية والثمن الباهظ الذي دفعه العرب بسبب الحروب العربية - العربية اضافة الى الحروب مع اسرائيل. وأشير في هذا الصدد ان القاهرة ستشهد في ايلول (سبتمبر) المقبل مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بالاسكان والتنمية «لتدارس تاثير العوامل الديموغرافية على التنمية وللتحدي المتعلق بإيجاد تنمية يكون البشر محورها الحقيقي».

كما ان كوبنهاغن ستشهد في عام ١٩٥٥ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيبحث قضايا ومشاكل العالم الاساسية مثل البطالة والتوعية والتاكيد على التلازم بين خطة التنمية الاقتصادية وخطة التنمية الاجتماعية من خلال دعم الهياكل المؤسسية الوطنية والدولية المعنية بالقضايا الاجتماعية.

هذه الجهود الدولية المميزة، والتي جاء تقرير الامين العام كتمهيد جدي لها يجب ان تدفعنا نحن العرب نحو التفكير العملي والواقعي في وسيلة تعميم السلام وجني ثماره تنمية وتقدماً ومحبة وتعاوناً. فكفانا مشاكل وكفانا مآسي الحروب العربية - العربية وما تخلفه من دمار ومجاعات وانهيارات اجتماعية وتدمير للحاضر والمستقبل، فقد جاء وقت لم يعد هناك حتى ما ندفعه ثمناً لمثل هذه الحروب.

---

* كاتب وصحافي عربي.



الامارات تجدد دعوتها الى التحكيم لحل النزاع على الجزر

■ دبي - رويترز - دعا وزير الداخلية في دولة الامارات السيد محمد سعيد البادي ايران الى تقديم وثائق تدعم ادعاءها السيادة على جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى التابعة للامارات.

ونقلت وكالة أنباء الامارات عن الوزير قوله ليل الأحد: «اذا كانت لدى الجمهورية الاسلامية الايرانية وثائق تدعم ادعاءاتها في شأن هذه الجزر يمكنها تقديمها أثناء الحوار مع دولة الامارات أو من خلال التحكيم الدولي».

وأكدت الوكالة ان دولة الامارات تستند في مطالبتها بالجزر الى وثائق تاريخية وتريد انهاء سوء التفاهم مع ايران «بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله الكريم، وبالرجوع الى الحقوق التاريخية». وأضافت ان وزير الداخلية كان يعقب على تصريح لوزير الداخلية الايراني محمد علي بشارتي نشرته صحيفة «كيهان» الايرانية في الحادي عشر من الشهر الجاري، دعا فيه دولة الامارات الى التفاوض مع ايران على المسألة.

وشددت الوكالة على ان الامارات تريد حل النزاع مع ايران على السيادة على الجزر من خلال حوار غير مشروط يشمل الجزر الثلاث. وكانت ايران أكدت ان المحادثات يجب ان تقتصر على جزيرة أبو موسى فقط.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٤

عيون وآذان

هذه الخلافات الحدودية العربية متى تنتهي؟ من المسؤول عنها؟ ما العذر فيها؟

فوجئنا قبل يومين بسلطنة عمان تحتج على توثيق المملكة العربية السعودية اتفاق حدود مع الامارات العربية المتحدة ابرم قبل ٢٠ سنة كاملة.

ولو كان الاحتجاج العماني حالة عارضة أو نادرة لما استدعى تعليقاً، غير أن الخلافات الحدودية هي القاعدة في التعامل بين الدول العربية من المحيط الى الخليج.

المغرب والجزائر لا يزالان على خلاف حول الصحراء الغربية، وهما لم يختلفا عليها عندما كانت مستعمرة اسبانية، ولكن عندما تركها الاستعمار وقع الخلاف، واتخذ منحى مأساوياً بمعارك «تحرير» تلك المنطقة، وما أوقعت من قتل ودمار، مع العلم أنه لم تقع معارك من أي نوع لتحرير الصحراء الغربية عندما كانت مستعمرة فعلاً.

واليوم تقف الجزائر على شفير حرب أهلية، ويدعو العرب والمسلمون كلهم أن يتغلب الشعب الجزائري على محنته. ومع ذلك يستمر الخلاف على الصحراء الغربية، وتبقى مشكلة دامية، مع أن لدى الجزائر من المشاكل ما يغنيها عن أي مشكلة أخرى.

وتونس لا تعاني من مشكلة حدود مع الجزائر، إلا أن الوضع هناك يشكل خطراً على تونس أكبر من أي خلاف حدودي.

وكانت ليبيا اختلفت على الحدود مع تونس، إلا أن خلافها مع تشاد طغى على كل خلاف آخر، وكلفت المجابهة ليبيا رجالاً ومالاً، من دون سبب منطقي أو قومي، ثم سمعنا بعد ذلك أن ليبيا اعترفت بالحدود الدولية مع تشاد... يعني ان الخلاف المدمر الطويل كان عبثاً كله.

ونصل الى مصر التي يفترض أن تستعمل وزنها العربي لحل مشاكل الآخرين، غير أننا نجد أنها على خلاف مع السودان على منطقة حلايب الحدودية. وأكرر ما لا يحتاج الى الترديد مرة واحدة، فحلايب أرض عربية، ولا يهمنا أن تكون مصرية أو سودانية، طالما أنها ليست اثيوبية مثلاً.

وكان يفترض أن تكون مصر والسودان اقرب البلاد العربية واحدة الى الأخرى، ولا حاجة الى الدخول في التاريخ أو الجغرافيا، وانما أسأل ماذا ينفع خلافهما اذا قررت أثيوبيا يوماً أن تستغل بعض منابع النيل، وتبني السدود عليها، فيما النيل شريان حياة مصر والسودان.

واذا انتقلنا الى المشرق العربي وجدنا أن ثمة خلافا حتى عندما لا تكون هناك حدود بالمعنى التقليدي، فالخلاف الاخير بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وأساسه القدس، غريب جداً من فريقين يعرفان جيداً انهما يفاوضان عدواً شرساً ذكياً. بل يعرفان ان الخلاف يفيده وحده، وهو قال صراحة أنه ينتظر أفضل عرض (من المنظمة أو الأردن) ليقبل به.

ولبنان تركه الاستعمار بحدود معروفة، وانتهى باسرائيل تحتل جزءاً من جنوبه، وبحدوده مع سورية سائبة حتى لم تعد حدوداً.

طبعاً الكارثة الحدودية الحقيقية كانت بين العراق والكويت، وزعم العراق أن الكويت اعتدت على حدوده وسرقت نفطه، وذكّرنا هذا بقصة الحمل الذي عكر الماء على الأسد، وهو يشرب من النهر بعده، وكان ما كان ما يعرفه الجميع، ثم رسمت الأمم المتحدة الحدود، ووجدنا ان العراق هو الذي كان يقيم داخل أراضي الكويت.

العراق اليوم لا يزال يرفض الاعتراف بالحدود وبالكويت نفسها، والكابوس الذي استفاق العرب عليه في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠ لم تكتمل فصوله بعد.

ثم ننظر الى الجزيرة العربية ونجد ان ثمة خلافات حدودية بين بلدانها كافة. ولا يكفي لتبريرها أن نقول ان هذه الخلافات جزء من إرث الاستعمار الثقيل، فهي كذلك فعلاً، إلا أن سنوات طويلة مضت على رحيل الاستعمار، وكان يفترض في الاخوة الاشقاء أن يحلّوا خلافاتهم حبياً لا أن يحملوها الى محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة.

قطر على خلاف مشهور مع البحرين، وقبل ذلك مع السعودية. واليمن مع السعودية وعمان، وهذه مع الامارات العربية المتحدة والسعودية.

المواطن العربي لا يفهم هذه الخلافات، فهو يكفيه أن تكون الصحراء الغربية عربية، وأن تكون حلايب مصرية أو سودانية، وأن تكون الجزيرة كلها عربية. وهو يدرك أن هذه الخلافات تزيد العرب ضعفاً على ضعف، ولا تفيد سوى اعدائهم. غير أن مشكلة العرب كانت دائماً أن لهم عدواً من نفسهم قبل أي عدو آخر.

جهاد الخازن



المصدر : [illegible] اللندنية

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعا الى رفع الحظر عن العراق مؤكداً التعاون الدفاعي مع عُمان

ولايتي: الامارات تتحمل مسؤولية قطع الحوار

□ مسقط –
من حسين عبدالغني:

■ دعا وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي دولة الامارات الى استئناف الحوار مع بلاده من دون «شروط مسبقة» لمعالجة النزاع على الجزر الثلاث وحمّل الامارات «مسؤولية قطع الحوار». ودعا ايضاً الى «رفع الحصار عن الشعب العراقي»، مشدداً على رغبة ايران وسلطنة عمان في تطوير «التعاون الدفاعي» بينهما.

وقال ولايتي رداً على اسئلة وجهتها «الحياة» اليه في مسقط امس ان «الحوار مع الجانب الاماراتي في شأن جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ينبغي ان يتم في جو ودي بعيداً عن اية شروط مسبقة لأن مثل هذه الشروط يخرب جو المحادثات، ويهدم الارضية الملائمة للاستمرار في التفاوض والحوار».

وقلّل ولايتي الذي كان يتحدث في مؤتمر صحافي عقده في ختام زيارة رسمية لسلطنة عمان استغرقت يومين، من اهمية ما تردد اخيراً من ان بعض الدوائر الغربية ربط عودة العراق الى المجتمع الدولي بقيامه بدور في احتواء ايران. وقال لـ«الحياة» ان «هذا المشروع تمت تجربته من قبل ولم يؤت اي نتيجة».

وانتقد اشارة الوثيقة الأساسية لمؤتمر السكان والتنمية «الى الإجهاض والعلاقات الجنسية المنحرفة وغير المشروعة» على رغم اشتراك ايران في المؤتمر المنعقد في القاهرة.

ورداً على سؤال يتعلق بالنزاع على الجزر الثلاث بين ايران ودولة الامارات قال ولايتي ان «مسؤولية قطع الحوار تقع على عاتق الامارات. ان الحوار الذي بدأ بيننا توقف بلا سبب او تبرير منطقي ولا بد ان يستأنف. وقدمت ايران كل ما في إمكانها حتى لا تتوقف المحادثات. والدليل ان آخر زيارة تمت في هذا الإطار بين البلدين كانت من الجانب الايراني، وكنت على رأس الوفد الايراني الذي زار دولة الامارات العام الماضي وتوقعنا الرد على هذه الزيارة من قبل وزير الدولة الاماراتي للشؤون الخارجية الذي قبل دعوة وجهتها اليه، وما زلنا في انتظار تلبية الدعوة».

وقلّل وزير الخارجية الايراني الذي كان أجرى محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله، من اهمية المشروع الذي تحدث عنه بعض المصادر الغربية اخيرا ويربط عودة العراق الى المجتمع الدولي والبدء برفع العقوبات المفروضة عليه، بممارسته دوراً رئيسيا في «احتواء» ايران. واعتبر ولايتي رداً على سؤال لـ«الحياة» ان «هذا السيناريو العراقي اصبح قديما وباليا. جرب مرة (اشارة الى الحرب العراقية – الايرانية) ولم يؤت اي نتيجة، بل تضرر الجانب العراقي نفسه. ولا اعتقد انهم في بغداد يريدون ان يجربوا حظهم مرة اخرى والافضل للعراق وهو بلد مهم في المنطقة، قيام علاقات تعايش وحسن جوار بين البلدين الجارين».

ودعا الى «رفع الحصار عن الشعب العراقي» مشيرا الى ان «ايران راغبة في مساعدة الشعب العراقي في حل المشاكل التي يعاني منها ولكن في اطار القرارات والقوانين الدولية». وكرر التصور الايراني للعلاقات الاقليمية في منطقة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

الخليج مشدداً على ان التعاون الاقليمي «يجب ان يتم بين دول منطقة الخليج نفسها واذا تعرضت المنطقة لمشكلة لا بد ان تحل بواسطة تعاون بين دول المنطقة التي يجب ألا تسمح للدول الاجنبية باتخاذها ذريعة للتدخل في شؤونها».

وزاد ان هذا التصور «محل اتفاق في الرؤية بين مسقط وطهران» الامر الذي اعتبره ديبلوماسيون في العاصمة العمانية مؤشراً الى استمرار رفض ايران التعاون العسكري بين دول خليجية واخرى غربية، بما في ذلك الاتفاقات التي وقعتها الكويت مع الولايات المتحدة وغيرها.

وتبادل ولايتي وبن علوي الاشادة بتطور العلاقات بين عمان وايران، ووصفها الاول بانها «نموذج مهم للعلاقات الوديّة وعلاقات حسن الجوار في منطقة الخليج» في حين اكد بن علوي ان بلاده «لا تجد اي صعوبة في العمل مع اخواننا في ايران سواء على الساحة الاقليمية او الدولية او مجال العلاقات الثنائية».

وشدد ولايتي على وجود ارادة سياسية لدى البلدين لتطور العلاقات بينهما بما في ذلك «التعاون في المجال الدفاعي». وتُعدّ هذه اول مرة يشير فيها مسؤول ايراني الى وجود تعاون عسكري حديث بين عُمان وايرن اللتين تشتركان معاً في الاشراف على حرية الملاحة في مضيق هرمز الاستراتيجي.

الى ذلك كرر الوزير الايراني انتقاد بلاده للوثيقة الاساسية للمؤتمر الدولي للسكان معتبراً ان «كل مسلم يعارض موضوع الاجهاض كوسيلة للسيطرة على النمو السكاني. ولا يوجد خلاف بين المسلمين على موضوع العلاقات الجنسية المنحرفة وغير المشروعة على مستوى المجتمع، لأن هذه العلاقات التي يدعو اليها الغرب ويروّج لها، ويسعى الى فرضها على المجتمعات الاسلامية هي محاولة لإفساد هذه المجتمعات كي يتسنى للغرب استغلالها بعد افسادها».

وطرح مجدداً رؤية ايران للحركات الاسلامية قائلاً: «ان تقسيم العالم الاسلامي الى متطرفين ومعتدلين مؤامرة من قبل اعداء الاسلام، من بعض الدول الغربية، مؤامرة لا تخدم العالم الاسلامي».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٤

أبو ظبي متمسكة بحل سلمي للنزاع على الجزر

عُمان تستجيب طلب ايران التوسط في المفاوضات مع الامارات

□ أبو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ باشرت سلطنة عمان وساطة بين دولة الامارات وايران لاجراء مفاوضات مباشرة بينهما من أجل ايجاد حل سلمي لنزاعهما على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. ويأتي التحرك العماني بطلب من الجانب الايراني.

وقالت مصادر ديبلوماسية ان الزيارة القصيرة التي قام بها السيد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان لأبو ظبي ليل الثلثاء تتعلق باجراء وساطة بين الامارات وايران حول قضية الجزر الاماراتية التي تحتلها ايران.

واجتمع الوزير العماني مع الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية فور وصوله الى أبو ظبي حيث توقف فترة قصيرة وهو في طريقه الى القاهرة.

وأفاد بيان رسمي ان الاجتماع اقتصر على الوزيرين اللذين بحثا في «العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين والقضايا التي تهم المنطقة».

وكان الشيخ حمدان بن زايد في استقبال ووداع بن علوي في مطار أبو ظبي، وأكدت المصادر ان الوزيرين بحثا في استئناف المفاوضات بين أبو ظبي وطهران في شأن النزاع على الجزر. ولفتت الى ان زيارة بن علوي لأبو ظبي جاءت بعد أسبوع على زيارة وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي لمسقط حيث بحث مع كبار المسؤولين قضية الجزر في اطار قضايا أخرى تتصل بأوضاع منطقة الخليج.

ودعا ولايتي الى استئناف المفاوضات المباشرة بين الامارات وايران من دون شروط مسبقة.

ولم تعط المصادر اي توضيح لموقف الامارات من التحرك العماني في اطار الوساطة الذي يأتي بعد سنتين على فشل المفاوضات الاماراتية - الايرانية. وتشير المصادر الديبلوماسية الى ان التحرك العماني يأتي هذه المرة بطلب من الجانب الايراني، ولم تفصح عن عناصر الوساطة التي بدأها بن علوي، لكنها لفتت الى ان البحث في الاجتماع المغلق ربما ركز على قيام الشيخ حمدان بن زايد بزيارة لطهران في خطوة لاستئناف المفاوضات المباشرة.

وأعطى ولايتي في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مسقط اشارة الى انه زار ابو ظبي في ايار (مايو) ١٩٩٣ ووجه دعوة الى الشيخ حمدان بن زايد لزيارة طهران لكن هذه الزيارة لم تتم.

ولفتت المصادر في ابو ظبي الى ان الجانب الايراني تسبب في الغاء هذه الزيارة التي كانت مقررة في ايلول (سبتمبر) الماضي، بسبب عدم استعداد طهران للبحث في قضية الجزر الثلاث واعتبارها انها تقتصر على الخلاف في شأن جزيرة أبو موسى. واعتبرت المصادر ذاتها ان تصريحات ولايتي عن القضية وتحميله الامارات مسؤولية فشل المفاوضات، بعيدة عن الحقيقة، واكدت ان الامارات كانت دائماً مع المفاوضات المباشرة ودعت اليها في أكثر من مناسبة.

وأوضحت ان دولة الامارات اعلنت موقفها الرسمي من قضية الجزر الذي يقوم على الرغبة الكاملة في تحقيق تسوية سلمية عن طريق الحوار المباشر او اللجوء الى المحافل الدولية ومحكمة العدل الدولية، والقبول مسبقاً باي حكم يصدر عنها.

وقالت المصادر ان ايران كانت دائماً ترفض الدعوات السلمية من الامارات وتؤكد احتلالها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وتتحدث عن سيادتها المطلقة عليهما وعدم التنازل عنهما باعتبارهما «أرضاً ايرانية».

وكان هذا الموقف الايراني السبب في فشل أول مفاوضات رسمية مباشرة بين البلدين عقدت في أبو ظبي في ايلول ١٩٩٢ وخصصت للخلاف على جزيرة أبو موسى. واعتبرت الامارات انه ضمن هذه الشروط الايرانية لن تحقق الزيارة اهدافها ولن تكون ذات جدوى.

وأشارت المصادر الى ان ايران لم تبدِ حتى الآن مرونة واضحة تساهم في تحقيق جو مناسب لقيام الشيخ حمدان بزيارة طهران، ولفتت الى استياء الدوائر السياسية في أبو ظبي من تصريحات ولايتي التي حمّل فيها الامارات مسؤولية فشل المفاوضات المباشرة «ما يخالف الحقيقة في شكل مطلق».

وأكدت ان الطريق الى المفاوضات المباشرة يجب ان يبدأ باستعداد ايران للبحث في ملف الجزر الثلاث او الاحتكام الى محكمة العدل والمحافل الدولية الأخرى. وتقول الامارات ان على الطرفين تقديم ادلتهما وأوراقهما الى المحكمة وأنها مستعدة لقبول النتائج كاملة لأن من يملك الأدلة على سيادته على الجزر لا يخشى المثول أمام محكمة العدل.

وتشدد المصادر ذاتها على ان الموقف الاماراتي لم يتغير بعد سنتين على فشل المفاوضات المباشرة في أبو ظبي، وهو يدعو الى حل سلمي والحفاظ على علاقات طيبة مع طهران ودعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتعتبر ان الكرة الآن في الملعب الايراني الذي عكس خلال السنتين الماضيتين تصلباً كبيراً حيال التسوية السلمية لقضية الجزر، واظهر تناقضاً كبيراً في تصريحات المسؤولين الايرانيين عن هذه القضية، التي وصل بعضها حد التهديد والحديث عن «بحور الدماء».

وتعتبر المصادر ان نجاح الوساطة العمانية الجديدة يتوقف على مدى الرغبة الفعلية لدى طهران في الوصول الى تسوية سلمية لقضية الجزر واستجابة مبادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات التي اعلنها في كانون الأول (ديسمبر) الماضي لحل الخلافات مع الجارة ايران بالطرق السلمية او اللجوء الى محكمة العدل الدولية. وأكدت المصادر ان زيارة الشيخ حمدان بن زايد لطهران واردة إذا أبدت ايران رغبة جدية في بحث قضية الجزر الثلاث وبرزت مؤشرات الى نجاح هذه الزيارة.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٤

نافية أي وساطة عمانية مع طهران

الإمارات تحيل قضية الجزر للدورة المقبلة للأمم المتحدة

ابوظبي: من تاج الدين عبد الحق

نفت مصادر دبلوماسية في ابوظبي ان يكون لتوقف وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي عبد الله في مطار ابوظبي مساء اول امس في طريقه للقاهرة، او المحادثات التي اجراها مع الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتي، اي علاقة بوساطة تقوم بها سلطنة عمان بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران بشأن «الجزر الاماراتية، الثلاث التي تحتلها ايران منذ عام 1971.

وقالت هذه المصادر انه «لا يوجد اي تطور جديد في شأن استئناف الحوار حول الجزر مع ايران، وان ما نقلته وسائل الاعلام عن وزير الخارجية الايراني الدكتور علي اكبر ولايتي خلال وجوده في باكستان لم يكن دقيقا، ولم يكن في تلك التصريحات اي جديد يشجع على القول بان هناك تطورا في الموقف الايراني تجاه مسألة الجزر».

وردا على سؤال عما تنتظره الامارات في ظل استمرار رفض ايران الحوار حول الجزر، قال «ان دولة الامارات ليست في حالة انتظار»، مشيرا الى انها «تعد لتحرك في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة المقبلة التي تبدأ هذا الشهر».

وحول ما تردد عن وساطة عمانية، وعما اذا كانت الامارات قد وضعت في صورة ما بحثه ولايتي في مسقط اخيرا، قالت المصادر «ان موقف الامارات واضح في هذا الصدد وهو ان الامارات ترفض اي وساطة عربية او خليجية في هذا الموضوع لان الدول الخليجية والعربية متفقة في ما بينها على حقوق الامارات القانونية والتاريخية في الجزر، وان اي قبول بالوساطة من شأنه وضع هذه الحقوق موضع تساؤل، مما يعني ان الدولة التي تقوم بالوساطة قد تراجعت عن مواقف سابقة التزمت بها في مؤتمرات خليجية وعربية، وهو امر لم يحدث».

وقالت المصادر ان هذا لا يعني ان الامارات ترفض اي مسعى من شأنه «اقناع ايران بقبول مبدأ الحوار المباشر حول الجزر الثلاث وتحكيم القانون الدولي والشرعية الدولية في النزاع القائم بين البلدين».

واوضحت المصادر «ان الامارات تسعى الى حل قانوني للخلاف على الجزر وان لديها من الحجج القانونية والوثائق التاريخية ما يساعدها في الوصول الى حل عادل، وهي مستعدة للقبول بالوثائق القانونية والتاريخية الخاصة بالنزاع كأساس للبحث عن حل».

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٤

إيران تعلن أن جزر الإمارات ملك لها إلى الأبد

طهران - أ.ش.أ: أعلنت إيران رفضها للقرار الذى أصدره المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية، فى ختام اجتماعه أمس الأول بشأن مطالبة الإمارات بإنهاء الوجود الإيرانى فى جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى وإعادتها إلى دولة الإمارات. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن هذه الجزر هى ملك لإيران إلى الأبد.

وتطالب الإمارات بعودة جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى الواقعة عند مدخل الخليج إليها وهى الجزر التى تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طهران انتقدت موقف الجامعة العربية المؤيد للامارات

البيان الايراني بشأن الجزر الثلاث يعيق الوصول الى تسوية سلمية

☐ لندن - من شفيق الأسدي:

■ أكدت مصادر ديبلوماسية أن موقف ايران من بيان جامعة الدول العربية الذي يؤيد الامارات في جهودها لاستعادة سيادتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى يأتي استمراراً في نهج التصلب الايراني من قضية الجزر، وقالت ان هذا النهج لن يساعد في الوصول الى تحقيق تسوية سلمية لقضية الجزر.

وذكرت ايران الدول العربية امس الجمعة في بيان نقلته إذاعة طهران عن محمود محمدي الناطق باسم وزارة الخارجية الايرانية ان «ملكيتها» للجزر الاماراتية الثلاث «أبدية ومؤكدة».

وانتقدت ايران في بيانها وزراء خارجية الدول العربية الذي صدر في القاهرة أول من أمس الخميس واعلنوا فيه تاييد بلدانهم جهود الامارات لاستعادة سيادتها على هذه الجزر.

ولفتت المصادر الى ان تصريحات محمدي تحمل تناقضات واضحة تشير الى ان السياسة الايرانية تجاه قضية الجزر غير جادة في الوصول الى تسوية. وان أية محادثات مباشرة تتحدث عنها طهران لن تكون مجدية في إطار التصلب الايراني والحديث عن ملكيتها «الابدية» للجزر.

وقال محمدي ان ايران تريد اجراء محادثات مباشرة مع الامارات بشان سوء الفهم وأعرب عن «أسفه للجوء الامارات بدلاً من ذلك الى إثارة مطالب خيالية ودعائية لا يترتب عليها غير خلق مشاكل ومزيد من التعقيدات».

وأكدت المصادر ان الخلاف بين الامارات وايران أبعد من التصور الذي وصفه محمدي بـ «سوء الفهم». وقالت انه يتصل بقضية مهمة جداً تتصل بسيادة الامارات على الجزر الثلاث.

وتطالب الامارات باستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر التي احتلتها ايران عام ١٩٧١ بالطرق السلمية ومن خلال الحوار المباشر أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وأعلنت الامارات استعدادها للوقوف امام المحافل الدولية والقبول بحكم المحكمة الدولية، ودعت ايران الى تقديم أوراقها ووثائقها الى المحكمة اذا كانت لديها ما يثبت ملكيتها لهذه الجزر.

وعقبت المصادر على تصريح محمدي بالقول ان ايران بمثل هذه التصريحات المتشددة من قضية الجزر تثبت مسؤوليتها مجدداً عن فشل أول مفاوضات مباشرة بين أبو ظبي وطهران بشأن قضية الجزر جرت في أبو ظبي في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢، وتؤكد ان الموقف الايراني لا يسمح باستئناف هذه المفاوضات.

وكان الدكتور علي أكبر ولايتي قد دعا في ختام زيارته لمسقط اخيراً الى استئناف المفاوضات المباشرة بين الامارات وايران بشأن قضية الجزر. وقال «إن الامارات تتحمل مسؤولية فشلها». مشيراً بذلك الى ان الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية لم يلب دعوته لزيارة طهران في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

وزار يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان الامارات يوم الثلثاء الماضي واجتمع الى الشيخ حمدان بن زايد، وتم خلال البحث تناول زيارة ولايتي لمسقط والتي تناولت، ما بين قضايا اخرى، مسألة الجزر.

وتؤكد المصادر ان الاجواء التي تعكسها طهران الآن لا توفر ظروفاً مناسبة لقيام المسؤول الاماراتي بزيارتها واستئناف المفاوضات المباشرة.

وتدعو الامارات الى استئناف المفاوضات في اطار استعداد ايران للبحث في قضية الجزر الثلاث مجتمعة للوصول الى تسوية سلمية والمحافظة على علاقات حسن الجوار والأمن والاستقرار في المنطقة.

وتحظى دولة الإمارات في توجهها السلمي لحل قضية الجزر بتأييد مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والمحافل الدولية الاخرى.

وأيدت جامعة الدول العربية في اجتماعها الأخير على مستوى وزراء الخارجية موقف الامارات في استعادة سيادتها على الجزر الثلاث.

وواجهت الجامعة العربية بسبب هذا الموقف انتقاداً شديداً من ايران. وقال محمدي ان ايران «تعتقد انه يجب على الدول العربية بدلاً من إذكاء نيران مثل هذه النزاعات واثارة مطالب لا أساس لها تركيز الجهود على المشاكل الحقيقية للعالم الاسلامي مثل العدوان الصهيوني».

وتؤكد المصادر ان حديث ايران عن العدوان الصهيوني ومواجهته لا يمكن ان يصرف اهتمام المجتمع الدولي عن عدوانها المستمر على الجزر الاماراتية، وتقول ان ايران لم تبد حتى الآن أية مرونة تسمح بالوصول الى تحقيق تسوية سلمية لهذه الأزمة.

٣٢٣



المصدر: ....المسـاء..................

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ....١٨ سبتمبر ١٩٩٤..................



□ تنهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر ، فلا تملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى . ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن المغضب عليه أن يفهم الديمقراطية أولا .

سخافات ايرانية :

ملالى طهران يريدونها حرباً شعواء ليعلنوا سيادتهم على جزر الإمارات إلى الأبد !!

طهران .. اعلنت رفضها للقرار الذى اصدره وزراء الخارجية العرب مؤخرا بضرورة التفاوض مع دولة الامارات العربية المتحدة بشأن الاحتلال الايرانى لجزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مؤكدة سيادتها الابدية على هذه الجزر ..!!!

المساء

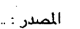
سيادتها الابدية على جزر الامارات ؟!!.. يبدو ان طهران تبدأ فصلا اخر سخيفا لن ينتهى الا بوقوع كارثة فى المنطقة . وايران صاحبة باع طويل وتاريخ موغل فى السخافة وانزال الكوارث منه ثمانية اعوام باكملها خاضت اثناءها حربا استنزافية مدمرة مع العراق .

لقد طالب مجلس الجامعة العربية فى دورته الاخيرة التى عقدت بالقاهرة بحل الازمة بين ايران والامارات عن طريق التفاوض ليس الا . وهو مطلب عاقل وعادل على مانظن لكن ذلك لم يعجب ملالى ايران الذين لم يعتادوا على الحوار الهادىء وتمكين الشرعية الدولية والقانون ، ويريدونها حربا شعواء لاتبقى .

ويزعم ملالى ايران التعقل والحكمة فى تصديهم للمشكلات التى تقابلهم ، ويعلنون دائما براءتهم من اى عمليات تنغيص تحدث فى المنطقة او تقع على الساحة العالمية .. لكنهم يتناسون او بمعنى اصح يتغابون عن حقيقة هامة ، هى انهم هم البادئون باشعال فتيل اى ازمة تندلع فى المنطقة ، مثلما يفعلون الان بضمهم لجزر الامارات الثلاث دون افساح مجال للحديث عن التفاوض او الحوار .

٣٢٢٤ ٦



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

دعوا ايران الى القبول باحالة الخلاف على الجزر الاماراتية الثلاث على محكمة العدل الدولية

وزراء خارجية الخليج يدينون النظام العراقي لمحاولته الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية

□ الرياض - «الحياة»:

■ دان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيانه عن دورته العادية الثانية والخمسين التي عقدت في الرياض أول من امس «النظام العراقي لمحاولته التحلل من التزاماته الدولية المترابطة» مجدداً تاكيده «ان احترام سيادة دولة الكويت وحدودها الدولية واطلاق جميع الاسرى والمحتجزين تمثل صلب الالتزامات التي نص عليها القرار ٦٨٧».

ودعا المجلس المجتمع الدولي «الى التصدي لمحاولات النظام العراقي الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية» مشيداً في هذا الصدد «بابقاء مجلس الامن خلال شهر ايلول (سبتمبر) الجاري العقوبات على النظام العراقي حتى ينفذ كل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبنود القرار ٦٨٧، لا سيما منها المتعلقة باحترام سيادة دولة الكويت والاعتراف الموثق بالحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق وفقاً للقرار ٨٣٣ وعلى اساس صدور تشريع من مجلس قيادة الثورة العراقي ومن المجلس الوطني العراقي وينشر في الجريدة الرسمية العراقية ويوثق ويودع لدى الامم المتحدة، والافراج عن الاسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى، والمباشرة بدفع التعويضات، ونبذ الارهاب» مقدراً في هذا الخصوص للدول الاعضاء في مجلس الامن «موقفها الحازم المطالب بتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن».

وجدد المجلس الوزاري «تأكيد حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة اراضيه، وتعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق في محنته ومعاناته التي يتحمل النظام العراقي مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضه تنفيذ قراري مجلس الامن ٧٠٦ و٧١٢ اللذين يعالجان احتياجات العراق الغذائية والدوائية».

وفي ما يتصل بالعلاقات بين دول مجلس التعاون وايران أكد البيان موقف دول مجلس التعاون الخليجي «الداعي الى الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وارساء علاقات جوار طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية».

وقال: «انطلاقاً من هذه المبادئ فقد ناشدت دول المجلس ايران مراراً الاستجابة لدعوة دولة الامارات العربية المتحدة لحل قضية الاحتلال الايراني للجزر الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجادة». وأعرب المجلس عن تقديره للجهود التي بذلتها دولة الامارات العربية المتحدة لحل هذه الخلافات ثنائياً وقال: «نظراً لعدم ابداء ايران الرغبة الجادة في بحث انهاء احتلالها للجزر الثلاث، يدعو المجلس ايران الى القبول باحالة هذا الخلاف على محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول».

وعرض المجلس مستجدات مسيرة السلام في الشرق الاوسط ولاحظ «بارتياح التقدم الملموس الذي تم تحقيقه على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي والخطوات المهمة التي اتخذها الجانبان في اطار النقل المبكر للمسؤوليات الى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني». كما رحب المجلس بالتقدم الذي تحقق على المسار الاردني - الاسرائيلي، معبراً «عن قلقه البالغ لعدم احراز تقدم ملموس في المفاوضات على المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي بسبب تعنت اسرائيل وامتناعها عن تطبيق الاسس التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر السلام في مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام». وجدد تاكيد دعمه التام لعملية السلام «على كافة المسارات بهدف التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي استناداً الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

القدس

وطالب المجلس الوزاري المجتمع الدولي «لا سيما مجلس الأمن وراعيي عملية السلام، التأثير على اسرائيل لعدم تغيير الوضع القائم لمدينة القدس وفقاً لحدود ١٩٦٧، والامتثال لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس الشريف وضرورة التزامها عدم احداث تغييرات في خصائصها السكانية اثناء المرحلة الانتقالية تخل بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم».

وعبر المجلس عن «بالغ قلقه لاستمرار اسرائيل في اعتداءاتها على سيادة لبنان وتشريد سكان القرى اللبنانية في انتهاك صريح للمواثيق الدولية وبما يتنافى ومسيرة السلام في الشرق الاوسط». وقال انه «اذ يدين اسرائيل لارتكابها هذه الاعمال العدوانية، فانه يطالب مجلس الامن وراعيي مؤتمر السلام اتخاذ كل ما من شأنه وقف هذه الاعتداءات على المدنيين في لبنان والضغط على اسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥ بما يحقق انسحاباً فورياً وغير مشروط من الجنوب اللبناني».



المصدر: الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

بيان وزراء الخارجية لم يشر الى موضوع اليمن

قضية الجزر: دول الخليج تدعو ايران لطرحها في المحكمة الدولية

□ الرياض - من سليمان نمر:

■ دعت دول مجلس التعاون الخليجي إيران الى القبول بعرض نزاعها مع الامارات بشأن الجزر الثلاث على محكمة العدل الدولية، وحملت في بيان صدر عن اجتماعات وزراء خارجيتها اسرائيل مسؤولية التعثر في عملية السلام. (راجع ص ٥)

وقد لاحظ المراقبون السياسيون ان البيان الصحافي الذي صدر عن اجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون ليل السبت - الاحد، لم يشر على الاطلاق الى تطورات الوضع في اليمن على رغم انه كان من المواضيع المهمة التي ركز الوزراء الخليجيون الستة مشاوراتهم عليها. وهذا يؤكد ان الوزراء تفاهموا على ترك موضوع العلاقة مع اليمن لسياسة كل دولة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة حض الحكومة اليمنية على حل مسألة عودة القادة اليمنيين المعارضين (الجنوبيين) الى صنعاء. وقد سئل الأمير سعود الفيصل عن الموضوع اليمني وعدم وروده في البيان الختامي، فقال ان دول الخليج عبرت خلال المداولات عن «أملها في أن يسود الوفاق وأن يكون الحوار هو اللغة الحقيقية للتعاون بين الاشقاء في اليمن ليكون هناك استقرار وازدهار في اليمن وهو ما تحرص عليه دول المجلس».

وجاء بيان المجلس الوزاري الخليجي ليعبر عن مواقف دول مجلس التعاون التي ستتخذها خلال الاجتماعات المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة، وليس في هذه المواقف أي جديد سوى ما يمكن ملاحظته في ما يأتي:

- أولاً: تصعيد الموقف المتشدد تجاه العراق من أجل أخذ الضمانات اللازمة للحصول على اعتراف عراقي أكيد بضمانة الأمم المتحدة باستقلال الكويت وسيادتها على أراضيها وحدودها التي اقرتها الأمم المتحدة. اذ طالب البيان الخليجي بصدور تشريع من مجلس قيادة الثورة العراقي ومن المجلس الوطني العراقي ينشر في الجريدة الرسمية العراقية ويوثق ويودع لدى الأمم المتحدة (...)، وذكر مصدر وزاري خليجي لـ «الحياة» ان الكويت ودول المجلس تطالب بهذه الضمانات لانها لا تثق بالتزام الرئيس العراقي صدام حسين بالمواثيق والاتفاقات، والمثل على ذلك انفاقه مع ايران (اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥) بشأن شط العرب، الذي نقضه عام ١٩٨٠.

- ثانياً: دعوة ايران الى القبول بإحالة خلافها مع دولة الامارات بشأن الجزر الاماراتية الثلاث الى محكمة العدل الدولية «باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول». ودعت الدول الخليجية للمرة الأولى الى طرح الموضوع على محكمة العدل الدولية بسبب «عدم ابداء ايران الرغبة الجادة في بحث انهاء احتلالها للجزر الثلاث».

- ثالثاً: أعرب الوزراء الخليجيون، للمرة الأولى، عن قلقهم البالغ لعدم احراز تقدم ملموس في المفاوضات على المسارين السوري واللبناني مع اسرائيل «بسبب تعنت اسرائيل وامتناعها عن تطبيق الأسس التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر السلام في مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام»، كما طالبت الدول الخليجية بالضغط على اسرائيل لكي تكف عن وضع العراقيل امام ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمهماتها.

وعُلم ان هذه المطالبة جاءت بناء على طلب من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات للدول الخليجية لتقديم دعم سياسي له أمام المجتمع الدولي من أجل أن تستطيع السلطة الوطنية ممارسة مهماتها.

ويشير مراقبون الى أن ورود أكثر من فقرة في البيان الوزاري الخليجي تحمل اسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام في المنطقة انما يعبر بشكل غير مباشر عن عدم استعداد دول مجلس التعاون للمضي في خطوات اكثر قدماً في المفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالشرق الأوسط، التي تشارك فيها الدول الخليجية واستضافت اثنين من اجتماعات لجانها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

وقال المجلس في بيانه انه «يتابع بقلق بالغ تطورات الوضع في الصومال الشقيق»، معبراً عن امله بان «يتحقق الوفاق الوطني الذي يحفظ للصومال وحدته واستقلاله».

وبالنسبة الى تطورات الاوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك اشار المجلس في بيانه الى «رفض الصرب خطة السلام التي اقرتها مجموعة اتصال الدول الخمس» وعبر «عن قلقه العميق ازاء استمرار القوات الصربية في تحديها للمجتمع الدولي وانتهاكها ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي بمواصلتها ارتكاب اعمال التطهير العرقي والابادة الجماعية لمسلمي البوسنة والهرسك والاعتداء على افراد الامم المتحدة وعرقلة وصول الامدادات الانسانية الى اهالي البوسنة».

وأكد المجلس ان «استقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة اراضيها وسيادتها ووحدتها يجب الا تخضع للمساومة تحت اي ظرف وان سراييفو هي عاصمتها الموحدة غير القابلة للتقسيم». وجدد مطالبته مجلس الأمن «الحيلولة دون مكافأة العدوان. واعلان جمهورية البوسنة والهرسك بكاملها منطقة آمنة، ونشر قوات دولية على طول حدود البوسنة والهرسك مع صربيا والجبل الاسود لوقف تدفق المساعدات العسكرية، وتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة بما في ذلك رفع حظر السلاح المفروض عليها». وعبر المجلس «عن قلقه البالغ لاستمرار اعمال العنف والاقتتال في افغانستان». وناشد «كل فصائل الجهاد الافغاني وضع مصلحة الشعب الافغاني فوق كل اعتبار، والتوقف عن الاقتتال والالتزام باحكام اتفاق مكة المكرمة».

الجامعة العربية تؤكد دعمها لحق الإمارات فى الجزر الثلاث

.. وايران ترفض بيان مجلس التعاون وتؤكد ملكيتها للجزر

كتبت - رشا أبو المجد:

أعربت جامعة الدول العربية عن اندهاشها الشديد من تصريحات الناطق الرسمى باسم وزارة الخارجية الايرانية حول الموقف العربى وموقف الجامعة من احتلال ايران للجزر العربية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة

وصرح السفير عدنان عمران الامين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة العربية بأن ايران غير مهتمة بانهاء عدوانها واحتلالها لهذه الجزر وغير مهتمة ايضا باقامة علاقات تعاون وصداقة مع جيرانها فى الخليج.

عدنان عمران

وأضاف الامين العام المساعد أهمية الحفاظ على علاقات حسن الجوار والتعاون مع ايران وأعرب عمران عن امله فى ان يعيد المسئولون الايرانيون النظر فى المنطقة والأسلوب ونوعية التصريحات التى يطلقونها وان يتجاوبوا عوضا عن ذلك مع نداءات الصداقة وحسن الجوار وان يقبلوا الاحتكام لمبادىء القانون الدولى بما فى ذلك محكمة العدل الدولية.

ومن ناحية أخرى ذكرت وكالة انباء «أسوشيتدبرس» أن إيران رفضت بشدة بيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أكد ملكية الإمارات لجزر طنب الكبرى، والصغرى، وأبوموسى المتنازع عليها مع إيران.

وقال متحدث باسم الخارجية الإيرانية أمس: إن إمتلاك إيران للجزر الثلاث مسألة محسومة مشيرا إلى أن بيان دول مجلس التعاون يحتوى على مغالطات ومزاعم ستؤدى إلى عدم الإستقرار والتجزئة فى المنطقة.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : 11 سبتمبر 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ايران تهاجم الموقف الأميركي من قضية الجزر

■ طهران - ا ف ب - دان رئيس مجلس الشورى الايراني علي اكبر ناطق نوري أمس تصريحات السفير الاميركي في الكويت ريان كروكر الذي دعا ايران الى انهاء احتلالها جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التابعة لدولة الامارات. ووصف هذه التصريحات بانها «في غير محلها». وقال ناطق نوري امام النواب الايرانيين موجهاً كلامه الى السفير الاميركي: «هذا الأمر لا يعنيك» مؤكداً ان الايرانيين «سيدافعون بقوة وعزم عن ارضهم حتى اخر قطرة من دمائهم».

وكان السفير دعا ايران الى «التخلي عن سلوكها العدواني» وانهاء احتلالها للجزر الثلاث. وتابع ناطق نوري ان «سيادة ايران على الجزر الثلاث حق مطلق (لانها) تشكل جزءاً من الأراضي الايرانية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

على باب الله :

محمود السعدنى

الحاج محمدى .. وإسلامكو!

هل سمعتم عن السيد محمدى ؟ إنه ليس بائع طرشى فى الجيزة ، ولا هو صاحب قهوة فى حى باب الشعرية، ولكنه سياسى ضليع ومسئول بارز ومرموق، وبلوماسى محترف يعرف كيف يذبح القطة ثم ينتزعها حية من جيب الزبون . السيد محمدى هو المتحدث الرسمى بوزارة الخارجية الإيرانية . السيد محمدى وهذه أوصافه وألقابه إستفزه بشدة ما تضمنه بيان وزراء الخارجية العرب ، الذى إنعقد فى القاهرة أخيرا ، حول الجزر العربية الثلاث فى مضيق هرمز ، وهى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى . وهى جزر تتبع الإمارات العربية المتحدة ، وسيادة العرب عليها ليست محل شك أو مساومة . وكل ما جاء فى بيان وزراء الخارجية العرب أنه حث إيران على التفاوض مع دولة الإمارات بشأن مصير الجزر التى إحتلتها إيران واغتصبتها وأعلنت ضمها إليها منذ عدة سنوات . لم يطالب مؤتمر وزراء الخارجية العرب بشن الحرب على إيران لانتزاع الجزر المغتصبة، ولم يشجب موقف إيران ، ولم يعقدْ حلفا لإسقاط النظام فيها ، ولكن كل ما طلبه هو التفاوض والتفاهم والدخول فى حوار مع أصحاب الأرض المغتصبة .

لكن السيد محمدى لافض فوه ومات حاسدوه لم يعجبه بيان وزراء الخارجية العرب ، فانتفض غاضبا وأعلن على شاشات التليفزيون العالمية أن بيان وزراء الخارجية العرب هو تدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية . ليه يا عم محمدى ؟ لأن الجزر الثلاث أرض إيرانية وسيادة إيران عليها أبدية ومؤكدة ! يا سبحان الله .. أبدية ومؤكدة يا عم محمدى يا مؤمن يا مسلم ! طيب قول إنشا الله ! ثم إيه حكاية أبدية ومؤكدة دى . إنها عبارات المتحدث الرسمى لحكومة إسرائيل نفسها عندما يتعرض فى حديثه عن مدينة القدس ، فهى فى رأى المتحدث الإسرائيلى عاصمة إسرائيل إلى الأبد ! كلكم ماشاء الله وقعتم عقدا مع الأبد ، لصياغة مستقبل الكون على مزاجكم وعلى هواكم ... ومن هنا وإلى الأبد ! وأسأل عم الحاج محمدى .. لماذا الكلام يخرج من طراطيف أنوفكم عندما يكون الحديث مع العرب أو عن العرب ؟ ولكنكم عندما تتحدثون عن الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) تصبحون فى غاية التهذيب والأدب .

وأسأل مولانا المحمدى مرة أخرى ، ما الفرق بين إيران جلالة الشاه وإيران الحاج محمدى ؟ كان الشاه يفرض هيمنته على المنطقة باستعراض عضلات أسطوله فى مياه الخليج ، وكان دائم التهديد للعرب بالأسلوب نفسه الذى إتبعه الملك سابور فى تعامله مع شيوخ القبائل فى الجاهلية . فلما قامت دولة الفقيه على أنقاض دولة الطاووس ، وجاء آية الله محمدى إستبشر العرب خيرا ، ولكنها كانت فرحة ما تمت



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

شنشنا التراب وطار !

كانت أول القصيدة كفراً باحتلال الجزر العربية الثلاث وطرد سكانها العرب وعدم السماح بدخول أى منهم إلى الجزيرة إلا بتأشيرة إيرانية ، وكانت نهاية القصيدة كفرا أيضا بإضرام نار الحرب مع العراق وهى الحرب التى إستمرت ٨ سنوات كاملة، ضاع فيها ملايين من أبناء المسلمين وتبدد بسببها عشرات المليارات من ثروتهم ما الفرق إذن يا عم محمدى بين إيران وإسرائيل .. على الأقل بالنسبة للعرب . هل تجد أنت أى فرق يا شيخ محمدى ؟

والعبدلله فى الحقيقة لا يلوم إيران ولا يلوم إسرائيل . ولكن اللوم كله يقع علينا نحن العرب . لأننا بسبب سوء أحوالنا وسوء سلوكنا أصبحنا كما تنبأ لنا الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – يأتى يوم على أمتى يصبحون فيه كبغاث الطير ، تتكالب عليهم الأمم كما تتكالب الأكلة على قصعتها . قالوا .. أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟ قال بل إنكم يومئذ لكثير ، ولكن يلقى الله فى قلوبكم بالوهن . قيل وما الوهن يا رسول الله ؟ قال حب الدنيا وكراهية الآخرة . صدقت يا رسول الله ، أصابنا الوهن بالفعل وتكالبت علينا الأمم كما تتناوش الأكلة قصعتها ، وأصبحنا كالطير الداجن لا نهش ولا ننش.

ولو كان للعرب وجود حقيقى فى أرضهم ما كان الحاج محمدى جرؤ على التفوه بهذه الكلمات المتغطرسة وما كانت حكومة الحاج محمدى جرؤت على خطف الجزر العربية جهارا نهارا وعلى مرأى من العرب الأشاوس . ولكن العرب هانوا على أنفسهم فهانوا على الناس ، وهم هانوا إلى حد إجتياح العراق للكويت وإلى حد نشوب الحرب بين مصر وليبيا أيام السادات ، وإلى حد الحرب الأهلية بين عرب الجنوب فى اليمن وعرب الشمال . وها هى الحرب الآن على وشك أن تشتعل بين المغرب والجزائر . وها هى دولة قطر التى هى فى الوقت نفسه عضو فى مجلس التعاون الخليجى فى حالة سمن على عسل مع حكومة الحاج محمدى ، وبالرغم من إحتلال حكومة الحاج محمدى للجزر العربية وإصرارها على إنها جزر إيرانية من عهد كسرى أنو شروان . والحق .. ليست قطر وحدها ولكن هناك دولاً عربية أخرى آخر حلاوة وطلاوة مع طهران ، وطعون أبو الجزر الثلاث أو المدن الثلاث . وإيه يعنى ثلاث جزر لا راحوا ولاجم ذهبوا هنيئا مريئا لإيران ؟ وإيه يعنى دولة من دول الخليج أو حتى دولتين تذهبان إلى جيب إيران ؟ وإيه يعنى كل الأرض العربية إذا هبرتها إيران أو حتى سورينام أو حتى جمهورية الدومينيكان ؟ وإيه يعنى كل الأرض بما عليها ومن عليها ، إذا كان أهلها لا يستطيعون حمايتها وليس لديهم القدرة للدفاع عن شرفها !

ومن حق الحاج محمدى والحاج بشندى وحجة الإسلام عتريس أن يتبجحوا ويتبجحوا ، وماذا يستطيع العرب أن يفعلوا ؟ وقد أدركهم الوهن .. يا رسول الله !

OOO

خبرونى بالله عليكم .. كيف نكابر أو نزعم أننا قيادة الأمة العربية ، أو أننا طليعة الأمة العربية ، أو حتى جزء من الأمة العربية ؟ بينما اللغة العربية تنسحب الآن من بلدنا ، وتتراجع أمام زحف من جيوش الرطانة الغربية التى لا أصل



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لها ولا فصل . شركاتنا الكبرى الآن اسمها جولدن فارم وميتالاند . وكل الشركات وحتى الصغيرة منها تنتهى بعبارة (كو) ، عبدالشكوركو ومرزوقكو وعبدونكو ومنوفكو وإسلامكو ، وهى شركة سمعت عنها أخيرامن المهندس فهيم ريان! وأغلب الظن أن معظم الذين يستخدمون العبارة لا يفهمون معناها على وجه التحديد . وأقول لهؤلاء بأن (كو) هى إختصار لكلمة كومبانى بمعنى شركة ، واستخدامها فى بلاد الخواجات أمر مفهوم، ولكن استخدامها فى بلادنا أمر يدعو إلى السخرية والاستهزاء . تصوروا منوفكو !! طيب وفيها إيه لو قلت شركة منوف هل يتصور أصحاب منوفكو أن الإسم على هذا النحو يفتح لهم الأبواب ويجلب لهم المنافع ؟ وإسلامكو لخدمات الطيران .. هل يليق الجمع بين الإسلام وكو مهما كانت الغنائم والأرباح ؟ وهل يتصور أصحاب إسلامكو أنهم بهذا الإسم للفبرك يستطيعون الوصول إلى بان أمريكا وايرفرانس وسابينا وتى دبليو إيه؟ ثم .. أليس من الغريب أن تفرض الجزائر اللغة العربية على المحلات والشركات ؟ بينما نحن نترك الحبل على الغارب حتى أصبحنا على الحال التى نحن عليها الآن ! إنها محنة صدقونى ، والجيل القادم من المصريين سيتكلم أفراده اللغة الرومية . وأكاد ألمح الآن بداية نشوء لغة جديدة فى مصر لاعلاقة لها باللغة العربية .

وتستطيعون حضراتكم أن تلمسوا هذا الأمر بأنفسكم إذا شاهدتم أى مسرحية من مسرحيات هذه الأيام أو أى مسلسل تليفزيونى إلا من النادر القليل أو إذا استمعتم إلى أى أغنية من أغانى الموجة الجديدة . ماذا أقول .. أقول يا بهية وخبرينى ع القتل سيبويه ؟ قتلوه الأرزقية بتوع مرحلة الإنفتاح والإنبطاح الذين دبروا لقطع كل العلاقات بيننا وبين العالم العربى لكى يخلو لهم الجو لتحقيق الوفاق والعناق مع سادة النظام العالمى الجديد !

ولكن هذا كان فى السبعينات ، فما هو عذرنا الآن ؟



المصدر : ....الوسط............

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

الامارات: قضية الجزر المحتلة الى التحكيم الدولي

أبو ظبي - «الوسط»

قالت مصادر ديبلوماسية عربية في أبو ظبي ان الحملة السياسية والديبلوماسية المكثفة التي قادتها الامارات العربية المتحدة أخيراً حول قضية الجزر الثلاث التي تحتلها ايران (طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى) تحمل في لهجتها الجديدة منحى أكثر تشدداً من السابق. وهذا ما لوحظ من خلال أسلوب طرح القضية عبر المحافل العربية والدولية وفق خطة منسقة تنفذها الامارات على مراحل تمهيداً لطرح المسألة في النهاية على التحكيم الدولي بعدما أعدت ملفها لذلك.

وكانت الامارات قادت حملة في الأيام الماضية لمطالبة ايران بالتفاوض الجدي لحل مسألة الجزر الاماراتية المحتلة بالوسائل السلمية. وجاءت الحملة على الشكل الآتي:

- إثارة القضية خلال زيارة يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية لأبو ظبي حيث عقد اجتماعاً مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان.

- طرح مسألة الجزر كبند رئيسي على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية الذي طالب ايران باجراء مفاوضات جادة مع الامارات لانهاء أزمة الجزر بالطرق السلمية ووفقاً للمواثيق الموقعة بين الجانبين معلناً دعمه الكامل للامارات في جهودها لاستعادة الجزر.

- صدور موقف بارز خلال اجتماعات المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي على مستوى وزراء الخارجية في الرياض يدعو ايران الى الاستجابة لمبادرة الامارات ويعلن الأسف للموقف الايراني على رغم المبادرة التي دعت الى التفاوض الجدي لحل المسألة.

- صدور موقف مماثل من الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الشيخ فاهم القاسمي (وهو اماراتي) يعتبر مبادرة رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الداعية الى اجراء مفاوضات جادة مع ايران الأساس الذي يضفي على المنطقة جواً من الاستقرار.

- انتقال الامارات بالمسألة الى المحافل الدولية واثارتها من خلال ورقة العمل التي تقدم بها وفدها في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في كوبنهاغن.

- تنظيم حملة اعلامية ترافقت مع طرح المسألة عبر المحافل العربية والدولية، تنتقد ايران بشدة، وبلهجة أكثر صراحة من ذي قبل، وتتهم ايران بـ «الرياء والتحايل» واضاعة الوقت واطلاق التهديدات «التي لم تعد تخيف أحداً».

وترى المصادر الديبلوماسية ان هذه الحملة الاماراتية لن تقف عند هذا الحد وستتبعها خطوات أخرى، اضافة الى اثارة القضية مجدداً في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الشهر الحالي.

ولوحظ بشكل خاص ان اجهزة الاعلام في الامارات أبرزت بشكل واضح مسألة التحكيم الدولي داعية ايران الى «عدم تشغيل الاسطوانة الاعلامية ذاتها» وان توافق بدلاً من ذلك على التحكيم «الذي لجأت هي اليه في موضوع أرصدتها المجمدة لدى بعض الدول والمؤسسات».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ [illegible] ١٩٩٤

بعد رفضها توجه الامنزات الى محكمة العدل الدولية

ايران تصعّد في قضية الجزر وتتحدث عن خيار عسكري

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي:

■ صعّدت طهران لهجتها في شان خلافها مع دولة الامارات على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها ايران عام ١٩٧١، وتحدثت عن خيار عسكري، داعية بلدان المنطقة الى ان تتذكر «الدفاع المقدس الذي خاضه الشعب الايراني في مواجهة العراق».

وكتبت صحيفة «همشهري» الايرانية الناطقة باسم بلدية طهران امس ان القنوات التلفزيونية الثلاث في دولة الامارات تعرض منذ أسابيع مسيرات عسكرية، وتذيع خطباً لقادة البلاد عن الاستعداد العسكري للسكان.

ولا يستند حديث الصحيفة الايرانية الى اي أساس. ويضع الصدقية الايرانية موضع الشك لأنها تبني مواقفها على الشك والوهم فلم يحدث ان بثت القنوات التلفزيونية في الامارات أية برامج عسكرية، أو وجهت أية نداءات لاستعدادات عسكرية وتدريب السكان على الأعمال العسكرية.

وتذهب السلطات الايرانية الى أبعد من ذلك في اثارة الاوهام حول الخلاف مع الامارات، وترى في بيان دول مجلس التعاون الخليجي الذي دعا ايران الى القبول بالتوجه الى محكمة العدل الدولية لعرض قضية الجزر عليها «مؤامرة جديدة تحيكها الولايات المتحدة»، مع ما يكتنفها من تدهور للعلاقات بين طهران وأبو ظبي، اضافة الى باقي اعضاء مجلس التعاون.

ويبدو أن طهران قرأت بيان دول مجلس التعاون في شكل خاطئ، فالبيان يشكل تحولاً في موقف دول المجلس لايجاد حل سلمي من خلال محكمة العدل الدولية، وليس تصعيداً ضد ايران.

ودفع دول المجلس الى هذا التحول انها لم تجد لدى ايران رغبة جدية في حوار مثمر نتيجة تأكيد طهران باستمرار عدم استعدادها لقبول مناقشة «السيادة الايرانية» على الجزر الثلاث، وحديثها عن ازالة سوء الفهم بين ايران ودولة الامارات فقط. لذلك رأت دول المجلس مناشدة ايران قبول اللجوء الى محكمة العدل الدولية. وكانت دولة الامارات أكدت استعدادها للمثول أمام المحكمة لثقتها المطلقة فيها وثقتها الكاملة في عدالة قضيتها وسيادتها على الجزر الثلاث.

لكن طهران ما زالت ترفض هذه الدعوة، وأعرب آية الله محمد يزدي الذي يمثل أعلى سلطة قضائية في ايران عن رفضه اللجوء الى أي هيئة دولية زاعماً ان الجزر «كانت لايران حتى قبل ان تستقل دولة الامارات». وحديث يزدي عن امتلاك ايران الجزر الثلاث قبل استقلال الامارات لا يمكن ان يلغي الحقائق التي كانت سائدة في المنطقة وترتبط ارتباطاً مباشراً بقضية الجزر. فالعالم يعرف ان ايران احتلت الجزر الثلاث في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ اي قبل يوم واحد من اعلان قيام دولة الامارات، وان احتلال ايران لهذه الجزر قبل استقلال الامارات لا يلغي وجود الكيانات السياسية المكونة لاتحاد الامارات، وان شعب الامارات كان موجوداً ويمارس سيادته الكاملة على الجزر، وان سعي ايران المتواصل الى استئجار هذه الجزر من الحاكم السابق لامارة رأس الخيمة - وهي عضو في اتحاد دولة الامارات - مثبت في وثائق تاريخية، ويؤكد عدم ملكية ايران هذه الجزر، لأنها لو كانت تملكها لما سعت الى استئجارها من حاكمها قبل ان تحتلها بالقوة عام ١٩٧١.

وتصعيد اللهجة العسكرية يأتي اليوم من طهران وليس من جانب الامارات التي أعلنت باستمرار تمسكها بالحل السلمي وبالطرق السلمية عن طريق الحوار المباشر او اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وأكد علي اكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الايراني سيادة ايران المزعومة على الجزر الثلاث قائلاً ان «الايرانيين سيدافعون عنها بقوة وحزم حتى آخر نقطة من دمائهم». وأمام هذا المنطق رأت الدول الاعضاء في مجلس التعاون انه لم يبق أمام دولة الامارات سوى اللجوء الى محكمة العدل الدولية، بعدما وجدت دعوتها الى الحوار المباشر مع طهران طريقاً مسدوداً. اما حديث طهران عن «مؤامرة» واستعداد عسكري فلا يستند الى اية حقائق.

وتؤكد الامارات ان الحل السلمي هو الطريق الوحيد لاستعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث في اطار سياستها الثابتة لاقامة علاقات حسن جوار مع الجارة المسلمة ايران، والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤكدة تمسكها بحقها في الجزر الثلاث

الإمارات تعتبر التصعيد الإيراني محاولة للهروب من مشاكل داخلية

ابوظبي:
من تاج الدين عبد الحق

لاقت التصريحات الايرانية عن قيام محطات التلفزيون الاماراتية بعرض ما وصفته بـ «المسيرات العسكرية واذاعة خطب لقادة الامارات عن الاستعداد العسكري» استهجان مختلف الاوساط في دولة الامارات.

وذكرت هذه الاوساط انه على الرغم من ان بعض المسؤولين الايرانيين «درجوا من حين لآخر على التصريحات الغريبة فإنهم لم يتصوروا ان يصل الامر الى حد اختلاق قصص مثل هذه».

وقالت تلك الاوساط في تعليقها على ما اوردته بعض وكالات الانباء عن تصعيد في لهجة ايران تجاه قضية الجزر الاماراتية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى «ان مزاعم بهذا القدر من الغرابة يمكن ان تكون محاولة للفت الانظار عن مشكلات داخلية جدية تواجهها السلطات الايرانية».

واشارت الى ان الايحاء بوجود خطر عسكري خارجي هو اسلوب معروف لدى بعض الانظمة التي لا تجد حلولاً لبعض مشكلاتها الداخلية المستعصية الا من خلال اختلاق خطر عسكري خارجي، يصبح مبررا لأي اجراءات استثنائية او قرارات تتخذها تلك الانظمة لمنع تفاقم المشكلات الداخلية الى حد المواجهة مع القوى السياسية المحلية.

واوضحت تلك الاوساط ان التصريحات الايرانية عن وجود استعراضات عسكرية اماراتية جاءت في سياق سيناريو تصعيدي اشتمل - كما اوردت وكالات الانباء - على اصدار اوامر من السلطات الايرانية الى الجنود السابقين من موظفي الدولة بأن يتقدموا لتسجيل اسمائهم في الثكنات لمتابعة دورة عسكرية في اطار خطة استدعاء.

واشارت الاوساط الاماراتية الى ان بث المحطات التلفزيونية الاماراتية يتم التقاطه بوضوح عبر القنوات الفضائية في معظم انحاء العالم، ولم يتضمن ما يشير من قريب او بعيد الى مثل تلك المزاعم عن استعراضات عسكرية.

وتوقفت تلك الاوساط عند بعض النقاط في لهجة التصعيد الاخيرة والتي شكلت العمود الفقري للمزاعم الايرانية، وهذه النقاط هي:

● ان ايران تبدو منزعجة من اصرار دولة الامارات العربية المتحدة على ايجاد حل سلمي لقضية الجزر سواء من خلال الحوار المباشر او من خلال التحكيم الدولي وغيره من الوسائل القانونية المعروفة.

وهي في حديثها عن التصعيد العسكري انما تحاول جر دولة الامارات الى ميدان تعترف الامارات فيه بعدم التكافؤ، بعكس الميدان السياسي الذي تتوافر فيه للامارات فرصة متكافئة مع ايران لأن اساس المعركة في الميدان السياسي هو الحجة التاريخية والوثائق القانونية والتي تملك الامارات منها الكثير وتكاد تكون مطمئنة بفضلها الى سلامة موقفها والى قدرتها على استعادة حقوقها.

● ان ايران منزعجة من التفهم الذي تبديه الكثير من الدول والتجمعات الاقليمية العربية والدولية لموقف الامارات الذي ينسجم مع روح التطورات العالمية الجديدة التي تؤكد على ضرورة انتهاج الوسائل السلمية في حل المنازعات، ولذلك فهي تربط



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدون مناسبة بين مطالبة الامارات السلمية بايجاد حل قانوني مقبول وعادل لقضية احتلال الجزر الثلاث، وبين المواجهة السياسية القائمة بين ايران والولايات المتحدة.

وهي من خلال هذا الربط تحاول تشويه قضية الامارات وجعل موضوع الجزر جزءاً من مناورة دولية لا تلعب فيها دولة الامارات الا دور الذريعة، ولو ان هذا الامر صحيح لما تمسكت دولة الامارات واصرت على الحل السلمي للنزاع باعتباره الاسلوب الوحيد للحل.

● ان اصرار ايران على القول «بان هذه الجزر جزء من ايران وان سيادتها عليها سيادة مطلقة وازلية، وان هذه الجزر كانت لايران حتى قبل ان تستقل دولة الامارات» يشكل في مجموعه مغالطات تاريخية لا تجد ايران سنداً لها الا بالتلويح بالقوة العسكرية التي تعلم انه لا مجال لاستخدامها في نزاعها مع دولة الامارات.

واضافت المصادر الاماراتية: ان ايران تعلم قبل غيرها انها قامت باحتلال الجزر الثلاث عسكريا عشية خروج القوات البريطانية وقبل اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة بيوم واحد. والقول ان وجود ايران في الجزر قبل قيام الدولة الاتحادية لا يعني ان هذه الجزر لم تكن تابعة لدولة الامارات، فهي كانت جزءاً من الامارات الاعضاء في الاتحاد الذي ورث حسب القانون الدولي المسؤولية القانونية والسياسية لكل ما كان قائما في هذه الارض قبل قيام الاتحاد.

واضافت المصادر: ولعل في الاتفاقات التي عقدتها ايران نفسها مع بعض الامارات الاعضاء في الاتحاد والتي شملت تاجير امتيازات لايران في الجزر المتنازع عليها، ما يؤكد ان ايران كانت تتعامل مع هذه الجزر باعتبارها اراضي للغير وليس اراضي لها كما تدعي الآن.

وتابعت: وفي كل الاحوال فان الفيصل في هذه المسألة هو القانون الدولي الذي تسعى الامارات حاليا للاحتكام اليه والذي تصر ايران على تجاهله من خلال التلويح بقوتها العسكرية التي لن تشكل بحال سبباً في تراجع الامارات عن المطالبة بحقوقها القانونية والتاريخية في جزرها الثلاث.

٣٣٤٦



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦

تصور إيراني جديد لمفهوم التحالفات الإقليمية

طهران تراجع سياستها العربية وتتحدث عن إمكانية الخيار العسكري في قضية الجزر

طهران ـ لندن: من امير طاهري

تعكف إيران على اجراء مراجعة لسياستها العربية في اتجاهين: الأول يعتمد تحسين العلاقات بشكل لافت مع عدد من الدول، أما الثاني فيستعد للمواجهة، التي تصل كما تلمح طهران الى حد الأخذ بالخيار العسكري في التعامل مع قضية مثل مشكلة الجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، وهي جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وستحاول طهران ـ في اطار هذه المراجعة ـ اعادة رسم خارطة التحالفات في المنطقة.

وتقول مصادر مطلعة في طهران ان السياسة الجديدة ستنعكس في جزء منها في الاجتماعات التي يتوقع ان يعقدها وزير الخارجية علي أكبر ولايتي مع عدد من وزراء الخارجية العرب في نيويورك خلال الأيام القليلة المقبلة.

وبموجب السياسة الجديدة ستسعى ايران بقوة الى تحسين علاقاتها مع بغداد والقاهرة. ويامل ولايتي في عقد محادثات مهمة مع الوزيرين المصري والعراقي. وكانت ايران قد طالبت في وقت سابق من الشهر الحالي بانهاء العقوبات المفروضة على العراق منذ عام 1990 كما ان التجارة بين العراق وايران شهدت خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية زيادة كبيرة.

وتستورد إيران حوالي 35 الف برميل في اليوم من النفط العراقي الخام لاستخدامه في مصفاة كرمنشاه. كما ان ايران هي التي بادرت في الشهر الماضي الى معارضة اقامة دولة كردية في شمال العراق، وهو موقف أيدته تركيا وسورية في بيان مشترك. والتحليل الايراني هو ان نظام الرئيس صدام حسين تجاوز الآن نقطة الخطر، ومن المرجح ان يبقى كذلك لعدة سنوات مقبلة. ويقول التحليل نفسه ان صدام لن يكون قادراً أو راغباً في قيادة العراق ثانية الى تحالف مع الدول العربية المعتدلة والغرب. أما بالنسبة الى مصر فيعتقد المحللون في ايران ان حكومة الرئيس حسني مبارك «انتصرت بشكل قاطع» في معركتها ضد المتطرفين، ولهذا فإن مصر ستحصل على الأرجح على نفوذ أكبر في الشؤون الاقليمية لا سيما بمجرد ان توقع سورية والأردن على معاهدة سلام مع اسرائيل.

أما سورية التي كانت حليفة وثيقة لايران فتنظر اليها طهران بعين الريبة مع قيادة الرئيس السوري حافظ الأسد للآن نحو وفاق مع الولايات المتحدة. وستستمر العلاقات الوثيقة بين ايران وسورية ولا سيما في القضايا المتعلقة بلبنان. إلا ان العلاقة الخاصة التي نشأت في الثمانينات أخذت تصبح شيئاً من الماضي كما يقول المحللون في طهران. وبموجب السياسة الجديدة من



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩١

المتوقع ان تنأى ايران بنفسها عن السودان وليبيا لأن طهران بدأت تعتبرهما «نظامين غير مستقرين» بطبيعتهما.

وهناك دليل على ان علاقات الخرطوم - طهران لم تعد دافئة حتى منذ عام. فقد دعت ايران في وقت سابق من الشهر الحالي الى بدء المحادثات الخاصة بتسديد قرض قيمته حوالي 300 مليون دولار كانت ايران قد منحته للسودان. وكان جزء كبير من هذا المبلغ قد سدد في عهد الرئيس السابق، جعفر النميري.

أما بالنسبة الى ليبيا فقد أرسلت ايران وفدا منخفض المستوى الى احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لاستيلاء العقيد معمر القذافي على السلطة.

وفي شمال افريقيا ستحاول ايران الآن تطوير علاقات أوثق مع المغرب. أما الجزائر التي كانت تعتبر سابقاً من الحلفاء المقربين فهي في رأي طهران الآن على وشك مشاهدة تغييرات مثيرة. ومن الواضح ان طهران تعتقد ان نظاماً متطرفاً سيتولى السلطة في الجزائر في وقت ما من العام المقبل. وإذا ما حدث ذلك فإن «الثورية» الايرانية التي ذوت ربما تتجدد. وفي خطاب أخير توقع الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني ان تصبح الجزائر «قريباً» الدولة الثانية بعد ايران التي تقيم نظاماً أصولياً.

وتبعاً للتحليلات الايرانية فإن العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي يحتمل ان «تدخل منطقة الاضطراب» التي قد تؤدي حتى الى «حالة من الصراع العسكري».

والمصدر الرئيسي للتوتر هو قضية الجزر الثلاث في الخليج. إذ ان الامارات العربية المتحدة مصممة على استرداد الجزر. وقد أثارت في الأسابيع الماضية امكانية احالة النزاع على محكمة العدل الدولية في لاهاي كما أن القضية ستثار في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الراهنة. التي تبدأ أعمالها اليوم.

والعقيدة العسكرية الايرانية الجديدة تتركز، كما هو واضح على امكانية ما وصفته بـ«المواجهة العسكرية في الخليج». فقد أكملت ايران للتو مجموعة من المناورات استعداداً للتعامل مع هجوم متصور على الجزر ويراهن المحللون في طهران على خروج قطر عن وحدة الصف الخليجي. ويعتقد الخبراء الايرانيون ان هناك دولة أخرى فاترة في موقفها من المواجهة الكاملة.

وقد تم اعداد التحليل الايراني الجديد لفرص العلاقات مع الدول العربية بمشاركة عدد من المثقفين الايرانيين والعرب المتعاطفين مع الحكومة في طهران. لكن الأمر غير الواضح هو ما إذا كانت الأجنحة المختلفة داخل المؤسسة الايرانية قادرة على تنسيق اجراءاتها لتعكس هذا التحليل الجديد.



رحــــلات طيران إيـرانيـة منتظمـة لجزيرة أبو موسى

□ نيقوسيا – رويتر:

ذكر راديـو طهران أمس الأول ان شركـة طيران إيـرانيـة بـدات رحلات منتـــظمة إلى جـــزيرة ابو موسى المتنازع عليـــها بين إيـــران والإمــــارات العـــربيـــة المتـــحدة.

واضـــاف الـراديـو أن شركـة «اسيمان» المملوكة للـدولة تقوم برحلتين أسبوعيـا من ميناء بندر عباس بمضيق هـرمز إلى جزيرة ابوموسى على بعد 200 كيلو متر في الخليج.. وقال إن هذه الرحلات بدات منذ ثلاثة أيام.■



المصدر : ......الحياة اللندنية......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٢٨ سبتمبر ١٩٩٤......

الهند تؤيد توجه الامارات لاحالة قضية الجزر على محكمة العدل

□ ابو ظبي -
من شفيق الأسدي:

■ أكدت الهند تأييدها لدولة الامارات في شأن عرض نزاعها مع ايران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى على محكمة العدل الدولية.

وقال سلمان حيدر وكيل وزارة الخارجية الهندية لشؤون الشرق الاوسط الذي يزور أبو ظبي ان بلاده تؤيد توجه الامارات لعرض النزاع على الجزر الثلاث على محكمة العدل الدولية، واصدار حكم قانوني في شأنه.

ويأتي توجه الامارات لعرض النزاع على الجزر التي احتلتها ايران عام ١٩٧١ بعدما رفضت طهران استجابة الدعوات الاماراتية المستمرة لتسوية النزاع بالحوار المباشر للوصول الى تسوية سلمية. وتطالب الامارات باستعادة سيادتها على الجزر فيما ترفض ايران البحث في القضية وتكتفي بالحديث عن مفاوضات مباشرة لازالة سوء الفهم بين البلدين.

وكان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي اعلن تأييده لدولة الامارات في عرض النزاع على محكمة العدل، في تحول مهم من قبل المجلس في اطار البحث عن حل سياسي وسلمي للازمة.

واجتمع السفير سيف سعيد بن ساعد وكيل وزارة الخارجية بالنيابة في دولة الامارات مع وكيل الخارجية الهندية امس وأطلعه على وجهة نظر دولة الامارات في شأن النزاع على الجزر، وتوجهها الى عرض القضية على محكمة العدل باعتبار المحكمة الجهة الدولية القانونية المحايدة والمختصة في حل النزاعات بين الدول. تأخذ بكل جوانب النزاع قانونيا ووثائقيا وتاريخيا.

وأفادت وكالة انباء الامارات ان المحادثات تناولت ايضاً تطورات الوضع في المنطقة ومسيرة السلام في الشرق الأوسط بالاضافة الى علاقات التعاون بين دولة الامارات والهند في ضوء نتائج الاجتماع الثامن للجنة المشتركة الذي اختتم في أبو ظبي أمس.

وحققت اللجنة تقدماً في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية. خاصة في مجال اقامة مشاريع بتروكيماوية في الهند.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

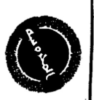
الجامعة تنتقد التصعيد الايراني

■ القاهرة - «الحياة» - حذرت الجامعة العربية من تصعيد ايران لهجتها في شأن النزاع على الجزر الثلاث، التي تطالب دولة الامارات باستعادة سيادتها عليها. وقال الناطق باسم الجامعة المستشار طلعت حامد أمس ان موقف طهران «لا يتمشى مع الرغبة في تحسين العلاقات العربية - الايرانية».

وذكر ان العرض الذي قدمته دولة الامارات لاحالة النزاع على محكمة العدل الدولية «يتماشى مع قواعد القانون الدولي ويؤكد النهج القائم على حل الخلافات بالطرق والوسائل السلمية، كونها تهدف في المقام الاول الى ايجاد المناخ الملائم لاستقرار العلاقات الودية بين ايران والدول العربية».

ونبه الى ان «التلويح باستخدام القوة لا يمكن ان يؤدي الى ما تصبو اليه الشعوب العربية والشعب الايراني الشقيق من تحقيق الأمن والاستقرار».

وأوضح ان الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد، الموجود في نيويورك «يجري اتصالات مكثفة مع وفود الدول العربية والأجنبية المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل دعم الجهود التي تبذلها دولة الامارات لاستعادة سيادتها على الجزر».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المشرق الأوسط

التاريخ : ٢٨ / ٩ / ١٩٩٤

تصعيد جديد في الخلاف الإماراتي ـ الإيراني حول الجزر الثلاث

طهران تسير رحلات إلى أبو موسى وأبوظبي اعتبرت الخطوة محاولة أمر واقع

أبوظبي:
من تاج الدين عبد الحق

وصف مصدر اماراتي مطلع قيام ايران بتسيير رحلات طيران منتظمة الى جزيرة ابو موسى، بانه جزء من محاولات مستمرة لتاكيد سيادتها على الجزيرة، ومحاولة جديدة لفرض امر واقع فيها.

وقال المصدر ان هذا الاجراء بالرغم من انه يعد انتهاكا جديدا لحقوق الامارات القانونية والتاريخية في الجزيرة، فانه لا يمثل في الواقع الا مظهرا واحدا لازمة احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى.

وحسب المصدر فان الامارات «ليست في وارد بحث هذه المسالة مع السلطات الايرانية، لان من شان ذلك تجزئة القضية وابعادها عن جوهرها الحقيقي الذي يتمثل في الاحتلال»، وقال: «ان ايران حاولت دوما تجزئة الخلاف وتقزيمه من خلال محاولاتها التقليل من اهمية النزاع ووصفه بسوء فهم بسيط».

واضاف المصدر ان ايران سعت قبل ذلك وعبر مواقف كثيرة لجر الامارات الى مفاوضات تطال جزئيات او نتائج ناجمة عن احتلالها للجزر دون ان تقبل بمفاوضات تتناول موضوع الاحتلال نفسه وموضوع السيادة على الجزر الثلاث.

وكانت ايران قد عينت قبل عدة شهور حاكما عسكريا لجزيرة ابو موسى، واعتبرت تلك الخطوة بمثابة خطوة تصعيدية ايرانية ومحاولة لاستدراج الامارات الى بحث اثار ذلك التعيين وابعاد المفاوضات المتوقفة بين البلدين منذ فشل الجولة الاولى في سبتمبر (ايلول) من عام 1992 عن هدفها الاصلي وهو موضوع احتلال الجزر.

واكد المصدر في ختام تعليقه بان اي خطوة تصعيدية ايرانية مهما كان شكلها وطبيعتها لن تغير من موقف الامارات الذي يتلخص في «ضرورة ايجاد حل سلمي وقانوني لقضية احتلال الجزر الثلاث وان الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة لا يمكن البحث فيها الا ضمن اطار واحد هو اطار السيادة وفق الوثائق التاريخية والقانونية المتعلقة بهذه المسالة، اما ما يتم اتخاذه من اجراءات وما يتم ارتكابه من انتهاكات من حين لآخر لحقوق الامارات في هذه الجزر فانه لا يشكل سببا يدفع الامارات للتخلي عن موقفها الذي يربط استئناف المفاوضات بقبول ايران ببحث موضوع السيادة على الجزر الثلاث جميعها.

وتجدر الاشارة الى ان الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية كان قد اعلن الغاء زيارة لطهران لاستئناف المفاوضات بعد ان رفضت ايران ان يشمل البحث الجزر الثلاث، واصرت على ان تقتصر المفاوضات حول الترتيبات الخاصة بادارة جزيرة ابو موسى، وهو الامر الذي اعتبرته الامارات بمثابة تفريغ للمفاوضات من مضمونها وبالتالي عدم وجود اي جدوى من استئنافها.

وفي القاهرة انتقد المتحدث الرسمي لجامعة الدول العربية المستشار طلعت حامد تصعيد ايران في لهجتها تجاه الجزر، وقال ان هذا التصعيد من شانه ان يزيد التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

واوضح المستشار حامد في تصريحات صحافية ان العرض الذي تقدمت به دولة الامارات بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية يتماشى مع قواعد ومبادئ القانون الدولي ويؤكد النهج المستنير القائم على حل الخلافات بالطرق والوسائل السلمية.

واضاف ان مبادرة الامارات التي ايدها جامعة الدول العربية تهدف في المقام الاول الى ايجاد وخلق المناخ الملائم لاستقرار العلاقات الودية بين ايران والدول العربية.

وقال ان الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد يبذل جهوده ومساعيه في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة لتاكيد حق الامارات في استعادة سيادتها على الجزر العربية الثلاث ويدعو ايران الى اجراء المفاوضات الجادة مع دولة الامارات لانهاء احتلالها لهذه الجزر بالطرق والوسائل السلمية ووفق المواثيق والاعراف الدولية.

واوضح المستشار طلعت حامد ان التلويح باستخدام القوة لا يمكن ان يؤدي الى ما تصبو اليه الشعوب العربية والشعب الايراني الشقيق من تحقيق الامن والاستقرار والتطلع الى توفيق العلاقات بين ايران والدول العربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

ايران تدشن خطاً جوياً الى أبو موسى

■ نيقوسيا - رويتر - بثت اذاعة طهران ان شركة طيران ايرانية بدأت تسيير رحلات منتظمة الى جزيرة أبو موسى احدى الجزر الثلاث التي تطالب دولة الامارات العربية المتحدة باستعادة سيادتها عليها.

وأوضحت الاذاعة ليل الاثنين ان شركة «اسيمان» المملوكة للدولة تنظم رحلتين كل اسبوع من ميناء بندر عباس على مضيق هرمز الى جزيرة ابو موسى. واكدت ان هذا الخط الجوي افتتح الاحد الماضي.

يذكر ان دولة الامارات كررت مرات تمسكها بايجاد حل سلمي للنزاع على جزر ابو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى التي تحتلها ايران، وتصر طهران على ادعاء سيادتها على الجزر. وصعدت لهجتها في شأن النزاع وتحدثت عن خيار عسكري

٣٥٣ ل



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : 1 أكتوبر 1996

في خطوة جديدة لتصعيد النزاع مع الإمارات

إيران تعلن تشغيل محطة تحلية للمياه في أبو موسى

أبوظبي: «الشرق الاوسط»
طهران - وكالات الانباء:

فيما اتهمت دولة الامارات العربية المتحدة ايران امس الاول «بانتهاك سيادة» الدولة بتسييرها لخط جوي بين ميناء بندر عباس الايراني وجزيرة ابو موسى التابعة للامارات العربية، اقدمت طهران على خطوة تصعيدية جديدة باعلانها البدء بتشغيل محطة لتحلية مياه البحر في ابو موسى.

واستنادا الى ما ذكرته وكالة الانباء الايرانية امس، بدأت ايران بتشغيل هذه المحطة التي تعد الاولى من نوعها في الجزيرة بطاقة تحلية تبلغ الفي متر مكعب.

وقد سبق لايران ان انشأت مطارا في الجزيرة ربطته في 25 سبتمبر (ايلول) الماضي برحلات جوية داخلية من ميناء بندر عباس.

وكان مصدر رسمي اماراتي قد صرح بأن إقدام ايران على فتح هذا الخط الجوي بين بندر عباس وجزيرة ابو موسى، «لن يغير بشيء من وضعية الجزيرة ولن يعطي المحتل الحق بأن يصبح صاحب السيادة حتى ولو استمر هذا الوضع لسنوات». واكد المصدر ان هذا الاجراء يشكل انتهاكا لسيادة دولة الامارات العربية ويتناقض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار. واضاف المصدر الاماراتي انه «يوم انزال القوات الايرانية على جزيرة ابو موسى في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1971 لم يكن يوجد على الجزيرة اي مواطن ايراني» وبالتالي فان الوضع الذي تم تحت الاحتلال الايراني العسكري للجزيرة لا يثبت اي حقوق سيادية لايران على الجزيرة.

واختتم المصدر الاماراتي المسؤول تصريحه قائلا انه تأسيسا على المبدأ المستقر في القانون الدولي فان الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للاقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال.

تجدر الاشارة الى ان دولة الامارات العربية اقترحت اللجوء الى محكمة العدل الدولية لفض النزاع مع ايران حول جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في جنوب الخليج.

الا ان طهران تحدثت في مطلع الاسبوع الماضي عن الخيار العسكري في النزاع.

ويذكر ان المفاوضات التي جرت في سبتمبر 1992 في أبوظبي لم تفض الى نتيجة بعد رفض ايران بحث وضعية جزيرتي طنب الصغرى والكبرى اللتين احتلتهما في العام 1971 غداة رحيل القوات البريطانية وعشية اعلان استقلال دولة الامارات.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٤

في كلمة طالب فيها إيران لحل مشكلة الجزر

وزير الخارجية المصري يدعو الأمم المتحدة إلى تحقيق توازن أمني بين دول المنطقة

نيويورك: من خليل مطر

اشار وزير الخارجية المصري عمرو موسى إلى نتائج المؤتمر "دولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة اوائل الشهر في خطابه في افتتاح اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة امس.

وقال موسى: لقد تعمدت ان ابدأ كلمتي هذا العام بهذا البعد الاجتماعي لأؤكد خطا جديدا ووعيا متجددا بهذا الجانب الهام من الحياة الدولية، وادعو الجميع الى اعطائه اولوية لم تمنح له في خضم الحرب الباردة والصراعات الدولية مما اثر بالسلب ليس فقط في حجب اولوية العمل الاجتماعي بل في مستوى العمل الدولي في اطاره والوعي العالمي باهميته وآثاره.

وقال الوزير المصري عن مسيرة السلام: ان مصر كانت من منطلق وعيها بحركة التاريخ أول من بذر بذور السلام في الشرق الأوسط، وهي عازمة على الاستمرار في معاونة الاطراف كافة على تخطي العقبات التي تتعثر عليها مفاوضاتهم بين الحين والآخر، والعمل على ارساء اوضاع جديدة عادلة وآمنة في منطقة الشرق الأوسط، تساعد شعوبها على اللحاق بركب التطور والنماء.

واضاف: ولعلكم تتذكرون انني في العام الماضي، دعوت ـ باسم مصر ـ دول الشرق الاوسط وشعوبها الى سباق الزمن والتامل في مصير علاقاتنا في مرحلة ما بعد تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. واستندت دعوتي الى اقتناع مصري عميق بان الضمانة الوحيدة لاستمرار السلام واستقراره في الشرق الاوسط انما ترتبط عضويا بمدى النجاح في صياغة ونسج اسس علاقة جديدة بين دول المنطقة، تستند الى رؤية مثلثة الاضلاع، تتكامل وتتشابك على النحو التالي:

الركيزة الاولى: التسوية السياسية.

الركيزة الثانية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الركيزة الثالثة: الامن الاقليمي وضبط التسلح.

ووجه موسى من منبر الجمعية «تحية تقدير الى دعاة السلام من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي على حد سواء».

وطالب الجانبين «بالاستمرار في رعاية السلام حتى يشتد عوده وتقوى شوكته، وطالبهم بالتنفيذ السريع لاجراءات ملموسة جديدة تشعر الشعب الفلسطيني المحتل في الضفة الغربية ان عائد السلام يسود جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ حرب 1967. ومن أهم تلك الخطوات تخفيف وطأة الاحتلال والمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، واجراء انتخابات فلسطينية في كافة تلك الاراضي، لنتحرك من الخطوة الاولى ـ غزة واريحا ـ نحو ما يحقق لهذا الشعب ممارسة حقوقه السياسية الكاملة في اطار من تقرير المصير، وهو الاسلوب الحقيقي للتوصل الى الحل النهائي لهذا النزاع، كما اناشدهم ايضا وبنفس القوة ان يواجهوا اعمال العنف وممارسات الارهاب بكل حزم وصلابة، لنوفر الامان للجميع ونضمن النصر للسلام».

وعن المسار الاردني قال: لقد باركت مصر التقدم، ولا شك ان الاتفاق الموقع بين الدولتين في 25 يوليو (تموز) 1994 لانهاء حالة الحرب بينهما يعتبر من العلامات الايجابية في مسيرة السلام، ومصر اذ ترحب بهذه الخطوة الهامة لتثق في ان هذا الزخم المتنامي سوف يساعد وفي القريب على احراز تقدم ملموس على المسارين السوري واللبناني على اساس الانسحاب الشامل من الاراضي المحتلة في كل منهما.

وحدد ثلاثة شروط لتدعيم السلام في الشرق الأوسط هي:

اولها: تخفيض مستويات التسلح فقد اثبتت تجارب المنطقة ان ارتفاع مستويات التسلح لدى اي دولة من دولها كما او كيفا، لم يشكل رادعا ولا وفر امنا، واذا كانت هذه التجارب سببا كافيا لاعادة تقييم سياساتنا في هذا المجال، فان الانجازات السياسية التي وضعتنا وبثقة على طريق السلام في المنطقة تجعلنا نتساءل عن حكمة تصعيد التسلح تحت مظلة السلام.

وثانيها: تحقيق توازن امني افضل بين دول المنطقة:

ان شرقا اوسط جديدا ومستقرا، لا يتحقق الا اذا رفضنا مفاهيم التفوق العسكري واتفقنا على اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل. ان استمرار هذه المفاهيم من شأنه ان يهدد الفرصة القائمة بالفعل للوصول الى شرق اوسط مختلف لان اي خلل في التوازنات الامنية لا بد ان يولد شكوكا تعود بالمنطقة الى تنافس وسباق فنزاع فصراع فصدام.

وثالثها: ان تتسم اجراءات نزع السلاح الاقليمية بالمساواة والشمولية:

فاذا كنا نسعى الى علاقات طبيعية بين الاطراف فعلينا ان نراعي في مجال الامن ونزع السلاح، ان



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٤

تتساوى التزامات دول المنطقة فلا يمكن القبول بوضع متميز او استثنائي لطرف دون الآخرين، والا ظهرت شروخ خطيرة في الاساس الذي نضعه قد تمتد وتتسع لتؤثر في البنيان كله.

وتحدث عن العراق قائلا انه يشهد ماساة يعانيها الشعب العراقي الشقيق الذي نترقب معه اليوم الذي تنتهي فيه معاناته، وهو ما يتطلب ان تستجيب الحكومة في العراق لمتطلبات الشرعية الدولية والاعتراف الرسمي الواضح بكيان وسيادة دولة الكويت وسلامة اراضيها واستقلالها السياسي.

وانتقل الى ايران قائلا: ولا يفوتني وانا اتحدث عن هذه المنطقة ان ادعو ايران لمد يد حسن الجوار الى اشقائها من العرب، ولا بد في هذا من العمل الجدي لحل مشكلة الجزر العربية المحتلة في الخليج، كبادرة طيبة نحو علاقات تستلزم حوارا ايجابيا يشمل التوجهات السياسية التي تسبب قلقا في مختلف انحاء المنطقة.

ثم اشار الى منطقة الجوار المباشر لمصر قائلا: بان ليبيا شعبا وحكومة لديها الآن الارادة السياسية الواضحة لوضع حد للازمة الليبية الغربية بشأن لوكربي، عن طريق محاكمة المتهمين والعمل على التوصل الى حلول عملية في اطار تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة.

وفي هذا النطاق نفسه لا يمكن لمصر ان تتحدث عن الجوار دون ان تتحدث عن السودان الذي تربطنا به اواصر ذات طابع خاص منذ مهد التاريخ، والسودان اليوم يعاني من تحد لسيادته في جنوبه، وعرقلة لتنميته ورخاء شعبه، وفي الحالتين تقف مصر بكل قوة ووضوح الى جانب وحدة السودان.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ ايلول ١٩٩٤

واشنطن تؤيد موقف الامارات من الجزر الـ٣

□ واشنطن -
من رفيق خليل المعلوف:

■ أيد مسؤول أميركي رفيع المستوى أمس طلب دولة الامارات إحالة قضية الجزر الثلاث التي هي موضع خلاف بينها وبين ايران على محكمة العدل الدولية. وأكد مسؤول في البيت الأبيض ان الرئيسين الاميركي بيل كلينتون والروسي بوريس يلتسن كانا متفقين على امور كثيرة تتعلق بإيران خلال المحادثات التي جرت بينهما هذا الأسبوع في العاصمة الاميركية.

وقال ان الادارة مرتاحة الى الالتزام الذي قدمه الرئيس الروسي لجهة عدم التوقيع على أي صفقات اسلحة جديدة مع طهران بعدما تنتهي موسكو من تسليم الأسلحة الموصى عليها بموجب صفقات قديمة.

واعترف المسؤول الاميركي بأن سعي واشنطن الى إقناع موسكو بوقف فوري لشحن الأسلحة الروسية الى ايران لم يتكلل بالنجاح. وان «القضية بقيت من دون حل». لكنه أوضح ان الجانبين اتفقا على تبادل المعلومات في شأن صفقات السلاح الى ايران. بينما عرض الجانب الروسي «عدم توقيع صفقات جديدة». وأضاف ان واشنطن تعتبر ذلك تقدماً ملموساً، كون الرئيسين اتفقا على العمل على حل أي مشكلة تتعلق بهذا الموضوع.

واضاف المسؤول ان الجانب الاميركي لا يعرف حتى الآن، حجم صفقات الأسلحة الروسية الراهنة الى ايران أو مدتها. وان اتفاق تبادل المعلومات يهدف الى الحصول على هذه المعلومات الاساسية.

ويذكر ان التقديرات تشير الى ان موسكو تبيع طهران ما قيمته بليون دولار من الأسلحة التقليدية والمتطورة وابرزها الطائرات المقاتلة والغواصات وتكنولوجيا صنع الصواريخ.

ومن جهة اخرى أعلن مسؤول اميركي رفيع المستوى ان الولايات المتحدة تؤيد فكرة إحالة قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة والتي تحتلها ايران الى محكمة العدل الدولية.

وقال المسؤول انه على رغم ان القضية لا تمس الولايات المتحدة مباشرة وانها مسألة عائدة الى الأطراف المعنية، لكن الادارة تعتقد ان مسألة إحالة القضية الى محكمة العدل الدولية «أمر شرعي».

واضاف ان الادارة الاميركية تتفهم موقف دولة الامارات وشعورها بالاحباط والاسباب التي دفعتها الى اللجوء الى محكمة العدل خصوصاً بعدما رفضت ايران ان تبحث في موضوع الجزر مباشرة وبشكل ثنائي معها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ـ ٥ ـ ١٩٩٤

لم يكن في الجزيرة أي مواطن ايراني عندما احتلتها طهران عام ١٩٧١

ابو ظبي: الخط الجوي الايراني الى ابو موسى انتهاك لسيادة الامارات ومناف للقانون الدولي

□ ابو ظبي - من شفيق الاسدي:

■ أكدت دولة الامارات رفضها قرار ايران تسيير خط جوي يربط بين بندر عباس وجزيرة ابو موسى التابعة لدولة الامارات واعتبرت هذا العمل من جانب طهران انتهاكا لسيادة دولة الامارات على هذه الجزيرة ومنافياً للقانون الدولي.

وصرح مصدر مسؤول في دولة الامارات رداً على ما اذاعته وكالة الانباء الايرانية عن تسيير خط جوي يربط بين بندر عباس وجزيرة ابو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة بان هذه الخطوة تعد انتهاكاً لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزيرة ابو موسى، وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار.

وقال المصدر في بيان أذيع في ابو ظبي منتصف ليل الخميس «ان دولة الامارات تؤكد ان تسيير مثل هذا الخط لا يعبر عن واقع الحال بالنسبة الى جزيرة ابو موسى في عام ١٩٧١ ففي يوم انزال القوات الايرانية على جزيرة ابو موسى في تشرين الثاني في (نوفمبر) عام ١٩٧١ لم يكن يوجد على الجزيرة اي مواطن ايراني وبالتالي فإن الواقع الذي تم تحت الاحتلال الايراني العسكري للجزيرة لا يثبت اي حقوق سيادية لايران على الجزيرة».

واختتم المصدر المسؤول تصريحه قائلاً انه «تأسيساً على المبدأ المستقر في القانون الدولي، فإن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للاقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال».

وكانت طهران اعلنت عن تسيير رحلتين اسبوعياً الى الجزيرة التي تبعد عن بندر عباس نحو ٢٠٠ كيلومتر.

ولفتت مصادر ديبلوماسية الى ان رد فعل دولة الامارات على التصرف الايراني بتسيير خط جوي بين بندر عباس وجزيرة ابو موسى هو الاقوى منذ نشوب الأزمة بشكلها الأخير بين البلدين في نيسان (ابريل) ١٩٩٢. وقالت ان ابو ظبي ترى في هذا التصرف الايراني «غير المسؤول» انه لا يترك اية فرصة من جانب ايران لاجراء مفاوضات مباشرة بشأن الجزر الثلاث.

وأضافت ان ايران تدعو الى اجراء مفاوضات مباشرة في وقت تقوم فيه بأعمال منافية ومتناقضة مع هذه الدعوة، الأمر الذي يؤكد عدم صدقيتها في الوصول الى حل سلمي عن طريق الحوار المباشر.

وكان علي اكبر ولايتي وزير خارجية ايران دعا اثناء زيارته الأخيرة لسلطنة عمان الى استئناف المفاوضات المباشرة. ولكن دوائر ايرانية اخرى تقول ان تبعية ابو موسى لايران «دائمة وابدية».

وحملت المصادر في الامارات ايران مسؤولية فشل أول مفاوضات مباشرة عقدت في ابو ظبي في (ايلول) سبتمبر ١٩٩٢ لرفضها البحث في مسألة الاحتلال الايراني للجزر الثلاث وحصر المفاوضات في قضية جزئية خاصة بتطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالسيادة على جزيرة ابو موسى التي وقعت بين البلدين عام ١٩٧١.

وترى المصادر ان الاجراء الايراني الأخير يعتبر تصعيداً جديداً في موقف طهران من قضية الجزر اتخذ بعداً عملياً بعد اسبوع واحد من تصعيد طهران حملتها السياسية والحديث عن عمل عسكري. وتؤكد المصادر ان التصرف الايراني الأخير «يثبت بشكل قاطع عدم وجود اية نيات سلمية لايران تجاه جيرانها في الخليج وعدم احترامها القانون الدولي وسيادة الدول على اراضيها وأن هذا التصرف لن يخدم في النهاية تطلعات دول المنطقة نحو اقامة علاقات حسن جوار بين الدول المطلة على الخليج والعمل بشكل جماعي

٦٣٥٨ ٦



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١/ [illegible] /١٩٩٦

للحفاظ على امن المنطقة واستقرارها.

ونوهت الاوساط الخليجية بدعوة المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الأخير في الرياض ودولة الامارات لعرض قضية الجزر على محكمة العدل الدولية للتوصل الى حل سلمي لقضية الجزر.

وأكدت ان هذا التوجه الذي بدأت دول العالم تبدي تأييداً قوياً له في مساندتها دولة الامارات لاستعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث، يشكل الرد الفعلي والواقعي على التصرفات الايرانية. وقالت ان التصرف الايراني الأخير يؤكد بشكل قاطع ان ايران غير راغبة في الوصول الى تسوية سلمية، وان عليها ان تواجه المجتمع الدولي ومحكمة العدل الدولية.

وترفض ايران التوجه الى محكمة العدل للوصول الى حل دولي للمشكلة. وقالت المصادر ان هذا الرفض نابع اساساً من شعور ايران بعدم عدالة موقفها وعدم امتلاكها الحجج والوثائق القانونية والتاريخية التي تثبت سيادتها على الجزر. وبالمقابل تؤكد الامارات انها ستقبل بحكم محكمة العدل الدولية لثقتها بهذه المحكمة وعدالة قضيتها وسيادتها الكاملة على الجزر.

مؤكدة رفضها تكريس الاحتلال أو تجزئة الحلول

الإمارات: طهران تحاول تغيير تركيبة سكان «أبو موسى»

أبوظبي: من تاج الدين عبد الحق

اعربت مصادر اماراتية عن مخاوفها من ان يكون اعلان ايران عن بناء محطة تحلية للمياه في جزيرة ابو موسى بمثابة تمهيد لعملية واسعة لتغيير التركيبة الديمغرافية في الجزيرة، واستقدام اعداد من المستوطنين الايرانيين اليها، وذلك كخطوة جديدة من الخطوات التي دأبت ايران على اتخاذها في الجزيرة من اجل تكريس واقع الاحتلال، وفرض سيادتها عليها خلافاً للاتفاقيات والاعراف الدولية.

وقالت هذه المصادر ان السيناريو التصعيدي الذي تنفذه ايران حاليا والمتمثل في تسيير رحلات طيران منتظمة للجزيرة وكذلك تعيين حاكم لها وبناء مرافق خدمات مثل محطة تحلية المياه، كلها خطوات تهدف الى محاصرة الوجود العربي في الجزيرة وتغيير التركيبة السكانية فيها.

وقالت المصادر ان هذا الاستفزاز الايراني الجديد الذي يضاف الى سلسلة الاستفزازات التي تمارسها ايران في الجزيرة والتي شملت طرد المدرسين العاملين في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الاماراتية في الجزيرة، لن يؤدي الى تغيير في الترابط القائم بين احتلال جزيرة

التتمة .... ص ٤

ابو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى وان الامارات سترفض ان تستدرج لمفاوضات حول الجزئيات وحول بعض الممارسات مهما كانت طبيعتها.

وقالت المصادر: اننا اكدنا دائما اننا نرفض التعاطي مع قضية الاحتلال من خلال النتائج التي ترتبت عليه، كما نرفض استئناف المفاوضات الا اذا قبلت ايران ان يكون موضوع هذه المفاوضات قضية احتلال الجزر الثلاث، لا ما يتصل بموضوع ادارة جزيرة ابو موسى وحدها.

وقالت المصادر: ان اي خطوة تصعيدية ايرانية مهما كان شكلها وطبيعتها لن تغير من موقف الامارات الذي يتلخص في ضرورة ايجاد حل سلمي وقانوني لقضية احتلال الجزر الثلاث وان الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة لا يمكن البحث فيها الا ضمن اطار واحد هو اطار السيادة وفق الوثائق التاريخية والقانونية المتعلقة بهذه المسألة، اما ما يتم اتخاذه من اجراءات وما يتم ارتكابه من انتهاكات من حين لآخر لحقوق الامارات في هذه الجزر فإنه لا يشكل سببا يدفع الامارات للتخلي عن موقفها الذي يربط استئناف المفاوضات بقبول ايران ببحث موضوع السيادة على الجزر الثلاث جميعها.

وتجدر الاشارة الى ان الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتية كان قد الغى زيارة لطهران بعد ان رفضت ايران ان يشمل البحث الجزر الثلاث واصرت على ان تقتصر المفاوضات حول الترتيبات الخاصة بادارة جزيرة ابو موسى وهو الامر الذي اعتبرته الامارات بمثابة تفريغ للمفاوضات من مضمونها وبالتالي عدم وجود اي جدوى من استئنافها.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩٤

في كلمة النعيمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

الإمارات تثير رسمياً نقل موضوع الجزر إلى لاهاي

نيويورك: من خليل مطر

أثار وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة، راشد عبد الله النعيمي، رسميا طلب حكومته بعرض موضوع الجزر الثلاث، موضع النزاع مع ايران، على محكمة العدل الدولية، وذلك في كلمته امس امام الدورة التاسعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة.

وكان النعيمي قد طلب الى الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي عرض هذا الموضوع على وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي خلال اللقاء معه، وهو اللقاء الذي حصل ليل الثلاثاء الماضي. وتقول مصادر مطلعة ان غالي عرض هذه القضية مع الوزير الايراني بشكل عابر، وان ولايتي لم يرد على هذا الموقف بشكل مفصل، الأمر الذي عكس عدم موافقة ايران على هذا الطلب الاماراتي وهو الرفض الذي اصر عليه الايرانيون منذ اثير هذا الموضوع بشكل غير رسمي قبل اشهر.

ومن المعروف ان اي قضية تعرض على محكمة العدل الدولية تتوجب موافقة الدولتين طرفي النزاع على ذلك، اما طلب دولة دون أخرى فهو لا يدفع بالمحكمة الى النظر فيه رسمياً.

وقال وزير خارجية الامارات في كلمته: «نظرا لعدم استجابة ايران لمساعي الامارات لحل مشكلة الجزر سلميا، فقد اعلنت حكومة بلادي عن استعدادها التام للاحتكام الى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المنوطة به تسوية النزاعات بين الدول.

وعن تعهدها لقبول كافة النتائج التي قد يسفر عنها حكم المحكمة الدولية باعتباره حكما قائما على الحجج والاسانيد القانونية».

واعتبر النعيمي ان احتلال ايران العسكري عام 1971 للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى هو عمل غير مشروع ومخالف لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

واضاف «لقد لاقت هذه المبادرة تأييدا من قبل الدول الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والصديقة، وفي هذا الصدد نأمل من المجتمع الدولي دعم هذه المبادرة السلمية المستندة الى الشرعية الدولية».

واضاف: «كذلك فان دولة الامارات العربية المتحدة تأمل من جمهورية ايران الاسلامية ان تشاطرها هذه الرغبة المخلصة والصادقة وتستجيب لمبادرتها الجادة، ولا سيما ان الحكومة الايرانية كانت قد لجأت الى المحكمة الدولية وقبلت احكامها في قضايا نزاع اخرى تم الفصل فيها لصالح ايران. واننا على ثقة ان هذه المبادرة سوف تساعد على تحقيق مناخ الاستقرار والامن في المنطقة» وعن الكويت والعراق قال الوزير الاماراتي: «لقد مضى ما يقارب اربع سنوات على تحرير دولة الكويت الشقيقة، وما زال النظام العراقي يمارس سياساته الانتقائية في تنفيذه لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، غير عابئ بالنتائج الخطيرة المترتبة عليها، ذلك فضلا عن اتباعه اسلوب التسويف والماطلة بدلا من تعاونه من اجل اطلاق سراح مئات الاسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى».

واضاف: «اننا في دولة الامارات العربية المتحدة اذ نؤكد مع شقيقاتنا في مجلس التعاون الخليجي على اهمية التمسك بوحدة وسلامة اراضي العراق، فاننا نعتبر القرارات الدولية نافذة وملزمة، وبالتالي فنحن نطالب النظام العراقي بتنفيذ التزاماته القانونية والسياسية المنصوص عليها بقرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على الكويت، وعلى وجه الخصوص قراري مجلس الامن 687 (1991) بشأن احترام سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية و833 (1993) الذي يقر ترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق بموجب احكام الفصل السابع من الميثاق والتي بدون تنفيذها لا يمكن تهيئة مناخ ايجابي يحقق الامن والسلام في المنطقة».

الامارات تطالب بدعم دولي لنقل قضية الجزر الى محكمة العدل

□ نيويورك - «الحياة»:

■ طالبت دولة الامارات المجتمع الدولي بدعم مبادرتها لاحالة النزاع على الجزر الثلاث التي تحتلها ايران على محكمة العدل الدولية في لاهاي، وجددت امس استعدادها للقبول باي حكم تصدره المحكمة.

وقال وزير خارجية دولة الامارات السيد راشد عبدالله النعيمي ان بلاده حاولت على مدى سنوات «اجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الايرانية لاستعادة سيادتنا الكاملة على جزرنا الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، التي احتلتها ايران عسكرياً في عام ١٩٧١». واضاف: «نظراً الى عدم استجابة ايران كل المساعي والمبادرات في شأن الجزر الاماراتية الثلاث، اعلنت حكومة بلادي استعدادها التام للاحتكام الى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المخول تسوية النزاعات بين الدول، وتعهدها قبول كل النتائج التي قد تسفر عن حكم المحكمة الدولية، باعتباره حكماً قائماً على الحجج والاسانيد القانونية».

وتابع ان هذه المبادرة لقيت «تاييداً من الدول الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية والصديقة. ونأمل من المجتمع الدولي دعم هذه المبادرة السلمية المستندة الى الشرعية الدولية. كذلك فإن دولة الامارات العربية المتحدة تأمل من جمهورية ايران الاسلامية ان تشاطرها هذه الرغبة المخلصة الصادقة وتستجيب مبادرتها الجادة، لا سيما ان الحكومة الايرانية كانت لجأت الى المحكمة الدولية وقبلت احكامها في قضايا نزاع أخرى تم الفصل فيها لمصلحة ايران. واننا واثقون أن هذه المبادرة ستساعد على تحقيق مناخ الاستقرار والامن في المنطقة، وتعزز التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين دولها، لتتمكن من تسخير طاقاتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي في أمس الحاجة اليها بعد سنوات من الحروب والنزاعات المسلحة».

وانتقل السيد النعيمي الى موضوع العراق فقال: «مضى ما يقارب أربع سنوات على تحرير دولة الكويت الشقيقة، وما زال النظام العراقي يمارس سياساته الانتقائية في تنفيذه قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، غير عابئ بالنتائج الخطيرة المترتبة عليها، فضلاً عن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٤

الامارات تطالب بدعم

تتمة الصفحة الاولى

اتباعه أسلوب التسويف والمماطلة بدلاً من تعاونه من اجل اطلاق مئات الاسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى».

وزاد: «اننا في دولة الامارات العربية المتحدة اذ نؤكد مع شقيقاتنا في مجلس التعاون الخليجي أهمية التمسك بوحدة العراق وسلامة أراضيه، نعتبر القرارات الدولية نافذة وملزمة». وطالب النظام العراقي بتنفيذ كل قرارات مجلس الامن.

وأشار الوزير الى ان بلاده ايدت مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وإجراء المفاوضات الثنائية، وشاركت في المفاوضات المتعددة الأطراف. واعتبر اعلان المبادئ والاتفاقات التي تبعته على المسارين الفلسطيني والأردني خطوات أولى للانفراج في مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي على اساس الشرعية الدولية متمثلة بقرارات مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.

ودعا الى انسحاب اسرائيل من «كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف والجولان السوري والجنوب اللبناني». وشدد على «أهمية التوصل الى نتائج ايجابية بالنسبة الى المسارين السوري واللبناني، استناداً الى تلك القرارات وارتكازاً على المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد للسلام القائم على أساس الأرض مقابل السلام».

وأعرب عن قلق بلاده البالغ من «امتلاك اسرائيل قدرة نووية هائلة تشكل تهديداً خطيراً لأمن دول المنطقة وشعوبها، الأمر الذي يحول دون تحقيق الاهداف الشاملة (لمفاوضات السلام) وينعكس على السلام العالمي».



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

تصعيد جديد في الحرب الكلامية بين البلدين

إيران ترفض الدعوة للتحكيم الدولي والإمارات تتهمها بتكريس احتلال الجزر

أبوظبي: من تاج الدين عبد الحق

قال مصدر اماراتي مطلع إن التصريحات التي نقلت امس عن كمال خرازي مندوب ايران لدى الأمم المتحدة هي «محاولة لاحتواء التأثير الايجابي الذي حققته الدبلوماسية الاماراتية في عرض قضية الجزر الثلاث خلال الاجتماعات الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة».

وقال المصدر الذي كان يعلق على تصريحات خرازي التي ذكر فيها ان «دولة الامارات هي التي ترفض الدخول في حوار جدي وفي مفاوضات مباشرة»، إن هذه التصريحات بما تحتويه من مغالطات تدخل في نطاق توزيع الأدوار بين المسؤولين الايرانيين الذين دأبوا على الادلاء بتصريحات متناقضة لتغطية الهدف الحقيقي لايران وهو تكريس احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وأشار المصدر الى «ان دولة الامارات كانت طوال العامين الماضيين تدعو الى حوار سلمي مباشر لحل قضية الجزر الثلاث وفق القوانين والاعراف الدولية، لكن ايران رفضت طوال الوقت الاعلان حتى عن قبولها بمبدأ الحوار حول الجزر الثلاث وأصرت على ان يقتصر الحديث عن الأوضاع الادارية لجزيرة أبو موسى.

وقال المصدر «ان هذا لا يعني ان ايران هي التي وضعت شروطا مسبقة للحوار فقط، بل انها أرادت حسم نتيجة الحوار قبل ان يبدأ من خلال جعل موضوع السيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى غير قابل للنقاش».

٠٣٦٥



واضاف المصدر ان «الامارات رفضت ان تجر الى هذا الفخ لان من شانه الاعتراف ضمنا بسيادة ايران على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، فضلا عن إضعاف موقفها التفاوضي بشان جزيرة أبو موسى التي جاء احتلالها متزامنا مع احتلال الجزيرتين المشار اليهما».

وقال المصدر «ان ايران لم تعلن حتى الآن قبولها بالحوار حول الجزر الثلاث، وان اقصى ما تقبل به هو بحث بعض القضايا الادارية في جزيرة أبو موسى، وهي قضايا تعتبرها الامارات نتائج للاحتلال ولا تمثل جوهر النزاع.

وقال المصدر «ان لجوء الامارات لمحكمة العدل الدولية هو في الواقع استمرار لرغبة الحوار التي ابدتها الامارات دائما، فعرض الأمر على محكمة العدل الدولية هو حوار قانوني بحضور محكمين دوليين، ولو ان ايران حريصة على الحوار كما يدعي مندوبها في الأمم المتحدة لما رفضت ان تعرض القضية على المحكمة الدولية».

واستغرب المصدر في ختام تعليقه قول خرازي بأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تشكل جزءا من الأراضي الايرانية منذ زمن بعيد. وقال: ان تاريخ الاحتلال الايراني للجزر الثلاث تاريخ معروف، وانه لو كان لدى ايران أي وثائق تثبت ملكيتها للجزر الثلاث لما ترددت بعرض الأمر على المحكمة الدولية.

وكان خرازي قد ذكر ان «العرض الذي تقدم به وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي بمواصلة المباحثات في طهران من دون شروط لا يزال قائما». لكنه أكد في الوقت نفسه ان «جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تشكل جزءا من الأراضي الايرانية منذ زمن بعيد».

وانتقد ممثل ايران «الموقف التصعيدي» الذي تتخذه الامارات حيال هذا الملف، ورأى ان هذا الموقف «ليس في صالح الامارات على المدى الطويل ولا في مصلحة المنطقة».

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٧ اكتوبر ١٩٩٤

حتى لا تبحر الجزر أبعد من لاهاي

● النزاع الإماراتي - الإيراني حول الجزر الثلاث دخل مرحلة جديدة مع نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية

يوحي كلام وزير الخارجية الاماراتي راشد عبد الله النعيمي أمام الأمم المتحدة، ان الهموم الاقليمية في دولة الامارات أكثر أهمية من الهموم الداخلية أو انها مترابطة ومتداخلة الى مرحلة يصعب معها فصلها أو تحجيمها. فالاماراتيون يتوقون الى منطقة هادئة ومستقرة ومجردة من التهديدات لكي يتمكنوا من مواصلة مشاريعهم. لكن الكلام الايراني لا يشجع على ذلك، بل انه يزيد الأزمات تعقيدا ويدفعها الى مجالات جديدة لم تكن في بال أحد.

كان من الممكن ان تكون قضية الجزر الثلاث قضية بسيطة لو انها قضية معزولة. لكن الواضح انه لا يمكن النظر اليها إلا من خلال وضع سياسي عميق. ولعل جزيرة «أبو موسى» ابرز دليل على ذلك. فقد كانت في أيام الشاه عنوانا لمطالب ايران، واصبحت في ايام الثورة عنوانا لقراراتها. فالتردد السابق أو سياسة توزيع السيادة بين مخفر للشرطة تملكه الشارقة، وثكنة للجيش تملكها ايران، انتهت الآن الى سيادة ايرانية كاملة في قلب دولة مستقلة.

بالطبع ليس سهلا على دولة صغيرة مثل دولة الامارات ان تقاوم التيار الجارف اذا تجمع زخمه. لكنها حاولت وتحاول. ويمكن القول انها نجحت في ابعاد النار عن الفتيل، مع انها صاحبة الحق. ومع ان غالبية الدول ان لم تكن كلها تؤيدها في هذا الموقف.

القضية الآن في طريقها الى محكمة العدل الدولية، ويمكن ان تذهب ابعد من ذلك، ما دامت ايران ترفض بحث جوهر الخلاف وهو موضوع السيادة على الجزر. والغريب ان القيادة الايرانية لا ترفض التفاوض فقط بل التحكيم ايضا، مع انها لجأت الى محكمة العدل الدولية وقبلت احكامها في قضايا نزاع اخرى، كان الحكم فيها لصالحها. وما فعلته دولة الامارات فعلته الدول الخليجية الأخرى من بعدها، فلم تطلب نقل الخلاف الى لاهاي إلا بعد ان رفضت ايران الاستجابة لمناشداتها المتكررة بوجوب حل قضية الجزر بالطرق السلمية، وتحديدا عبر المفاوضات المباشرة.

في مطلق الحالات ليس أمام دولة الامارات سوى هذا الخيار ولو انه وصل الى حد من الجدل العقيم مع ايران التي تصر على ان المشكلة غير موجودة. وإذ يقول النعيمي هذا الكلام فانه يحاول قبل كل شيء ان يفهم ايران، ان بلاده لا تريد ايجاد بؤرة توتر جديدة في المنطقة. وان كل ما تطمح اليه هو استعادة حقوقها التاريخية المشروعة في الجزر الثلاث، وليس بمنطق القوة بل بأحكام القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة.

وفائي دياب



المصدر : العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١٠ / ١٩٩٤

قضية قومية

عندما وقف وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي خطيباً امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ،مقترحاً باسم بلاده تأسيس «منتدى للثقة الخليجية» بهدف استعراض واعداد خطوات لبناء الثقة بما يتفق مع متطلبات المنطقة،تبادر الى اذهان البعض ان هناك سياسة ايرانية جديدة اكثر واقعية تجاه متطلبات حسن الجوار في المنطقة الخليجية الحساسة.



وليد أبو ظهر

ولكن اذا كانت طهران قد اعتادت على ان يكون كلامها في اتجاه وفعلها في اتجاه اخر... واذ كان البعض يحلو له ان يعتبر ان هذا التناقض نتيجة صراع بين صقور وحمائم داخل النظام الايراني ، فان واقع الامر يؤكد ان القضية لا تعدو كونها تقاسم ادوار. وان ما يصدر عن دوائر الخارجية الايرانية ليس إلا كلاماً، «مدهوناً» بالدبلوماسية لتحسين صورة النظام الايراني.

وهذا الحكم ليس اتياً من فراغ ، ففي اليوم نفسه الذي سمعنا فيه كلام ولايتي «الدبلوماسي» سيرت ايران خط طيران منتظماً الى جزيرة ابو موسى الاماراتية المحتلة مع شقيقتيها طنب الكبرى وطنب الصغرى ، في محاولة جديدة لفرض سيادة «الامر الواقع» على هذه الجزر وبعد شهور قليلة من تعيين حاكم عسكري ايراني لجزيرة ابو موسى.

ولاشك ان هذا الاجراء الايراني الجديدة يمثل انتهاكاً جديدا لحقوق الامارات التاريخية والقانونية في الجزر ،لكنه في الواقع لا يعكس الا مظهراً من المظاهر الرئيسية للازمة وهي الاحتلال ، وهذا ما ادركته دولة الامارات.

فايران تحاول تجزئة الازمة الى ازمات جانبية في محاولة منها لاستدراج الحكومة الاماراتية الى مفاوضات جزئية تتناول «المظاهر» وتتجنب الجوهر ، لكن ابوظبي ادركت الهدف الايراني فتجنبت الدخول في جدل حول المظاهر واصرت على

بحث جوهر الازمة ، من طريق اللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، لاستعادة حقوقها التاريخية والقانونية في الجزر.

ولابد من الاعتراف ان دبلوماسية الامارات لم تستفزها الخطوات التصعيدية الايرانية ،ولم يتغير موقفها المتمثل في ايجاد حل سلمي وقانوني لقضية احتلال الجزر الثلاث التي تمثل وحدة واحدة لايمكن البحث فيها، الا ضمن اطار واحد هو اطار السيادة وفق الوثائق التاريخية والقانونية المتعلقة بهذه المسألة ، اما ما يتم اتخاذه من اجراءات وما يتم ارتكابه من انتهاكات فانه لا يشكل سبباً يدفع الامارات للتخلي عن موقفها الرافض للمفاوضات الا اذا قبلت ايران بحث موضوع السيادة على الجزر.

ولايثير دأب ايران على استفزاز الامارات علامات تعجب. فالامارات تمثل تاريخياً حصنا عربيا حصيناً في تلك المنطقة الحساسة ، وقائدها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان احد رموز القومية العربية وصاحب اول وحدة عربية ناجحة في التاريخ العربي المعاصر..اي انه يمثل النقيض للمطامع الفارسية في المنطقة.

وغني عن القول ان ايران تطمع في موطأ قدم على الشاطيء العربي للخليج.وما احتلالها للجزر الثلاث إلا عملية تسلل لتحقيق هذا الهدف..ولذلك فان القضية ابعد ما تكون قضية الامارات وحدها، بل اكبر من ان تكون قضية المنطقة الخليجية وحدها. انها قضية كل العرب ممثلين بجامعة دولهم.

ان دول المنطقة قادرة على حماية عروبتها ودولة الامارات حصن متقدم في السور العربي، لكن ذلك لا يعني ان يعتزل بقية العرب الانغماس في المشكلة.

فدولة الامارات التي كانت في المقدمة، عند خوض اي قضية قومية عربية ، لايجوز ان تترك وحيدة في مواجهة الغطرسة الايرانية. فالعمل الجماعي العربي مطلوب حتى تفهم ايران جيدا ان كل دعاويها بشأن حسن الجوار والسلام في المنطقة وبناء الجسور مع العرب ، لن تجديها فتيلا اذا لم تعد الحق الى اصحابه ، واعادة الجزر الى اصحابها الشرعيين .

المطلوب من ايران نفسها قبل ان تتحدث عن منتدى للثقة الخليجية ، ان تثبت انها اهل للثقة ، وبعدها يجري الحديث في التفاصيل .

فدولنا العربية ، سواء في الخليج او المشرق او المغرب ، ليست هي التي استفزت ايران ، ولاهي التي صدرت اليها الارهاب ، وليست هي التي وضعت نفسها في مواجهة الدولة الايرانية . فمن ارتكب الخطأ يتحمل مسؤولية اصلاحه ، ولانعتقد ان الدول العربية تحمل في نفسها « عقدة » ازاء التعامل السلمي مع ايران اذا حرصت الاخيرة على ازالة « عقدة الارهاب » والتطلع الى فرض الهيمنة الاقليمية .

فقضية الجزر ، وهذا ما يجب ان تفهمه ايران جيدا ، قضية قومية عربية ، والقائد العربي زايد بن سلطان ليس وحيدا في معركته لاستعادة الوجه العربي للجزر الثلاث .



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ اكتوبر ١٩٩٤

مصدر مسؤول في الامارات لـ«المجلة»:

لن نستدرج للخيار العسكري ونصر على المساعي السلمية لاستعادة الجزر

ابو ظبي - «المجلة»

باتجاهين متعاكسين اخذت قضية الجزر الاماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى منحى تصعيديا.

ففي الوقت الذي صعدت فيه دولة الامارات جهودها السلمية من مناشدة ايران القبول بحوار سلمي الى اتخاذ مبادرة لعرض الخلاف على محكمة العدل الدولية، اتجهت ايران لتصعيد موقفها المتشدد الرافض لاي بحث في موضوع السيادة على الجزر والتلويح بالخيار العسكري في اطار ما وصفته «الدفاع عن السيادة الازلية لايران على الجزر».

«المجلة» استفسرت من مصدر مسؤول في دولة الامارات عن افاق التصعيد السلمي الاماراتي وعن احتمالات التهديد العسكري الايراني فقال:

- نحن اعلنا اننا نعمل على ايجاد حل سلمي لنزاعنا مع ايران حول الجزر الثلاث. وقلنا اننا سنستخدم في ذلك كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة بدءا من الحوار الثنائي ومرورا بالتحكيم القانوني وانتهاء بالأمم المتحدة. والمبادرة الاماراتية التي تستهدف عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية هي جزء من الاليات السلمية التي نأمل في الاحتكام لها للوصول الى حل عادل يضمن حقوقنا التاريخية في الجزر الثلاث.

● **ولكن كيف تنظرون الى ما تناقلته وكالات الانباء عن تلويح ايران بالخيار العسكري؟**

- الامارات لن تستدرج الى هذا المجال. فقد اعلنا منذ البدء ان اختياراتنا اختيارات سلمية. ونحن نتعامل مع هذه المسألة بنفس طويل، ولن تجدي اي محاولات لاستفزازنا وجرنا الى ميدان لا يتفق مع توجهاتنا السلمية وقدراتنا الدفاعية.

اما اذا كان هدف التلويح بالخيار العسكري هو ثني الامارات عن مساعيها السلمية وتحركاتها الديبلوماسية الرامية لاستعادة حقوقها في الجزر، فان سياسة التهديد لن تجدي شيئا، لان القوة العسكرية الايرانية حتى عندما كانت في اوجها لن تثن الامارات في اي مرحلة من المراحل عن المطالبة بحقوقها في الجزر الثلاث.

● **تحدثت وسائل الاعلام الايرانية مؤخرا عن استعداد عسكري اماراتي مدللة على ذلك بما زعمته عن قيام محطات التلفزيون الاماراتية ببث مسيرات عسكرية؟**

- الحقيقة ان هذا الامر لا يستحق الرد، وهو مثير للاستهجان والاستغراب، فنحن بلد مفتوح واستقبال المحطات التلفزيونية الاماراتية متاح لا للمقيمين في دولة الامارات فحسب وانما عبر الاقمار الصناعية ايضا، ولو كان هناك ما يشير الى تلك المزاعم من قريب او بعيد لما توانت اجهزة الاعلام الغربية عن التقاطه وبثه. لكن يبدو ان هذه المزاعم هي جزء من السيناريو التصعيدي لبعض الجهات في ايران.

● **غالبا ما اعتبرت ايران ان مطالبة الامارات بالجزر الثلاث جزء من مخطط ترعاه الولايات المتحدة وان هذه القضية هي قضية مفتعلة الهدف منها خلق ذريعة للاعتداء على ايران، كيف تردون على ذلك؟**



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٥

التناقض الايرانى

بقلم : جلال دويدار

تعودنا منذ وقت طويل ان نسمع من طهران الشىء وعكسه فى نفس الوقت .

إن التناقض الذى تتسم بـه تصريحات المسئولين الايرانيين وما اكثرهم إن دل على شىء فإنما يدل على اتساع رقعة الصراعات والتيارات التى تحكم التصرفات والاتجاهات السياسية داخليا وخارجيا . ومن المؤكد أن مثل هذه الأمور لابد وان تهز الثقة وتثير الحذر فى التعامل مع نظام « الملالى » الذى يحكم ايران .

ومن ناحية اخرى فإن النزعة العدوانية والتعالى والرغبة فى الهيمنة والسيطرة من العوامل التى تدفع بالمجتمع الدولى ودول منطقة الخليج والشرق الاوسط إلى الشك فى نوايا وتوجهات حكام ايران . انهم يزعمون الالتزام بشريعة الاسلام السمحة بينما افعالهم وسلوكياتهم خاصة فى تعاملاتهم مع الدول الاسلامية والعربية تتعارض وتتنافى مـع روح ومبادىء ديننا العظيم .

• • •

لقد اعلنت مصر مرارا وتكرارا وبالاسلوب الحضارى العملى سعيها إلى اقامة علاقات طيبة طبيعية مع كل دول العالم . تقوم على الاحترام المتبادل والثقة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

وخلال سنوات حكم الرئيس حسنى مبارك أصبحت هذه المبادىء من ركائز السياسة المصرية وهو ما ادى إلى ارتفاع مكانة مصر اقليميا ودوليا وحرص العالم على احترام مواقفها والاهتمام بتقديم كل مساعدة ممكنة لها خاصة فى المجال الاقتصادى .

ولا تفرق السياسة المصرية فى علاقاتها وفق هذه الثوابت والمعايير بين شرق وغرب وإن كانت علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية لها خصوصيتها بحكم الانتماء العرقى والدينى والثقافى .

من هذا المنطلق رفضت مصر دائما التصريحات العدائية ومحاولات التدخل فى شئونها من جانب « الزمرة » الحاكمة فى طهران رغم ان الظروف كانت مهيأة دائما لبناء علاقات طبيعية بين مصر الأزهر منارة الاسلام وبين ايران الشيعة لصالح وحدة المسلمين .

• • •

إن ما يؤكد تناقض المواقف الايرانية تجاه مصر تلك التصريحات التى تصدر من وقت لآخر عن المسئولين الايرانيين . اخر هذه التصريحات ما جاء على لسان على ناطق نورى رئيس مجلس الشورى الايرانى حول عدم وجود اى عوائق تحول دون اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وايران . وقبل صدور هذا التصريح بعدة ايام قرأنا تصريحات الحاكم التنفيذى لايران الرئيس رافسنجانى يعلن أن بلاده لن تقيم علاقات مع مصر وأمريكا واسرائيل . أعلن هذا المسئول الايرانى هذا الكلام وكانه يتحدث الى نفسه دون أن يضع فى اعتباره أن مصر هى الأخرى ليست مهتمة على الاطلاق باقامة علاقات مع دولة على مثل هذا المستوى من الفكر والسلوك « والجليطة » السياسية .

وليس ما صدر عن حجة الاسلام على ناطق والرئيس رافسنجانى سوى صورة مستمرة لما ذكرت عن صراعات القوى وتناقضات وعدم استقرار السياسة الايرانية .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٤

• • •

إن ما يحدث مع مصر على مستوى التصريحات يختلف عما حدث ويحدث مع دولة الامارات العربية الشقيقة الجارة لدولة ايران . لم يحترم « ملالى » طهران حرمة الجيرة . استغلوا حرص دولة الامارات على الاخوة الاسلامية وعدم توقع الغدر من جانب دولتهم الكبيرة في منطقة الخليج ، فقاموا بالاستيلاء على الجزر العربية الثلاث .. طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى .

ومنذ عشرة ايام وفي اطار التناقض الايراني أعلن آية الله احمد جناتي ـ وهو من كبار « ملالى » النظام الحاكم في طهران ـ في خطبة الجمعة استعداد بلاده لعقد محادثات مع دولة الامارات المتحدة حول الخلاف المتعلق بالجزر العربية الثلاث !!

وكان مجلس الجامعة العربية الذى عقد في القاهرة اخيرا قد أعلن رفضه للاجراءات الايرانية في الجزر الثلاث مطالبا بعودتها الى دولة الامارات .. كما سبق واتخذ مجلس التعاون الخليجي عدة قرارات حول ضرورة استعادة الجزر العربية الثلاث وتأييد حقوق دولة الامارات .

وبينما يتحدث هذا المسئول الايراني عن حل الخلافات سلميا تناقلت وسائل الاعلام العالمية انباء منذ أيام عن قيام ايران بالعمل على تغيير التركيبة السكانية في جزيرة ابو موسى العربية كما تشير انباء أخرى إلى لهجة التهديد التى بدات تظهر في بعض الصحف الايرانية حول هذه القضية .

وهنا لابد وأن نشيد بشجاعة دولة الامارات وقيادتها في مواجهة هذه التهديدات واصرارها على التمسك بحقوقها في هذه الجزر الثلاث وسعيها إلى ايجاد حل سلمي وفقا للمبادىء والشرعية الاسلامية والدولية .

إننا كعرب نرفض هذا الأسلوب (الهمجى) من جانب ايران ونعرف كيف ندافع عن حقوقنا .. ولكننا نتمنى ان يجيء اليوم الذى يعود فيه العقل والمنطق الى السلوك الايراني وأن تتوافق افعاله مع مبادىء الاسلام الصحيحة التى تقوم على الأخوة والتضامن والتكافل والعدالة ونبذ العدوان .



لبنان يؤيد عرض قضية الجزر الإماراتية على محكمة العدل

أبوظبي: «الشرق الأوسط»

اعرب لبنان امس عن تأييده لموقف الامارات بشأن عرض قضية جزره الثلاث التي تحتلها ايران على محكمة العدل الدولية. جاء ذلك خلال اجتماع سيف سعيد بن ساعد وكيل وزارة الخارجية الاماراتي امس مع جورج حبيب سيام سفير الجمهورية اللبنانية لدى دولة الامارات.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٤

قررت اللجوء للتحكيم الدولي

الامارات ترفض تكريس احتلال ايران للجزر الثلاث

اكدت الامارات العربية المتحدة في الاسبوع الماضي حرصها على استعادة الجزر الثلاث التي تحتلها ايران ورفضها لتكريس الاحتلال العسكري كوضع قائم مشددة على عدم تنازلها عن سيادتها وحقوقها المشروعة دوليا. مهما طال أمد الاحتلال.

وكانت قضية الجزر الاماراتية موضع مداولات واسعة اثناء اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة حيث نشطت الدبلوماسية الاماراتية، لتطلق مبادرة لاثارة القضية على اعلى المستويات.

فقد اعلنت الامارات عن استعدادها التام للإحتكام الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتسوية النزاع مع ايران حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى واكدت الامارات التأكيد ان سياستها ترتكز على الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومبادىء حسن الجوار والتعايش السلمي.

وقد لاقت مبادرة الامارات تاييدا من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والصديقة والغالبية العظمى لدول العالم التي رحبت بالخطوة الاماراتية اثناء اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة.

ويأتي لجوء الامارات لمحكمة العدل الدولية استمراراً لرغبة الحوار التي ابدتها دائماً ولدعوتها التوصل الى حل سلمي لقضية الجزر. لكن السلطات الايرانية مازالت تصر على التعنت ورفض اي حل مؤكدة اطماعها التوسعية وتشبثها باحتلال هذه الجزر الاماراتية بالقوة. وقد قامت طهران مؤخراً بانتهاك جديد لسيادة الامارات باعلانها تسيير خط جوي بين بندر عباس وجزيرة ابوموسى علما انه عندما غزت ايران ابو موسى عام ١٩٧١ لم يكن على الجزيرة اي مواطن ايراني.



أبو ظبي: «رسالة» دولية الى ايران

أبو ظبي - «الوسط»

في ذروة الأزمة التي أثارها العراق بحشد قواته على الحدود مع الكويت تلقى رئيس دولة الامارات العربية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رسالة من الرئيس بيل كلينتون تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين. لكن مصادر ديبلوماسية قالت ان توقيت الرسالة يكتسب أهمية خاصة لجهة التزام المجتمع الدولي امن واستقرار المنطقة. واكدت هذه المصادر ان التحرك الدولي لمواجهة الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت يشكل رسالة مفادها ان الاخلال بأمن المنطقة «غير مسموح به» وأن هذه الرسالة المباشرة الموجهة الى بغداد تعتبر رسالة في الوقت نفسه الى مختلف القوى التي تثير الشكوك حول نياتها التوسعية في المنطقة.

وكانت ايران صعدت أخيراً لهجتها العسكرية ضد الامارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي تساند أبو ظبي في مطلبها استعادة سيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها ايران في العام ١٩٧١.

وقالت المصادر ان على ايران أن تفهم «الرسالة» الأخيرة التي وجهها المجتمع الدولي الى نظام صدام حسين. واشارت في هذا الصدد الى أن الولايات المتحدة تتبنى سياسة شاملة حيال المنطقة تقوم على مبدأ «الاحتواء المزدوج» للعراق وايران باعتبارهما يشكلان مصدرين لتهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وتوقعت المصادر ان تعزز التطورات الأخيرة في المنطقة موقف الامارات السلمي، وربما تسهم في خلق ظروف جديدة في النزاع بين أبو ظبي وطهران حول الجزر إذا تفهمت ايران الدروس والعبر الجديدة التي أوجدها الحشد العسكري العراقي على حدود الكويت.

وقالت ان التأييد الدولي الذي حظيت به الكويت في مواجهة التهديدات العراقية ينسحب على جميع دول المنطقة التي تتعرض لتهديدات مماثلة أياً كان مصدرها.

مخاوف ايرانية من هجوم أمريكي محتمل على الجزر المتنازع عليها مع الامارات

طهران - ر - حذر احمد الخمينى ابن الزعيم الايرانى الراحل آية الله الخمينى من ان حشود القوات الامريكية فى منطقة الخليج تهدد امن ايران مشيرا الى ان واشنطن قد تشن هجوما على الجزر الثلاث - حزر موسى وطنب الصغرى والكبرى - المتنازع عليها بين ايران والامارات.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفد إيراني إلى بغداد السبت

ولايتي: نرفض نقل الجزر إلى محكمة العدل الدولية

طهـــران - ا.ف.ب: اعلن وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي ان وفدا من وزارة الخارجية الايرانية سيقوم السبت المقبل بزيارة الى بغداد.

ونقلت صحيفة «هامشهري» الايرانية امس عن ولايتي قوله ان «تحديد موعد زيارته الى العراق سيتم في ختام محادثات «الوفد الايراني في بغداد».

ويتوقع ان يحدد الوفد ايضا «اطار المحادثات المقبلة المتعلقة بأسرى الحرب وزيارة مواطني العراقي الى ايران وبالعكس».

واكد ولايتي ان ايران تعارض طرح ملف الخلاف بينها وبين الامارات العربية المتحدة حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج على محكمة العدل الدولية. وقال «ان هذا الامر يتطلب موافقة الطرفين ومن الطبيعي ان تعارض ايران ذلك».

إيران ترفض احالة نزاع الجزر على محكمة العدل

■ طهران - أ ف ب - أعلن وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي ان بلاده تعارض احالة النزاع على الجزر مع دولة الامارات، على محكمة العدل الدولية. ونقلت صحيفة «هامشهري» الايرانية أمس عن ولايتي ان «اللجوء الى محكمة العدل الدولية يتطلب موافقة الطرفين، ومن الطبيعي أن تعارض ايران ذلك». وشدد على أن بلاده «لا توافق على تدخل أي دولة أخرى» في النزاع. وقال ان جزيرة ابو موسى «لا يمكن فصلها عن ايران، وإذا كان المسؤولون في الامارات يعتبرون ان اتفاق ١٩٧١ لم يعد مطبقاً فمن الممكن التفاوض لازالة سوء التفاهم». وتابع ان ايران «لا تعقد صفقات مع أحد حول أراضيها».

وكانت الامارات عرضت احالة النزاع على جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى التي تحتلها ايران، على محكمة العدل، وأكدت استعدادها للقبول باي حكم.

وأكد ولايتي ان وفداً من وزارة الخارجية الايرانية سيزور بغداد السبت «لاطلاق المحادثات» بين العراق وايران.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٤



منطقة الخليج ككل ، لا الكويت وحدها ، تحتاج إلى تدبيرات سياسية وعسكرية واقتصادية ومشروعات طويلة المدى لتكفل لنفسها السلامة ، على مرور الايام والسنين ، وتغير الموازين ، واختلاف الطامعين من خارج المنطقة . صحيح ان التدخل الدولى المتمثل فى امريكا وانجلترا وغيرهما من الدول المتحالفة معهما يحمى دول المنطقة من اعتداءات الطامعين . العراقيين والايرانيين الآن . وفيما بعد يمكن أن يظهر طامعون آخرون ، قريبون منا أو بعيدون عنا . وإذا كانت أمريكا وبريطانيا ومن معهما قد قامتا حتى الآن بتحرير الكويت وايقاف العراق الصدامي عند حده ، إلا ان الثمن الذى دفعته دول الخليج فى المرة الاولى . وما ستدفعه عن قريب فى المرة الثانية ، ثمن باهظ جدا ، لأنه يسدد فاتورة تكاليف شحن المعدات والأفراد . وتحرك الطائرات والسفن من أقاصى الأراضى إلى منطقة الخليج . بحرا وجوا وبرا .

وليس من المعقول أن تظل دول الخليج أسيرة اى من الطرفين . الدول الطامعة كالعراق وايران من جهة . والدول الحامية ذات المصالح الخاصة من ناحية أخرى . ولابد من ان يكون هناك طرف ثالث ، يتصدى للعدوان من ناحية ، ويستغنى عن حماية امريكا وبريطانيا والمتحالفين معهما من ناحية أخرى والبديل الثالث هو البديل العربى . والبديل ليس عسكريا فقط . فالخليج العربى ، بل العالم العربى ككل ، محتاج إلى أوضاع جديدة ، يمكن فى ظلها أن يعمل هذا البديل الثالث الذى نتحدث عنه . فهذا البديل الثالث لا يمكن أن يقوم بالدور الذى يفترض أن تقوم به ، إلا من ارضية مشتركة توفر الأمن والسلام والطمانينة والقوة فيما بين الأطراف العربية التى يمكن أن تشارك فى اقامة هذا البديل الثالث .

فهو يحتاج إلى وحدة الفكر ووحدة السياسة ، والتكامل الاقتصادى ، وتنسيق المصالح ، بحيث تكون الدول المشتركة فيها أقرب ما تكون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم ان الشعوب هنا عربية كلها ، ذات ثقافة واحدة ولغة واحدة وعقيدة واحدة . أما فى أمريكا فهم خليط من كل دول العالم ، بيض وسود وصفر وحمر وسمر الألوان ، وعقائدهم مختلفة اختلاف الأرض والسماء ، وليست لهم حتى الآن ثقافة قومية عميقة الجذور ، مثلما يتوافر ذلك لأمتنا العربية .

وإذا اجتمع وزراء دول إعلان دمشق أول أمس ، وأكدوا فى بيانهم الختامى تأييدهم الكامل لاستقلال دولة الكويت ووقوفهم الحازم إلى جانبها ، وتضامنهم التام فى الحفاظ على أمنها وسلامتها وسيادتها ، فإن ذلك كله ، عمل طيب يعبر عن نية طيبة . وكلنا فى الحقيقة والواقع لا نريد مجرد النيات الطيبة ولا الكلمات الانشائية المعسولة ، بل نريد عملا مبنيا على أسس سياسية واستراتيجية واقتصادية وفكرية حقيقية ، تصلح لتكون سدا منيعا أمام تطلعات الطامعين من أى جهة جاءوا .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤

لماذا تخشى إيران التفاوض حول قضية الجزر العربية؟

■ طلال صالح بنان ★ ■



تقع الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في حلق الخليج العربي.. وتتبوأ موقعا استراتيجيا مهما لسيطرتها على مدخل الخليج العربي.. وتاريخيا، تتبع جزيرة أبو موسى لإمارة الشارقة وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لإمارة رأس الخيمة، التي آلت ملكيتها جميعا، بالتبعية، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، نظرا لانضمام كل من إمارة رأس الخيمة وإمارة الشارقة إلى اتحاد الإمارات العربية، الذي شكل من عضوية الإمارات المتصالحة السبع «أبو ظبي، الشارقة، دبي، رأس الخيمة، أم القوين، عجمان، الفجيرة» عقب استقلالها عام 1971م.. ومع إعلان رغبة بريطانيا بمنح مستعمراتها في الخليج العربي استقلالها وقبل أن تتم انسحاب قواتها من هذه المحميات العربية، تسارع إيران الشاه، في ذلك الوقت، باحتلالها.. وعملت حكومة الملالي، عقب انهيار حكم الشاه، على تكريس الاحتلال الإيراني لتلك الجزر، بفرض سياسة الأمر الواقع.. ورفض أية محاولة، من قبل دولة الإمارات العربية، لإيجاد حل سلمي لمسالة الجزر، يحفظ حق سيادة دولة الإمارات العربية عليها.

وليس هناك أي تفسير للسلوك الإيراني تجاه مسألة احتلال الجزر العربية الثلاث، إلا رغبة حكام طهران بفرض هيمنة فارسية على الخليج العربي.. ومواصلة دور «البوليس» الاقليمي في المنطقة لملء الفراغ، حسب ما كان يدعيه الشاه، الذي شغر برحيل بريطانيا عن المنطقة.. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الموقع الاستراتيجي للجزر، فإن إيران تهدف من جراء احتلالها إلى السيطرة على مدخل الخليج العربي بالتحكم في مضيق هرمز الذي تشترك في السيطرة عليه مع سلطنة عمان.. وهذا يتيح لإيران تهديد خط الملاحة الدولية عبر الخليج، متى أرادت، والتحكم «لوجستيكيا» في إمدادات العالم من نفط الخليج العربي.

وإيران استخدمت هذه الميزة الاستراتيجية للجزر أثناء حرب الثماني سنوات مع العراق، كقاعدة لانطلاق الزوارق الإيرانية التي كانت تعترض السفن المتجهة إلى العراق.. ومضايقة حاملات النفط الكويتي، مما حدا بها في النهاية إلى رفع العلم الأمريكي للحيلولة دون التعرض لها من قبل زوارق البحرية الإيرانية.. وبعد أن استلمت إيران، مؤخرا، غواصتين روسيتين، تعمل الحكومة الإيرانية على أن تتخذ من الجزر قاعدة لأسطولها من الغواصات.

ولا تخفى أطماع إيران الاقتصادية في الجزر.. فالجزر العربية الثلاث تقع ضمن حزام النفط في المنطقة، واحتمالات وجود النفط فيها أو بالقرب من شواطئها كبير جدا.. وفيما يخص جزيرة أبو موسى، هناك اتفاق

مبدئي بين إيران وإمارة الشارقة على اقتسام إنتاج الجزيرة النفطي، حتى تسوية مسألة ملكية الجزيرة بصورة قاطعة مستقبلا.

وإيران منذ احتلالها للجزر العربية عام 1971م، وهي تحاول جاهدة فرض الأمر الواقع وطمس حقوق دولة الإمارات العربية السيادية عليها بحجج واهية أحيانا.. والتلويح بحل عسكرى لها أحيانا كثيرة.

واستراتيجية فرض الأمر الواقع أخذت أشكالا عدة إدارية وقانونية وسياسية وعسكرية وغيرها.. وكل ما تتخذ إيران خطوة لتكريس استراتيجية الأمر الواقع، سرعان ما تتبعها بخطوة أخرى من شأنها تصعيد الموقف والعمل على صعوبة إيجاد حل سلمى للمسألة.. لقد فرضت إيران، بالقوة الجنسية الإيرانية على سكان الجزر العرب.. ورحّلت من رفض منهم القبول بالجنسية الإيرانية عن الجزر.. كما أنها فرضت على الزائرين إلى الجزر، ومعظمهم من سكانها العرب، الحصول على سمة دخول من الخارجية الإيرانية لزيارة الجزر.. كما أنها منعت المدرسين العرب، الذين كانت دولة الإمارات العربية تندبهم للتدريس فى مدارس الجزيرة من الدخول إلى الجزيرة إلا بعد حصولهم على تأشيرة دخول مع رفض ولاية الإمارات العربية عليهم أو الحصول على رواتبهم منها.. كما أن طهران، وتأكيدا على انتهاجها لسياسة الأمر الواقع، فتحت خطا جويا مباشرا بين إيران وجزيرة أبو موسى.. وشرعت مؤخرا فى بناء منشآت عسكرية بالجزر ومحطات لتحلية مياه البحر بها.

وكثيرا ما كانت إيران تجادل بعدم أحقية دولة الإمارات العربية فى المطالبة بالجزر، مما يتناقض مع اعتراف طهران بأبى ظبى وتبادلها للتمثيل الدبلوماسى معها.. وبدلا عن ذلك أبدت إيران استعدادها فى التفاوض مع كل من الشارقة ورأس الخيمة.. متجاهلة السلطة الاتحادية التى أوجدها اتحاد الإمارات العربية المتحدة والتى تمتلك سلطة الاهتمام بمصالح أعضاء الاتحاد نيابة عن أعضائه.. ففى كل الأنظمة الاتحادية تخول السلطة الاتحادية إدارة قضايا السياسة الخارجية مع الأطراف الأجنبية، نيابة عن أعضاء الاتحاد.. ولا تخفى نية طهران السيئة فى إثارة الفرقة بين السلطة الاتحادية فى أبو ظبى وبقية أعضاء الاتحاد.. خاصة إمارتى رأس الخيمة والشارقة اللتين تتبعهما الجزر تاريخيا.

وطهران تحاول دائما التهرب من أية محاولة للتفاوض مع دولة الإمارات العربية حول مستقبل الجزر وإيجاد حل سلمى يضمن استعادة السيادة العربية عليها ويساهم فى تحسين العلاقات العربية الإيرانية.. فمجرد إثارة القضية يسبب لحكام طهران حساسية خاصة.. وتزداد طهران توترا وعصبية إذا ما حاولت الإمارات العربية المتحدة الاستعانة بمجهودات ودعم اشقائها العرب للتخلص من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث.. كما عبرت إيران عن جام غضبها لمحاولة دولة الإمارات العربية تدويل القضية والاستعانة بمحكمة العدل الدولية للبت فى مسألة إدعاء إيران بملكيتها للجزر وتكريس احتلالها لها، وما كانت إيران لتغضب لو أنها تمتلك من الوثائق التاريخية الدامغة.. والحجج القانونية القوية، ما تستطيع أن تدفع به ادعاءاتها فى ملكية الجزر.. فى الوقت الذى تبدو فيه الإمارات العربية واثقة من أن حكم المحكمة سيدعم أحقيتها بملكية الجزر الثلاث وسينهى احتلال إيران لها.

وتلويح إيران، هذه الأيام، باستخدام الخيار العسكرى، إنما يعكس إفلاس السياسة الخارجية وعدم قدرتها على التصدى للهجوم الدبلوماسى العربى.. أكثر من القول بجديتها فى حسم المسألة لصالح الجانب الإيرانى.. كما أن هذا التشنج الإيرانى لن يردع العرب عن مواصلة كافة الجهود الكفيلة بإعادة السيادة العربية إلى كل تراب عربى محتل.. وعلى العرب أن يفهوا طهران أن العرب لن يتوانوا عن طرق جميع الأبواب، حتى الضيقة منها، فى سبيل الدفاع عن الحقوق العربية.

☆ أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

من الحياة

الامارات وايران

■ حسناً فعلت دولة الامارات العربية المتحدة في اللجوء الى المحافل الدولية ومحكمة العدل في لاهاي للبت في قضية الجزر العربية التي احتلتها ايران في غفلة من الزمن، وأصرت على موقفها المتعنت رافضة مجرد البحث في حل سلمي ينهي الأزمة ويزيل التوتر في المنطقة ويمهد لفتح صفحة جديدة من العلاقات الخليجية - الايرانية بشكل خاص والعلاقات العربية - الايرانية بشكل عام.

فهذه القضية تعتبر مؤشراً خطيراً الى مطامع ايران التوسعية وأهدافها المبيتة ضد دول الخليج والدول العربية، والتي أخذت أشكالاً متعددة منذ عهد الشاه التسلطي الى العهد الحالي الذي يحاول تصدير الثورة بشكل أو بآخر.

ولا يمكن لأحد ان يطالب الامارات بالتخلي عن حقوقها المشروعة ومطالبتها بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى لأن أي تنازل سيتبعه تنازلات أخرى وتفتح شهية ايران للمطالبة بالمزيد، على رغم انها ليست بحاجة الى مزيد من الأراضي ولا الى ثروة جديدة تضاف الى ثرواتها الطبيعية والنفطية.

ومع ان دولة الامارات لجأت الى الحكمة وضبط النفس، فإن ايران ما زالت تصعّد من لهجتها وترسل التهديد تلو الآخر مستغلة انشغال دول الخليج بخطر النظام العراقي وتهديداته المستمرة. كما ان دول مجلس التعاون الخليجي فتحت الباب على مصراعيه مرات عدة أمام الحوار البناء مع ايران لحل هذه الأزمة، الا ان ايران كانت تغلقه وتصر على موقفها لا سيما بالنسبة الى الانتهاك الأخير لسيادة الامارات على نصف جزيرة أبو موسى، وتقيم المزيد من المنشآت العسكرية والمطارات والمواقع التي تهدد أمن الخليج.

وعمدت ايران كذلك الى تعزيز ترسانتها العسكرية وشراء الأسلحة والطائرات والصواريخ المتطورة على حساب رفاهية شعبها ومشاريع التنمية الاقتصادية والسلمية التي تعود بالخير على الجميع اذا ما أديرت بشكل عقلاني وموضوعي. والمؤسف ان هذا الانفاق العسكري الضخم يقابله تدهور اقتصادي داخلي وتزايد الشكاوى من الغلاء والتضخم وانهيار قيمة العملة الايرانية، الأمر الذي ينعكس سلباً على حياة المواطن العادي الايراني وهو أخ وشقيق شحن بالعداء



المصدر : .... الحياة اللندنية

التاريخ : ٧ ٢ ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكل مـا هو عـربي، حـتى ان الايرانيين رفضـوا بعـد سـقـوط الشاه اطلاق تسمية الخليج الاسلامي لحل الاشكال القائم حول ما يطلقون عليه اسم الخليج الفارسي وهو عربي تاريخاً وواقعاً.

ان العرب مدعوون الى الوقوف مع دولة الامارات العربية المتحدة ومساندة طلبها بالتحكيم الدولي وافهام ايران بأن المجال ما زال مفتوحاً أمام حل حبي يزيل فتيل انفجار وشيك بعد التهديد الايراني باللجوء للقوة. ولكن هل ينتصر صوت العقل وتسود مبادئ الاسلام الداعية للسلام والمحبة والتآزر والتعاون بين المسلمين؟ بكل أسف، ليس في الأفق الآن أي بارقة أمل بتحقيق هذا الهدف السامي.

●●●

● **لقطة:**

من جواهر لال نهرو الى كل «زعيم»:

واجبنا نحن الزعماء ان نبث بين الشعب روح الأمل والتفاؤل. فإن الشعوب الضعيفة المقهورة لن تنتصر ما بقيت يائسة متشائمة، ولكن لا سبيل الى ذلك الا اذا ضرب الزعماء الأمثال على انهم في المقدمة والطليعة جرأة وتضحية وإقداماً.

عرفان نظام الدين



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حمدان بن زايد بدأ اتصالاته في لندن

ملف الجزر أمام اللجنة الإماراتية ـ البريطانية

ابوظبي: من تاج الدين عبد الحق

رغم الطابع الفني لاجتماعات اللجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وبريطانيا والمقرر ان تبدأ في لندن غدا، إلا ان الاوساط الدبلوماسية في الامارات تعلق عليها اهمية خاصة.

وتشير هذه الأوساط الى ان ترأس الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية للجانب الاماراتي في اجتماعات اللجنة يعطي لها بعداً سياسياً متميزاً. وطبقا لتلك الأوساط فان الشيخ حمدان بن زايد هو الذي يتولى منذ أكثر من ثلاثة اعوام ملف الجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران، وهو الذي يقود التحرك الدبلوماسي الاماراتي الذي نجح أولا في استقطاب تأييد دولي واسع لموقف الامارات الداعي الى اجراء حوار لايجاد حل سلمي لقضية الجزر والذي يكرس نجاحه الآن من خلال سعيه الى كسب تأييد جديد لدعوة الامارات الى عرض القضية على محكمة العدل الدولية بعد ان فشلت مساعي الامارات لاقناع ايران بفكرة الحوار السلمي الثنائي.

من هذا الباب تأتي اهمية زيارة الشيخ حمدان ومحادثاته في العاصمة البريطانية. ولا شك ان بريطانيا التي اعلنت بوضوح انها تؤيد موقف الامارات بايجاد حل سلمي للنزاع حول الجزر الثلاث، هي اقرب الدول الغربية لفكرة عرض النزاع على المحكمة الدولية، خاصة ان لبريطانيا تاريخا طويلا في المنطقة يجعلها على معرفة دقيقة بخلفيات النزاع حول الجزر الثلاث والظروف التي أدت الى احتلالها.

وقد بدأ الشيخ حمدان اتصالاته في لندن ومن المتوقع ان يلتقي المسؤولين في الخارجية البريطانية اليوم قبل بدء اعمال اللجنة غدا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥-٤-١٩٩٤

هيرد أبلغ حمدان بن زايد قلق بريطانيا من تصرفات ايران

□ لندن - من سمير ناصيف:
□ أبو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ قال ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية لـ «الحياة» امس ان وزير الخارجية دوغلاس هيرد أبلغ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة لدى اجتماعهما في لندن «ان بريطانيا قلقة من تصرفات ايران حيال الجزر الثلاث وفي الخليج عموماً». وأوضح انه أكد للشيخ حمدان تأييد بريطانيا لموقف دولة الامارات في نزاعها مع ايران عموماً وفي شأن أبو موسى واحالة النزاع على الجزر الثلاث الى محكمة العدل الدولية خصوصاً.

وفي المقابل شكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات بريطانيا على «موقفها الصلب الاخير من الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية اذ ارسلت قواتها بسرعة متناهية وساعدت مع القوات الحليفة في ضبط الامور».

وأشار الناطق الى تأييد الجانبين لقرار مجلس الأمن الرقم ٩٤٩ بهذا الشأن.

وينتظر ان تبدأ في لندن صباح اليوم اجتماعات الدورة الـ ١٤ للجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين دولة الامارات وبريطانيا في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. ويترأس الشيخ حمدان الجانب الاماراتي والوزير دوغلاس هوغ الجانب البريطاني ما يعطي هذه الاجتماعات المزيد من الأهمية. وبعد ذلك سيجتمع الوزير الاماراتي مع هوغ في غداء عمل.

ويتولى الشيخ حمدان منذ اكثر من ثلاثة اعوام ملف الجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران وقد نجح في استقطاب تأييد دولي واسع لموقف بلاده الداعي الى حل سلمي عن طريق التحكيم الدولي.

وحضر اجتماع هيرد والشيخ حمدان السيد عيسى صالح القرق سفير دولة الإمارات العربية في لندن واندرو غرين مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط وطوني هاريس سفير المملكة المتحدة في الامارات.

وأشاد هيرد في بداية الاجتماع بالقيادة «الحكيمة» للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة و«ما حققه من انجازات كبيرة ونهضة شاملة في دولة الامارات»، كما اعرب عن «حرص المملكة المتحدة على تعزيز علاقاتها بدولة الامارات وتطويرها في مختلف الميادين». وتناول الاجتماع العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها. وأكد الوزيران رغبة حكومتيهما في تحقيق مزيد من التعاون البناء.

واجتمع الشيخ حمدان مساء بوزير الدولة لشؤون المشتريات الدفاعية في بريطانيا روجر فريمان، وحل ضيفاً بعد ذلك على الوزارة في «ادميرالتي هاوس» الجناح المخصص لاستقبال كبار الزوار الاجانب.

ويتوقع ان يصدر بيان بريطاني - اماراتي مشترك بعد ظهر غد بعد انتهاء الاجتماعات الصباحية للجنة المشتركة وغداء العمل مع الوزير هوغ.

وفي أبو ظبي اذيع رسمياً ان موضوع الجزر الاماراتية الثلاث كان في مقدم الموضوعات التي بحث فيها الوزيران حمدان بن زايد وهيرد لدى عرضهما التطورات الاخيرة في منطقة الخليج.

وأكد الوزيران أهمية ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة وتنفيذ النظام العراقي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، كما عرض الوزيران الوضع في منطقة الشرق الأوسط وأكدا ضرورة استمرار الجهود الرامية الى انجاح مسيرة السلام في المنطقة.

كذلك بحث الوزيران في العلاقات بين دولة الامارات وبريطانيا وسبل تعزيزها، وأكدا في هذا الصدد رغبة حكومتيهما في تحقيق مزيد من التعاون البناء من أجل خدمة مصالحهما المشتركة.

وذكرت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الاجتماع الذي عقد امس بين الشيخ حمدان والوزير فريمان تناول نتائج محادثات الأخير في أبو ظبي.

وقد اعطى الوزير البريطاني في اثناء زيارته لأبو ظبي اخيراً تاييداً قوياً للامارات في توجهها نحو عرض نزاعها مع ايران على محكمة العدل الدولية لاستعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث.

كما أكد فريمان وقوف بريطانيا الى جانب الامارات في مواجهة اية تهديدات تتعرض لها من جانب ايران ومشاركتها الفاعلة في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولفت وزير الدولة البريطاني لشؤون مشتريات الدفاع الى ان بلاده مهتمة بتلبية حاجات الامارات من الاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة. وقال انه سيعود الى أبو ظبي الشهر المقبل للبحث «في قضايا محددة بهذا الشأن».

وتؤكد مصادر دبلوماسية في أبو ظبي أهمية الزيارة التي يقوم بها الشيخ حمدان للندن حالياً مشيرة الى انها الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها للعاصمة البريطانية.

وقالت ان هذه الزيارة ستساهم في فتح افاق جديدة في علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين اضافة الى تحقيق تقدم في علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المجموعة الاوروبية.

وأشارت الى ان زيارة الشيخ حمدان لبريطانيا تاتي بعد وقت قصير من زيارة قام بها جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني لأبو ظبي في ١٩ ايلول (سبتمبر) الماضي، واجتماعه بالشيخ زايد.

وتتزامن زيارة الشيخ حمدان للندن مع زيارة يقوم بها لأبو ظبي انتوني نلسون وزير المال في وزارة الخزانة البريطانية على رأس وفد يضم ١٠٠ من كبار رجال الأعمال البريطانيين لحضور مؤتمر «معرض البريطاني» الذي يبدأ اليوم في أبو ظبي وتشارك فيه ١٥٠ شركة من كبريات الشركات البريطانية.

ويهدف المؤتمر الى تعزيز الصادرات البريطانية للمنطقة والبحث في اقامة مشاريع صناعية مشتركة اضافة الى نقل التكنولوجيا البريطانية الى دول مجلس التعاون. ويؤكد مايكل هدوك الملحق التجاري في السفارة البريطانية ان المملكة المتحدة تحتل المرتبة الثانية عالمياً في قيمة صادراتها للامارات والتي بلغت عام ١٩٩٣ حوالى ١،٣ بليون جنيه استرليني فيما تبلغ صادرات الامارات لبريطانيا حوالى ٣٠٠ مليون جنيه.

وقال ان شركات بريطانية تعمل للحصول على مشاريع نفطية في الامارات تبلغ كلفتها ٣ بلايين دولار.



هيرد والشيخ حمدان بحثا تطورات الخليج والسلام

بريطانيا تؤيد إحالة قضية جزر الإمارات لمحكمة العدل

لندن: «الشرق الأوسط»

أكد وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد تأييد بلاده لموقف دولة الامارات العربية المتحدة بشأن احالة نزاعها مع ايران بشأن الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى الى محكمة العدل الدولية.

جاء ذلك خلال استقبال هيرد بمقر وزارة الخارجية البريطانية أمس للشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الامارات الذي يقوم بزيارة لبريطانيا يجري خلالها محادثات مع المسؤولين ويقود وفد الامارات في اعمال اللجنة المشتركة بين البلدين والتي تبدأ اعمالها اليوم.

والى جانب قضية الجزر الثلاث تناولت المحادثات بين هيرد والشيخ حمدان التطورات الأخيرة في منطقة الخليج وضمان الاستقرار فيها وضرورة تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي.

كما استعرض الوزيران الوضع في منطقة الشرق الأوسط وضرورة استمرار الجهود الرامية لانجاح مسيرة عملية السلام.

وتناول الاجتماع العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، وأعرب هيرد عن حرص بريطانيا على تعزيز علاقاتها بدولة الامارات وتطويرها في مختلف الميادين.

واجتمع الشيخ حمدان أمس أيضاً مع روجر فريمان وزير المشتريات في وزارة الدفاع البريطانية.

الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وهوغ ترأسا اللجنة المشتركة لبلديهما

بريطانيا تؤكد دعمها موقف الامارات من الجزر الثلاث التي تحتلها ايران

□ لندن - «الحياة»:

■ أعربت بريطانيا أمس عن تأييدها لموقف دولة الامارات العربية المتحدة باحالة الخلاف حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الامارات والتي تحتلها ايران منذ عام ١٩٧١ الى محكمة العدل الدولية.

جاء ذلك في البيان المشترك الذي صدر في أعقاب افتتاح الاجتماع الرابع عشر للجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وبريطانيا في لندن امس.

وعقدت اللجنة الاماراتية - البريطانية اجتماعها في مقر وزارة الخارجية البريطانية وترأس الجانب البريطاني فيه وزير الدولة للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ فيما ترأس الجانب الاماراتي الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية.

وقال بيان لوزارة الخارجية البريطانية ان الاجتماع تضمن البحث في قضايا ثنائية كثيرة بما في ذلك التعاون في مجالات البيئة والزراعة الثقافة والتجارة والمسائل القانونية «وتعهد الجانبان بالعمل من أجل مزيد من التعاون بين البلدين في المستقبل».

وعقد هوغ والشيخ حمدان اجتماعاً منفصلاً صباح امس بعد اجتماع اللجنة المشتركة عرضا خلاله الاوضاع الراهنة في منطقة الخليج «والمسائل المتصلة بالسيادة على جزر ابو موسى والطنب الكبرى والصغرى» حسب بيان الخارجية البريطانية. وأضاف البيان ان «الجانب الاماراتي شرح اسباب رغبة دولة الامارات في احالة القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لفحصها قانونياً والتحكيم فيها. وعبر الجانب البريطاني عن دعمه لهذا الموقف».

وكان الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان افتتح الاجتماع الرابع عشر للجنة المشتركة في مقر وزارة الخارجية في لندن حيث القى كلمة اشاد فيها بمتانة العلاقات بين بلاده والمملكة المتحدة.

واعرب الشيخ حمدان عن الامل بان «يتم التسريع والانتهاء من مشروع الاتفاقات العالقة، خصوصاً اتفاق عدم الازدواج الضريبي والاتفاق القضائي الشامل المتضمن قضايا تسليم المجرمين والانابات القضائية وتنفيذ الاحكام».

الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان يصافح هوغ امس.(الحياة)

اما هوغ فاشاد في كلمته «بدور القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في البناء العظيم لهياكل الدولة والنهضة السريعة التي حققتها دولة الامارات العربية المتحدة واعرب عن ارتياح دولة جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني للقائه الاخير مع رئيس دولة الامارات. واشار من ناحية اخرى الى اهمية الامارات «كاحدى الاسواق التجارية المهمة لبريطانيا في منطقة الشرق الاوسط.



المصدر : ....الـــوســـط

التاريخ : ....٢١ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامارات: قضية الجزر تعجل توقيع صفقة أسلحة مع بريطانيا

أبو ظبي – «الوسط»

باتت مسألة توقيع صفقة أسلحة بين الامارات وبريطانيا مسألة وقت فقط. فقد أعطى روجر فريمن وزير الدولة البريطاني لشؤون مشتريات الدفاع خلال زيارة قصيرة لأبو ظبي مؤشرات قوية الى أن مثل هذه الصفقة ستوقع الشهر المقبل. ويتضح من كلام الوزير البريطاني ان بلاده تستعجل عقد هذه الصفقة وأنها وضعت ثقلها السياسي وراءها في ظل التنافس الحاد بين الدول المصدرة للسلاح الى المنطقة.

وقال فريمن انه زار أبو ظبي «للبحث في قضية محددة هي احتياجات الامارات من الأسلحة والمعدات العسكرية على أن أعود الى أبو ظبي الشهر المقبل، ولدينا مسائل محددة لمناقشتها».

وردت مصادر ديبلوماسية استعجال بريطانيا الى شعورها بانها كانت غائبة خلال السنوات الأخيرة عن صفقات الأسلحة الضخمة التي وقعتها الامارات ومن بينها الدبابات الفرنسيـة من طراز لوكلير وطائرات أباتشي الأميركية والشاحنات العسكرية الروسية، ونظام الدفاع الجوي الأميركي.

غير أن المراقبين يشيرون الى أن الحديث عن صفقة أسلحة بريطانية جديدة للامارات في هذا الوقت بالذات له أكثر من معنى. وفي هذا المجال تحدثت أوساط سياسية عن احتمال أن تخفض الامارات عدد الدبابات التي وقعت عقد شرائها من فرنسا وعددها ٤٣٦ دبابة الى النصف تقريباً، نظراً الى «تغير الاحتياجات الفعلية للقوات المسلحة الاماراتية بعد حرب تحرير الكويت، وبروز تحديات جديدة ناجمة عن التصعيد الايراني في احتلال الجزر الاماراتية الثلاث».

وذهبت مصادر ديبلوماسية الى حد القول ان الموقف الفرنسي «الغامض» من قضية الجزر ربما كان أحد دوافع الامارات لتخفيض عدد الدبابات التي وقعت عقد شرائها مع فرنسا. فقد أثارت تصريحات وزير الخارجية الفرنسي ألن جوبيه خلال زيارته الأخيرة لأبو ظبي «استهجاناً» عندما دعا الى حل الخلاف بين ايران والامارات بالحوار مؤكداً رفض فرنسا للمبادرات الفردية، الأمر الذي فسرته أبو ظبي بأنه رفض فرنسي لمبادرتها عرض قضية الجزر على محكمة العدل الدولية.

ومهما يكن من أمر هذه التبريرات للحديث عن تخفيض عدد الدبابات الفرنسية، فإن المسؤولين في الامارات وفرنسا لم يؤكدوا ذلك، وكل ما يقال عن هذه الصفقة التي تبلغ كلفتها حوالي ٣,٥ مليار دولار ان فرنسا ستبدأ تسليم الامارات الدفعة الأولى من دبابات لوكلير في شهر كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

ويبدو أن بريطانيا أدركت مدى أهمية قضية الجزر بالنسبة الى الامارات لذلك أكد الوزير البريطاني تأييد بلاده لموقف الامارات في استعادة سيادتها على الجزر الثلاث وتوجهها الى محكمة العدل الدولية، وذهب الى أبعد من ذلك باعلانه وقوف بريطانيا الى جانب الامارات «ضد أي تهديد ايراني» وقال «اننا نقف كتفاً الى كتف الى جانب الامارات».

وكشف فريمن أن بريطانيا زادت عدد قواتها في دولة الامارات بناء على طلب أبو ظبي واستعدادها لتزويدها بأحدث الأسلحة والمعدات القتالية وتدريب قواتها المسلحة.

وعلم ان العرض البريطاني يتضمن فرقاطة حديثة من طراز «تيب ٢٣» المزودة بصواريخ ضد الغواصات.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التهريب يقلق طهران والتسلل يزعج أبوظبي

تعاون إماراتي إيراني رغم الخلاف حول الجزر

أبوظبي: من تاج الدين عبد الحق

رغم ما يشهده الخلاف الإماراتي - الإيراني حول الجزر الثلاث التي تحتلها ايران، من تصعيد هذه الايام، فإن هذا الخلاف لم يحل دون تعاون البلدين امنيا لمعالجة مشكلة التهريب التي تعاني منها ايران، ومعالجة مشكلة التسلل التي تزعج الامارات.

فقد ابلغت السلطات الأمنية الايرانية السلطات المختصة في دولة الامارات بأنها قامت بتغيير نموذج البطاقات التي تصرف للبحارة الايرانيين الذين يعملون على المراكب والسفن الصغيرة التي تنقل البضائع والافراد بين الشاطئ الايراني وشواطئ دولة الامارات.

وحسب مصادر امنية اماراتية فإن الخطوة الامنية الايرانية ستساهم بشكل كبير في معالجة ثغرة في جدار الإجراءات العديدة التي تتخذها دولة الامارات ضد المتسللين الذين يشكل الايرانيون عمودهم الفقري.

وتقول هذه المصادر ان العديد من حالات التسلل تمت عن طريق قيام البحارة الايرانيين بتزوير بطاقات لمتسللين باعتبارهم بحارة يعملون على المراكب مما يمكنهم من البقاء في الامارات بصورة غير مشروعة بعد دخولهم.

ولم تكن حالات التزوير تنطلي على السلطات المختصة الاماراتية في العديد من الحالات مما يؤدي الى اعتقال المتسللين والبحارة بتهمتين هما محاولة التسلل والتزوير.

وتقول المصادر الامنية الاماراتية ان عدد الايرانيين الذين يتم القبض عليهم بتهمة التسلل سنويا يتراوح بين 400 و600 شخص يدخل معظمهم من المناطق والسواحل الشرقية للبلاد والتي تشمل

منطقتي الفجيرة ورأس الخيمة وبعض المناطق التابعة لامارة الشارقة.

وقد شهد الاعلان عن عمليات التسلل في العامين الماضيين تزايدا واضحا، وتقول المصادر الامنية ان ذلك يرجع الى تحسن فعالية اجراءات القبض على المتسللين والرقابة على الشواطئ.

قامت دولة الامارات بانشاء شبكة رادارات متطورة غطت معظم شواطئ الامارات، كما قامت بتعزيز قوات خفر السواحل وتزويدها بامكانيات جديدة تمكنها من القيام بعمليات المطاردة ضمن المياه الاقليمية للدولة.

ولإدراك اهمية قرار السلطات الايرانية بتغيير بطاقات البحارة على تقليص عمليات التسلل للامارات، فإن احصائيات الداخلية عن عدد المراكب الايرانية التي تتم مصادرتها او مطاردتها في عمليات التسلل تصل الى ما يقرب من 200 مركب سنويا.

ومع ان ضبط هذه المراكب عبر اجراءات امنية يعكس نفسه ايجابيا على ظاهرة التسلل، الا انه يجب القول ان هدف المبادرة الايرانية بتغيير البطاقات لم يكن مساعدة الامارات في محاربة ظاهرة التسلل، بل كان محاولة للتصدي لمهربي البضائع، حيث يلجأ اصحاب المراكب الى تزويد ايرانيين متسللين او مقيمين بصورة غير مشروعة في الامارات ببطاقات مزورة، بقصد تمكينهم من ادخال بضائع الى ايران بدون رسوم جمركية فيما يمكن تشبيهه بتجارة شنطة بحرية.

وبهذه الصورة فإن هدف ايران لمنع التهريب التقى مع هدف الامارات لمنع التسلل وان ظلا بعيدين عن الالتقاء على صيغة مشتركة لحل خلافهما الاساسي حول الجزر.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

فرنسا توافق على إحالة موضوع الجزر إلى لاهاي

إيران تكثف وجودها العسكري في جزيرة «أبو موسى»

لندن: من الن جورج
باريس: من عقبة علي الصالح

عززت ايران، تحت ستار اجراءات مناورات حية، وجودها العسكري في جزيرة ابو موسى المتنازع عليها مع دولة الامارات العربية المتحدة، مما جدد المخاوف في مطامحها في المنطقة.

وقالت مصادر مطلعة ان المناورات العسكرية البرمائية التي بدأتها ايران في نهاية الشهر الماضي، اشتملت على انزال مشاة بحري في ابو موسى. وان عدد الجنود الايرانيين الموجودين الآن في هذه الجزيرة ارتفع من 900 الى 1300. وذكرت المصادر ان الوحدات الجديدة التي دخلت الى ابو موسى لا يبدو انها ستغادرها، في المستقبل المنظور على الاقل.

واستنادا الى المصادر نفسها، فان الايرانيين نصبوا في ابو موسى اربع منصات لصواريخ «سيلكوورم» الصينية المضادة للسفن.

وتخشى الادارة الاميركية حسب المصادر، ان تقوم ايران بعمل عسكري ما في المنطقة لصرف النظر عن الوضع الاقتصادي المتدهور، وهو ما كان اقدم عليه العراق عام 1990 عندما هاجم الكويت واحتلها لمدة سبعة اشهر. وقد زادت المخاوف في الفترة الماضية عندما عمدت البحرية الايرانية الى تعزيز قدراتها العسكرية باقتناء المزيد من الغواصات الروسية من طراز «كيلو». وتقول مصادر وزارة الدفاع في واشنطن ان زيادة حجم الوجود العسكري الغربي في المنطقة ليست لمواجهة اي اعتداء عراقي ضد الكويت فقط، بل ايضا لمواجهة اي عمل عسكري محتمل من قبل ايران. وكان الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني قد نفى بشدة في الشهر الماضي، وجود اي مطامع لايران في المنطقة. وقال ان «امن دول الخليج له اهمية قصوى بالنسبة لنا. ولن نفكر ابدا في زعزعة استقرارها».

ويذكر ان الخلاف بين ايران والامارات حول الجزر لم يحل دون تعاون البلدين امنيا لمعالجة مشكلة التهريب التي تعاني منها ايران، ومشكلة التسلل التي تزعج الامارات.

من جهة ثانية، تزداد المؤشرات حول حسم الحكومة الفرنسية لمواقفها المترددة من بعض القضايا المرتبطة بعلاقاتها مع العالم العربي. وآخر هذه المؤشرات، كان اعتماد موقف رسمي مؤيد لطلب دولة الامارات اللجوء الى محكمة العدل الدولية بشأن مسألة الجزر التي تحتلها ايران. حيث قال الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية يوم الجمعة ان فرنسا تؤيد اللجوء الى التحكيم الدولي بهذا الشأن. وقالت مصادر سياسية عربية رفيعة المستوى - طلبت عدم ذكرها - أن تغير الموقف الفرنسي الذي كان يبدو مترددا من هذا الموضوع، جاء اثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الآن جوبيه الى منطقة الخليج اخيراً، والتي شملت دولة الامارات. ووصفت هذه المصادر لقاء جوبيه مع رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان بانه «كان جادا» وان الشيخ زايد طلب موقفا فرنسيا واضحا وصريحا من موضوع الجزر، اضافة الى توضيحات حول مسائل اخرى. وتابعت هذه المصادر قولها ان رد جوبيه كان بقوله ان قسما من هذه الملفات ليس في نطاق مسؤولياته، وانما لدى زميله وزير الدفاع فرانسوا ليوتار، واثناء وجود جوبيه هناك اتصل المسؤولون في دولة الامارات بوزير الدفاع الفرنسي للاستفسار عن موقفه، فكان رده ان هذه الملفات هي من مسؤولية جوبيه. عندئذ هددت سلطات دولة الامارات بتجميد جميع العقود والصفقات مع الفرنسيين، اذا لم تتخذ باريس موقفا واضحا.

وتابعت هذه المصادر: ان الحكومة الفرنسية لم تأخذ هذه التهديدات على محمل الجد كما ظهر في البداية، الى ان تلقت الشركات الفرنسية، التي لديها عقود مع دولة الامارات، طلبات رسمية من السلطات الاماراتية بتجميد تنفيذ العقود خلال الاسبوع الماضي، ومن الشركات التي تلقت مثل هذه الطلبات كانت شركات «طومسون» وتجمع «جيات» للصناعات العسكرية و«داسو» لصناعة الطائرات الحربية. كما اجرت السلطات الاماراتية اتصالات شفهية مع شركتي النفط «توتال» و«إلف» العاملتين لديها. وقالت المصادر ان جدية هذه التهديدات هي التي دفعت باريس لحسم مواقفها المترددة تجاه هذا الملف.

٣٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

باريس توضح لأبو ظبي كلام جوبيه الرافض أي مبادرة من طرف واحد

ارتياح اماراتي للتأييد الفرنسي لاحالة نزاع الجزر على محكمة العدل

□ ابو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ اكدت فرنسا والصين تاييدهما دولة الامارات في سعيها الى احالة نزاعها مع ايران على محكمة العدل الدولية ضمن توجهها السلمي لاستعادة سيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. ورحبت الدوائر السياسية في أبو ظبي بالتأييد الفرنسي الذي أعلنه الناطق باسم وزارة الخارجية ريشار دوكيه أول من أمس. وقالت مصادر ديبلوماسية انه جاء نتيجة اتصالات مكثفة بين ابو ظبي وباريس اثر زيارة قام بها وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه لدولة الامارات في ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) الماضي واثارت تصريحاته فيها عن الجزر سوء فهم بين عاصمتي البلدين. وأعربت فرنسا نتيجة هذه الاتصالات عن تاييدها دولة الامارات في شأن احالة النزاع على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى على محكمة العدل الدولية.

وقال دوكيه ان فرنسا دولة صديقة وحليفة لدولة الامارات ولها معها علاقات تتسم بالخصوصية وتعتزم فرنسا تطوير هذه العلاقات وتعزيزها في جميع المجالات. وقال وهذا بالتحديد ما أعاد تأكيده وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه خلال زيارته الأخيرة لدولة الامارات.

وفي محاولة لازالة سوء الفهم بين العاصمتين، قال دوكيه ان موقف فرنسا من احالة الامارات نزاعها مع ايران على محكمة العدل واضح، وهو «ما ذكّر به وزير الخارجية الفرنسي في ابو ظبي». وأعربت فرنسا دوماً عن تأييدها للحل السلمي لكل الخلافات، خصوصاً النزاعات المتعلقة بالأراضي والحدود وفق ميثاق الأمم المتحدة.

واضاف: «ان من بين وسائل التسوية السلمية الوساطة والتحكيم واللجوء الى محكمة العدل الدولية». وذكر «ان دولة الامارات أعربت من جهتها عن رغبتها في اللجوء الى محكمة العدل الدولية لحل قضية الجزر وان فرنسا من جهتها تؤيد هذه المبادرة». وتابع: «ان فرنسا، في كل الأحوال، تأمل بالا يتم اتخاذ أي مبادرة من طرف واحد على الأرض كما حصل للأسف في عام ١٩٩١». وبدا كلام الناطق توضيحاً لـ «الغموض» الذي لاحظته أبو ظبي في تصريحات جوبيه خصوصاً قوله «ان فرنسا ترفض أي مبادرة من طرف واحد». واعتبرت الامارات كلام جوبيه رفضاً للجوئها الى محكمة العدل.

ويبدو ان ابو ظبي اعتبرت هذا التوضيح للموقف الفرنسي كافياً، وبذلت من أجله جهوداً ديبلوماسية واسعة على أعلى المستويات.

وأشارت المصادر الديبلوماسية الى ان أبو ظبي قامت بتحركات واسعة تجاه باريس لاستيضاح موقفها الرسمي من أزمة الجزر. فبعث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات برسالة الى الرئيس فرنسوا ميتران. كذلك بعث الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برسالة مماثلة الى ادوار بالادور رئيس الوزراء الفرنسي. وفي المقابل حمل كبير المرافقين العسكريين للرئيس ميتران رسالة الأسبوع الماضي من الرئيس الفرنسي الى الشيخ زايد.

واكدت مصادر ديبلوماسية في أبو ظبي ان هذه الاتصالات أسفرت عن اتفاق على توضيح فرنسا موقفها المعلن من قضية الجزر.

وقالت ان الامارات ترى في توضيحات الخارجية الفرنسية وتأكيدها «رفض أي مبادرة فردية من طرف واحد كما حصل عام ١٩٩١» توضيحاً كافياً ولا يحتمل أي تغييرات من شأنها ترك تأثيرات سلبية على العلاقات بين البلدين.

وأشارت في هذا الصدد الى ان التحرك الفردي الذي ترفضه فرنسا هو من جانب ايران التي اتخذت عام ١٩٩١ ومن طرف احد اجراءات في جزيرة أبو موسى لاستكمال احتلالها مما يعتبر انتهاكاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين دولة الامارات وايران في شأن الوضع في الجزيرة.

على صعيد آخر، أكد لي بي باو نائب رئيس المجلس الوطني الصيني الذي يزور أبو ظبي حالياً على رأس وفد برلماني، تقدير الصين لموقف دولة الامارات في شأن موضوع الجزر. وقال: «نحن نقدر كثيراً موقف الامارات من عدم اللجوء الى القوة لحل هذه الخلافات». وأعرب المسؤول الصيني امس عن تقدير بلاده للجهود التي تبذلها دولة الامارات من أجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج وكذلك الجهود التي تبذلها لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني ومسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وأجرى نائب رئيس المجلس الوطني الصيني محادثات في أبو ظبي أمس مع الحاج بن عبدالله المحيربي رئيس المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان). وتم في هذه المحادثات البحث في سبل تدعيم علاقات التعاون بين البلدين وبين الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اضافة الى تطورات الوضع في الشرق الأوسط والخليج. وأكد المحيربي ان توجه الامارات الأخير باحالة قضية الجزر على محكمة العدل الدولية يأتي من منطلق الحرص على حل النزاعات بالطرق السلمية.

وأكد الجانبان ضرورة تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، بعدما شهدت تطوراً ملحوظاً منذ اقامة العلاقات الديبلوماسية بينهما عام ١٩٨٤. وارتفع حجم المبادلات التجارية بين الصين والامارات من عشرة ملايين دولار عام ١٩٨٤ الى نحو بليون دولار عام ١٩٩٤.



المصدر : المجلة

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأييد بريطانيا لموقف الامارات من الجزر الثلاث



الشيخ حمدان خلال لقائه مع الوزير دوجلاس هيرد (تصوير همبار نركيزيان)

استقبل وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال زيارته الرسمية لبريطانيا حيث ترأس وفد بلاده في الاجتماع الرابع العشر للجنة المشتركة بين الامارات وبريطانيا الذي عقد في مقر وزارة الخارجية في لندن. وقد ترأس الوفد البريطاني الى الاجتماع وزير الدولة البريطاني دوجلاس هوج. كما استقبل الوزير روجر فريمان وزير المشتريات في وزارة الدفاع البريطانية الشيخ حمدان بن زايد بمناسبة زيارته لبريطانيا، واقام مأدبة عشاء رسمية تكريما له نيابة عن الحكومة البريطانية حضرها اعضاء الوفد الاماراتي المرافق وعدد من كبار المسؤولين البريطانيين.

وأكد الوزير هيرد بعد استقباله الشيخ حمدان تأييد بريطانيا لموقف الامارات بشأن احالة نزاعها مع ايران حول الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التي تحتلها ايران منذ العام ١٩٧١ الى محكمة العدل الدولية.

وبحث الوزيران التطورات الاخيرة في منطقة الخليج وأكدا على اهمية ضمان الأمن والاستقرار فيها وتنفيذ النظام العراقي للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

وأشاد وزير الخارجية البريطاني بالقيادة الحكيمة لرئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وما حققته من انجازات كبيرة خلال فترة قصيرة من الزمن.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : 9 نوفمبر 1994

قلق بالجامعة العربية للوجود العسكرى الايرانى بجزر الامارات

اعرب الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية عن قلقه الشديد لتعزيز الوجود العسكرى الايرانى فى جزر ابو موسى المتنازع عليها مع دولة الامارات .

وقال ان المناورات العسكرية التى بدأتها ايران نهاية الشهر الماضى واشتملت على انزال بحرى بما يشكل مصدرا للتوتر فى المنطقة لاتعبر عن استجابة ايران لحل هذا النزاع بالطرق والوسائل السلمية

واشاد عبد المجيد بالموقف الفرنسى المؤيد للجوء الى محكمة العدل الدولية لحل هذا النزاع بالطرق السلمية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق



قضية الجزر العربية الثلاث:

هل نحن على مشارف الحرب الرابعة فى شبه الجزيرة والخليج

يكتبها اليوم:

عبد الهادي البكار

..فى عام ١٩٥٨ أعلنت حكومة العمال البريطانية عن عزمها على الانسحاب العسكرى من منطقة شرقى قناة السويس أى من منطقة الخليج، فى موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١ وقد جاء هذا الاعلان البريطانى بعد إخراج الانجليز من عدن بحرب حقيقية شعبية قادتها مختلف الفصائل السياسية فى اليمن الجنوبى، بخاصة الفصائل العربية القومية الوحدوية التى كانت تتلقى العون من صنعاء حيث كان الرئيس الراحل عبدالله السلال قد تمكن من تكريس الثورة بمساندة من مصر الناصرية، كذلك كانت عدن تتلقى المعونات من القاهرة التى كانت راعية لحركات التحرير فى الشرق الأوسط وافريقيا.

كانت الجزر العربية الثلاث: طمب الكبرى وطمب الصغرى وجزيرة ابوموسى تحت (الحماية البريطانية) بصفتها جزرا «ثلاثا» اثنان منها تشكلان جزئين من أراضى إمارة رأس الخيمة، والثالثة تشكل جزءاً من أراضى امارة الشارقة وقد كانت كل من الامارتين واقعة تحت (الحماية البريطانية)؛ أى أن (حماية) هذه الجزر كانت تقع على عاتق بريطانيا من النواحى الثلاث: القانونية، والنظرية والعملية.

لكن مافعلته بريطانيا، عملياً، قبيل انسحابها العسكرى من منطقة الخليج، ليس هو (حماية) هذه الجزر الثلاث من الاغتصاب الإيرانى، بل (تسليم) هذه الجزر إلى النظام الامبراطورى الفارسى الشاهنشانى بعد أن صرف ممثل الحكومة البريطانية السيد وليم لوس، جهوداً غير يسيرة لدى كل من رأس الخيمة والشارقة بالتنسيق مع طهران على أمل إقناع حاكم رأس الخيمة ببيع أو تأجير جزيرتى طمب الكبرى والصغرى لإيران مقابل مبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه استرلينى، إلا انه رفض هذا العرض على نحو قاطع حاسم، بينما تمكن السيد وليم لوس البريطانى من تهديد حاكم الشارقة بخلعه من الحكم إن لم يقم بالتوقيع على (اتفاقية ترتيبات) مع إيران بشأن جزيرة أبوموسى، تتنازل الشارقة بموجبها عن نصف مساحة جزيرة أبوموسى لإيران، مقابل مبلغ تجاوز الخمسة عشر مليون جنيه استرلينى دفعتها شركة (بيوتس) النفطية الأمريكية التى ستتولى بعد ذلك استثمار حقول (مبارك) النفطية فى قاع البحر من حول الجزيرة إلا أن حاكم الشارقة رفض مبدئيا التوقيع على الاتفاقية وقال السيد وليم لوس بالحرف الواحد: (أفضل أن تقطع أصابعى على أن أقوم بالتوقيع على هذه الاتفاقية)، وراح يبعث إلى دول جامعة الدول العربية برسائل استغاثة واستنجاد فلم تنجده دولة عربية واحدة، بل لم تكنف نفسها عناء الرد على رسائله، باستثناء مصر التى كلفت سفيرها فى الكويت بالتوجه إلى الشارقة، بأمر من الرئيس الراحل انور السادات، (وقد كان ذلك السفير من أسرة «عز العرب»)، ليوضح لحاكم الشارقة وبحضورى الشخصى: (ليس بإمكان مصر الان ماتعينك به سوى هذه النصيحة: اعتمد على نفسك، وتصرف بما تراه أنت انه هو المناسب الممكن).

وبما أنه لم يكن لدى حاكم إمارة الشارقة جيش، ولا أى نوع من أنواع القوة التى كان يمكن له بها منع إيران من احتلال جزيرة أبوموسى، خاصة بعد ان قامت بريطانيا بتسهيل عملية احتلال إيران للجزر الثلاث، فقد أقدم على التوقيع على اتفاقية (الترتيبات) الخاصة بجزيرة أبوموسى. مقابل خمسة عشر مليون جنيه استرلينى تولت دفعها شركة (بيوتس) النفطية الأمريكية: باعتبار ان النظام الإمبراطورى الإيرانى كان هو (الجوانى) الذى تسترت به أصابع الولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج، وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعد العدة لوراثة (المخلفات البريطانية) فى منطقة الخليج عقب الانسحاب العسكرى البريطانى منها يوم الاثنين ١٩٧١/١١/٢٩ حيث جرى احتلال إيران للجزر الثالث فى الساعة الخامسة والنصف من فجر يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠

نريد بهذا أن نذكر بأن بريطانيا وليس غيرها هى التى تولت عملياً تسهيل عملية نقل الجزر الثلاث من (الحضن العربى) إلى (الحضن الإيرانى) كما كانت

٢٩٧

فعلت عام ١٩٤٨ حين قامت بتسليم أرض فلسطين إلى اليهود قبل انسحابها منها، وكما كانت فعلت عام ١٩٦٨ حيث قامت بتسليم عدن قبل خروجها منها إلى الجناح الماركسي في حركة القوميين العرب (عبدالفتاح إسماعيل، على سالم البيض ورفاقهما) من وراء ظهر قحطان الشعبي، حتى لاتتحقق الوحدة اليمنية من ناحية وحتى تتمكن بريطانيا بعد ذلك بسنتين من إطلاق الضباع الماركسية من عدن في إتجاه سلطنة عمان بعد سقوط عهد سعيد بن تيمور وبداية عهد ابنه السلطان قابوس، لإقامة طقوس (ثورة ظفار) الشعبية المسلحة، بهدف الضغط غير المباشر على السلطان الجديد، لتخصيص العائدات المالية من بيع النفط العماني لبريطانيا، لشراء السلاح البريطاني المكدس في المخازن البريطانية، ليتمكن به من مواجهة (ثورة ظفار) التي (اخترعتها) بريطانيا سراً في الوقت المناسب ثم (انهتها) سراً وعلناً في الوقت المناسب.

ولقد كان المتوقع بعد سقوط عهد الشاه محمد رضا بهلوى الامبراطوري الأمريكي في طهران ونجاح الثورة الإسلامية الجمهورية الإيرانية التي حررت إيران من الهيمنة الأمريكية، بل من هيمنة (دول الغرب) عليها بخاصة بريطانيا أن تعيد إيران أمور هذه الجزر الثلاث إلى نصابها وأن تعيدها إلى اصحابها العرب إلا أن الجمهورية الإسلامية الايرانية لم تفعل ذلك ورغم هذا فقد بقيت قضية الجزر الثلاث، شبه منسية، إلى أن أقدمت إيران ربيع عام ١٩٩١ على تذكير العرب بها حين فرضت سلطانها على كامل تراب جزيرة أبوموسى خارقة بذلك (اتفاقية الترتيبات) المبرمة بين طهران وحاكم الشارقة؛ وبذلك طفت هذه القضية المنسية الغارقة في قاع الخليج فوق السطح من جديد؛ في وقت كانت بريطانيا (عادت) إلى الخليج معززة مكرمة بعد انسحابها منه في ١٩٧١ ١١ ١٩٧١ كما (عادت) أمريكا، لا إلى إيران حيث كانت ترابض في السنوات الأخيرة من عهد الشاه محمد رضا بهلوى، بل إلى (أرض العروبة والإسلام) في منطقتي شبه الجزيرة والخليج لحمايتهما هذه المرة لأمن (ثورة ظفار) اليسارية التي كانت ترضع حليبها من عدن ومن بكين، ولا من (الجبهة العربية القومية لتحرير الخليج) التي كانت تغذيها بغداد، بل من احتمالات النوازع العراقية ومفاجاتها المقلقة، وهي نوازع كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائهما عام ١٩٩١ القضاء عليها قضاء مبرما إلا أن كلاً من القاصي والداني يعرف جيداً اليوم أن كلاً من أمريكا وبريطانيا لاتنويان (التفريط) بالنظام العراقي ولا إسقاط عهد صدام حسين الذي مايزال يتولى من جانبه توفير الذرائع والمسوغات لتمكين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من استمرار وجودهما العسكري في منطقتي شبه الجزيرة والخليج إلى ماشاء الله ومن استنزافهما للثورة العربية النفطية حتى آخر قطرة في آبارها البترولية.

وان نحن حاولنا استذكار ماكان حدث في منطقة الخليج منذ صيف ١٩٩٠؛ فلسوف نتذكر اليوم كيف قامت أمريكا بتحريض صدام حسين على اجتياح الكويت بواسطة سفيرتها في بغداد ابريل غلاسبي. وكيف انتهت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية إلى توفير الذرائع والمبررات للوجود الأمريكي البريطاني العسكري في الكويت وبقية ارجاء الخليج وشبه الجزيرة العربية من ناحية وإلى غرز الإسفين العراقي في الخاصرة الكويتية بصورة دائمة غير مباشرة بهدف أن تتمكن كل من بريطانيا وأمريكا من بيع ماهو مكدس في مخازنهما من سلاح لدول المجموعة الخليجية: وهو بيع مستمر الحلقات أدى ويؤدى إلى استنزاف الثروة الخليجية العربية، وتحويل منطقتي شبه الجزيرة والخليج إلى (بؤرة للرعب - الدائم) من المفاجآت العراقية المحتملة.. من ناحية أخرى.

بل إن نحن حاولنا الآن استذكار ماكان حدث صيف العام الحالي ١٩٩٤ فلسوف نتذكر اليوم كيف تمكنت الولايات المتحدة من (إغراء) على سالم البيض وجماعته بالتمرد على الشرعية الدستورية لدولة الوحدة اليمنية ومن مخادعة دول منظومة الدول الخليجية جميعها ومن التأكيد للشرعية الدستورية لدولة الوحدة اليمنية، في الوقت نفسه، على انها - أي أمريكا - مع استمرار الوحدة وليست مع انفصالية على سالم البيض.. إذا تذكرنا اليوم ذلك كله. فلسوف يسهل علينا ملاحظة ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من وراء ذلك كله إذن إلى ماهو أمر واقع اليوم، وهو غرز الاسفين اليمني في الخاصرة السعودية ولو على نحو غير مباشر ولا ظاهر، لتوفير الذرائع والمبررات لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي في الأراضي السعودية، من ناحية، ولاستنزاف ماتبقى من الثروة السعودية بالتالي استنزافا بلاحدود من ناحية أخرى.. وهكذا يمكن ملاحظة كيف تم رهن الثروة الكويتية لصالح أمريكا وبريطانيا منذ صيف عام ١٩٩١ ثم كيف تم رهن الثروة السعودية منذ صيف عام ١٩٩٤ لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية، علما بأن الكويت والسعودية هما الدولتان الأغنى في منطقة الخليج: تليهما دولة الإمارات العربية المتحدة الصبية • الفتية التي لم تتجاوز من عمرها بعد سن الثلاثة والعشرين من الأعوام، تمكنت خلالها من تكريس ثروتها الوطنية لتحقيق نهضة حقيقية اجتماعية، عمرانية، تعليمية، صحية، ثقافية، ومن الانتقال بمجتمعها الوطني من عصر ماقبل التاريخ إلى عصر مابعد التاريخ، أي من الجمود والتخلف إلى التطور والتقدم، فهل جاء دور الإمارات، اليوم بأترى.

لمواجهة سيناريو أمريكي بريطاني مشترك، يقضي بغرز إسفين في خاصرتها هي الأخرى، كما حدث من قبل للكويت وللسعودية، يُراد لها أن توفر الذرائع والمبررات لنزف ماتبقى من ثروة الإمارات الوطنية نزفا حتى النهاية وذلك عن طريق وضع قضية الجزر الثلاث على المائدة الدولية في وقت لاتنوى فيه الإمارات شن حرب ضد إيران لتحرير الجزر الثلاث من القبضة الإيرانية، ولاتستطيع فيه التخلي عن الاستمرار بمطالبتها باستعادة هذه الجزر عن طريق المحكمة الدولية أو مجلس الأمن الدولي، وفي وقت لاتنوى إيران اعادة هذه الجزر إلى اصحابها العرب بالتي هي أحسن. وتعلن عن عزمها على الاستمرار في

اغتصاب هذه الجزر إلى الأبد حتى وإن كلفها ذلك خوض حرب تحيل الخليج إلى بحيرة من الدماء؟ ان هذا يعنى بكل الوضوح أن إيران إذن سترفض أى حكم صادر عن مجلس الأمن الدولى أو عن المحكمة الدولية يكون لصالح الإمارات؛ وحينئذ سيكون من حق (الشرعية الدولية) (تحرير الجزر الثلاث) فى عملية ربما ستكون شبيهة بعملية (تحرير الكويت) الشهيرة.

من عجائب الأمور المدهشة ان تصدر تصريحات بريطانية مؤخرا، تؤكد عزم بريطانيا على الوقوف إلى جانب الإمارت فى مطالبتها بإستعادة جزرها الثلاث بعد مرور حوالى ثلاثة وعشرين عاماً على قيام بريطانيا نفسها بتسليم هذه الجزر إلى إيران، وأن تتوالى بريطانيا نفسهافى خريف عام ١٩٧١! مهمة (تكتيف العرب) تتولى إيران بسكينها مهمة ذبح الجزر الثلاث من وريد إلى وريد وكأنما هى ثلاث أغنام.

وإنه من الأهمية بمكان أن نكون اليوم قادرين على ملاحظة ان تورط أو توريط العراق باجتياح الكويت صيف ١٩٩٠ هو الذى تسبب في استقدام (الاستعمار المأجور بأجر) إلى منطقتي شبه الجزيرة والخليج؛ وأن تورط أو توريط العراق باستعراض عضلاته العسكرية فى منطقة الحدود العراقية - الكويتية، صيف ١٩٩٤، هو الذى تسبب في استقدام المزيد من هذه القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية إلى منطقة الخليج.. حيث مايزال المزيد من هذه القوات يتوالى بالقدوم عبر البحار وعبر الفضاء فى اتجاه منطقة الخليج على الرغم من (نزوح) قوات الاستعراض العسكرى العراقى نحو الشمال.. بعيداً جداً عن حدود أرض الكويت.

وإذا ماكان من الواضح جدا، المعترف به بكل الوضوح فى واشنطن، ان أمريكا وبريطانيا (لاتنويان) القضاء على صدام حسين، ولا إسقاط نظامه فى العراق بعدما تمت عملية تقليم أظافره وتحويله من (عقاب أو نسر عسكرى) إلى (دجاجة عسكرية).. فلماذا إذن، وماهو الهدف من قدوم المزيد من القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية إلى منطقة الخليج؟ هل هدف هذه القوات المقبل الوشيك هو منعا نظام صدام حسين؟ ام هو إيران؟ وهل ستكون قضية الجزر الثلاث فى موعد لاحق غير بعيد هى الشرارة المبدئية لقيام حرب جديدة فى الخليج، على أمل إسقاط النظام الإيراني، من ناحية، وتكريس ثروة الإمارات بكاملها لتعزيز قوتها العسكرية الذاتية بأسلحة يتم شراؤها من مخازن السلاح المكدس فى أمريكا وبريطانيا، من ناحية أخرى؟

هل تستكثر إيران، وأمريكا، وبريطانيا، والعراق على الإمارات أن تعيش بسلام وبخاصة وأنها التزمت منذ اليوم الأول لقيامها بمبادىء الأخوة وحسن الجوار وتمكنت من حل مسائل النزاعات الحدودية مع أكثر من دولة عربية مجاورة لها؛ راضية بما أصابها من الغبن مقابل أن تساعد سياستها الحكيمة على توفير الاستقرار وأسباب الحياة اليومية الرغدة لمجتمعها الوطنى العربى الإسلامي، ولكل من وفد وأقام فوق أرضها الطيبة؟

هل ثمة فى الإمارات اليوم حقاً من يعتقد خطأ أن (الحرب) هى مشوار للتنزه، وأنها لا تأكل الاخضر ولا اليابس، ولا تبئس النفوس المطمئنة ولاتحيل العمرانى إلى خراب وأطلال؟ وكيف ستكون عليه الحال فى إيران وفى الإمارات غداً ياترى إذا ماتسبب تصعيد وتسخين الصراع حول الجزر الثلاث في اندلاع حرب تعلن إيران أنها على استعداد لخوضها فى سبيل الاحتفاظ إلى الأبد بهذه الجزر الثلاث، وليس من المستبعد قط أن تتولى كل من أمريكا وبريطانيا مهمة التحريض على قيام هذه الحرب الجديدة المحتملة «لغرض فى نفس يعقوب الأمريكى وفى نفس يعقوب الإنجليزى»؟

أفليس الأفضل لكل من إيران والإمارات أن تتحاشيا كل منهما بدورها، التورط بعسكرة هذا الصراع الملغوم حول حاضر ومستقبل الجزر الثلاث، مادام الغزاة الأجانب الحماة اليوم سوف يرحلون ذات يوم مقبل قريب أم بعيد عن منطقة الخليج بعد ان يحققوا لأنفسهم مصالحهم المؤقتة، ومادامت مجاورة أراضى الإمارات ومياهها الإقليمية لأراضى إيران ومياهها الاقليمية هى المجاورة الأبدية الخالدة، ومادام التعاون المشترك التجارى والاجتماعى والاقتصادى بين أهل الإمارات وأهل إيران، مستمرا استمرار الزمن؟

إننا ندعو إيران والإمارات مخلصين إلى ترشيد موقف كل منهما إزاء قضية الجزر الثلاث وإلى تحكيم العقل الرشيد ومراجعة النفس قبل الإقدام على أية خطوة إضافية فى اتجاه دائرة الصراع الساخن اليوم حول الجزر الثلاث؛ وإلى الاسترشاد برأى الضمير والعقل قبل الاسترشاد برأى ووجهة نظر الذئب المفترس الأشقر، بل وقبل الاسترشاد بالنوازع العنصرية القومية الفارسية التى كانت ضمير ا لايران قبل الإسلام الذى يتناقضي مع القومية الفارسية ولايشكل غطاء لمطامحها التوسعية .إن من تسببوا في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية الإقليمية وباندلاع الحرب الخليجية الثانية العالمية ثم باندلاع الحرب الأهلية اليمنية يسعون هم أنفسهم اليوم إلى إشعال فتيل الحرب الضروس المقبلة الرابعة فى منطقة شبه الجزيرة والخليج متخذين من قضية الجزر الثلاث ذريعة لها ولهم، لتكون إيران فى نهاية الشوط هى الخاسرة كذلك الإمارات مثلما خسرت من قبل الكثير من قواها الذاتية، كل من العراق وإيران والكويت واليمن ولن يكون الرابح فى نهاية المطاف غير أمريكا وبريطانيا وإسرائيل التى تريد ان تفرض علينا فرضاً، غداً، أن نتعلم اللغة

العبرية، وأن ننسى لساننا العربى وكل مافى وجداننا الدينى الإسلامى من تعاليم ومناقب وتراث يأمرنا بترشيد العقول، وينهانا عن الاسترشاد بوصايا ومخططات وعقول الكافرين الذى هم اليوم فى عالمنا وفوق أراضينا وفى بحارنا وسمائنا، من المقيمين وهم ليسوا عربا، وليسوا بمسلمين..

وإن على الذين يستسهلون اليوم اللعب بالنار والاقتراب من مشارف الهاوية على ضفتى الخليج عربا وأعاجم، وضع حد فورى للعب بالنار هذا، ولهذا الاقتراب من هذه المشارف قبل ان تنزلق الأقدام نحو قاع الوادى السحيق الذى فيه بعد السقوط ستدق الأعناق جميعاً، عربية وأعجمية، حيث فوق قبور هذه الأعناق غدا ستنهض نجمة داوود السداسية على ركام وحطام العرب والفرس فوق هشيم الهلال وماقد يتبقى حياً من طقوس وتعاليم الإسلام ورماد الأمتين العربية والفارسية.


Bibliotheca Alexandrina
0304823